الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
وزارة التعليم العالـي والبحـث العلمـي
جامعة 8 ماي 1945 قالمـــة

جامعة 8 ماي 1945 قالمة
UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA

الكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
القسم العلوم الاقتصادية
مخبر التوطين التنمية الذاتية والحكم الراشد

أطروحـة

لنيل شهـادة الدكتـوراه في الطور الثالث

الميـدان: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير **الشعبـة:** العلوم الاقتصادية

الاختصاص: اقتصاد التنمية

من إعداد

سناء بلهوشات

بعنـوان

مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولايتي قالمة وتبسة

بتاريخ: 2024/01/23. **أمام لجنة المناقشة المكونة من:**

الاسم واللقب	الرتبة		
السيد جدي عبد الحليم	أستاذ تعليم عالي	بجامعة 8 ماي 1945	رئيسا
السيد محمد بوقموم	أستاذ تعليم عالي	بجامعة 8 ماي 1945	مقررا
السيد صاولي مراد	أستاذ تعليم عالي.	بجامعة 8 ماي 1945	ممتحنا
السيد عولمي بسمة	أستاذ تعليم عالي	بجامعة العربي التبسي	ممتحنا
السيد الغالي إبراهيم	أستاذ تعليم عالي	بجامعة محمد خيضر	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023/ 2024

بسم الله الرحمن الرحيم

سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا

صدق الله العظيم

(سورة البقرة- من الآية:32)

الإهداء

إلى الحبيبين الغاليين اللذان سهرا على

تربيتي وبنائي مستقبلي: أمي وأبي؛

إلى زوجي الكريم على دعمه، إلى ابنتي

الغالية براءة؛

إلى اللذان كان سندا ودعما لي أختي

وأخي: حنان وعبد الله؛

الشكر و العرفان

الحمد الله على نعمه وعلى
توفيقه لنا لإنجاز هذا البحث

أتقدم أولا بجزيل الشكر إلى
الأستاذ الدكتور "محمد بوقموم"
الذي تفضل بإشرافه ومتابعته
لهذه الأطروحة

كما لا أنسى أعضاء اللجنة
لقبولهم مناقشة هذه الدراسة؛

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل
من ساعدني بمديرية الفلاحة في
ولاية قالمة ومديرية الفلاحة
لولاية تبسة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع القطاع الفلاحي الجزائري على المستوى الكلي بشكل عام والقطاع الفلاحي في ولايتي قالمة وتبسة على المستوى الجزئي بشكل خاص، ومدى نجاعة السياسات والإستراتيجيات الإنمائية التي وضعتها الحكومة الجزائرية للنهوض بهذا القطاع وتطويره وجعله قطاعا مساهما في التنمية المحلية، والوقوف على أسباب تخلف الفلاحة الجزائرية والمشاكل التي تعترض طريق تطورها ومحاولة وضع الحلول اللازمة لمعالجتها من خلال اقتراح وسائل وأساليب أخرى يمكن أن تتخذها الحكومة وتدمجها ضمن خططها الإنمائية المستقبلية، وهذا بدافع النهوض بالقطاع الفلاحي الجزائري وجعله قطاعا مساهما في الاقتصاد الوطني والتنمية المحلية

الكلمات المفتاحية: القطاع الفلاحي، التنمية المحلية، السياسات والإستراتيجيات الإنمائية.

Abstract:

This study aims to analyze the reality of the Algerian agricultural sector at a macro level in general, and the agricultural sector in the states of Guelma and Tebessa at a micro level in particular, in order to verify the effectiveness of the Algerian government's policies and development strategies, as well as to promote and develop this sector and make it a contributor to local development, while also looking for reasons for its delay; problems that hinder its development in addition to giving some necessary solutions to remedy them by proposing other means and methods that the government can take and integrate into its future development plans. These initiatives are motivated by the desire for boosting the Algerian agricultural sector development and making it a contributing sector to the national economy and local development.

Key words: The agricultural sector, Local development, Development policies and strategies**.**

المحتويـــــات

الفهرسة

الاهداء
الشكر والعرفان
الفهرسة
قائمة المختصرات

الترقيم	الموضوع	الصفحة
	مقدمة عامة 1. تمهيد 2. مشكلة الدراسة 3. أهمية الدراسة 4. أهداف الدراسة 5. فرضيات الدراسة 6. الدراسات السابقة 7. منهجية الدراسة 8. بيانات ومدة الدراسة 9. صعوبات الدراسة 10. خطة الدراسة	
	الفصل الأول:الاطار النظري للقطاع الفلاحي	**32-2**
1.1	مدخل	02
2.1	الإطار المفاهيمي للقطاع الفلاحي	02
1.2.1	السياق التاريخي لنشأة الفلاحة	02
2.2.1	خصائص وأنماط الزراعة	07
3.2.1	أهمية وأهداف القطاع الفلاحي	10
3.1	التنمية الزراعية	13
1.3.1	ماهية التنمية الزراعية	14
2.3.1	عوامل ومقومات التنمية الزراعية	19
4.1	سياسات القطاع الزراعي والمشاكل التي تعترضه	22
1.4.1	سياسات القطاع الزراعي	22
1.4.1	تحديات القطاع الزراعي والحلول الممكنة	25
2.4.1	خلاصة	32
5.1		
	الفصل الثاني: الاطار النظري للتنمية المحلية	**75-33**
1.2	مدخل	33
2.2	أساسيات عامة للنمو والتنمية	33
1.2.2	الإطار المفاهيمي للنمو	33
2.2.2	ماهية التنمية	35
3.2.2	أهداف التنمية والتحديات	40
3.2	نماذج النمو	44

1.3.2	نظريات التنمية.	55
2.3.2	الإطار النظري للتنمية المحلية	57
4.2	الإطار المفاهيم للتنمية	57
1.4.2	الشروط الرئيسية لتحقق التنمية المحلية والمعوقات التي تعترضها	64
5.2	خلاصة	74
الفصل الثالث: القطاع الفلاحي في الجزائر		**113-77**
1.3	مدخل	77
2.3	الإمكانات الزراعية في الجزائر	77
1.2.3	الموارد الطبيعية	77
2.2.3	الموارد البشرية	85
3.2.3	الموارد المالية والتقنية	89
3.3	البرامج التنموية الفلاحية في الجزائر	91
1.3.3	المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA	91
2.3.3	برنامج التجديد الريفي والفلاحي	96
4.3	مؤشرات تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر	104
1.4.3	مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الوطني الإجمالي.	104
2.4.3	مساهمة القطاع الزراعي في الميزان التجاري الجزائري	105
3.4.3	مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي	106
5.3	خلاصة	113
الفصل الرابع: القطاع الفلاحي وتحقيق التنمية المحلية: دراسة حالة ولايتي قالمة وتبسة		**158-115**
1.4	مدخل	115
2.4	القطاع الفلاحي في ولاية قالمة	115
1.2.4	التعريف بولاية قالمة	115
2.2.4	مؤشرات القطاع الفلاحي في ولاية قالمة للفترة (2001-2019)	118
3.4	القطاع الفلاحي في ولاية تبسة	133
1.3.4	التعريف بولاية قالمة	133
2.3.4	مؤشرات القطاع الفلاحي في ولاية تبسة للفترة (2001-2019)	136
4.4	الدروس المستقاة للقطاع الفلاحي في ولايتي قالمة وتبسة	152
1.4.4	اليد العاملة الزراعية	153
2.4.4	الإنتاج الحيواني	154
3.4.4	الإنتاج النباتي	157
5.4	خلاصة الفصل	158
	الخاتمة	**161**
	المراجع	
	قائمة الملاحق	

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-2	مراحل تطور التنمية عبر الأجيال	38
2-2	الفرق بين النمو والتنمية	39
3-2	الأهداف والغايات الرئيسية للتنمية	40
1-3	تطور عدد السكان الإجمالي والريفيين في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	85
2-3	تطور اليد العاملة الإجمالية والزراعية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	88
3-3	قيمة الإقراض الزراعي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2017)	89
4-3	استخدام الميكنة الزراعية للأراضي المزروعة في القطاع الزراعي الجزائري خلال الفترة (2000-2017)	90
5-3	نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج الوطني الإجمالي في الجزائر للفترة (2000-2017)	104
6-3	مساهمة القطاع الزراعي في كل من الصادرات والواردات الجزائرية للفترة(2000-2017)	105
7-3	إنتاج الحبوب والبقوليات والخضر في الجزائر للفترة (2000-2017)	107
8-3	أعداد الحيوانات في الجزائر للفترة (2000-2017)	110
9-3	إنتاج اللحوم الحمراء والدواجن في الجزائر للفترة(2000-2017)	111
10-3	نسبة مساهمة الصادرات الزراعة في الصادرات الإجمالية للفترة (2000-2017)	112
1-4	عدد مناصب الشغل في القطاع الفلاحي في ولاية قالمة خلال الفترة(2013-2019)	118
2-4	مساحة المراعي ومساحة الأراضي المتروكة والمزروعة في ولاية قالمة للفترة (2007-2019)	119
3-4	تطور إنتاج اللحوم في ولاية قالمة للفترة (2000-2021)	121
4-4	إنتاج اللحوم البيضاء للفترة في ولاية قالمة (2000- 2021)	122
5-4	إنتاج منتجات حيوانية أخرى لولاية قالمة للفترة (2000-2021)	123
6-4	إنتاج البقوليات في ولاية قالمة خلال الفترة (2000- 2021)	126
7-4	إنتاج الحبوب في ولاية قالمة للفترة (2000-2021)	127
8-4	تطور إنتاج الخضروات في ولاية قالمة للفترة (2000-2021)	129
9-4	تطور إنتاج الفواكه والحمضيات في ولاية قالمة للفترة (2000- 2021)	131
10-4	تطور اليد العاملة الزراعية في ولاية تبسة للفترة (2001- 2020)	137
11-4	إنتاج العلف في ولاية تبسة للفترة (2009- 2020)	138
12-4	إنتاج البذور في ولاية تبسة للفترة (2009-2020)	139
13-4	إنتاج الزيتون في ولاية تبسة للفترة (2009-2020)	140
14-4	إنتاج التمور في ولاية تبسة للفترة (2009-2020)	141
15-4	إنتاج الحبوب في ولاية تبسة للفترة (2009- 2020)	141
16-4	إنتاج العسل في ولاية تبسة للفترة (2009-2020)	143
17-4	إنتاج البيض في ولاية تبسة للفترة (2009-2020)	144
18-4	إنتاج حليب الأبقار في ولاية تبسة للفترة (2009- 2020)	145
19-4	إنتاج حليب الأغنام في ولاية تبسة للفترة(2009- 2020)	145
20-4	إنتاج حليب الماعز في ولاية تبسة للفترة (2009- 2020)	146
21-4	إنتاج حليب الجمال في ولاية تبسة للفترة (2009- 2020)	147
22-4	إنتاج لحوم الأبقار في ولاية تبسة للفترة (2009- 2020)	148
23-4	إنتاج لحوم الأغنام في ولاية تبسة للفترة (2009- 2020)	149
24-4	إنتاج لحوم الماعز في ولاية تبسة للفترة (2009- 2020)	150
25-4	إنتاج لحوم الجمال في ولاية تبسة للفترة (2009- 2020)	150
26-4	إنتاج اللحوم البيضاء في ولاية تبسة للفترة (2009- 2020)	152

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	التوزيع الجغرافي لبعض المحاصيل الزراعية الهامة	5
1-2	منحنى بياني دالة الإنتاج للفرد كوب دوغلاس.	47
2-2	دائرة التنمية المحلية	60
1-3	التطور الإجمالي للسكان وسكان الريف في الجزائر للفترة (2000-2017)	87
1-4	خريطة ولاية قالمة	116
2-4	تطور مساحة الأراضي الزراعية في ولاية قالمة للفترة (2007-2019)	120
3-4	معدل نمو اللحوم الحمراء في ولاية قالمة للفترة معدل نمو اللحوم الحمراء في ولاية قالمة للفترة (2000- 2021)	122
4-4	معدل نمو إنتاج لحوم البيضاء في ولاية قالمة للفترة (2000-2021).	123
5-4	المنتجات الحيوانية الأخرى في ولاية قالمة للفترة (2000-2021)	125
6-4	تطور إنتاج البقوليات في ولاية قالمة للفترة (2000-2021)	126
7-4	دائرة نسبية تمثل إنتاج الحبوب في ولاية قالمة للفترة (2000-2021).	128
8-4	إنتاج الخضروات في ولاية قالمة للفترة (2000-2021)	130
9-4	إنتاج الحمضيات والفواكه في ولاية قالمة للفترة (2000-2021).	132
10-4	خريطة تمثل ولاية تبسة	133
11-4	تطور اليد العاملة الزراعية في ولاية تبسة للفترة (2001-2019)	138
12-4	دائرة نسبية تمثل إنتاج الحبوب في ولاية تبسة للفترة (2009-2020)	143
13-4	دائرة نسبية تمثل إنتاج الحليب حسب تنوع الماشية في ولاية تبسة للفترة (2009-2020).	148
14-4	تمثيل بياني يمثل تطور إنتاج اللحوم البيضاء في ولاية تبسة للفترة (2009-2020)	152
17-4	إنتاج اللحوم في ولايتي قالمة وتبسة	154
18-4	تركيبة إنتاج اللحوم الحمراء في ولايتي قالمة وتبسة	155
18-4	إنتاج المنتجات الحيوانية الأخرى في ولاية قالمة	156
19-4	إنتاج المنتجات الحيوانية الأخرى في ولاية تبسة	156
20-4	تشكيلة الإنتاج النباتي في ولايتي قالمة وتبسة	158

المقدمـــة العامة

1. تمهيد

في ضوء ما تموج به الساحة الاقتصادية العالمية من تغيرات وتطورات على أكثر من صعيد والذي احتل فيها القطاع الفلاحي حيزا كبيرا في تحريك دواليب الاقتصاد الدولي، إذ يساهم بدرجة كبيرة في تطوير الاقتصاد والنمو ويعد مصدرا للدخل القومي ودخل العديد من الأفراد خاصة أفراد المجتمعات الريفية، فهو يلعب دورا هاما في فتح العديد من مناصب الشغل، لذا تسعى أغلب دول خاصة الدول النامية منها لتوفير البيئة الاقتصادية والمناخ الملائم للنهوض بهذا القطاع ورقيه.

بالنسبة للجزائر تعرف ساحتها الاقتصادية تزايدا مطردا لاهتمام الحكومات والباحثين بالقطاع الفلاحي اعترافا وإدراكا بدوره المحوري كقاطرة لعملية التنمية بأبعادها المختلفة في ظل فشل معظم النماذج والسياسات التنموية التي تم تبنيها في الماضي من جهة، وباعتبارها قضية فكرية تنموية تحتاج إلى الكثير من الدراسة والتمحيص من جهة أخرى، مما يتوجب على راسمي و مخططي السياسات الاقتصادية تهيئة و إيجاد الصيغ الاقتصادية و القانونية المناسبة لتفعيل و تنشيط دور هذا القطاع حتى يلعب الدور المنوط بها كأدوات أساسية لتحقيق التنمية و الامن الغذائي المنشود، في زمن أصبح فيه الغذاء سلاحا أخضر.

وعليه انسجاما مع توجه سياسة الجزائر الاقتصادية نحو التنوع الاقتصادي، والبحث عن سبل تجعلها قادرة على تحقيق تنمية محلية من خلال الاستغلال الرشيد لمواردها ، إدراكا منها بأهمية الدور المنوط للقطاع الفلاحي في توسيع قاعدة الاقتصاد والوطني واسهامه في التنمية المحلية من خلال تشجيع الشباب نحو التوجه لممارسة النشاط الفلاحي نظرا لدوره في الاقتصاد وتجلى ذلك في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبرنامج التجديد الريفي والفلاحي وكذا سياسات الدعم والتشجيع للقطاع الخاص للاستثمار في الأنشطة الزراعية النباتية والحيوانية، بالإضافة إلى تنمية وتطوير الخدمات المساندة للقطاع الفلاحي، كالبنية الأساسية من فتح الطرق والمسالك وبناء السدود، إذ تسعى معظم ولايات الوطن بما فيها ولايتي قالمة وتبسة على تشجيع القطاع الفلاحي بتقديمها القروض الفلاحية بالإضافة إلى دعم الفلاحين الصغار والقيام بدورات تكوينية في المجال الفلاحي هذا كله جاء بهدف ترقية هذا القطاع وجعله قطاعا مساهما التنمية محلية.

2. الإشكالية

في سياق التحديات الاقتصادية العالمية وفي ظل الأزمات المالية، أضحى القطاع الفلاحي رافدا حقيقيا لتحقيق التنمية المحلية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، ومما لا شك فيه فإن طموحات التنمية المحلية تستدعي المزيد من المشاركة الفعالة لجميع الهيئات المختصة سواءا تعلق الأمر بالمجتمع المحلي أو المؤسسات المختصة في ذلك. وحتى تستطيع الجزائر السير في تحقيق أهداف القطاع الفلاحي وتحقيق تنمية

محلية. بناءا على ما سبق جاءت هذه الدراسة بهدف اكتشاف وفهم دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المحلية بكل من ولاية قالمة و تبسة، وبلورة رؤية موضوعية للفرضيات التي يمكن إتخاذها كأساس للوصول إلى السبل الكفيلة لتفعيل دوره التنموي، وبالتالي توسيع إسهامه في التنمية المحلية.

على ضوء ما تقدم يمكن إبراز اشكالية الدراسة من خلال طرح التساؤل التالي:

فيما تكمن مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية بالجزائر؟ و ما واقع هذا القطاع في كل من ولايتي قالمة و تبسة؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ما الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المحلية؟
- ما هي التدابير التي اتخذتها الجزائر للنهوض بالقطاع الفلاحي وتفعيل دوره التنموي؟
- فيما تمثلت مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر؟
- هل يمكن للإنتاج الفلاحي بشقيه الحيواني والنباتي في ولايتي قالمة وتبسة أن يحقق من خلاله إكتفاء ذاتيا في الولايتين؟

3. أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من خلال تسليط الضوء على مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق التمية المحلية من خلال ابراز :

- التعرف على المقومات التي تتمتع بها الجزائر في القطاع الفلاحي، و كيفية استغلالها بطريقة رشيدة، للاعتماد عليها كبديل للبترول، وذلك بتوفير الظروف المناسبة لاستغلال هاته المقومات؛
- تشخيص وتحليل مؤشرات القطاع الفلاحي في الجزائر بصفة عامة وفي ولايتي قالمة وتبسة بصفة خاصة؛
- تشخيص الإمكانيات التي تمتلكها كل من ولايتي قالمة وتبسة في القطاع الفلاحي، وكيفية استغلال هذه الإمكانيات بطرق استراتيجية وفعالة من طرف الواقفين على هذا القطاع، مما تجعل هاتين الولايتين قادرتين على اكتساب قدرة تنافسية في المنتجات الفلاحية مما يساعدهما على تحقيق تنمية محلية فيهما؛

- كما يكتسي موضوع دراستنا أهمية بالغة في تحديد المشاكل والعراقيل التي تعيق القطاع الفلاحي الجزائري، ووضع حلول استراتيجية كفيلة بتطويره ورقيه إلى المستوى المأمول للاستفادة من مزايا هذا القطاع.

4. هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- معرفة مدى اسهامه القطاع الفلاحي في عملية التنمية في الجزائر على المستوى الكلي وفي ولايتي قالمة وتبسة على المستوى الجزئي ، وذلك من خلال معرفة الإنتاج المحقق في هذا القطاع، ومن ثم معرفة مدى اسهامه في الناتج المحلي الإجمالي ومدى اسهام الصادرات الزراعية في إجمالي الصادرات بالإضافة إلى مدى إمكانيته من تحقيق اكتفاء ذاتي وأمن غذائي في الولايتين؛
- معرفة مدى اسهام القطاع الفلاحي في عملية التنمية المحلية من الجانب الاجتماعي، وذلك من خلال معرفة مدى اسهامها في توظيف اليد العاملة والحد من البطالة، وبالتالي اسهامها في حل الكثير من المشاكل الاجتماعية؛
- التأكيد على ضرورة تبني إستراتيجيات فعالة للرقي والازدهار بالقطاع الفلاحي، وإعادة الاعتبار له كونه قطاع حيوي بإمكاننا الاعتماد عليه كقطاع بديل لقطاع المحروقات، خاصة في ظل الظروف الراهنة التي يمر بها الاقتصاد الجزائري نتيجة انخفاض أسعار النفط.

5. فرضيات الدراسة

تقوم الدراسة على الفرضيات التالية:

- تزخر الجزائر بمقومات فلاحية هائلة (طبيعية، بشرية، مادية) تمكنها من تحقيق تنمية محلية، وذلك باستغلالها الكفء والرشيد لهاته الموارد؛
- إن المخططات الإنمائية التي انتهجتها الحكومة الجزائرية للنهوض بالقطاع الفلاحي، حققت مستوى معقول مما خطط له، ولكن لم ترقى إلى المستوى المأمول؛
- تستحوذ ولايتي قالمة وتبسة على مقومات فلاحية تستطيع من خلال استغلالها تحقيق قدرة تنافسية في المنتجات الفلاحية؛
- وجود بيئة اقتصادية وكذا طبيعية ملائمة لممارسة النشاط الفلاحي في ولايتي قالمة وتبسة مما يمكنها من استغلال القطاع الفلاحي والاعتماد عليه في تحقيق التنمية المحلية.

6. الدراسات السابقة

لقد تم الاطلاع والاستعانة في دراستنا على العديد من المراجع والتقارير التي لها علاقة بموضوع بحثنا، ومن أبرز الدراسات والأبحاث الجامعية ما يلي:

❖ **عينة من الدراسات على المستوى الجزائري**

- القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام لمنظمة التجارة العالمية للتجارة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، من إعداد الباحث **غردي محمد**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم تجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، تطرق هذا البحث إلى الإمكانيات المتاحة للقطاع الزراعي في الجزائر ومدى إمكانيته في تحقيق تنمية اقتصادية، كما تناول الإصلاحات وسياسات الدعم التي قامت بها الحكومة الجزائرية لتوفير المناخ المناسب لجلب الاستثمارات سواءا كانت محلية أو أجنبية، بالإضافة إلى التحديات التي تعترض القطاع الفلاحي الجزائري؛
- تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، **خنفري خيضر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تتخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تطرق الباحث في بحثه إلى ماهية التنمية المحلية وكذا ماهية التمويل المحلي، كما تطرق إلى التنظيم الإداري في الجزائر، بالإضافة إلى تشخصه لواقع تمويل التنمية المحلية في الجزائر.
- السياسات الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر: 1962-2016، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، تطرق في بحثه إلى المنطلقات الفكرية للسياسات الزراعية والأمن الغذائي، وعلاقة هذه السياسات بالأمن الغذائي الجزائري في ظل الاقتصاد الحر، مع تسليط الضوء على تحديات ومستقبل الأمن الغذائي في الجزائر.

❖ **عينة من الدراسات على المستوى الولائي**

- تمويل الاستثمار الزراعي للنهوض بالتنمية الزراعية المستدامة لولاية قالمة دراسة ميدانية للمخطط الخماسي 2010، للباحثة **جابري أميرة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم تجارية وعلوم التسيير، تطرقت الدراسة إلى إبراز ماهية التنمية الزراعية ومتطلبات نجاحها، وكذا مسار التنمية الزراعية في الجزائر من خلال التطرق إلى التنمية الزراعية في الجزائر في ظل الثورة الزراعية وبعد الهيكلة وفي ظل السياسات الزراعية

الجديدة، بالإضافة إلى تسليطها الضوء على الاستثمار الزراعي في الجزائر (مقوماته، تطوره، المعوقات التي تقف في طريقه)، مع الإشارة في بحثها إلى تمويل الزراعة المستدامة في ولاية قالمة من خلال الدعم الزراعي الذي شمل تطور الإنتاج الحيواني والنباتي في الولاية؛

- أثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية –دراسة ميدانية ببلدية حاسي بحبح الجلفة-، **كمال بودانة**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، تخصص تنظيم عمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تطرق الباحث في بحثه إلى الرقابة الإدارية وماهية التنمية المحلية الذي أشار فيها إلى مفهوم التنمية المحلية حسب الآراء المتداولة وكذا خصائصها، مقوماتها، أهدافها، بالإضافة إلى دراسة ميدانية وضح فيها مدى تأثير الرقابة الإدارية على التنمية المحلية.
- ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة ولاية قالمة، **سفيان عمراني**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تجارة دولية وتنمية مستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم تجارية وعلوم التسيير، استهدفت هذه الدراسة إلى إظهار مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني مطلع الألفية الثالثة، مع إبراز تأثير الجهود السياسية الوطنية على أداء القطاع الفلاحي في ولاية قالمة، مع تشخيص أهم المشاكل والعراقيل التي تقف أمام القطاع الفلاحي الجزائري في سياق تحقيق تنمية مستدامة، مع وضع مجموعة من الاقتراحات أملا في أن تكون حلا لها.

تكمن نقاط اختلاف دراستنا عن الدراسات السابقة في أنها خصصت لدراسة واقع القطاع الفلاحي الجزائري ومدى مساهمته في تحقيق التنمية المحلية عبر تشخيص واقع القطاع الفلاحي في ولايتي قالمة وتبسة ومدى مساهمتهما في تحقيق تنمية محلية ، حيث عملت على إبراز الإمكانات الفلاحية التي تزخر بها الولايتين وتشخيص كيف تم استغلالهما لزيادة الإنتاج المحلي من المنتجات الفلاحية بهدف تحقيق اكتفاء ذاتي وأمن غذائي وبالتالي الوصول إلى الهدف الرئيسي المتمثل في تحقيق تنمية محلية من خلال الاستغلال الأمثل والكفء لهذه الموارد.

7. منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة في معالجة الاشكالية المطروحة ومحاولة الاجابة على مجمل التساؤلات المطروحة على منهجين هما: المنهج الوصفي التحليلي ، بما يمكن من تحقيق أهداف الدراسة واختبار مدى صحة الفرضيات المذكورة سالفا، في ضوء ما توفر لنا من بيانات ومعلومات.

حيث ارتكزت هذه الدراسة على الأسلوبين الأسلوب الوصفي والأسلوب التحليلي، ويقوم الأسلوب الوصفي على الجانب النظري من الدراسة الذي سلطنا فيه الضوء على المفاهيم الأساسية حول القطاع الفلاحي والتنمية

المحلية، وذلك في ما تحصلنا عليه من مراجع عربية وأجنبية (كتب، مقالات، أطروحات). أما فيما يخص الأسلوب التحليلي فقد تعلق الأمر بالدراسة التحليلية للجزائر بشكل عام وولايتي قالمة وتبسة، من خلال الحصول على الإحصائيات من كتب التنمية الزراعية للمنظمة العربية، ومديرية الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة، وكذا مديرية الفلاحة والتنمية الريفية لولاية تبسة.

8. بيانات ومدة الدراسة

- **الإطار النظري:** تطرقنا لهذا الموضوع نظرا لأهميته الاقتصادية، وتمت الإحاطة فيه المفاهيم الأساسية للتنمية المحلية والقطاع الفلاحي.
- **الإطار المكاني:** اتخذت الدراسة من وقاع القطاع الفلاحي بالجزائر بصفة عامة وواقع هذا القطاع بولاية قالمة، وتبسة محلا لها.
- **الإطار الزمني:** يدور موضوع هذه الدراسة على مدى مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر على المستوى العام وفي ولايتي قالمة وتبسة على المستوى الخاص خلال الفترة (2000-2020)، وقد تم اختيار هذه الفترة بناءا على المخططات الإنمائية التي وضعت أثناءها لدراسة مدى تطبيقها ومدى نجاحها أو فشلها على أرض الواقع.

9. صعوبات الدراسة

في إعداد هذه الدراسة واجهتنا صعوبات عديدة لاسيما تلك المتعلقة بالحصول على المعلومات من مصادرها الأصلية، وكذا مصداقيتها، بالاضافة إلى اختلاف المعطيات باختلاف المصادر، وكذا ندرة المراجع المتعلقة بموضوع الفلاحة وكذا التنمية المحلية، وغلق مكتبات الجامعة في ظل ظروف جائحة كوفيد -19-، مما استوجب علينا الاقتصار على بعض المراجع دون غيرها؛ بالإضافة إلى صعوبة الحصول على الإحصائيات اللازمة فيما يخص دراسة الحالة.

10. خطة الدراسة

وفقا لما تقدم تم تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول، إضافة إلى كل من المقدم والخاتمة وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول تناول الإطار النظري للفلاحة ضمن ثلاثة أجزاء حيث استعرض الجزء الأول ماهية الفلاحة، وتم التطرق في الجزء الثاني إلى التنمية الزراعية، في حين تم تسليط الضوء في الجزء الثالث على سياسات وإستراتيجيات القطاع الزراعي والمشاكل التي تعترضه؛

في حين أن الفصل الثاني خصص حول الأساسيات العامة للتنمية المحلية وتم تقسيمه إلى ثلاثة أجزاء تناولنا في الجزء الأول أساسيات عامة للنمو والتنمية، أما الجزء الثاني فتطرقنا فيه إلى نظريات التنمية والنمو، أما الجزء الثالث فخصص للتنمية المحلية؛

أما الفصل الثالث كان تحت عنوان القطاع الفلاحي في الجزائر فقد قسم لثلاثة أجزاء استعرض الجزء الأول الإمكانات الزراعية في الجزائر، أما الجزء الثاني فخصص للبرامج التنموية الفلاحية في الجزائر، أما الجزء الثالث فتناول مؤشرات تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر؛

وأخيرا جاء الفصل الرابع بعنوان دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة ولايتي قالمة وتبسة، وقد تم تقسيمه إلى ثلاثة أجزاء تناول الجزء الأول واقع القطاع الفلاحي في ولاية قالمة، في حين خصص الجزء الثاني إلى واقع القطاع الفلاحي في ولاية تبسة، أما الجزء الثالث فخصص لنقاط الاختلاف بين القطاع في ولاية قالمة وولاية تبسة.

الفصل الأول

الإطار النظري للقطاع الفلاحي

الفصل الأول: الإطار النظري للقطاع الفلاحي

1.1. مدخل

يعتبر القطاع الفلاحي من أبرز القطاعات في الهيكل الاقتصادي لمختلف دول العالم، وهذا راجع للدور الفعال الذي يلعبه في تنمية اقتصاديات هذه الدول، من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وامتصاص البطالة خاصة في المناطق الريفية، هذا فضلا عن تحقيقه الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي بالإضافة إلى الزيادة في حجم الصادرات، كما أنه يعد مصدرا رئيسيا للمادة الخام في الكثير من الصناعات (القطن، الجلد، قصب السكر ... الخ).

ويعد نمو القطاع الفلاحي هو النواة الأساسية لقيام الثورة الصناعية التي انتشرت في مختلف دول العالم خاصة في الدول المتقدمة؛ حيث قامت هذه الأخيرة بوضع سياسات واستراتيجيات وطنية تتماشى مع وضعها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لتنمية الزراعة، غير أن هذا القطاع تعرض إلى جملة من المشاكل التي شكلت حجر عثرة في طريق نموه.

سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق لمفهوم الفلاحة وأهدافها وكذا أهميتها، بالإضافة إلى مفهوم التنمية الزراعية ومقوماتها، وكل من الاستراتيجيات الزراعية والمشاكل التي تقف أمامها والحلول الممكنة.

2.1. الإطار المفاهيمي للقطاع الفلاحي

القطاع الفلاحي أحد أهم القطاعات الاقتصادية الحيوية، ويندرج ضمن القطاع الاقتصادي الأول، وقد امتد ظهور النشاط الفلاحي إلى عصور ما قبل التاريخ، ويسعى هذا القطاع إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المرسومة من طرف الحكومات، وله أهمية اقتصادية واجتماعية بالغة.

1.2.1. السياق التاريخي لنشأة الفلاحة

لقد مرت الفلاحة في تطورها عبر التاريخ بمراحل عديدة عمل من خلالها الإنسان على تربية الحيوانات ومعالجة التربة والأراضي وزراعة المحاصيل، فهي امتدت من عصور ما قبل التاريخ إلى غاية يومنا هذا؛

أولا) مفهوم الفلاحة

هناك العديد من التعاريف والمفاهيم التي تناولت مصطلح الفلاحة، اختلفت باختلاف عدد الكتاب عن هذا الموضوع، وعليه نورد البعض منها:

أ) الفلاحــة لغة: حسب المعجم اللغة العربية المعاصرة فإن مفرد فلاحة زراعة وهي القيام بشؤون الأرض الزراعية من حرث وزرع وري وغير ذلك، وتعد الفلاحة من المهن التي تتطلب جهدا كبير وشاق؛ أما حسب وزارة الفلاحة لبعض الدول العربية فإن فلاحة الأزهار فهي فرع من فروع فلاحة البساتين تختص بزراعة نباتات الأزهار وأشجار الزينة وشجيراتها، فلاحة البساتين: وهي فرع من علم الزراعة تتناول زراعة الأزهار والفاكهة والخضروات[1]؛

أما حسب معجم لغة الفقهاء الفلاحة بكسر الفاء مصطلح يعبر عن قلب الأرض الزراعية.

ولما كانت الفلاحة من أولى الأنشطة التي مارسها الانسان منذ القدم، فقد حظيت هي الأخرى باهتمام العديد من الكتاب والمؤلفين المهتمين بهذا المجال، و التي سنحاول ذكر ابرز تعاريف الكتاب لها، فقد عرفها أنور أبو سويلم على أنها: " القيام بشؤون الأرض الزراعية من حرث وري وزراعة، وهي كيفية العناية بالنباتات منذ زراعتها إلى غاية اكتمال نموها، وتختلف من بيئة لأخرى حسب العوامل المؤثرة فيها".[2]

في حين عرفها أبو زكريا يحي ابن محمد بن أحمد ابن عرام أشبيلي في كتابه كتاب الفلاحة حيث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **"** من غرس غرسا فأثمر أعطاه الله من الأجر بقدر ما يخرج من الثمر**"[3]**؛ "الفلاحة هي العناية بالأرض وإصلاحها، واختيار الأرض المناسبة لزراعة الحبوب والأشجار مع معالجتها بما يلزم وسقيها بالمياه للحصول في الأخير على الثمار المراد تحصيلها، بالإضافة إلى ذلك تربية الحيوانات للاستنفاع منها[4]"؛

أما هشام محمد الصالح فعرف الزراعة في كتاب الجغرافيا الاقتصادية على أنها "المصطلح Agriculture يتكون من مقطعين Agri وتعني الحقل culture ويقصد بها رعاية أو زراعة، ومعنى ذلك أن الكلمة ترمز بمعناها السابق إلى زراعة الحقل ورعايته، حيث تعد الزراعة من أرقى وسائل الحصول على الغذاء، وأوسعها انتشارا على سطح الأرض، وذات أهمية كبيرة لدى المجتمعات البشرية وحتى لدى الدول الصناعية، نظرا لتقديمها العديد من الخامات الصناعية القطن، المطاط، الكتان، قصب السكر، ومنه نقول أن هناك ترابط قوي بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي"[5]؛

وهو نفس المسلك الذي انتهجه كل من مدحت جاسم ومحمد السبعاوي في تعريفهما للفلاحة على أنها "النشاط الاقتصادي الذي يشمل جميع الأعمال المنتجة التي يقوم بها المزارعون للنهوض بعملية الإنتاج، والغرض منها تحسن عمليات نمو النبات والحيوان، من أجل توفير المنتجات النباتية والحيوانية المطلوبة

---

[1] https://www.arabdict.com/ar/

[2] أنور أبو سويلم وآخرون(2012) ، **"الفلاحة الأندلسية"**، مجمع اللغة العربية الأردني، الطبعة الأولى،عمان، الأردن، ص ص35-45

[3] أبو زكريا يحي ابن محمد بن أحمد ابن عرام اشبيلي (د.س)، **"كتاب الفلاحة"**، ص03

[4] نفسه، ص 07.

[5] هاشم محمد الصالح (2014) ، **"الجغرافيا الاقتصادية"** ، مكتبة المجتمع العربي ، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص ص09-10

للإنسان. ومن خلال الإدارة الزراعية كواحدة من وسائل القيادة التي تمارس على مجمل النشاط الزراعي تتحد مهام اختبار قابلية الأرض للزراعة، ومدى توفر الإمكانات المادية من مواد أولية أو حيوانات، والمستلزمات العملية من تجميع وتعبئة ونقل وتسويق وتمويل، وذلك بالاعتماد على مجموعة من الأفكار والآراء والنظريات الزراعية التي تستهدف السيطرة على القوى الاقتصادية الكامنة في صناعة الزراعة والمستهدفة تعظيم حجم الناتج وتحقيق اكبر قدر من الإشباع بواسطة مفهوم الاقتصاد الزراعي كعلم يسعى لتحقيق حالة الرفاهية والاقتصادية الزراعية من خلال تنظيم استغلال الموارد الاقتصادية والزراعية[6]"؛

استقراء للتعاريف السابقة يمكن القول أن: الفلاحة هي العناية بالأرض (حرثها، سقيها، وحصادها...) للحصول على المحاصيل الزراعية، وكذا الاهتمام بالحيوانات (مواشي، أبقار، ماعز ...الخ) للحصول على اللحوم، الصوف، الجلد ... الخ، وهذا ما يجعلها مصدر رئيسيا للغذاء والمواد الخام التي تستعمل في الصناعة. وقد قال فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن رجلا من أهل الجنة استأذن ربه في الزرع، فقال له: ألست فيما شئت؟ قال: بلى، ولكن أحب أن ازرع فبذر، فبادر الطرف نباته واستواؤه واستحصده، فكان أمثال الجبال، فيقول الله: دونك يا ابن آدم فإنه لا يشبعك شيء".

ثانيا) السياق التاريخي لتطور الفلاحة

إن المتمعن في الحياة البشرية عبر الزمن يجد العديد من الاكتشافات والإنجازات التي حققتها هذه الأخرى في سبيل ديمومتها وتكييفها مع كل مرحلة زمنية مرت، ومما لا شك فيه فإن الزراعة تعد أحد أهم المنجزات التي اكتشفها وعمل على تطويرها وتهيئة الشروط اللازمة لها، وأصبحت هي الحد الفاصل بين عهود التخلف وعهود الحضارة في تاريخ البشرية[7]، فقد بدأت قبل عشرات الآلاف سنة تقريبا، عندما اهتدى إنسان ما قبل التاريخ إلى كيفية زراعة المحاصيل وكيفية تدجين الحيوانات وتربيتها[8]، وكان تطور الفلاحة يتوقف على طبيعة سياسة الدولة الزراعية وفي مقدمتها الجباية، والإجراءات والحلول المنتهجة لعلاج كافة المشاكل والمخاطر التي تعترضها، وقد شكلت الجوائح والصراعات السياسية ومختلف الآفات تحديا أمام نجاح الاستراتيجية التنموية المعتمدة من طرف هذه الدول[9]، مما جعلها حدا فاصلا بين حقبة التخلف والحضارة الإنسانية.

---

[6]مدحت جاسم محمد السبعاوي (2015)، **" تفعيل التمويل الإسلامي للقطاع الزراعي والصناعي"**، دار الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي، ص10.

[7] جاسم شهد وهد (د.س)، **"الزراعة خلال العصر البابلي القديم(1595 ق م-2004)"**، كلية الأدب، قسم الآثار، جامعة القادسية، العراق، ص03.

[8]بول أ كوباسا (2016)، **"الزراعة"**، ترجمة خليل يوسف سامرين، العربية obekon ، الطبعة الأولى ، ص03.

[9] داودي الأعرج (2016)، **"سياسة الدولة الزراعية وأثرها على الفلاحة بالمغرب الأوسط ما بين القرنين الرابع والسادس الهجريين"**، مجلة الحوار الفكري، جامعة قسنطينة، المجلد 11، العدد12، ص118.

1) مرحلة ما قبل التاريخ

عاش أوائل الفلاحين في منطقة من الشرق الأوسط عرف اسمها بالهلال الخصيب، الذي يمتد من شواطئ البحر الأبيض المتوسط ويتجه شمالا، ومن ثم نحو الأرض التي تقع بين نهري دجلة والفرات، وينتهي في الخليج العربي؛ وقد بدأت الزراعة عندما اكتشف القبائل إمكانية زراعة المحاصيل معينة مثل القمح والشعير والعناية بها، وكذلك عند اكتشاف كيفية تربية الحيوانات كالأبقار والماعز والخراف. وقد مكنت الزراعة وتربية الحيوانات المزارعين من التحكم في مصادر طعامهم وهذا ما ترك لهم حرية أكثر في حياتهم[10]. ومن المحتمل أن تكون شعوب الأردن وفلسطين، قبل عام 8000 ق.م هم أول من اعتمدوا على الزراعة كمصدر أساسي للحصول على قوتهم. وبعد 2000 عام من تلك الفترة كانت شعوب شمال إفريقية ترعي الماشية وتزرع الحبوب. وتطورت الزراعة بعد ذلك في آسيا عام (5000-4000ق.م)، حيث قام المزارعون خلال هاته الفترة بزراعة الأرز في الفترة (4500–4000 ق.م)، وكما قام مزارعو جنوب شرق أوروبا خلال هذه الحقبة بجلب القمح والماشية إلى أماكن عيشهم في شمال أوروبا وأسكندنافيا. شعوب المكسيك ففي الفترة (1500-1000ق.م) قاموا بزراعة الذرة والفاصولياء، وكانت شعوب الشمال الشرقي لأمريكا تزرع القرع، واستمرت الزراعة في الانتشار إلى أن شملت معظم الأرض تقريبا.[11]

الشكل (1-1): التوزيع الجغرافي لبعض المحاصيل الزراعية الهامة

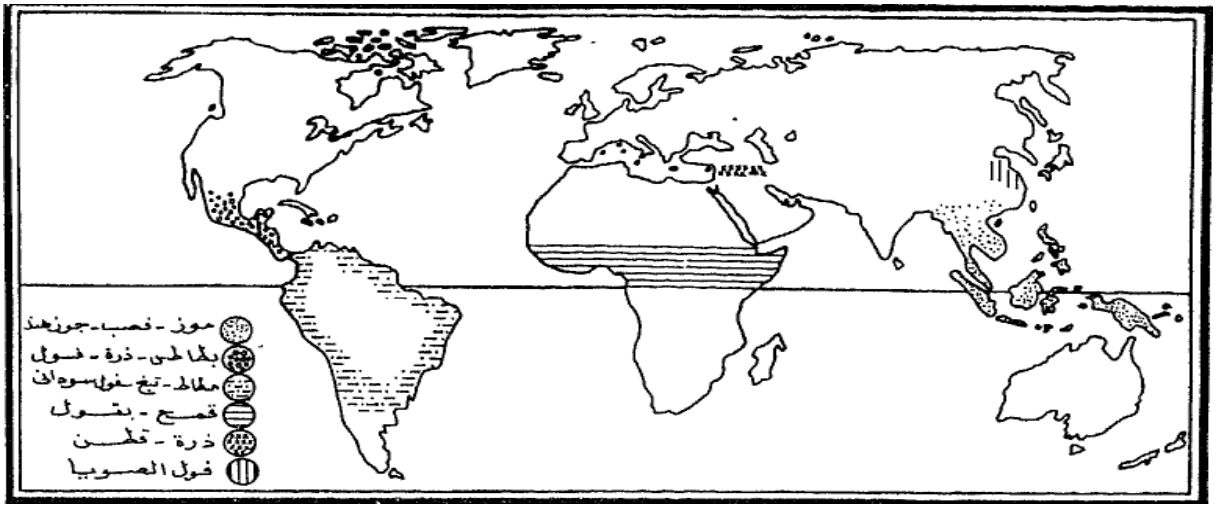

المصدر: علي أحمد هارون (2000)، **"جغرافيا الزراعة"**، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، ص24.

وقد استأنس الإنسان إلى جانب النباتات تربية حوالي خمسين نوعا من الحيوانات، حيث يرى جوردن شايلد أن الزراعة وتربية الحيوان كانتا ضرورة اقتضتها التغيرات التي طرأت على المناخ. إلا أن تربية الحيوانات

[10] بول أ كوباسا (2016)، مرجع سابق، ص 06.
[11] نفسه، ص 07.

بأنواعها المختلفة لم يتم في وقت واحد، بل اختلفت من حيث وقت تربيته ونوعه، لأن لكل بيئة نوعا معينا من الحيوان يستطيع الإنسان التعايش معه.[12]

وضمن هذا الصدد يعتقد أن الكلب هو أول حيوان قام الإنسان بتربيته في عام 14 الف سنة قبل الميلاد، واعتمد عليه في الصيد والحراسة، وتبعه استئناس الثور ويمكن التماس ذلك من خلال صور الثيران التي تجر المحراث على صخور الآثار المصرية، كما استأنس الماعز والأغنام والخنازير جنبا إلى جنب مع الثيران في العصر الحجري الحديث، ثم تبعهم بالحمار والحصان كحيوانات للحمل أو الجر.[13]

2) مرحلة العصور التاريخية

خلال العصور الوسطى قام العرب المسلمين في شمال إفريقيا والشرق الأدنى بتطوير الآليات الزراعية كشبكات الري وكذا النواعير واستخدام آلات الرفع والسدود، كما كتبوا أدلة للزراعة ساعدتهم، إضافة إلى استيرادهم سكة المحراث التي ساعدتهم كثيرا على تحسين الكفاءة الزراعية.[14]

بعد عام 1942، حدث التبادل العالمي للمحاصيل الزراعية المحلية والحيوانات، حيث قام العالم الجديد بنقل المحاصيل الزراعية (طماطم، ذرة، بطاطس، تبغ، كاكاو) إلى العالم القديم؛ وقام العالم القديم بنقل كل من القمح والتوابل قصب السكر إلى العالم الجديد، وكانت أهم الحيوانات التي صدرت من العالم القديم إلى العالم الجديد هي الكلاب والخيول.[15]

ومع حلول سنة 1800م اصبحت تنفذ التقنيات الزراعية التي ساعدت في تحسين كفاءة الأراضي الزراعية، ومع الارتفاع السريع للميكنة الزراعية خلال القرنين 19 و20 ميلادي أدت إلى إنجاز المهام الزراعية بسرعة كبيرة، حيث أدت هذه التطوارات إلى تمكين الفلاحين في أمريكا والأرجنتين وإسرائيل وألمانيا إلى إنتاج منتجات ذات جودة عالية.[16]

وخلال الفترة (1700-1980م) ازداد مجموع الأراضي المزروعة بنسبة 466%، وازداد الإنتاج بكميات هائلة، نتيجة استخدام التقنيات الحديثة للزراعة في الري واستخدام المبيدات الزراعية، ففي عام 2005 سجلت الصين الحصة الأكبر في الإنتاج الزراعي، حيث قامت بإنتاج ما يقرب سدس حصة العالم تليها حصة الإتحاد الأوروبي ثم الهند في المرتبة الثالثة والولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الرابعة، وفقا لصندوق النقد الدولي.[17]

---

[12] علي أحمد هارون (2000)، **"جغرافيا الزراعة"**، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة، ص38.
[13] علي أحمد هارون (2000)، مرجع سابق ص38.
[14] هاشم محمد صالح (2014)، مرجع سابق، ص ص 16-17.
[15] نفسه، ص17.
[16] نفسه، ص ص 17-18.
[17] نفسه، ص 19.

2.2.1. خصائص وأنماط الزراعة

اتسمت الزراعة بالعديد من السمات، وتختلف أنواعها باختلاف الظروف المناخية والمنطقة الجغرافية، هذا ما أدى إلى تنوع أنماطها وخصائصها.

أولا) خصائص الزراعة

هناك مجموعة من الخصائص التي تميز النشاط الزراعي عن بقية الأنشطة الأخرى، والتي نلخصها فيما يأتي:

أ) الحساسية العالية للظروف المناخية: إن تفاوت الظروف المناخية (أمطار ودرجات الحرارة) من موسم لآخر يؤثر على مستوى الإنتاج الزراعي، وينجم عن ذلك عدم ثبات العلاقة بين مدخلات الإنتاج البذور والأسمدة والحراثة والتعشيب والناتج النهائي، و بالتالي تذبذب الإنتاج، مما يقضي بتدخل الحكومة لإعادة التوازن لصالح المنتجين أو المستهلكين أو كليهما، كما أن قدرة الإنسان على التحكم في الظروف البيئية للزراعة لا تزال محدودة ومتباينة من بلد لآخر تبعا للتطور الذي يحرز في مجال التكنولوجيا البيولوجية، التي تتصف بدورها بخصوصية المكان الذي تبتكر فيه، ويفسر البطء الشديد لانتقال مثل هذه الابتكارات بين البلدان التباين في الظروف البيئية[18]؛

ب) خضوع الزراعة لقانون تناقص الغلة: أي أنه عند إضافة وحدات متتابعة من العامل المتغير (بذور – عنصر العمل) يؤدي ذلك إلى تزايد مقدار الغلة الكلية حتى يتم استغلال كافة الأراضي الصالحة للزراعة أو المساحة المحددة للزراعة إلى غاية الوصول إلى مرحلة الذروة، بعد ذلك تصبح كل وحدة مضافة تؤدي إلى تناقص في قيمة الإنتاج الكلي، بحيث لا يمكن الاستمرار في إضافة العامل المتغير إلى المساحة المحددة للزراعة، كونه يؤدي إلى ارتفاع في قيمة التكاليف مع تناقص الغلة، عكس ما هو موجود في الصناعة حيث أن قابليتها الإنتاجية تزداد كلما اتسع نطاق استخدام رأس المال، وبالتالي خضوعها لقانون تزايد الغلة[19]؛

ج) ضخامة نسبة رأس المال الثابت في الزراعة: يقدر رأس المال الثابت في الزراعة حوالي ثلثي مجموع الأموال المستغلة، حيث نجد أن الجزء الأكبر من رأس المال لا يتغير مع تغير الإنتاج وهذا ما يصعب إجراء تعديل أو تحويل الإنتاج إلى إنتاج آخر، والتكاليف الثابتة يتحملها الفلاح سواء استغل أرضه أو لم يستغلها،

---

[18] مباركة نعامة (2017)، **" دور السياسات الزراعية العربية في تحقيق الأمن الغذائي العربي (الجزائر نموذجا)"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة المدية، ، ص05.

[19] جابري أميرة (2016)، **"تمويل الاستثمار الزراعي للنهوض بالتنمية الزراعية المستدامة لولاية قالمة دراسة ميدانية للمخطط الخماسي 2010-2014"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قالمة، الجزائر، 2016، ص34.

بينما في الصناعة نجد العكس حيث تشكل التكاليف المتغيرة الجزء الأكبر من التكاليف المتغيرة، وهذه بالإمكان تغييرها حسب الكمية المطلوبة؛[20]

د) ارتباط النشاط الفلاحي بالريف: يحتاج النبات والحيوان باعتبارهما كائنات حية إلى بيئة طبيعية محددة، سواءً من حيث التربة الملائمة والمياه أو من حيث عوامل المناخ، لذا يصبح الإنتاج الفلاحي غير ممكن إلّا في مناطق معينة، وفي حالة كانت مناطق الإنتاج بعيدة عن مناطق الاستهلاك احتاج الأمر إلى خدمات إضافية مثل النقل والتخزين وغيرها، مما يطيل قنوات التسويق، ويزيد من تكاليف وصول المنتوجات إلى المستهلكين[21].

ه) تقسيم العمل: تتطلب الزراعة الحديثة تقسيم العمل مما يحقق كفاءة إنتاجية عالية، فالعمل المزرعي يجزأ إلى عدة عمليات وقيام عدة أفراد بإنجازها ففي المزارع الكبيرة ولأن عمليات الري تعد عملا متخصصا كما أن العمليات التسويقية تعد عملا مختلفا يتطلب مهارة أخرى غير تلك المستخدمة في عمليات الري، في حين كانت تتم العمليات الزراعية في الزراعة التقليدية من خلال مزارع الفرد في مزرعته، وغالبا ما يرتبط تقسيم العمل المزرعي بحجم المزرعة وطبيعتها، فكلما كبر حجم المزرعة أصبح تقسيم العمل أكثر ضرورة.[22]

و) توفير الغذاء: إن المصدر الأساسي للغذاء هو الفلاحة، ويكون ذلك من خلال الاهتمام بها ببناء السدود وتوسيع المساحات الصالحة للزراعة، واستعمال التكنولوجيا الحديثة في تطوير المنتج الزراعي وتنويعه، وتكوين الفلاحين وفق الأساليب العلمية الحديثة، والإكثار من الأسمدة الكيماوية والبذور المختلفة، واستعمال التقنيات الآلية[23].

ثانيا) أنماط النشاط الفلاحي

هناك عدة أنماط للفلاحة، فهي تختلف من دولة لأخرى نتيجة ارتباط النشاط الفلاحي بالظروف المناخية وكذا السياسات الزراعية المتبعة في كل دولة، وسنعرض أهمها فيما يلي:

أ) الزراعة الكثيفة: ويقصد بها زيادة استخدام العمل ورأس المال في وحدة المساحة، وتزداد نسبة العنصر الأول مقارنة بالثاني في الدول ذات العرض المرتفع من العمل حيث يكون رأس المال نادرا وغالبا ما يكون هذا النوع من الزراعة منتشرا في الدول ذات الكثافة السكانية العالية كالهند والصين ومصر وغيرها من

---

[20] بوزلحة سامية (2017)، **"أداء السياسات الزراعية العربية وآفاق الزراعة العضوية في الدول العربية"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، ص23.

[21] عمراني سفيان (2015)، **"ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة ولاية قالمة"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قالمة، الجزائر، ص54.

[22] محمد إبراهيم ناجي (2016)، **"اقتصاديات الإنتاج الزراعي والصناعي"**، دار أمجد، الطبعة الأولى، الأردن، ص21.

[23] جميل حمداوي (2017)، **"من أجل تنمية مستدامة"**، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، الطبعة الأولى، ص 48.

البلدان ذات التعداد السكاني المرتفع. بينما يزداد رأس المال مقارنة بالعمل في الزراعة المتقدمة حيث تعد إمكانية استبدال رأس المال بالعمل تكون ممكنة كما هو الحال في أمريكا وروسيا فرنسا وهولندا وغيرها[24]؛

ب) الزراعة المختلطة : في هذا النمط من الزراعة يهتم الفلاح بالإنتاج الزراعي والحيواني معا، فهو ينتج شيئا من غذائه في مزرعته، إضافة إلى تربية الماشية على أرضه ليحصل على حاجته من اللحوم والألبان كغذاء، وفي نفس الوقت يحصل على السماد العضوي الناتج من هذه الحيوانات لإخصاب التربة، كما يقوم بزراعة بعض المحاصيل التي يحتاج إليها، فهو يزرع نباتات العلف للحيوان الذي يربيه، وهذا النوع من الإنتاج يوفر حاجته ثم يعرض ما يفيض من ذلك في السوق للمستهلكين، وقد يكون بهدف السوق بالدرجة الأولى كما في هولندا والدانمارك وفرنسا؛ وهذا النمط من الإنتاج الزراعي يتطلب الاهتمام بأنواع الحيوانات، واختيار السلالات الممتازة التي يخضع اختيارها لأسلوب علمي وخبرة واسعة ودراية بالصفات والخصائص ودرجة استجابتها للعناية التي توجه إليها؛ ويتميز هذا النمط من الزراعة باستقرار الدخل، والتخفيف من آثار الجفاف التي قد يتعرض لها الفلاح، وخاصة إذا كان الاعتماد بالدرجة الأولى على الأمطار، وكذلك التقليل من آثار تذبذب أسعار المنتجات الزراعية؛ وهذا النمط من الزراعة يصعب أن يكون عاما تعتمد عليه الدول دون غيره من الأنماط الزراعية الأخرى، وذلك لاختلاف الظروف الطبيعية من جهة إلى أخرى على سطح الأرض واختلاف النظم الاقتصادية والاجتماعية التي تجعل جهات قليلة من العالم تصلح لهذا النمط من الزراعة، لان زراعة محاصيل متنوعة والاهتمام بتربية الحيوان في الوقت نفسه يتطلبان ظروفا بيئية صالحة لذلك، فلكل محصول شروط طبيعية وبشرية يجب توافرها. وعندها تتوافر الشروط اللازمة يصبح للزراعة الاهتمام الأكبر أما في الأراضي التي لا تتوافر فيها هذه الشروط والتي تصبح ضعيفة الإنتاج فيكون هدفها الرئيسي غالبا الإنتاج الحيواني، حيث تستغل بالدرجة الأولى كمراعي، وتزرع فيها محاصيل العلف كالذرة والشوفان؛ وعندما تكون الأراضي الزراعية والمراعي محدودة، والكثافة السكانية عالية، وتصبح الحاجة ماسة للمحاصيل الزراعية وفي نفس الوقت للإنتاج الحيواني، ففي هذه الحالة يربي الحيوان اعتمادا على استيراد الأعلاف لغذائه أو أن يتغذى على بعض المحاصيل المتوافرة ورخيصة الثمن كما يحدث في فرنسا حيث يقدم للحيوان البطاطا والشمندر واللفت، وهذا النمط من الزراعة المختلطة ينتشر في أوربا خاصة في هولندا والدانمارك وفرنسا[25] ؛

ج) الزراعة الواسعة: يظهر هذا النمط من الزراعة فقط في نطاقات الأراضي السهلية الضخمة ذات السُّكان قليلي الكثافة، وبعبارة أخرى تظهر في كل من كندا والولايات المتحدة، البرازيل والأرجنتين وأستراليا، وكذلك

[24] محمد إبراهيم ناجي (2016)، مرجع السابق، ص19.

[25] https://almerja.com/reading.php?idm=69648

نجدها في سهول أوكرانيا وسيبيريا الغربية. وأهم ما يميز الزراعة الواسعة كثرة استخدام الوسائل الآلية في إعداد الحقل وزرعه وجني المحصول وتعبئته. ولكن لمثل هذه الأرض مشكلات مُماثلة لمشكلات الزِّراعة الكثيفة من حيث تأمين الماء وتوفير المخصِّبات والتوسع الرأسي والأفقي ... إلخ. ولكن لا تظهر بها مشكلات أخرى خاصة بالزراعة الكثيفة مثل: الازدحام السكاني، ومشاكل سوء التغذية، والمشكلات الاجتماعية الأخرى المترتبة على التزام التقاليد، واستمرار وجود الأسر كبيرة العدد التي تكون وحدة اقتصادية متكاملة مهما كان العدد، ولا تظهر بها أيضًا تنوعات محصولية في مساحات صغيرة نتيجة للملكيات الفردية المفتتة. بل إن الزراعة الواسعة تعتمد على زراعة محصول واحد في مساحات شاسعة. ولذلك فمن أهم مشكلاتها تسويق المحصول الضخم الذي يحتاج إلى صوامع لتخزينه وسكك حديدية في صورة شبكة لنقل المحصول إلى مدن الاستهلاك الرئيسية وتثبيت الأسعار في شكل إعانات حكومية حتى لا يقل الدخل الريفي كما في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية[26]؛

د) الزراعة العلمية: إن اشتداد الطلب على المنتجات الزراعية المدارية والشبه المدارية (قصب السكر، جوز الهند، الأناناس، الشاي، البن ...الخ) في أواخر القرن 19 أدى إلى ظهور نوع جديد من الزراعة أطلق عليه الزراعة العلمية، وهي عبارة عن مزارع واسعة المساحة أقيمت معتمدة على رؤوس أموال خاصة بالأفراد والشركات والخبرات والأساليب الزراعية المتقدمة الأوربية، وتنتشر في المناطق المدارية وشبه المدارية ونجدها في كل من أمريكا اللاتينية والجنوبية وإفريقيا (زراعة المطاط)، جنوب شرق آسيا وشرق إفريقيا (قصب السكر)، أمريكا الوسطى (الموز والفاكهة)، غرب إفريقيا (النخيل). ومن خصائص هذا النوع من الزراعة قلة اليد العاملة نتيجة لانخفاض الكثافة السكانية في المناطق التي ينتشر فيها هذا النمط من الفلاحة، مما أدى إلى استيراد اليد العاملة من دول أخرى، فنجد مثلا المزارع العلمية في إفريقيا تقوم باستيراد اليد العاملة الآسيوية وخاصة العمال الهنود، ومن أهم خصائصها أيضا أنها تتخصص في إنتاج نوع واحد من المحاصيل الزراعية، وتشبه هذه المزارع أقاليم الزراعة الواسعة فمعظم محاصيلها تصدر إلى السواق العالمية إلا أنها ضعيفة المرونة، وذلك راجع لكون هذه المحاصيل شجرية أي أنها تمكث في الأرض لفترة طويلة قبل أن تبدأ في الإنتاج، كما أنه لا يمكن تغيير هذا الإنتاج إذا ما فشل المحصول أو انخفضت أسعاره في الأسواق وخاصة أن المحصول يخصص أساسا إلى التصدير للأسواق العالمية.[27]

[26]محمد رياض وكوثر عبد الرسول (2013)، **"الجغرافيا الاقتصادية وجغرافيا الإنتاج الحيوي"**، الطبعة الأولى، مصر، ص48.
[27]محمد خميس الزوكة (2000)، **"الجغرافيا الاقتصادية"**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، ص255.

3.2.1. أهمية وأهداف القطاع الفلاحي

يستمد قطاع الفلاحة أهميته من خلال مساهمته في الاقتصاد الوطني، فهو يعد مصدرا رئيسيا لدخل السكان خاصة في المناطق الريفية وكذا مساهمته في الناتج الوطني الإجمالي، كما يعمل قطاع الزراعة على تحقيق مجموعة من الأهداف، وفي هذا المطلب سيتم تسليط الضوء بصورة موسعة على كل من أهداف وأهمية القطاع الفلاحي.

أولا) أهمية القطاع الفلاحي

تكتسي الزراعة أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول، جراء الفوائد التي تعود بها عليها وفيما يلي سنتطرق إلى أهمها:

- تساهم في الإنتاج العالمي، وتعد المصدر الأساسي للدخل القومي في بعض الدول[28]؛
- تعد الزراعة مصدرا لإنتاج السلع في نوعين رئيسيين: المواد الغذائية كالحبوب والخضر، والمواد الخام الصناعية مثل القطن، المطاط ...الخ[29]
- تعد مصدرا للعملة الأجنبية: إن تحديد القطاع الفلاحي وتنميته يعتبر من أهم المصادر التي تعمل على جلب العملات الأجنبية إلى البلد للزراعة إذا ما حقق هذا البلد فائض في الإنتاج الزراعي. وقام بتصدير هذا الفائض مقابل الحصول على العملات الأجنبية بحيث توجه هذه العملات إلى عملية التمويل ومنه تصبح الزراعة كمصدر تمويل لعملية التنمية .يعتمد التقدم في التنمية الاقتصادية الشاملة في البلاد النامية اعتمادا كبيراً على مدى توافر النقد الأجنبي، ولذا يتحتم على هذه البلاد أن تزيد من حجم تجارة صادراتها التي تكاد تكون في مجموعها من المنتجات الزراعية في أغلب الحالات وأن تحد من إنفاقها على الواردات غير الضرورية كما يجب أيضا إعطاء أولوية كبرى لإمكانية زيادة التبادل التجاري بين البلدان النامية نفسها، كما أن القطاع الزراعي يلعب دورا هاماً من ناحية قدرته على توفير الموارد النقدية واستخدامها في الاحتياجات الأساسية للتنمية الاقتصادية وذلك من خلال توسع في المحاصيل التصديرية وفقاً لما تمتاز به الدول النامية المختلفة بالميزات النسبية في إنتاج بعض المحاصيل وتوجيهها لأغراض التصدير؛[30]

---

[28]علي أحمد هارون (2000)، مرجع سابق، ص40.

[29]نفسه، ص40.

[30]شعباني مجيد وبن خليفة حمد (2017)، **" الاستثمار الفلاحي ودور مؤسسات التأطير والدعم المالي والإنتاجي في تحقيق الأمن الغذائي دراسة حالة ولاية عين الدفلى"**، مجلة Global Journal of Economic and Business، المجلد 03، العدد 02، ص97.

- مصدرا لفتح مناصب شغل: إن العمل في القطاع الزراعي يتصف بالبطالة، ويرجع سبب ذلك في أن العمليات الإنتاجية تكون موسمية، لذا فإن تنمية القطاع الفلاحي سيفتح مناصب شغل التي تتحول تلقائيا إلى قطاعات أخرى كقطاع الصناعة، التجارة والخدمات[31]؛
- تعمل الزراعة على تحقيق التكامل الاقتصادي في إطار عملية التبادل القطاعي: لا يمكن تطوير القطاع الفلاحي دون الاعتماد على متطلبات التنمية الزراعية الحديثة، التي بدورها تستعمل وسائل وتقنيات زراعية مطورة، وعلى هذا الأساس يصبح من الضروري استعمال المكننة الزراعية (جرارات، حاصدات ...الخ)، وتقنيات الري الحديثة. إذ لا يمكننا الحصول على هذه الوسائل من دون مصانع لهاته الآلات، مما يجعل القطاع الصناعي يخدم التنمية الفلاحية بصورة مباشرة، كما تحتاج الزراعة إلى مبيدات وأسمدة وهذه أيضا يجب أن تقام لها مصانع مختصة بها، ومنه لا يمكن أن تحقيق تنمية فلاحية من دون تنمية بقية القطاعات[32]؛
- توفير مناصب شغل: إن الفلاحة ليست فقط مصدرا للغذاء بل هي العامل المحرك لظهور وتطور مختلف الأنشطة الفلاحية والحرفية والتجارية. وعليه فالفلاحة قطاع حيوي يعمل على فتح مناصب شغل والمساهمة في القضاء على ظاهرة البطالة، ومنه يمكن للفلاحة أن تقضي على المشاكل الاجتماعية المتعلقة بالبطالة[33]؛

ثانيا) أهداف الزراعة

يعمل القطاع الفلاحي على تحقيق مجموعة من الأهداف نبرزها في ما يلي:[34]

أ) الحفاظ على المياه وزيادة العائد من الوحدة: تعد المياه أحد الركائز الأساسية التي يعتمد عليها الإنتاج الزراعي، باعتبار أن الأمن المائي أصبح مقدما على الأمن الغذائي في وقتنا الحالي، ولتحقيق ذلك وجب وضع خطة استراتيجية ومن أهم خطواتها:

- ✓ الإعتماد على الزراعة المطرية وزيادة إنتاجية وحدة المساحة؛
- ✓ التوجه نحو زراعة المحاصيل الأقل استهلاكا للمياه؛
- ✓ البحث عن مصادر غير تقليدية للمياه؛
- ✓ تحسين طرق الري.

[31]شعباني مجيد وبن خليفة حمد (2017)، مرجع سابق ، ص97.

[32]علي بن ناصر (2009)، **"اتجاهات الشباب نحو العمل الفلاحي في المجتمع القروي دراسة ميدانية لعينة من الشباب من قرية فلاحية بالجنوب الجزائري"**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، ص57.

[33]نفسه، ص 60.

[34] https://www.moa.gov.ps/Books/strategy1/11.htm

ب) حماية الأراضي الزراعية وزيادة إنتاجية كل وحدة: ويكون ذلك من خلال:

- ✓ العمل على زيادة إنتاجية كل وحدة ويتم من ذلك بالتوسع الرأسي والبحث العلمي والتركيبة المحصولية، وفتح آفاق تسويقية وتصنيعية؛
- ✓ إنتاج محاصيل ذات تكلفة وفترة مكوث قليلة وإنتاجية عالية؛
- ✓ التكامل بالإنتاج الحيواني والنباتي.

ج) توفير مستلزمات الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي في بعض المحاصيل الاستراتيجية: يقصد بالأمن الغذائي توفير الغذاء في كل وقت وبالسعر المناسب وبجودة مقبولة ويكون محتويا على العناصر اللازمة والمركبات الغذائية الأساسية، ولتحقيق هذا الهدف يجب على الدولة المعنية ترشيد استهلاك مواطنيها، بالإضافة إلى تقليل الفائض التسويقي في هذه المنتجات، مع العمل على تحسين مستوى دخل الفلاحين وخلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة في القطاع الفلاحي، إضافة إلى تحسين الجودة والقدرة التنافسية في القطاع الفلاحي.

د) ربط القطاع الزراعي بالقطاع الصناعي: ويكون هذا من خلال المستويات التالية:

- ❖ **مستوى مستلزمات الإنتاج**: ويكون بتوفير خامات من الإنتاج الفلاحي للإنتاج الصناعي وذلك لصناعة الأسمدة العضوية والوقاية والمكافحة؛
- ❖ **مستوى الصناعات الغذائية:** حيث هناك العديد من الصناعات الغذائية التي يكن أن تكون معتمدة على مشاريع استراتيجية، وهي هنا قادرة أيضا على توفير فرص عمل ورفع مستوى الدخل، إضافة إلى أمن غذائي أفضل؛
- ❖ **مستوى الصناعات الحرفية والمنزلية واليدوية:** إذ يعد هذا النوع من الصناعات أحد القطاعات الحيوية التي يجب أ يوفر لها الدعم اللازم للارتقاء بها ولتصبح مصدرا لدخل الفرد ودعما للاقتصاد الوطني.

هـ) تنمية الثروة الحيوانية والسمكية.

و) تنمية الموارد البشرية والقدرات: حيث يعتمد في هذا على توريث الخبرات، وتحديد المهام الوظيفية، ربط المسار التدريبي بالمسار الوظيفي، بالإضافة إلى إقامة المؤتمرات والندوات العلمية والدورات التدريبية والمعارض العلمية.

3.1. التنمية الزراعية

جراء ارتفاع أسعار السلع والمنتجات الغذائية، إضافة لهذا خشيت الدول من الوقوع في أزمات غذائية، بات الهدف المنشود تحقيق أمن غذائي. وانطلاقا من ذلك عملت الدول على تنمية زراعتها بوضع

سياسات واستراتيجيات وكذا خطط وبرامج وطنية، بالإضافة إلى توفير العوامل والمقومات الأساسية للتنمية الزراعية.

1.3.1. ماهية التنمية الزراعية

احتل مفهوم التنمية الزراعية أهمية بارزة في الكثير من الأدبيات الاقتصادية، وذلك راجع للدور الذي يلعبه القطاع الزراعي، الذي يعد من بين القطاعات الحيوية.

أولا) مفهوم التنمية الزراعية

ليس هناك تعريف واحد ومحدد للتنمية الزراعية فقد تعددت التعاريف بتعدد الجهات و الكتاب عن هذا الموضوع :

حيث عرفتها **المنظمة العربية للتنمية الزراعية** وفق لما جاء في التقرير السنوي لعام 2005 فإن التنمية الزراعية هي" استخدام الموارد المتاحة لإحداث زيادة متوالية في الإنتاج الزراعي، حيث تتمثل هذه الموارد في الموارد البشرية والموارد المالية، الموارد الطبيعة والتكنولوجيا الزراعية[35]" ؛

في حين عرفتها **أماني داغر "** بأنها نظام متكامل من الممارسات الإنتاجية النباتية والحيوانية الذي يسعى إلى الاكتفاء الذاتي أي الاعتماد على الموارد المحلية والمتجددة قدر الإمكان وعدم إنتاج الملوّثات"[36]؛ بما يحقق القدرة على المحافظة على الإنتاجية سواء في المزرعة أو على مستوى الدولة في مواجهة الأزمات أو الصدمات والتي قد تتمثل في الجفاف أو زيادة كبيرة في أسعار المواد الأولية المتمثلة في البذور أو الأسمدة أو غيرها[37]"؛

أما **عزام البلاوي** فكان مفهومه للتنمية الزراعية ينحصر في مجموعة من السياسات كالإجراءات المتبعة لتغيير بنيان وهيكل القطاع الزراعي، مما يؤدي إلى أحسن استخدام ممكن للموارد الزراعية المتاحة،

---

[35]غردي محمد (2012)،" **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة** " ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص 08.

[36]أماني داغر وريتا الخوند (2015)،" دليل الزراعة المستدامة للمزارع و المزارعة"، جمعية تراب للتربية البيئية، ب ط، لبنان ،ص 04 .

[37]محمد براق وحمزة غربي (2010) ،"**التوجهات الرئيسية الإستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة العربية للعقدين من 2005 إلى 2025"، ورقة بحثية** الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات الطبعة الثانية نمو المؤسسات و الاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي و تحديات الأداء البيئي، جامعة ورقلة ، الجزائر، يومي22و 23 نوفمبر ، ،ص46

وتحقيق الارتفاع في الإنتاجية وزيادة الإنتاج الزراعي، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع[38]"

ومنه نستنتج تعريف للتنمية الزراعية: أن مفهوم التنمية الزراعية شامل فهو تعدى الأبعاد الاقتصادية وشمل البعد الاجتماعي، فهي تعمل على زيادة مستويات الإنتاج والإنتاجية، ومنه الزيادة في الدخل المتوسط للفرد مما يؤدي إلى رفع القدرة الشرائية للأفراد ومنه تحسن المستوى المعيشي لأفراد المجتمع داخل الدولة.

ثانيا) أهداف التنمية الزراعية

تسعى التنمية الزراعية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نحصرها في ما يأتي:[39]

1) زيادة الناتج الزراعي الحقيقي بمعدل يفوق معدل النمو السكاني؛

2) زيادة الإنتاجية المتوسطة الحقيقية للعمل الزراعي دون اللجوء إلى سياسات تحكمية لخفض العمالة الزراعية ونقلها خارج القطاع؛

3) إخضاع النشاط الزراعي لمنظومة تكنولوجية متكاملة ترجح فيها الأهمية النسبية للتكنولوجيا البيولوجية وللسيطرة على التكنولوجيا العمليات للتراكم الرأسمالي، مع تطوير وتعبئة جهد كتلة العمل (الباحثون، الإرشاديون، الفنيون ...الخ)؛

4) مكافحة الفقر بين أوساط أضعف الفئات الاجتماعية الزراعية من خلال تطوير قدراتهم الإنتاجية، وتوفير مظلة للضمانات الاجتماعية للعمالة الزراعية، وتعميم البيئة الأساسية الحديثة بحيث لا يستأثر بها كبار المزارعين؛

5) الحيلولة دون تدهور التربة الزراعية أو استقطاع جزء منها خارج دورة تاريخ النشاط الزراعي، وإضافة أراضي جديدة إلى الرقعة المزروعة وفقا للظروف المواتية؛

6) ربط النشاط الزراعي بعلاقات السوق مع الحفاظ على هامش محدود نسبيا لتقلبات معدل التبادل أو لغير صالح السلع الزراعية من جهة، وفتح أسواق جديد من جهة أخرى؛

7) تحقيق مستوى غذائي ومتوازن وملائم للسكان لما تتصف به الغالبية الكبرى من سكان الدولة من انخفاض في مستوى غذاء أفرادها؛[40]

8) تحقيق الاعتماد على الذات في الإنتاج الزراعي مما يؤدي إلى الحد من الواردات من السلع الزراعية؛

9) المساهمة في حل مشكلة البطالة عن طريق إتاحة العديد من فرص العمل للراغبين فيه؛

---

[38] عماري زهير وعامر أسامة (2014)،" **دور التأمين الزراعي في تحقيق التنمية الفلاحية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2012 "**، يوم دراسي حول القطاع الفلاحي بين تحديات تحقيق الاكتفاء الذاتي ورهان الأمن الغذائي حالة الجزائر، جامعة سطيف، يومي 01 و04جوان، ص07.

[39] رفعت لقوشة (1998)، **"التنمية الزراعية (قراءة في مفهوم التطور)"**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، الطبعة الأولى، مصر، ص ص 43-44.

[40] محمد أمين وآخرون (2013)، **"الاقتصاد الزراعي"**، كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي، جامعة بنها، مشتهر، مصر، ص 106.

10) العمل على تنمية وتنويع صادرات السلع الزراعية؛
11) العمل على رفع مستوى دخول الفلاحين وتقريب الفوارق بين بعضها البعض؛
12) تحقيق الاستقرار النسبي للدخول الزراعية.

ثالثا) أدوار التنمية الزراعية

تلعب التنمية الزراعية دورا مهما في مختلف المجلات، نذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

أ) توفير الاحتياجات الغذائية للأفراد: تتنوع الاحتياجات الغذائية التي تنتج في القطاع الزراعي كمحاصيل الحبوب والخضروات والفاكهة ثم المنتجات الحيوانية كاللحوم بأنواعها المختلفة والألبان ومنتجاتها، كما تستهلك المنتجات الزراعية بأشكالها المختلفة سواء كانت للاستهلاك الغذائي المباشر أم كمدخلات للصناعات الغذائية، وقد أخذ هذا التنوع بالزيادة من ناحية وارتفاع الطلب على السلع الزراعية من ناحية أخرى، وقد يأتي هذا الارتفاع في الطلب إلى عدد من العوامل أهمها [41]:

ب) النمو الديمغرافي: وذلك راجع لارتفاع نمو السكان في الدول النامية، ويصاحب هذا النمو نمو محدود في السلع الزراعية الغذائية وهذا ما يجبر هذه الدول على فرض تسعيرة إجبارية للمواد الغذائية مع إلزام الفلاحين على بتوريد إنتاجهم من المحاصيل الزراعية، ويعد هذا الإجراء مقبولا من ناحية العدالة الاجتماعية وغير مقبول من ناحية التنمية الاقتصادية، خاصة إذا كان على المدى الطويل مما ينتج عنه آثار سلبية على عملية التنمية الاقتصادية.

ج) المرونة في الدخل: أن مستوى الدخل في الدول النامية عادة ما يكون منخفضا، ونتيجة لذلك فإن أي زيادة في الدخل عادة ما يتم انفقها على الغذاء، حيث يعتبر الميل الحدي للاستهلاك مرتفعا في الدول المذكورة مما يعني أن مرونة الطلب في الدخول الفردية على الغذاء مرتفعة، إذ لم يتحقق إشباع كاف خلال فترة التخلف.

د) النمط الغذائي :تتعدد الاحتياجات الغذائية للفرد وتتنوع الطبيعة الاستخدامية للسلع الغذائية كالحبوب، إذ استخدمت في إنتاج الخبز، ومع الزمن استخدمت لإنتاج أنواع مختلفة من الحلويات والعجائن، ويمكن تقسيم سكان العالم إلى ثلاثة أنماط من الناحية الغذائية، الأول هو المجتمعات المتقدمة حيث تسود الوسائل التكنولوجية المتقدمة لذا فان السكان يتصفون فيها باستهلاك نسبة عالية من المواد البروتينية، بينما تستهلك الدول الآخذة

[41] لأخضر بن عمر (2016)، **"أثر الانفتاح الاقتصادي على التنمية الزراعية في الدول العربية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1980-2013"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص 175-.

لنمو نسبة مرتفعة من الحبوب، أما المجتمعات التي ما زالت في المراحل الأولى للتنمية فإنها تعتمد على جذور المحاصيل والسلع الزراعية الغذائية.

وتعتبر مسألة توفير الغذاء بصورة مناسبة لأفراد المجتمع ذات علاقة مترابطة مع متغيرات التنمية الاقتصادية الزراعية، إذ أن معالجة نقص الغذاء وتوفيره في ضوء طبيعة الطلب عليه سيمكن العمال من زيادة كفاءتهم الإنتاجية نتيجة لتحسن ظروفهم الغذائية ويخفض من أسعار السلع الغذائية.

هـ) توفير الموارد النقدية: يعد القطاع الفلاحي أحد القطاعات التي تعتمد عليها الدول النامية في الحصول على موارد نقدية، وذلك من خلال التوسع في المحاصيل التصديرية وفقا لما تمتاز به الدول النامية من ميزات تنافسية في إنتاج بعض المحاصيل الزراعية وتوجيهها لأغراض التصدير، وهو ما يوفر موارد للنمو الاقتصادي للدول النامية خاصة تلك الموارد المتمثلة في التقدم التكنولوجي في المجالات الإنتاجية المختلفة؛ بالإضافة إلى أنها مصدر للحصول على الموارد النقدية فهي أحد مصادر التمويل المالي الداخلي، خاصة وان القطاع الزراعي يعتبر المصدر الأساسي لتمويل الاستثمارات اللازراعية في بداية الفترة الزمنية للتنمية، وتشير الكثير من التجارب التنموية في القرن التاسع عشر وحتى الثلاثينيات من القرن الماضي في العالم الثالث إلى أن للزراعة الدور الأساسي والرئيسي في تحقيق نسب مرتفعة من التمويل الوطني للتنمية الاقتصادية الوطنية وخاصة النمط الأوروبي والنمط الياباني للتنمية وان هناك العديد من الوسائل والتشريعات لإحداث هذا النوع من التمويل من خلال القطاع الزراعي.
وهنا تجدر الإشارة أنه لا يجب الاعتماد على محصول تصديري واحد أو عدد قليل من المحاصيل التصديرية وذلك بسبب أنه يجعل الاقتصاد الوطني عرضة للهزات العنيفة بسبب التقلبات السعرية العالمية، لذا يجب أن تشمل الخطة على تنويع المحاصيل الزراعية التصديرية، حيث أن التنويع المحصولي هو نفسه ثمرة من ثمار التنمية وغالبا ما يمكن تحقيقه في مراحل متأخرة منها.[42]

و) توفير العمل للقطاعات الإنتاجية اللا زراعية: إن الاعتماد على برامج تنموية فعالة في القطاع الزراعي يجعل من القطاع الزراعي قطاعا حيويا يمكن من خلاله تحقيق كفاءة إنتاجية عالية للعمل في هذا القطاع، كما يعمل على فتح مناصب شغل في قطاعات أخرى (صناعية، تجارية، خدمية،....الخ)، وبناءا على هذا يمكن أن نميز بين نوعين من المجتمعات التي يمكن أن تؤثر فيها السياسة الزراعية لتوفير قدر ملائم من العمل وفقا لمتطلبات التنمية الاقتصادية.

[42] الأخضر عمر (2016)، مرجع سابق، ص 176

1) المجموعة الأولى: تضم الدول التي تتصف بضغط وكثافة سكانية عالية في القطاع الزراعي ومن ثم تتسم بوجود بطالة موسمية ومقنعة، وتؤدي الكثافة السكانية إلى الحاجة الملحة لتطبيق برامج التنمية الاقتصادية، وبالتالي فان القطاع الزراعي سوف يعمل على تشغيل ذلك الحجم من العمل الزراعي الذي تتساوى أجوره مع الإنتاجية الحدية للعمل، كما أن التوسع في استصلاح الأراضي وإنشاء شبكات الري سيؤدي إلى تشغيل جزء كبير من الأيدي العاملة في القطاع الزراعي بصورة تنتفي منها البطالة المقنعة، حيث لا يمكن تحقيق نمو سريع ومرضي في القطاع الزراعي أو القطاعات الاقتصادية الأخرى في ظروف تسودها البطالة الواسعة سواء كانت ظاهرية أو مقنعة في العمل المزرعي؛

2) المجموعة الثانية: تشتمل على الدول أو المجتمعات التي تتصف بقلة الكثافة السكانية في العمل الزراعي ففي هذا النوع يوصى باستخدام المكننة والتكنولوجيا الزراعية ومن ثم يعدل النمط المزرعي وفقا للاستخدام الحديث في الإنتاج الزراعي مما يوفر جزءا من العمل الزراعي يمكن تحويله للاستخدام في التنمية الاقتصادية للقطاعات الاقتصادية اللازراعية وسواء أكانت الدول النامية ذات كثافة سكانية عالية أم متدنية فان استخدام سياسات زراعية بديلة تستهدف الإفادة من الفائض في العمل المزرعي واستخدامه في نمو القطاعات الإنتاجية الوطنية، يعتبر دورا هاما للتنمية الزراعية في نمو وتطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى خاصة وان المراحل المتقدمة من نمو وتطوير القطاعات الإنتاجية الصناعية والتجارية أو الخدمية تتطلب مزيد من العمل؛[43]

ن) اعتبار بعض المحاصيل الزراعية مدخلات في الصناعات الغذائية :ويتعلق الأمر هنا ببعض المحاصيل الزراعية التي لها صلة بالقطاع الصناعي وتعد أحد مدخلاته، وتوفير، إذ تعتمد أهم الصناعات ذات العلاقة بالتنمية الاقتصادية على المنتجات السلعية الزراعية، فعلى سبيل المثال صناعة السكر تعتبر من أهم السلع الغذائية وذات الطلب المرتفع دوليا، كما ويعتبر من السلع الاستراتيجية، حيث يتركز إنتاجه بصورة أساسية على محصولي قصب السكر وبنجر السكر، ففي حالة عدم وضع برامج تنموية للقطاع الزراعي تتضمن التوسع في الرقعة الزراعية للمحاصيل السكرية فان التوسع في التنمية الصناعية في مجال تصنيع السكر ستكون محدودة جدا، وفي هذا الصدد فان وضع سياسة تشجيعية للتوسع في زراعة المحاصيل السكرية في إطار برامج التنمية الزراعية يقتضي أن تؤخذ بعين الاعتبار استخدام الموارد الإنتاجية الحديثة وفق الأسس العلمية سواء على صعيد التسميد أو مقاومة الآفات أو جني المحصول، كما يقتضي أيضا التأكيد على السياسة السعرية لمحصولي البنجر السكري وقصب السكر بحيث يتحقق من خلاله دخل مناسب للمزارعين؛

[43] الأخضر عمر (2016)، مرجع سابق، ص ص 177-178.

ل) القطاع الزراعي سوق للسلع اللا زراعية: تعمل التنمية الزراعية على تحقيق معدلات مناسبة من النمو في إنتاج المحاصيل المزروعة سيترتب عليه زيادة دخول المزارعين ومن ثم فان التنمية الزراعية ستؤدي إلى زيادة الطلب الفعال للسلع اللا زراعية مما يؤدي إلى توسيع السوق، باعتبار السوق في القطاع الزراعي في الدول النامية مجالا واسعا للسلع الصناعية فان ذلك يترتب عليه أيضا نمو في الصناعات المرتبطة بالإنتاج الزراعي، وهكذا نجد أن الآثار غير المباشرة للتنمية الزراعية تمتد إلى تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى، وعلى سبيل المثال فان نموا مناسبا في القطاع الزراعي يترتب عليه استخدام أوسع للمواد السمادية والآلات والمكائن الزراعية، مما يعني أن نمو القطاع الزراعي يترتب عليه نمو في صناعة الأسمدة وصناعة الآلات الزراعية وتوسع في البنية التسويقية للحاصلات الزراعية سواء تلك الخاصة لأسواق المحلية أو المتخصصة في تسويق الحاصلات التصديرية؛[44]

ي) مساهمة الزراعة في الاقتصاد الكلي: إن مساهمة القطاع الزراعي في كل من الناتج الوطني وحصته من الصادرات تختلف من دولة لأخرى، وكذا مساهمته في تشغيل الأيدي العاملة، حيث يوضح قانون انكلز العلاقة ما بين قيمة الإنتاج الزراعي ومستوى الدخل، حيث نجد أن العائلات الفقيرة تنفق حصة كبيرة من إجمالي نفقاتها على الغذاء، وعند مستويات الدخل المنخفضة جدًا ينفق كامل الدخل على التزود بالحاجات الأساسية مثل الغذاء والألبسة والسكن، وعندما يتزايد الدخل الفردي فإن حصة صغيرة منه ستخصص للحاجات الأساسية وجزء منه سيتحول إلى السلع الكمالية مثل الاتصالات والنقل والسفر. وقد أشرنا لهذا سابقا؛ وللزراعة

أهمية كبيرة سواءا تعلق الأمر بالدول النامية أو المتقدمة، ويؤول هذا لدورها على مستوى الاقتصاد الكلي، فهي مصدر للغذاء ومنه تساهم في الرفع من وتيرة التنمية الاقتصادية، كما أنها تعد مصدرا مهما للمنتجات الصناعية والخدمات الأخرى.[45]

2.3.1. عوامل ومقومات التنمية الزراعية

يشترط تحقيق التنمية الزراعية توفير مجموعة من العوامل والمقومات الأساسية للزراعة.

أولا) عوامل التنمية الزراعية

لقد اهتم متخذو القرارات وأخصائيو التنمية الزراعية، في الخمسينات والستينيات من القرن الماضي بشكل أساسي بالنمو، ويمكن تلخيص خبرتهم المذكورة بخمسة عوامل أو نقاط أساسية للنمو الزراعي والتي تتمثل في: [46]

---

[44] الأخضر عمر (2016)، مرجعلسابق، ص178.

[45] نفسه، ص 179.

[46] محمود الأشرم (2007)، **" التنمية الزراعية المستدامة العوامل الفعالة"**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ص ص 57-58.

أ) الابتكار والتجديد أي خلق وإيجاد نظم البحث الزراعي والإرشادي الوطنية القوية في القطاعين العام والخاص، ونشر تقنيات زيادة الإنتاجية؛

ب) البنية التحتية وخاصة أنظمة النقل والطرق الجديدة؛

ج) المدخلات أي وضع أنظمة توريد فعالة للخدمات الزراعية وبخاصة لمدخلات المزرعة الحديثة والتصنيع الزراعي ومياه الري والتمويل؛

د) المؤسسات الخاصة الفعالة والأسواق المتحررة التي تقرب المزارعين من الأسواق المحلية والدولية والمؤسسات العامة الفعالة، التي تقدم للمزارعين الخدمات التي لا يمكن تأمينها من قبل القطاع الخاص؛

ه) الحوافز أي وضع سياسات اقتصادية وتجارية وسياسات قطاعية محفزة للزراعة وغير معرقلة لنموها.

ثانيا) مقومات التنمية الزراعية

تتحقق التنمية الزراعية بتوفر مجموعة من المتطلبات نلخصها في النقاط التالية:

أ) الأراضي الزراعية: تعد الأراضي الزراعية أهم عامل في توسع الناتج الفلاحي في أي دولة، وهي عنصر لا يمكن تصديره أو استراده كونها ثابتة غير متحركة، وهي من الثروات الطبيعية المتجددة، وتشكل الأراضي الزراعية عصب الإنتاج الزراعي، مما يستلزم حمايتها وتنميتها بكافة الوسائل الممكنة، بالتوسع في الاستثمار لأجل القيام بعمليات الاستصلاح بهدف توسيع الرقعة الصالحة للزراعة وتزويدها بالمحسنات العضوية، والحد من التوسع العمراني والصناعي على حسابها، ومحاربة التصحر والانجراف وصعود الأملاح. وهو ما يجعل ممارسة النشاط الزراعي عليها يهدف إلى زيادة الإنتاج من خلال ثلاث محاور هي:

- ❖ محور زيادة الإنتاج بزيادة مساحة الأراضي المزروعة "التوسع الأفقي"؛
- ❖ محور زيادة الإنتاج بزيادة المساحة المحصولية "التكثيف المحصولي"؛
- ❖ محور زيادة الإنتاج بزيادة إنتاجية وحدة المساحة "التوسع الرأسي"[47].

ب) الموارد المائية: تعتبر المياه أحد محدد رئيسي في التنمية الزراعية، وذلك راجع لندرتها وكذا انخفاض كفاءة استخدامها من جهة أخرى، إضافة غلى الضغوطات حول كيفية استخدامها والمتمثلة في:

- ✓ ارتفاع النمو الديموغرافي والتغيرات المناخية التي تحصل في العالم؛
- ✓ تدهور الموارد البيئية، والأنماط الزراعية الإنتاجية الغير مستدامة التي أدت إلى استنزاف الموارد المائية، خاصة الغير المتجددة (المياه الجوفية)؛

[47] قرينات محمد (2016)، **"مكانة القطاع الزراعي في الجزائر في إطار الشراكة المتوسطية"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص ص 16-17.

- ✓ غياب ترشيد استخدام المياه؛

ونظرا لهاته المعيقات وندرة المياه، يفرض على الدول وضع أساليب استراتيجية لتحسين كفاءة استخدام المياه بشكل عام وفي تنمية القطاع الزراعي بشكل خاص منها:

- ✓ استخدام تقنيات الري الحديثة وتحسين كفاءة استخدام المياه؛
- ✓ إتباع طرق إنتاجية المحصول "الكمية المنتجة في المساحة" المقتصدة للمياه وذات التكاليف المنخفضة؛
- ✓ تنمية الموارد المائية ببناء السدود والحواجز المائية وحفر الآبار، ووضع سياسة شاملة ومستدامة لتسيير هذا المورد الهام في حياة الإنسان والحيوان والنبات[48]؛

ج) الثروة الحيوانية والنباتية: يعد الرعي والثروة الحيوانية ركيزة أساسية في النشاط الفلاحي، خصوصا وأن الظروف الطبيعية تلعب دورا أساسيا في تحديد الإنتاج الحيواني، حيث تمثل الأبقار والأغنام الركيزتين الأساسيتين العالميتين في الثروة الحيوانية العالمية، وتمتلك الهند أكبر ثروة حيوانية من الأبقار نظرا لعدم استهلاكها لأسباب دينية، ثم الولايات المتحدة الأمريكية في إنتاج الألبان، ثم تأتي الدول العربية خاصة في السودان. أما الأغنام فهي تنتشر في المنطقة المعتدلة من الجنوب حوالي ثلاثة أخماس العالم وتنتشر بكثرة خاصة في المغرب والسودان وعدد من الدول العربية وكذلك في أستراليا وجنوب إفريقيا.[49]

ويعتبر توفر الثروة الحيوانية والنباتية من مقومات التنمية الزراعية، لأن الهدف الرئيسي لأي نظام اقتصادي هو تحقيق الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع، من خلال الارتقاء بكفاءة استثمار هذه الموارد الحيوانية والنباتية المتاحة وصيانتها، لضمان استمرار قدرتها على العطاء، والذي يتفق مع الأهداف الاقتصادية للتنمية الزراعية، وحتى يمكن استثمار هذه الموارد الإنتاجية الزراعية بالكفاءة الاقتصادية يستلزم الأمر أن تكون نواتج هذه الاستثمارات من المنتجات الزراعية والغذائية بالمستوى النوعي والكيفي الذي يفي بمتطلبات الأسواق، سواء الداخلية أو الخارجية من هذه الناحية، ومن ناحية أخرى يحقق الاستثمار في تنمية هذه الموارد وتطويرها إلى الوفاء باحتياجات المجتمع من سلع غذائية رئيسية، ويخلق فرص العيش الكريم لأفراد المجتمع القائمين على عمليات الاستثمار في هذا القطاع. مما أدى إلى أن يطور الإنسان من أساليب

[48] قرينات محمد (2016)، مرجع سابق، ص ص 17-18.

[49] عدنان السيد حسين (1996)، **"الجغرافية السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر"**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ، ص133.

الزراعة بزيادة الإنتاج في وحدة المساحة، والتخلي عن طرق الزراعة التقليدية الذي يقوم على نظام التبوير لكي تستعيد التربة جزءا من نشاطها والاعتماد على الأسمدة الكيميائية المضافة للتربة للرفع من خصوبتها[50].

4.1. سياسات القطاع الزراعي والمشاكل التي تعترضه.

مما لا شك في أن القطاع الفلاحي لا يستغل موارده بصورة كاملة وبطرق رشيدة ويرجع ذلك لأسباب شتى، لذا تسعى الدول جاهدة إلى وضع استراتيجيات وكذا سياسات تتمشى مع الوضع السائد فيها، وفيما يأتي سنتطرق لأنواع السياسات الزراعية والتحديات التي تواجهها الفلاحة، بالإضافة إلى الحلول الممكن تطبيقها لتنمية القطاع الزراعي.

1.4.1. سياسات القطاع الزراعي

تطبق الحكومات مجموعة من السياسات الزراعية، التي يكون الغرض منها عادة تحقيق أهداف محددة على مستوى الأسواق المحلية للمنتجات الزراعية. فالسياسة هي أحد أساليب العمل الذي تختاره الحكومة فيما يخص شكل الاقتصاد وتتضمن الأهداف التي تسعى الحكومة للوصول إليها واختيار طرق لتحقيق هذه الأهداف[51].

أولا) مفهوم السياسة الزراعية

أ) تعريف الهيئات الدولية "الاتحاد الأوربي": عرفت السياسة الزراعية على انها " مجموعة من القوانين والآليات والتشريعات تهدف إلى تحديد سياسات عامة وموحدة حول الزراعة وتنظيم الإنتاج والتجارة والتصنيع الغذائي في دوله مع اهتمام يتركز بشكل متزايد على التنمية الريفية لضمان امتلاك قطاع زراعي حيوي وأن المستهلك لديه عرض ثابت من الغذاء الضروري وبأسعار مناسبة[52]"

ويكون دور السياسة الزراعية في إزالة كل العقبات التي تمنع الأسواق من الوصول إلى التوازن التنافسي والأسباب الأخرى المتعلقة بالعدالة أي فيما يخص التوزيع العادل للثروة بين كل المواطنين[53].

كما عرفتها رقية خلف حمد الجبوري على أنها "هي أحد فروع السياسة الاقتصادية، وتمثل مجموعة القواعد والأساليب والإجراءات التي يتحقق من خلالها تنفيذ أهداف محددة، إذ أنها تعمل على إحداث مجموعة من التغييرات النوعية في بنية القطاع الزراعي من خلال التغييرات التي تشمل التركيب المحصولي والبنية

---

[50] عدنان السيد حسين (1996)، مرجع سبق ذكره، ص18.

[51] كارلو كافيارو (2003)، **"السياسات الزراعية في الدول النامية"**، المركز الوطني للسياسات الزراعية NAPC، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، كانون الأول دمشق، سوريا، ص 43.

[52] محمد علي محمد (2006)، **"لمحة عن السياسات الزراعية العامة في الإتحاد الأوروبي"**، مذكرة السياسات الزراعية رقم 18، المركز الوطني للسياسات الزراعية NACP، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ، تشرين الثاني، سوريا، ص ص 1-2 .

[53] كارلو كافيارو (2003)، مرجع سابق، ص43.

الحيازية الزراعية والفن الإنتاجي وهيكل الصادرات الزراعية وغيرها، كما تشمل السياسة الزراعية تدخل الدولة في القطاع الزراعي لتحقيق أهداف محددة، ويكون تدخلها في حالة الأسواق التي تقترب من المنافسة التامة ويكون التدخل هنا نتيجة عدم رضا الدولة عن حصيلة السوق اقتصاديا واجتماعيا، وتدخل الدولة أيضا في حالة السوق المشوهة بهدف تصحيح انحراف السوق عن مزاياها، وإعادتها لظروف المنافسة التامة، ويكون التدخل بالطريقة التي يتحقق من خلالها الأهداف المنشودة وإلا فشلت في تحقيقها، وربما تتسبب في تفاقم الانحراف الخلل في أداء السوق، وتزايد التشوه الحاصل فيه[54].

ومنه نستنتج أن السياسة الزراعية تتمثل في مجموعة القواعد والأساليب والإجراءات التي تدخل بها الدولة في القطاع الفلاحي لتصحيح الاختلالات الواقعة في القطاع وإعادة توجيهه بغية بما يتناسب مع أوضاع السوق بغية الوصول إلى الأهداف المحددة.

ثانيا) أهداف السياسة الزراعية

تستجيب السياسة الاقتصادية في الزراعة، كما هو الحال في باقي القطاعات، للمتطلبات الوطنية وللرؤية الاجتماعية والسياسية، وتهدف السياسة الزراعة بشكل عام إلى تحقيق الأهداف التالية[55]:

أ) تحقيق الكفاءة الإنتاجية في إطار الموارد المستخدمة، وينطوي ذلك على ترشيد استخدام الموارد، وتقليل الفاقد الاقتصادي في استخدامها، وبمعنى آخر اعتماد فرصة التكاليف البديلة في توزيع الموارد؛

ب) تحقيق توزيع الدخل والثروة، يكون أنسب ما يمكن، ويتسم بقدر من العدالة داخل القطاع الزراعي من جهة، وبينه وباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى من جهة ثانية، وذلك وفقا لما يقرره المجتمع من معايير لمكونات العدالة التوزيعية للدخل والثروة؛

ج) استغلال الموارد بشكل يحول دون استنزافها وتدهورها، وبمعنى أخذ مسالة البيئة واستدامتها بعين الاعتبار.

ثالثا) أنواع السياسات الزراعية

إن المتتبع لتاريخ التطور الاقتصادي لكافة الدول في عالمنا المعاصر، لا يجد دولة واحدة لم تتدخل حكومتها في تبني سياسة زراعية معينة، وفقا للأهداف التي تبتغي من حل المسألة الزراعية. ويمكن تصنيف السياسات التي اتبعت في حل المسألة الزراعية، على الرغم من بعض الخلافات الجزئية في ما بينها، إلى ثلاثة مجموعة، هي:[56]

---

[54]لطفي مخزومي (2016)، **"آثار السياسات الحكومية على القطاع الزراعي في بناء نموذج تكثيف محصولي مستدام بمنطقة وادي سوف"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر ،ص03.

[55]نفسه، ص4.

[56]فوزية غربي (2010)، **"الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر"**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ص ص 113-110

أ) سياسة التوجيه الزراعي: ونجدها بشكل كبير في الدول الليبيرالية، فكرتها الرئيسية تدور حول الجمع بين مبدأ الحرية الاقتصادية والتدخل الحكومي، هدفها الرئيسي يقوم على تحسين فعالية النشاط الزراعي، وعدم تدخل الدولة إلا إذا كان التدخل ضروريا لخدمة هدف ما. ومن أهم نتائج هذه السياسة تحقيق فائض اقتصادي في الفلاحة، ومن ثم خلق المقدمات الضرورية لتحقيق ثورة صناعية.

ب) سياسة الإصلاح الزراعي: سادت بشكل واضح في الدول النامية (إفريقيا، أمريكا اللاتينية، آسيا، وبعض الدول الأوروبية) وحددت معظم منطلقاتها في:

- ✓ تحديد الملكية بسقف أعل، ومصادرة ما هو زائد سواء بتعويض أو دون تعويض؛
- ✓ الأراضي المصادرة توزع على الفلاحين الذي لا يملكون أية أرض؛
- ✓ فرض التزامات محددة على المستفيدين من الإصلاح الزراعي.

وقد ارتكز الهدف الاقتصادي في هذه السياسة على الإصلاحات الزراعية وتجاوز علاقات الإنتاج القديمة بالإضافة إلى تشجيع أساليب الاستغلال الزراعي الرأسمالية بهدف زيادة فعالية النشاط الزراعي والعمل على إيجاد نقطة التوازن في الاستثمار في الأنشطة الزراعية والصناعية، على أساس أن تحديد الملكية الزراعية سوف يضطر من خلاله المستثمرين إلى الاستثمار في المجال الصناعي، وكما أنها ضمت أهداف اجتماعية وسياسية تتجلى في كسب تأييد الفلاحين الذين يشكلون غالبية السكان. وعلى الرغم من النتائج المحققة من خلال هاته الإصلاحات، إلا أنها لم تقارب ما حققته سياسة التوجيه الزراعي. ويمكن أن يكون السبب ليس في الإصلاحات الزراعية في حد ذاتها، وإنما يكون راجع لعوامل أخرى (موضوعية، اقتصادية، سياسية ...الخ)، أو قد تعود للمصداقية، الكفاءة، التصميم في التنفيذ.

ج) السياسة الثورية الزراعية: هنا تجدر الإشارة قبل كل شيء إلا أن كل من الإصلاح والثورة هما أسلوبان من أساليب التغيير الاجتماعي، وهما يختلفان من حيث المكان والزمان، كما يمكن أن يختلفا من حيث البعد الإيديولوجي، فإذا كنا نقصد بالإصلاح ترميم وتعديل كل ما هو موجود على أرض الواقع، فإننا نقصد بالثورة التغيير الشامل والكامل، أي رفض كلي لما هو موجود ومتاح بصورة فعلية لكل الأشكال والصور السائدة. وقد تبنت هذه السياسة الدول الاشتراكية، التي تقوم سياستها على إعادة الأرض للشعب، ووضعها تحت تصرف الفلاحين للعمل فيها وتحقيق مصلحتهم ومصلحة الشعب، إلا أن هذه السياسة قد فشلت نظرا لتغليبها الجانب السياسي على الضرورية الاقتصادية، وعوامل أخرى. ومهما ما كانت السياسة الزراعية فإن هدفها غالبا ما يتمحور حول رفع الكفاءة الإنتاجية للقطاع الفلاحي.

ومهما يكن، فإن مسألة التوازن أو عدمه بين النمو في إجمالي الناتج الوطني والناتج الزراعي ذات صلة وثيقة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد الوطني بصورة عامة، ففي الدول التي يكون مستوى

الدخل فيها منخفض التي يقوم اقتصادها على النشاط الإنتاجي الزراعي، غالبا ما تسودها سياسات زراعية فعالية مرافقة للسياسة الاقتصادي. ونظرا لعدم فعالية معظم السياسة الاقتصادية في الدول ذات الدخل المنخفض، نجد عادة ما يكون النمو الناتج الزراعي أقل من معدل النمو الديمغرافي. وهذا ما ينتج عنه انخفاض في الناتج الزراعي للفرد،

وبصورة عامة فإن اقتصاديات الإنتاج الزراعي تهتم بكل العوامل المتصلة بالكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد الزراعية، التي يمكن حصر أبرزها فيما يلي:

- ✓ تحديد وضبط الشروط الواجب توفرها للحصول على أفضل استخدام للموارد الاقتصادية الزراعية في إنتاج المحاصيل الزراعية؛
- ✓ تحديد مدى الانحراف عن الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية الزراعية؛
- ✓ التعرف على العلاقات التحليلية للقوى التي تحدد النظم الإنتاجية واستخدام عناصر الإنتاج الزراعي؛
- ✓ التعرف على الطرق والوسائل التي تمكن من الوصول إلى الاستعمال الأمثل للموارد الاقتصادية في المجال الزراعي.

2.4.1. تحديات القطاع الزراعي والحلول الممكنة.

يعترض القطاع الفلاحي العديد من الصعوبات المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وعلى الرغم من ذلك فإن الدول عادة ما تعمل جاهدة على البحث عن سبل لمواجهة هاته التحديات والوصول إلى الأهداف المرجوة.

أولا) تحديات القطاع الزراعي

يواجه النشاط الزراعي العديد من المعوقات، نوجزها في النقاط التالية

أ) التحديات البيئية

- ❖ ركزت العلوم الزراعية على الزيادة في الإنتاج من خلال تطوير التقنيات الحديثة، مما أدى بها إلى تحقيق مكاسب كبيرة في المردود وكذلك انخفاض التكاليف الزراعية ذات النطاق الواسع، إلى أن هذا النجاح أفضى إلى ارتفاع التكاليف البيئية؛[57]
- ❖ إن العالم اليوم يمثل مكانا لتنمية غير متكافئة، جراء الاستخدام المفرط للموارد الطبيعية، وتفاقم تأثر تغير المناخ، واستمرار الفقر وسوء التغذية ونوعية الغذاء. وتعد الوجبات الغذائية المسئولة عن المشاكل

[57] GreenFacts،التقييم الدولي للعلوم والتقانات الزراعية لتحقيق التنمية، **"الزراعة والتنمية"**، ورقة بحثية، المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، ICARDA.

الصحية والأمراض المزمنة. وترتبط الزراعة ارتباطا وثيقا بهذه المخاوف بما في ذلك من فقدان التنوع الحيوي وارتفاع حرارة الأرض وتوافر المياه؛[58]

ب) صغر الحيازات الزراعية

لعل الصفة المشتركة بين مختلف الدول هي الانخفاض المحسوس في نصيب الفرد من وحدة المساحة الزراعية المستغلة .حيث تتقلص المساحة المستغلة في الزراعة باستمرار، والسبب في ذلك يعود إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني الكبير مقارنة بالدول المتقدمة؛ وهذا من شأنه زيادة الكثافة السكانية في وحدة المساحة بشكل عام والكثافة السكانية الزراعية بشكل خاص .بحيث تصبح الرقعة المزروعة غير قادرة على توفير الحد الأدنى من إنتاج الكفاف، كما تصبح مصدرا للبطالة المقنعة، فيترتب على ذلك الانخفاض في نصيب الفلاح أو المزارع. وهذا الانخفاض لا نجده بالنسبة للدول المتقدمة التي تعرف نموا سكانيا منخفضا إلى جانب اعتمادها على تكنولوجيا متطورة[59]؛

ج) تدهور التربة

يعد تدهور التربة من المشكلات البيئية العويصة بمعظم الدول النامية، والذي يحدث نتيجة لمختلف الأنشطة الإنتاجية ومحاولة الإنسان استغلال الموارد الطبيعية التي تتوفر لديه في الزراعة والرعي لتوفير الغذاء لنفسه وعائلته ولحيواناته، وكذلك من أجل توفير الطاقة والمأوى على حساب الغابات المحدودة والتي تحاصرها الحرائق باستمرار .كما تمثل تعرية التربة مشكلة خطيرة في مناطق حساسة إيكولوجيا، فهناك مناطق" يفوق معدل فقد التربة معدل تكونها الطبيعي .وتشير بعض التقديرات إلى أن الفقد في الأراضي الزراعية الناجم عن تدهور التربة يصل إلى سبعة ملايين هكتار كل عام، ويقدر الفقد في الطبقة العلوية من التربة بأربعة وعشرين مليون طن سنويا، ويقود هذا إلى استنفاذ مغذيات التربة من النتروجين والفوسفور والبوتاسيوم مما يتطلب تعويضها بالكامل بالأسمدة الكيميائية التي تتسبب بدورها في تلويث الهواء والمياه الجوفية والسطحية؛

د) انخفاض المستوى التكنولوجي في الزراعة

إن انخفاض الإنتاجية الزراعية يمكن إرجاع أسبابه بالدرجة الأولى الاعتماد في الإنتاج على تكنولوجيا بسيطة أو تقليدية، حيث تعتمد الزراعة في مثل هذه الدول على العمل اليدوي الإنساني أو الحيواني

---

[58] نفسه.

[59] فوزية غربي (2008) ، **"الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، ص 31.

أكثر من كونها تعتمد على الآلات والمعدات كالجرارات والحاصدات والآلات المختلفة أو على تكنولوجيا متطورة، إلى جانب قلة استخدام الأسمدة والمبيدات والبذور المحسنة. مما يؤثر سلبا على كمية الإنتاج الزراعي، بحيث تقتصر الزراعة على تحقيق الاكتفاء الذاتي للمزارعين من أصحاب الحيازات وعوائلهم .

وقد بدأت الجزائر تستفيد أكثر فأكثر منذ مطلع التسعينيات بالمدخلات الحديثة للإنتاج والتكنولوجيا باستخدام أكثر للأسمدة والعتاد الفلاحي، كما بدأت تتوسع في إدخال تقنية الرش المحوري وكذلك السقي بالتنقيط، والتي هي في طريقها للانتشار أكثر؛

ه) تدني الدخل الزراعي

تعتبر هذه الخاصية كتحصيل حاصل لكل تلك الخصائص السالفة الذكر، والتي من دون شكك سوف تؤدي إلى انخفاض الدخل الزراعي، حيث يلاحظ أنه غالبا ما يعجز الإنتاج الزراعي من تغطية سعر التكلفة، وإن حدث فإن فائض الدخل عن التكاليف لا يغطي نفقات المعيشة للأسرة الريفية، لذلك يتدنى مستوى حياة غالبية السكان الريفيين. كما أن ما يتبقى من الدخل، بعد دفع كل نفقات الاستهلاك، لا يفي بمتطلبات الاستثمار في القطاع الزراعي، وهو غالبا ما يصرف في تحسين مستوى الاستهلاك أو كادخار احتياطي لتغطية التزامات اجتماعية، أو عند الحاجة إليه .وحتى ذوي الدخول المرتفعة إن وجدوا فإنهم لا يوجهون مدخراتهم نحو الاستثمار الزراعي، وإنما يفضلون إنفاق مدخراتهم في المدينة أين يتواجدون ويعيشون؛ أو تجدهم يودعونها في المصرف والبنوك التي تقوم بتوجيهها نحو مشاريع في الصناعة والخدمات، وليس للقطاع الزراعي .ولهذا يحدث تدهور تدريجي للإنتاج الزراعي، ويصبح القطاع عبئا على موازنة الدولة بدلا من أن يكون مساعدا على تحسين .ميزانيتها، ما لم تتدخل الدولة بإقامة المشاريع الاستثمارية المطلوبة، ومتابعة تنفيذها ونتيجة لما سبق نجد أن النسبة المئوية لما يساهم به الدخل الزراعي في الدخل القومي ضئيلة مقارنة بنسبة العامين بالقطاع الزراعي ففي أي بلد قد تصل نسبة العاملين في الزراعة إلى 60 أو70 %من مجموع العمالة الوطنية لكن مساهمة النشاط الزراعي لا وهذا دليل على أن الزراعة هي نشاط اقتصادي غير مربح، تتجاوز 20 أو25 % وذلك ليس للعاملين فيها فحسب، وإنما أيضا بالنسبة للاقتصاد الوطني ككل .ومما يزيد في حدة ذلك، أن معدلات الإنتاج الزراعي متدنية بشكل ملحوظ بالدول النامية، بسبب تدني الكفاءة الإنتاجية للأرض من جهة، وللعاملين فيها من جهة أخرى، وذلك نتيجة لعوامل متعددة، منها جهل المزارعين وتخلفهم في استعمال الأساليب والوسائل الزراعية الحديثة، والعجز عن استعمال الموارد المتوفرة بطريقة رشيدة وناجعة، مما يحول دون زيادة في كميات الإنتاج ومعدلاته .ومما يزيد في حدة المشكلة، أن معظم الإنتاج الزراعي يبقى

داخل المزرعة نفسها ليصرف على الاستهلاك الشخصي أو لإطعام الحيوانات أو يحتفظ به لإعادة زراعته في الموسم الموالي، وذلك لأن غالبية المزارعين لا يزالون في المراحل الأولى للإنتاج الزراعي ويستهلكون معظم ما ينتجون وأن ما ينتجونه للبيع والتصدير لا يشكل إلا نسبة ضئيلة جدا بحيث لا يمكن أن يساهم في تحسين الوضع القائم .وهذا ساهم في انخفاض معدل دخل العائلة الفلاحية، إلى جانب سوء توزيع الأراضي أو الثروات أو الدخل، مما يجعل المزارعين وسكان الريف عموما فريسة سهلة للفقر والجوع والمرض يعيشون في مستوى منخفض للغاية .ولهذا فإن المستوى المعيشي لحياة المزارعين يتسم بكونه منخفض جدا اقتصاديا واجتماعيا، وأن المجتمعات الريفية في هذه الدول تعاني كثيرا من النقائص والحرمان، وعلى درجة كبيرة من التخلف وعدم توفر الخدمات، مما يجعل الكثيرين منهم يهاجرون إلى المدن سعيا وراء مزيد من الدخل والخدمات الأفضل؛

و) ندرة الموارد المائية

يواجه الأمن المائي في المستقبل العديد من المخاطر من حيث الندرة. تتعلق هذه المخاطر بالزيادة القوية في الطلب على المياه وعدم اليقين بشأن استنزاف المياه الجوفية غير المتجددة والانخفاض في نوعية المياه والتغيرات في أنماط هطول الأمطار، فضلا عن التغيرات في عمق التربة وقوامها والكربون العضوي. ومع تراجع حالة التربة، تنخفض قدرة التربة على الاحتفاظ بالمياه. وللقدرة على الاحتفاظ بالمياه أهمية خاصة بالنسبة للإنتاج الزراعي بمياه الأمطار في الأراضي الجافة، حيث يمكن أن يكون هطول الأمطار غير منتظم، كما أن وظيفة تخزين التربة للمياه بشكل مؤقت تستخدمها النباتات للبقاء على قيد الحياة لفترات الجفاف الطويلة. وغالبا ما يعزى انخفاض المحاصيل في نظم الأراضي الجافة إلى التبخر المفرط للمياه من سطح التربة، حيث يمكن أن تؤدي كميات أكبر من الأغطية العضوية وإن لم يكن في جميع الحالات إلى تحسين تسرب المياه وتخزينها، وبالتالي زيادة الإنتاجية . عندما يكون من الممكن تخزين المزيد من المياه في التربة، يمكن أن يكون للإطلاق المتأخر للرطوبة في نظم المياه الجوفية تأثير تمهيدي على التصريف النهري. وتعتبر ندرة المياه، في الوقت الحالي وفي المستقبل، هي الأكثر شيوعاً في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية مثل الهند وآسيا وغرب الولايات المتحدة وإسبانيا. وتتألف هذه المناطق من مساحات كبيرة قاحلة وشبه قاحلة. قد تؤدي ندرة المياه إلى إبطاء النمو الاقتصادي في وسط الساحل الشرقي لأفريقيا والسهول الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية وحول البحر الأبيض المتوسط وفي أجزاء من حوض يانغتسى

كما أن الحد الذي ستمثل عنده ندرة المياه المحلية مشكلة يعتمد أيضا على التخزين المحلي أو ضخ المياه الجوفية من الخزانات الجوفية أو اتخاذ تدابير في اتجاه المنبع لمنع النقص في المصب[60]؛

ن) عدم كفاءة استخدام الموارد الطبيعية الناتجة عن ضعف السياسات المرتبطة بالمحافظة على البيئية.

نظرا لعدم وضعه ضمن خطط وبرامج الحفاظ على الوضع البيئي والزراعي بالأولوية اللازمة، مما أسهم في زيادة معدلات الاستنزاف والتدهور والتلوث بسبب الممارسات التي تتناقض مع الاعتبارات البيئية ومقتضيات التنمية المستدامة، مثل الاستخدام المفرط للكيماويات الزراعية من مبيدات وأسمدة، وما ترتب عن ذلك من تلوث التربة والمنتجات الزراعية والمياه[61]؛

ل) ضعف القدرة الشرائية ونقص وسائل النقل الداخلية تشكل جانبا كبيرا من مشكلة تعادل سعر السوق داخل الدول الكبيرة المِساحة بين المواني والداخل، ليس فقط بالنسبة للغذاء المستورد بل بالنسبة لإنتاج الغذاء المحلي ونقله إلى أسواق المدن، وهذا هو ما يعوق تنمية الزراعة في داخلية الدول[62]؛

ي) تراجع خصوبة التربة نتيجة سوء إدارة المزارع ونقص التسميد وتعرية التربة والإكثار من قطع الأشجار؛ إضافة إلى سوء استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في الزراعة؛ ونقص وسائل النقل للسوق مما يؤدي إلى فقدان جزء من المحصول، كما وتساعد قلة وسائل التخزين على تعرض المحصول للأحوال الجوية؛

ثانيا) الحلول الممكنة

من بين الحلول التي يمكن أن تنمي القطاع الفلاحي ما يلي:

أ) الحد من قطع أشجار الغابات وحمايتها[63]، وتتسم الغابات والأشجار بوجودها منذ أمد طويل في المناظر الطبيعية، وتُعد ضرورية لرفاه المجتمعات الحضرية والريفية .فهي تؤدي دور خط الدفاع الذي يحمي من الصدمات، وتوفر خدمات النظام الإيكولوجي التي تدعم الإنتاج الزراعي .كما أنها تحمي موارد المياه والتربة، وتساعد في تطوّر التربة وتحسّن خصوبتها، وتنظّم المناخ، وتوفر الموئل للملقحات البرّية والكائنات المفترسة للآفات الزراعية .وتساعد الأراضي الحرجية الرطبة وغابات على حماية المناطق الساحلية من الفيضانات، مما يساهم في استقرار إنتاج الأغذية في الأراضي الساحلية المعرّضة للمخاطر .وتؤدي الغابات أيضًا دورًا

[60] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (2017)، **"توقعات الأراضي العالمية"**، الطبعة الأولى، ألمانيا، ص ص 114-115.

[61] صندوق النقد العربي (2020)، **"التقرير الاقتصادي العربي الموحد"**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص ص 54-55.

[62] محمد رياض وكوثر عبد الرسول (2013)، **"**، مرجع سابق، ص168.

[63] GreenFacts، مرجع سابق.

محوريًا في مصايد الأسماك الساحلية والقائمة في الأنهر .وتحمي الغابات الجبلية مستجمعات المياه الثمينة، ما يضمن حصول المجتمعات المحلية والأراضي الزراعية عند المصب على مياه عالية الجودة ومتدفّقة بشكل مطرد[64]؛

ب) ممارسات الإدارة المستدامة يمكنها أن تساهم في تجنّب مواصلة فقدان الكربون المخزّن حاليًا في التربة والأشجار والنظم الإيكولوجية الساحلية .وباستطاعة الإدارة المستدامة للتربة والمراعي والغابات أن تنشئ بالوعات الكربون التي تلتقط ثاني أكسيد الكربون الموجود في الغلاف الجوي، وأن تخزّن الكربون في التربة والكتلة الإحيائية، ومنه التخفيف من آثار التغير في المناخ، ومنه المحافظة على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي؛

ج) اعتماد نظم الإدارة المتكاملة للآفات، واعتماد الزراعة المحافظة على الموارد والمكننة المستدامة من أجل المحافظة على صحة التربة وإدارة المياه بفعالية بهدف تحقيق أعلى مخرجات ممكنة مقابل كل وحدة مدخلات في نطاق قدرة النظام الإيكولوجي على التحمل؛

د) إدارة الثروة الحيوانية بعناية من أجل زيادة مجموعة الخدمات التي تقدمها والحد من هشاشة القطاع مثل تغيير الأنواع والسلالات، وتحسين إدارة العلف، واستدامة ممارسات الرعي، والحراجة الرعوية، والتنويع داخل المزارع وخارجه؛

هـ) الزراعة مسؤولة عن 70 في المائة من المياه العذبة التي يتم استخدامها في العالم، وفي ظلّ تغير المناخ، ستزداد أهمية الدور الذي تضطلع به الإدارة المستدامة للمياه للمحافظة على الإنتاجية الزراعية ودعم الأمن الغذائي والتغذية .وقد تم التشديد على ذلك في مساهمات البلدان المقررة المحددة وطنيًا لاتفاق باريس .ومن أصل 189 بلدًا قدمت مساهمات مقررة محددة وطنيًا، يذكر 132 بلدًا خدمات المياه في إجراءات التكيف مع تغير المناخ بصورة عامة، ويشير 74 بلدًا بشكل صريح إلى الموارد المائية في إجراءات التكيف في القطاعات الزراعية .وتشمل الأمثلة على الخيارات التي حددتها البلدان، كلا من جمع مياه الأمطار، واستخدام المياه الهامشية ومياه الصرف، والتدابير المتعلقة بكفاءة استخدام المياه، وإجراءات إدارة مستجمعات المياه؛

و) الإدارة المستدامة للتربة والأراضي الزراعية ومنه تتمكن من زيادة قدرة النظم الإيكولوجية الزراعية على الصمود في وجه تغير المناخ وعوامل الضغط الأخرى؛

ل) الحفاظ على تنوع الموارد الوراثية وإدارتها على نحو مستدام، كون الموارد الوراثية للأغذية والزراعة تشكل أساس الحياة على الأرض، حيث يتّسم التنوع الوراثي بأهمية محورية لبقاء الأنواع وقدرتها على

[64] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (2018)، **"دليل الزراعة الذكية مناخيا"**، الطبعة الثانية، روما، ص ص 2-31.

التكيّف .ومن منظور الزراعة المستدامة والأمن الغذائي، تُعد الموارد الوراثية المادة الأولية التي يعتمد عليها الإنسان لزيادة الإنتاج الزراعي وتحسين سبل المعيشة على نحو مستدام. وقد أدى كل من التربية الانتقائية والتدجين، فضلاً عن الانتقاء الطبيعي، على مدى قرون إلى زيادة التنوع الكبير في الموارد الوراثية البرّية التي تساهم في الأغذية والزراعة والتي أفضت إلى تطور أصناف وسلالات ومخزونات عديدة ومتنوعة من النباتات والحيوانات والكائنات الدقيقة؛

ن) تحسين القدرات الفنية والوظيفية التي يتمتع بها أصحاب المصلحة في القطاع الزراعي، بتزويد المنتجين الريفيين بالمعارف تشكل خدمات الإرشاد والخدمات الاستشارية الأخرى في المناطق الريفية، أداة رئيسية من شأنها أن تساعد المزارعين والرعاة والصيادين والعاملين في القطاع الحرجي على إدارة التغيير والاستجابة لمختلف التحديات والفرص .وقد تطورت خدمات الإرشاد من وكالة واحدة تركّز على نشر التكنولوجيا، إلى مجموعة من مزودي الخدمات من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني الذين يقدمون سلسلة واسعة من المعلومات والخدمات للمجتمعات الريفية .وتشمل خدمات الإرشاد والخدمات الاستشارية مجتمعةً، أنواعاً مختلفة من المزوّدين بمن فيهم المرشدين، والعاملين بالمعارف المحلية، والمنتجين الزراعيين، والمستشارين، والمروّجين، ووسطاء المعرفة، ومدراء البرامج .ويقدم هؤلاء سلسلة من الخدمات إلى المجتمعات الريفية لمساعدتها على تطوير مهاراتها الفنية والتشغيلية والإدارية والمتّصلة بتنظيم المشاريع، ومنه تغيير سلوك الملايين من المنتجين الزراعيين واستراتيجياتهم وممارساتهم الزراعية، وتؤدي خدمات الإرشاد دورًا محوريًا في ربط المنتجين بمصادر المعلومات والأدوات الجديدة، وفي تشجيع وتيسير التغيرات السلوكية اللازمة لبناء قدرة سبل المعيشة الزراعية على الصمود وللمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

5.1. خلاصة الفصل

إن للقطاع الفلاحي أهمية بالغة في تنمية الاقتصاد الوطني، وعلى الرغم من أهميته مازال يعاني من التخلف في الكثير من الدول، نتيجة لإهماله والاهتمام بالقطاعات الصناعية على حسابه، مما جعله يجابه الكثير من المشاكل وقد اختلفت مجالاتها (طبيعية، اقتصادية، اجتماعية، ...الخ)، وهذا ما أجبر الحكومات إلى تبني سياسات زراعية تتماشى مع وضعها لأن تحقيق تنمية زراعية أصبح أمرا ضروريا لا هروب منه، حيث يمكن القول كل دولة غاب فيها الاهتمام بالفلاحة تعرض شعبها للجوع والفقر، أي لا يمكن تحقيق أمن غذائي واكتفاء ذاتي دون معالجة مشاكل هذا القطاع وتنميته.

الفصل الثاني

الاطار النظري للتنمية المحلية

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنميـــــــــة المحلية

1.2. مدخل

شغلت قضية التنمية موقعا هاما في الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية خاصة في الآونة الأخيرة نتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدها العالم وتحديدا بعد الحرب العالمية الثانية، وقد تطور مفهومها من فترة لأخرى وتغير بتغير مصالح الأطراف المتجادلة، وجراء لهذا أصبح للتنمية أهمية على جميع المستويات ويتضح ذلك خاصة على المستوى المحلي، والسبب هنا أنه بنجاح الدولة في تحقيق تنمية محلية فسيعود هذا بالإيجاب على المجتمعات المحلية، فالتنمية المحلية تقوم على المشاركة الشعبية للحكومة نحو تحسين الظروف المعيشية نحو الأفضل وبناء اقتصاد يضمن العيش الكريم للمواطنين مع محاولة التوزيع العادل للثروة الوطنية بين مختلف الفئات الاجتماعية، وهذا ما تطمح الدولة الجزائرية لتحقيقه.

2.2. أساسيات عامة للنمو والتنمية

يعد كل من النمو والتنمية من مواضيع العصر والتي لابد من الوقوف عليها، ويتمثل هدفهما الرئيسي في تحقيق تطور اقتصادي وتحسين المستويات المعيشية للأفراد والقضاء على الفقر والجوع، وكثيرا ما يعترضنا مصطلح التنمية والنمو الاقتصادي اذ يعتقد العامة من الناس أنهما يعبران عن نفس المعنى، لكن في الحقيقة فهما مفهومان مختلفان.

1.2.2 الإطار المفاهيمي للنمو

عرف النمو الاقتصادي العديد من المفاهيم نظرا لتعقيد تركيبه، وقد اختلف العلماء والمفكرين في إعطاء تعريف واحد له، كما تعدد أنواعه.

أولا) مفهوم النمو

لقد تعددت تعاريف و مفاهيم النمو بتعدد الكتاب عن هذا الموضوع **فلقد عرفه** كل من عبد الرحمن مصطفى وعبد الرحمن سانية: **"**هو الاستخدام الأمثل والكفء للموارد البشرية والطبيعية المتاحة، والغرض منه الرفع في الناتج الوطني الإجمالي بمعدل يفوق الزيادة في النمو الديمغرافي مما يحقق الزيادة في مستويات الدخل الفردية. وتحقق نمو اقتصادي لا يعني تحقيق تنمية اقتصادية، حيث يمكن أن يحدث نمو دون أن ترافقه تغيرات هيكلية في الاقتصاد. كما هو الحال في الدول النامية اذ نجد أنها تحقق معدلات مرتفعة في النمو

بسبب التوسع في الصادرات دون أن ينسحب إلى القطاعات الأخرى، مما جعل الفوائض المحققة لا تسبب تغيرات هيكلية في الإنتاج في تلك الدول[1]"؛

في حين عرفه كل من محمد علي بهجت الفاضلي ومحمد عبد الحميد الحمادي بأنه "التغير التلقائي في الاقتصاد الوطني ومؤشراته، مما يؤدي إلى الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي تتبعه الزيادة في الدخل الفردي[2]"؛

أما عبد الكمال مصطفى فنظر للنمو باعتباره "التطور الذاتي والطبيعي في مختلف العمليات الاقتصادية، أي أن هذه العمليات تتحرك من تلقاء نفسها، وهذا ما يجعلها أكثر عرضة للمعيقات، مما يستوجب تدخل الدولة لإزالة هاته العقبات ليستعيد النمو مساره الطبيعي. فهو بهذا المعنى يعنى أن هناك وضع قائم معطى السياق والتوازن الطبيعي، وأن هذا الوضع سيتحرك بصورة طبيعية ومتدرجة إلى الأمام[3]."

استقراءا للتعريف السابقة نستنتج بأن جلها يدور حول أن النمو هو التغير التلقائي في الاقتصاد الوطني والذي يحدث بصفة عشوائية خلال فترة زمنية محددة، يكون غرضه الرئيسي الرفع في الناتج الوطني الإجمالي الذي يؤدي بشكل مباشر إلى الزيادة في الدخ الفردي.

ثانيا) أنواع النمو

بصفة عامة يمكن

أن نميز بين ثلاثة أنواع للنمو الاقتصادي[4]:

أ) **النمو التلقائي (الطبيعي):** هو ذلك النمو الذي يحدث بشكل تلقائي وعفوي من القوى الذاتية، التي يمتلكها الاقتصاد الوطني دون إتباع أي تخطيط أو سياسة عملية على المستوى الوطني أو المحلي، وقد جرى في مسارات تاريخية معينة أين تم الانتقال من المجتمع الإقطاعي إلى الرأسمالي والذي كان نتيجة جملة من الأسباب نذكر منها:

- ✓ التقسيم الاجتماعي للعمل.
- ✓ سيادة الإنتاج السلعي، أي الإنتاج بهدف المبادلة والحصول على النقود.
- ✓ حدوث تراكم رأس المال.

---

[1] عبد الرحمن مصيطفى وعبد الرحمن سانية(2014)، **"دراسات في التنمية الاقتصادية"**، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، ص ص12-13.

[2] محمد علي بهجت الفاضلي ومحمد عبد الحميد الحمادي (2001)، محاضرات في **"دراسات في جغرافيا التنمية"**، كلية الأدب، جامعة الاسكندرية، ص 22.

[3] محمد كمال مصطفى(د.س.ن)، **"الطريق إلى التنمية الفاعلة"**، فريدريش ايبرت، مصر، ص14.

[4] ولد عمري عبد الباسط (2016)، **"إسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1980-2013)"**، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، ص ص 6-7.

- ✓ تكوين السوق.

ب) النمو العابر: النمو العابر هو ذلك النمو الذي لا يملك صفة الاستمرارية والثبات، وإنما يأتي نتيجة لبروز عوامل طارئة لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثته .إن هذا النمو هو الأكثر بروزا في الدول النامية، حيث يأتي استجابة لتطورات مفاجئة وتكون عادة خارجية، مثل أسعار المواد الخام المصدرة من طرف الدول النامية وارتفاع أسعارها في السوق الدولي، وما ينجم عنها من ارتفاع في مداخيل الدولة النامية وارتفاع أسعارها في السوق الدولي، وما ينجم عنها من ارتفاع في مداخيل الدول النامية المصدرة لتلك المواد والتي على رأسها المحروقات، لكن هذه الزيادة تتلاشى بانتفاء مسبباتها ولا تكون لها آثار ولا تدفع إلى تنمية مما ينجم عنها ظاهرة النمو بلا تنمية.

ج) النمو المخطط: يعتبر التخطيط حديث النشأة في إطار علم الاقتصاد، وتجلى في فترة بعد الحرب العالمية الثانية، وأصبحت تمارسه دول كثيرة على رأسها الدول الاشتراكية .ونقصد بالنمو المخطط ذلك النمو الذي يكون نتيجة لعملية تخطيط شاملة لموارد المجتمع ومتطلباته، كما يمكن الإشارة هنا أن قوة هذا النوع من النمو مرتبطة بمدى واقعية الخطط المرسومة، وبفاعلية التنفيذ والمتابعة لما هو مسطر ومخطط.

2.2.2 ماهية التنمية

يعد مفهوم التنمية بأبعاده المختلفة من المفاهيم التي لاقت العديد من الجدل بين العلماء والمفكرين في مختلف المجالات (الاقتصادية، السياسية، ...)، وقد عرف مفهوم التنمية الكثير من التعاريف، وهذا دليل على طابعه التركيبي المعقد، ونظرا لهذا سنسلط الضوء في هذا الطلب حول ماهية التنمية.

أولا) مفهوم التنمية

لقي مفهوم التنمية أراء عديدة وتغير مفهومها من جيل لآخر، ومن بين المصطلحات الشائعة في مجال التنمية نذكر أهمها:

أ) التنمية الاقتصادية: عرفها عبد القادر محمد عبد القادر عطية " هي حدوث تغير في هيكل توزيع الدخل وهيكل الإنتاج وتغير في نوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد بجانب التغير في السلع والخدمات التي يحصل عليها الأفراد في المتوسط، ولعل هذا يعني أن التنمية الاقتصادية لا تركز فقط على التغير الكمي وإنما تمتد لتشمل التغير النوعي والهيكلي، ويمكن بوجه عام أن تعرف التنمية الاقتصادية بأنها العملية

التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغير هيكلي في الإنتاج[5]"؛

ب) **التنمية الشاملة:** عرفها نائل عبد الحافظ العواملة على أنها "وصفها بالواقعية والاتزان والقبول المنطقي، على عكس المفاهيم الأخرى التي تتميز حسب رأيه أنها غير متزنة وغير واقعية وفاشلة نسبيا في تفسير حقيقة الظاهرة التنموية. وقد شمل مفهوم التنمية الشاملة بأنها نظام يمس كافة الجوانب المجتمعية فهي تعد نظام معقد ومفتوح ومتكامل وديناميكي. أي أن التنمية الشاملة هي الانتقال من مرحلة لمرحلة أخرى أكثر تقدما في جميع المجالات (اقتصادية، اجتماعية، سياسية، ثقافية، تكنولوجية، بيئية)، ويستند مفهوم التنمية الشاملة إلى النظرة النظامية في تفسير خصائص التنمية ومتطلباتها والعلاقة بين متغيراتها وأهدافها وسياساتها وغير ذلك من الجوانب التنموية. فالتنمية الشاملة هي بمثابة عملية متكاملة الأبعاد والجوانب هدفها تعزيز قوة المجتمع والحفاظ على بنائه المادي والمعنوي من خلال جهود فردية وجماعية واعية تساعد في الصعود المتواصل والمضطرد على درجات سلم التنمية[6]"؛

ت) **التنمية البشرية:** ذكر جميل حمداوي في كتابه من أجل تنمية مستديمة على أن مؤشر التنمية البشرية يستخدم من قبل هيئة الأمم المتحدة لقياس مستوى الرفاهية والعيش الكريم، والتثبت من حالة الصحة والتعليم في بلدان العالم .يصدر الأمم المتحدة كل سنة تقريرا حول التنمية البشرية في مختلف دول العالم منذ سنة 1990.

كما يقوم برنامج التطوير للأمم المتحدة بوضع خطط تنموية لتحسين أوضاع الشعوب في مختلف بلدان العالم، وقد ركز تقرير التنمية البشرية لهيئة الأمم المتحدة، في البداية، على ثلاثة مؤشرات للتنمية البشرية، وحصرها في ما يلي[7]:

1) **العيش حياة طويلة وصحية**: أو ما يسمى بطول العمر، أو متوسط أمد الحياة، ويقاس بالعمر المتوقع عند الولادة، وتتمثل القيمة الصغرى في 25 سنة، والقيمة الكبرى في 85 سنة؛
2) **الحصول على المعرفة**: وتقاس تلك المعرفة بالجمع بين نسبة معرفة القراءة والكتابة لدى الكبار من خمس عشرة سنة فأكثر، ومتوسط نسبة التمدرس عند الأطفال الذين يقل عمرهم عن خمس عشرة سنة .

[5] عبد القادر محمد عبد القادر عطية (2002-2003)، **"اتجاهات حديثة في التنمية"**، الدار الجامعية، د.ط، الإسكندرية، مصر، ص ص16-17.
[6] نائل عبد الحافظ العواملة (2013)، **"إدارة التنمية الأسس – النظريات- التطبيقات العملية"** ، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، ص ص 36-37.
[7] جميل حمداوي (2017)، **"التنمية المستديمة"**، حقوق الطبع محفوظ للمؤلف، الطبعة الأولى، ص25.

وتتمثل القيمة الصغرى لنسبة معرفة القراءة والكتابة عند الكبار بصفر في المائة .في حين، تتمثل القيمة الكبرى في مائة في المائة .وتنطبق هذه القيم القياسية كذلك على النسبة العامة للتمدرس.

3) **توفر الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق:** ويعني هذا وجود دخل فردي لائق يسهم في الحفاظ على مستوى عيش كريم لدى المواطن، ويقاس بمستوى القدرة الشرائية استنادا إلى نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي الداخلي الخام، وتتمثل القيمة الصغرى للدخل الفردي في 100 دولار أمريكي.أما القيمة الكبرى ، فتتمثل في40.000 دولار أمريكي.

ولا تقف التنمية عند هذه الحدود الثلاثة فقط، بل أضيفت إليها امتيازات أخرى منذ 1966 كحقوق الإنسان، كما يتجلى ذلك باديا في الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتوافر فرص الإنتاج والإبداع، والاستمتاع باحترام الذات، وضمان حقوق الإنسان .ويعني هذا أن التنمية الحقيقية هي التي تحقق الحرية والعدالة والكرامة للإنسان، في مجتمع ديمقراطي مبدع. وعليه، فالتنمية البشرية عبارة عن مؤشرات ثابتة أو متغيرة تحدد لنا وضعية البلدان من حيث التقدم، والازدهار، والتخلف، والنمو، والرفاهية .وتسعفنا في المقارنة وتوصيف أوضاع الشعوب عبر العالم.

ث) التنمية المستدامة: عرف مفهوم التنمية المستدامة العديد من المفاهيم وأشهر الذي ورد في تقرير بروتلاند نشر من قبل اللجنة غبر الحكومية التي أنشأتها الأمم المتحدة في أواسط الثمانينات من القرن العشرين بزعامة جروهارلن بروندتلاند لتقديم تقرير عن القضايا البيئية والذي عرف التنمية المستدامة على أنها" التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال وعًرفت بأنها" :السعي الدائم لتطوير القادرة على تلبية احتياجاتها نوعية الحياة الإنسانية مع الوضع في الاعتبار قدرات النظام البيئي" .

وعرفتها منظمة الزراعة والاغذية العالمية (FAO) بأنها " إدارة قاعدة الموارد وصونها وتوجيه عملية التغير البيولوجي والمؤسسي على نحو يضمن إشباع الحاجات الإنسانية للأجيال الحاضرة والمقبلة بصفة مستمرة في كل القطاعات الاقتصادية، ولا تؤدي إلى تدهور البيئة وتتسم بالفنية والقبول .وهي تنمية تراعي حق الأجيال القادمة في الثروات الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض، كما أنها تضع الاحتياجات الأساسية للإنسان في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية احتياجات المرء من الغذاء والمسكن والملبس وحق

العمل والتعليم والحصول على الخدمات الصحية وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياته المادية والاجتماعية .

وهي تنمية تشترط ألا نأخذ من الأرض أكثر مما نعطي[8] .

وبغية الوقوف على مراحل تطور مفهوم التنمية عبر الأجيال المختلفة نورد الجدول الموالي.

جدول(2-1): مراحل تطور التنمية عبر الأجيال

المراحل	الفتـــــرة	مفهوم التنمية
الأولى	منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى منتصف القرن العشرين	**التنمية =** النمو الاقتصادي
الثانية	منتصف الستينات إلى سبعينات القرن العشرين	**التنمية =** النمو الاقتصادي + التوزيع العادل
الثالثة	منتصف السبعينات إلى منتصف ثمانينات القرن العشرين	**التنمية الشاملة =** الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية
الرابعة	منذ عام 1990 إلى يومنا هذا	**التنمية البشرية =** تحقيق مستوى حياة كريمة وصحة للسكان
الخامسة	من تاريخ انعقاد مؤتمر قمة الأرض بريو دي جانيرو 1992	**التنمية المستدامة** = النمو الاقتصادي+ التوزيع العادل للنمو الاقتصادي + الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

المصدر: كمال بودانة (2014)، **"أثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية دراسة ميدانية ببلدية حاسي بحبح –الجلفة-"**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص 14.

من بيانات الجدول أعلاه يتضح لنا أن مفهوم التنمية تطور مع مرور الزمن، فعند ظهورها أول مرة اقتصر مفهومها على النمو الاقتصادي، وبعدها اهتم مفهومها بالتوزيع العادل للموارد ليشتمل في الفترة الموالية على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وفي عام 1990 أصبح مفهومها يتمحور حول العنصر البشري، لينعقد مؤتمر قمة الأرض بريو دي جانيرو عام 1992 ليصبح مفهومها شاملا للأبعاد الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ثانيا) العوامل التي أدت إلى ظهور مفهوم التنمية

هناك عدة عوامل أدت إلى ظهور مفهوم التنمية وهي:[9]

- **العامل الأول:** سيطرت الدولة على مجريات الأمور بالمجتمع، وظهور التخطيط العلمي لتحقيق التنمية الشاملة؛

8عبد الرحمن محمد عبد الحسن (2011)، **"التنمية المستدامة ومتطلباتها"**، ورقة بحثية الملتقى الدولي إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق تنمية مستدامة، يومي 15 و16 نوفمبر، جامعة المسيلة، الجزائر.

9رشاد أحمد عبد اللطيف (2011)، **"التنمية المحلية"**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ص ص 15-16.

- **العامل الثاني:** المشاكل المترتبة عن فترة الكساد العالمي في الفترة 1929-1934 الذي مر به الاقتصاد الرأسمالي والذي أدى إلى ظهور مشكلة الإفلاس المالي للوحدات الصناعية والتجارية في كل من أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما نتج عنه ارتفاع نسبة البطالة والمشاكل الاجتماعية والسياسية التي أثرت على كافة الوحدات؛
- **العامل الثالث:** الحرب العالمية الأولى والثانية (1939-1945) التي ترتب عنها العديد من الأضرار الكبيرة في اقتصاديات الدول الرأسمالية وهذا ما جعل الدولة تتدخل في مجال الأنشطة الاقتصادية؛
- **العامل الرابع:** استقلال العديد من الدول النامية، وهذا ما دفع بهاته الدول بوضع خطط إنمائية تتناسب مع أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وقد أدى ذلك إلى الاهتمام بقضايا التنمية لمواجهة تحديات بالغة الصعوبة كانت تمر بها هذه الدول تشمل البنية الأساسية والبعض الآخر يرتبط بسلوكيات أفراد المجتمع التي ورثها من الماضي؛
- **العامل الخامس:** التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين الدول النامية من جهة والدول المتقدمة من جهة أخرى، وهذا ما دفع بالعلماء والمفكرين في العديد من الميادين (الاقتصادية، الاجتماعية ...الخ) إلى دراسة أسباب تخلف هاته الدول وتحديد الوسائل اللازمة لتنميتها؛
- **العامل السادس:** نشأة المجتمع الصناعي الرأسمالي بعد الثورة الصناعية خلال منتصف القرن الثامن عشر، وعلى هذا يعد المجتمع الصناعي هو حجر الأساس الذي أدى إلى ظهور التنمية بصفاتها ومختلف مفاهيمها. وتعبر عن مرحلة جديدة من مراحل تطور أساليب الإنتاج الاقتصادي التي كان لها تأثير مباشر على العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع والحاجة إلى طرح مفاهيم جديدة للتنمية.

ثالثا) الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

للوقوف بصورة أكثر إشراقة ووضوح في الفروقات الموجودة بين التنمية والنمو نورد الجدول التالي:

جدول(2-2): الفرق بين النمو والتنمية

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
✓ يحدث بدون أية قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكلي للمجتمع. ✓ يركز على التغيير في الحجم والكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات. ✓ لا يأخذ بعين الاعتبار شكل توزيع الدخل الحقيقي الإجمالي بين الأفراد. ✓ لا يهمه مصدر الدخل القومي.	✓ عملية مخططة تهدف إلى التغيير الهيكلي للمجتمع قصد تحسين المستوى المعيشي للأفراد. ✓ يهتم بنوعية السلع والخدمات. ✓ يعمل غلى زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي ، خاصة للأفراد الفقراء. ✓ يهتم بمصدر زيادة الدخل القومي وتنويعه.

https://www.politics-dz.com/**Source**:.

الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية،

من خلال الجدول اعلاه يتضح أن مفهوم التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي هما مفهومان مختلفان، حيث أن التنمية الاقتصادية تعد عملية يتم التخطيط لها مسبقا والهدف منها تحسين المستوى المعيشي للأفراد من خلال الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي مع التنويع في مصادر الدخل القومي، كما تركز على نوعية السلع لا حجمها الذي يركز عليه النمو، كما أن النمو يحدث بصورة تلقائية ولا يأخذ بعين الاعتبار شكل توزيع الدخول الحقيقة للأفراد ومصادرها.

3.2.2 أهداف التنمية والتحديات

تضع التنمية مجموعة من الأهداف أمامها، وتسعى جاهدة إلى تحقيقها بتوفير الشروط والظروف المناسبة لها، لكن على الرغم من ذلك فهي عادة ما تواجه العديد من الصعوبات والمشاكل التي تعرقل مسارها، مما يؤخر عملية الوصول إليها، وفيما يأتي سنعرض أهم أهداف التنمية وأهميتها وكذا التحديات التي تواجهها.

أولا) أهداف التنمية: حسب هيئة الأمم المتحدة فقد تم تحديد أهداف التنمية حيث وضعت ثمانية أهداف رئيسية وانقسمت هذه الأهداف إلى سبعة عشرة هدفا فرعيا نبرزها في الجدول الموالي:

جدول (2-3): الأهداف والغايات الرئيسية للتنمية

الغايات والأهداف	المؤشرات
الغاية (01): القضاء على الفقر المدقع والجوع	
❖ **الهدف الفرعي (01)** تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليوم ي عن دولار واحد إلى النصف في الفترة بين (1990-2015)	- نسبة السكان الذي يقل دخلهم عن ما يعادل القوة الشرائية لدولار واحد في اليوم؛ - نسبة فجوة الفقر؛ - حصة أفقر خمس سكاني من الاستهلاك الوطني
❖ **الهدف الفرعي (02)** تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف في الفترة بين(1990-2015)	- شيوع عدد الأطفال ناقصي الوزن الذين يقل عمرهم عن خمس سنوات؛ - نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى لاستهلاك الطاقة الغذائية.
الغاية (02) : تحقيق تعميم التعليم الابتدائي	
❖ **الهدف الفرعي (03)** كفالة تمكن الأطفال في آل مكان، سواء الذكور أو الإناث منهم، من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي بحلول سنة 2015	- صافي نسبة التسجيل في التعليم الابتدائي. - نسبة عدد التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون إلى الصف الخامس. - معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الأشخاص الذين تتراوح أعماهم بين 15و 24 سنة.
الغاية(03): تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	
❖ **الهدف الفرعي (04)** إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي ويفضل أن يكون ذلك بحلول سنة 2005 وبالنسبة لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز سنة 2015	- نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي. - نسبة الإناث إلى الذكور ممن بالقراءة والكتابة فيما بين سن 15 و 24 سنه - حصة النساء من الوظائف ذات الأجور في القطاع غير الزراعي. - نسبة المقاعد التي تحتلها النساء في البرلمانات الوطنية.
الغاية (04): تخفيض معدل وفيات الأطفال	

	✓ نسبة الولادات التي تجرى تحت إشراف موظفي صحة من ذوي المهارة.
الغاية (05): تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة ما بين 1990 و 2015	
الغاية (06): مكافحة فايروس نقص المناعة البشرية الايدز والملاريا وغيرها	
❖ **الهدف الفرعي (07)** وقف انتشار فيروس المناعة البشرية / الإيدز بحلول عام 2015 وبدء انحساره اعتبارا من ذلك التاريخ	- انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى الحوامل اللاتي تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة - معدل انتشار استخدام الغطاء الذكري لدى مستخدمي وسائل منع الحمل - عدد الأطفال الميتين بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز
❖ **الهدف الفرعي (08)** وقف انتشار الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية بحلول عام 2015 وبدء انحسارها اعتبارا من ذلك التاريخ	- معدلات الانتشار والوفيات المرتبطة بالملاريا. - نسبة السكان المقيمين في المناطق المعرضة لخطر الملاريا الذين يتخذون تدابير فعالة للوقاية من الملاريا وعلاجها. - معدلات الانتشار والوفيات المرتبطة بالتدرن الرئوي (السل). - نسبة حالات السل التي اكتشفت وتم شفاؤها في إطار نظام العلاج لفترة قصيرة تحت المراقبة.
الغاية (07): كفالة الاستدامة البيئية	
❖ **الهدف الفرعي (09)** إدماج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلدان وبرامجها القطرية وانحسار فقدان الموارد البيئية.	- نسبة مساحة الأراضي المغطاة بالغابات. - المنطقة الأرضية المحمية لغرض المحافظة على التنوع البيولوجي. - الطاقة المستخدمة (المكافئة لكي لو غرام من النفط) لكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي (يعادل القوة الشرائية). - إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون واستهلاك غازات الكلوروفلور كربون المسببة لنفاذ طبقة الأوزون - نسبة السكان الذين يستخدمون والوقود الصلب.
❖ **الهدف الفرعي (10)** تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأوية إلى النصف بحلول سنة 2015	- نسبة الأشخاص الذين يمكنهم بصورة مستدامة الحصول على مصدر محسن للمياه في المناطق الحضرية والريفية. - نسبة سكان المناطق الحضرية الذين يمكنهم الحصول على المرافق الصحية المحسنة. - نسبة الأسر المعيشة المستفيدة من السكن المضمون مملوك أو مستأجر.
الغاية(08): إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية	
❖ **الهدف الفرعي (11)** المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح التقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز	

المصدر: أحمد الدرش المحترم وآخرون (2003)، **"الأهداف الدولية للتنمية وصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول في الدول العربية"**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص ص 28-31، بالتصرف.

نستنتج من الجدول أعلاه أن التنمية الاقتصادية لها ثمانية أهداف رئيسية تسعى لتحقيقها تتمثل في:

- ✓ القضاء على الفقر المدقع والجوع؛

❖ **الهدف الفرعي (12)** معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا	- صافي المساعدات الإنمائية الرسمية الإنمائية الرسمية الإجمالية المقدمة إلى أقل البلدان نموا كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي للجهات المانحة المنتمية إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي /لجنة المساعدة الإنمائية. - نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية الإجمالية الثنائية القبلة للتخصيص لقطاع معين المقدمة من البلدان المانحة المنتمية إلى منظمة التعاون و التنمية في الميدان الاقتصادي / لجنة المساعدة الإنمائية، مقارنة بالخدمات الاجتماعية الأساسية - نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية الثنائية غير المربوطة بالقيود التي تقدمها البلدان النامية المنتمية إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لجنة المساعدة الإنمائية.
❖ **الهدف الفرعي (13)** معالجة الإحتياجات	المساعدة الإنمائية الرسمية التي تتلقاها البلدان غير الساحلية بالنسبة إلى إجمالي الدخل القومي. - المساعدة الإنمائية الرسمية التي تتلقاها الدول الجزرية الصغيرة النامية كنسبة من إجمالي الدخل القومي
❖ **الهدف الفرعي (14)** المعالجة الشاملة	- نسبة الصادرات الإجمالية للبلدان النامية واقل البلدان نموا (حسب القيمة وباستثناء الأسلحة) المسموح بدخولها معفاة من الرسوم إلى البلدان المقدمة النمو. - متوسط التعريفات الجمركية التي تفرضها البلدان المتقدمة النمو على المنتجات الزراعية والمنسوجات والملبوسات من البلدان النامية. - تقدير الإعانات الزراعية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي كنسبة مئوية من ناتجها المحلي الإجمالي - نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لبناء القدرات التجارية (استدامة القدرة على تحمل الديون) - العدد الكلي للبلدان التي بلغت مرحلة اتخاذ قرار بشأن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والتي بلغت مرحلة الاستفتاء تراكمي - تخفيف الدين المتعهد به بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون - خدمة الديون كنسبة مئوية من صادرات البضائع والخدمات البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط.
❖ **الهدف الفرعي (15)** التعاون مع البلدان	-معدل البطالة لدى الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين15 و 24 سنة، حسب الجنس، والإجمالي العالمي.
❖ **الهدف الفرعي (16)** التعاون مع الشركات	-نسبة السكان الذين يمكنهم الحصول على العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة بشكل مستدام.
❖ **الهدف الفرعي (17)** التعاون مع القطاع الخاص	- عدد خطوط الهاتف والاشتراكات في الهاتف الخلوي لكل 100 من السكان.
	-الحواسيب الشخصية قيد الاستخدام لكل 100 من السكان وعدد مستخدمي الإنترنت لكل 100 من السكان..

- ✓ تعميم التعليم الابتدائي؛
- ✓ تعزيز المساواة بين الجنسين؛

- ✓ تخفيض معدل وفيات الأطفال؛
- ✓ تخفيض معدل الوفيات النفاسية بمقدار ثلاثة أرباع في الفترة ما بين(1990–2015)
- ✓ مكافحة فايروس نقص المناعة البيئية الإيدز، الملاريا وغيرها؛
- ✓ كفالة الاستدامة البيئية؛
- ✓ إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

أما في ما يخص أهمية التنمية فقد تم تلخيصها في النقاط التالية:[10]

- ✓ تحقيق الاستقلال الاقتصادي والابتعاد عن التبعية الاقتصادية؛
- ✓ تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع من خلال زيادة المداخيل والعدالة الاجتماعية في توزيعها؛
- ✓ زيادة الرفاهية الاقتصادية للفرد من خلال رفع المستوى الصحي والتعليمي وتوفير السلع والخدمات بالكميات والنوعيات المناسبة وسد الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بين طبقات المجتمع؛
- ✓ تحسين الناتج المحلي وتحقيق التطوير الاقتصادي المنشود؛
- ✓ تقليل الفجوة الاقتصادية بين الدول النامية والدول المتقدمة.

ثانيا) التحديات التي تعترض التنمية

تواجه التنمية العديد من التحديات من بينها ما يلي[11]:

1) الفقر: يعد الفقر من أهم التحديات التي تعترض مسيرة التنمية، حيث تشير الإحصائيات أن نصف سكان العالم فقراء و1.3 مليار إنسان يعيشون تحت خط الفقر، ومع اتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء من جهة، وتراجع مؤشرات المساعدات والإعانات الموجهة للدول النامية، ستعجز الدول عن توفير أدنى شروط المعيشة الكريمة لسكانها؛

2) الأمية: فمع قصور الموارد وترتيب الأولويات على أساس توفير الحاجات الأساسية من مأكل ومشرب وملبس، فإن الموارد المتبقية والتي من المفروض أن يوجه جزء منها للتعليم فنجدها تكاد تنعدم في الدول النامية، بالإضافة إلى هذا تدهور المنظومة التربوية في هاته البلدان عن مسايرة المهارات اللازمة لاحتياجات الاقتصاد العالمي المتغير؛

3) التدهور البيئي: إذ يهدد صحة البلدان النامية، حيث ارتبطت النهضة الصناعية في العالم المتقدم بتصدير التلوث إلى الدول النامية، فضلا عنه افتقار الدول النامية لمفهوم الأمن البيئي الذي يتمثل في توفير أساليب

---

[10] قنادزة جميلة (2018)، **"الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، ص96.

[11] أحمد محمد عبد العظيم الجمل (2006)، **"دور نظام الوقف الإسلامي في التنمية الاقتصادية المعاصرة"**، دار السلام، القاهرة، مصر، ص ص84-85.

الحياة النظيفة الخالية من الأضرار والتلوث. هذا فضلا عن عمليات إعادة التوطين للتكنولوجيا الملوثة للبيئة التي تقوم بها الدول المتقدمة والشركات متعددة الجنسيات ولم تجد وطنا أفضل من الدول النامية. وذلك بعد إدراكها أن هذه الأنماط التكنولوجية تضر بصحة مواطنيها؛

4) شروط التجارة العالمية: والقصد منها غير المتكافئة وأثرها على مستقبل اقتصاديات البلدان النامية، حيث تؤدي الشروط المجحفة وتدابير الحماية التي تطبقها دول الشمال إلى تكبيد الدول الفقيرة لخسائر جسيمة، من جانب أخر فقد اثبت فشل مفاوضات "سياتل" إلى تناقضات العولمة، وعدم التوازن بين مصالح البلدان المتقدمة والنامية، وهو ما عبر عنه شعار المتظاهرين قي "سياتل" والذي تمثل في "لا نريد تجارة حرة بل نريد تجارة عادلة"؛

5) أعباء التقدم التكنولوجي: إن التقدم التكنولوجي المعاصر في المعلومات والاتصالات وأساليب الإنتاج يضع تحديا وأعباء ثقيلة على كاهل اقتصاد البلدان النامية، حيث لم يعد العمل وحده هو عامل الإنتاج الرئيسي المحرك داخل الاقتصاد العالمي، حيث يلزم تنمية الموارد البشرية واستخدامها، وإلا ستكون النتيجة الحتمية تفاقم معدلات البطالة، حيث أن تخلف المهارات البشرية عن التعامل مع التكنولوجيا الحديثة يولد نوعا من البطالة يعرف بالبطالة الفنية فإذا استحدث مصنع نمطا إنتاجيا حديثا باستيراد بعض المكينات المتطورة، عدم قدرة العمال على التعامل مع ذلك النمط الجديد سوف يصحبه استغناء عن العمالة غير المتوائمة.

3.2. نماذج النمو ونظريات التنمية

عرفت كل من نماذج النمو ونظريات التنمية الاقتصادية تطورا هائلا، وقد اختلفت أفكار كل اقتصادي عن الآخر باختلاف توجهاتهم الفكرية وكذا إيديولوجياتهم، ومع تطور كل نموذج وكل نظرية نجد انتقاد للنظرية السابقة، وقد كان الهدف في كل نظرية أو نموذج البحث عن سبب الاختلاف في درجة الفقر والغنى من بلد لبلد.

1.3.2. نماذج النمو

سنحاول التطرق في هذا العنصر إلى كل من : نموذج هارود ودومار، نموذج فليدمان، نماذج التوازن العام، نماذج النمو الداخلي.

أولا) نماذج النمو

الواقع أن نظريات النمو لم تبدأ في الفكر الاقتصادي من مقالاتي عامي (1956-1957) ولم تنتهي هناك، فمن المحتمل أنها ظهرت مع "ثراء الأمة" ومن المحتمل أن يكون لآدم سميث من سابقه في هذا المجال[12].

أ) نموذج هارود ودومار: لقد بدآ هارود ودومار نموذجهما وهما يجيبان على تساؤل يبحث عن الوضعية التي يمكن فيها للاقتصاد القومي تحقيق معدل نمو ثابت، و في سياق بحثها هذا توصلا إلى نتيجة مفادها أنه هذه الوضعية تتحقق عندما يتساوى معدل الادخار القومي مع حاصل ضرب رأس المال الناتج ومعدل نمو القوة العاملة في هذه الحالة فقط يمكن للاقتصاد أن يحافظ على توازنه بين رصيده من الأرض وعرض العمل والمعدات، ومن ثم يمكن للنمو المتواتر أن يستمر دون أن يظهر أي نقص أو فائض في العمل.[13]

ب) نموذج فيلدمان وماها لانوبيس: تعتبر نماذج" فليدمان "و"ماها لانوبيس "من نماذج التخطيط الاقتصادي، ومن حيث تشابه نموذج الاقتصاد الروسي فليدمان مع نموذج الاقتصاد الهندي ماها لانوبيس نفردهما معا.

وللإشارة يغلب على تعريف نموذج ماها لانوبيس تخصصه للتنمية بدلا من النمو .ويعد هذا النموذج من نماذج ذات القطاعين وبني على أساس فرضيات كثيرة نذكر منها:

- ✓ في الاقتصاد قطاعين الأول ينتج المنتجات الرأس مالية والإنتاجية والثاني ينتج المنتجات الاستهلاكية.
- ✓ كل من القطاعين يعتمد على مخزون من رأس المال لديهما عند بداية التنمية.
- ✓ رأس المال الإضافي والفائض يتكون من فقط في القطاع الأول ويوجه إليه.
- ✓ تؤول كل الاستثمارات الجديدة للقطاع الأول حيث أن حجم الاستهلاك يبقى ثابتا في البداية وزيادة الاستهلاك ورفع مستوى المعيشة يتحقق إلا في المدى الطويل بعد رفع القدرة الإنتاجية.
- ✓ تحدد نسبة توزيع رأس المال بين القطاعين نمو الدخل وتوازنه.
- ✓ لا يوجد نقص في عناصر الإنتاج الأخرى وعرض العمل غير محدود وثبات الأسعار والاقتصاد مغلق.

[12]روبرت صولو (2003)، **"نظرية النمو"**، ترجمة ليلى عبود، الطبعة الثانية، المنظمة العربية للترجمة، لبنان، ص ص13-14.
[13]نفسه، بالتصرف ص14.

معدل الاستثمار ومعدل رأس المال: **حيث أن :**

- **معدل الاستثمار** : يتضمن النموذج الميل الحدي للادخار، وعليه معدل الاستثمار يعادل تقريبا:

$$\alpha=DI/DY=\lambda_k\beta_R I/\lambda_k\beta_k I+ \lambda_c\beta_c I = \lambda_k\beta_R I/\lambda_k\beta_k+ \lambda_c\beta_c$$

- **نسبة رأس المال/ الناتج** : يمكن التوصل إليها على المستوى الإجمالي b كمتوسط مرجح للقطاعين

$$\beta=\lambda_R\beta_R+\lambda_c\beta_c$$

- دلالةλk : هذه النسبة لها أهمية كبيرة نظرا لتأثيرها على توزيع زيادة الطاقة الإنتاجية بين القطاعين وتتراوح فيهما بين 0 و 1 وتوزع تأثيرها حسب نسبة الاستثمارات في القطاعين[14].

ج) نماذج التوازن العام: ولقد أعطى النيوكلاسيك دفعة كبيرة لهذه النماذج خاصة بعد تمكنهم من أدوات التحليل الرياضي، وتقتصر على النماذج التالية: نموذج سولو سوان، نموذج ميد ثم نموذجي كالدور.

1) نموذج سولو: هو نموذج بسيط جدا، يدور سؤاله حول **لماذا هناك دول غنية جدا وأخرى فقيرة؟**، ويقوم هذا النموذج على الفرضيات التالية:[15]

- **الفرضية الأولى:** تنتج البلدان وتستهلك سلع متجانسة (المنتج Y)،
- **الفرضية الثانية:** يتم الإنتاج في منافسة تامة؛
- **الفرضية الثالثة:** التكنولوجيا الخارجية؛
- **الفرضية الرابعة:** يمكن تمثيل التكنولوجيا بدالة إنتاج كلاسيكية جديدة بناءا على عوامل بديلة العمل L ورأس المال K؛
- **الفرضية الخامسة:** يتم تمثيل الاستهلاك بواسطة دالة كينز

$$C=c.Y\Rightarrow S=(1-c)Y=s.Y$$

- **الفرضية السادسة:** معدل مشاركة السكان في العمل ثابت. إذا كان عدد السكان ينمو بمعدل n ، يزداد عرض العمالة (L) أيضًا بهذا المعدل n ؛

$$d\log(L)/dt =(dL/dt)/ L =L/L = n$$

ولتبسيط دالة الإنتاج نفترض أن نوع الدالة كوب دوغلاس:

$$L) K\alpha L(1-\alpha) , \alpha \in [0,1].,Y= f(K$$

---

[14]محمد الناصر حميداتو (2015)، **"نماذج النمو"**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد السابع، المجلد الثاني، ص ص9-10.

[15] Murat Yildizoglu(2014), ‘’ **Croissance economique’’, Universite Montesquieu Bordeaux IV – France**, p p 09-11

وبالتالي فإن عائدات الحجم الثابتة $(\alpha+ (1-\alpha) = 1)$ في المنافسة الكاملة الشركات هي المسيطرة على الأسعار والمعظمة للأرباح ؛

$$\max F(K,L) - rK - wL$$

حيث r هو سعر الفائدة الحقيقي و w هو الأجر الحقيقي. يتضمن تعظيم الربح على:

$$w = \partial F / \partial L = (1-\alpha)\, Y/L$$

$$r = \partial F/\partial K = \alpha\, Y/K$$

$$wL + rK = Y$$

بسبب تجانس وثبات عائدات الحجم، وهذه التكنولوجيا ذات الإنتاج الهامشي والمتقلص هي الفارق الرئيسي لهذا النموذج عن نموذج:هارود ودومار.

لقد تم التعبير عن العديد من حقائقنا التوضيحية من حيث نصيب الفرد من الناتج. لهذا السبب سيستخدم نموذج لتوضيح قيمة نصيب الفرد:

$$k = K/L \text{ (avec } L/L = 1).$$

$$y = Y/L = f(k) = F(K,L)/L = (K\alpha L(1-\alpha))/L = (K\,L)\,\alpha = k\alpha$$

$$y = f(k) = k\alpha$$

الشكل (2-1): منحنى بياني دالة الإنتاج للفرد كوب دوغلاس.

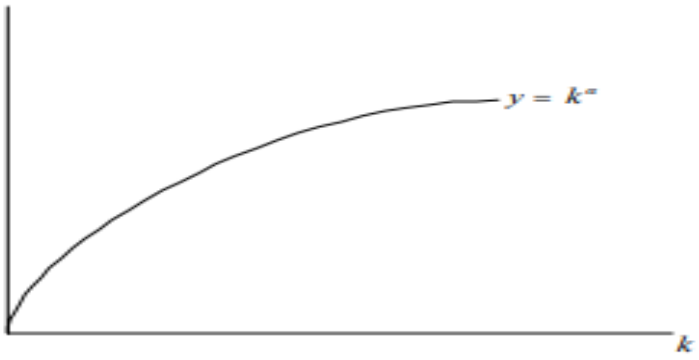

La source: Murat Yildizoglu(2014), ‘**’ Croissance economique’’, Universite Montesquieu Bordeaux IV – France**, p p 09-11

يوضح الشكل أعلاه تناقص العوائد لرأس المال لكل عامل. تتعلق المعادلة الأساسية الثانية لنموذج Solow بتراكم رأس المال ولذلك فإن الديناميكيات:

$$\dot{K} \equiv dK/dt = I - \delta K$$

التغيير في رأس المال يساوي الفرق بين الاستثمار واستهلاك رأس المال (عند معدل ثابت δ). نظرًا لأن لدينا اقتصادًا مغلقًا ، فإن الاستثمار يساوي بالضرورة المدخرات (توازن سوق السلع):

$$I = S = s \cdot Y$$

$$K^{\cdot} = sY - \delta K$$

ومنه لدينا:

$$k = K/L \Rightarrow \log(k) = \log(K) - \log(L)$$

$$\Rightarrow d\log(k)\,dt = k'/k = K'/K - L'/L = (sY - \delta K)/K - L'/L$$

ومنه، تعطينا معادلة معدل نمو عامل العمل (بسبب توازن سوق عمل):

$$L'/L = n \Rightarrow d\log(L)/dt = n \Rightarrow \log(L) = Z\,ndt = nt + C0$$

$$\Rightarrow L(t) = e^{nt+C0} \cdot L(0) = e^{C0} = L0.$$

$$L(t) = L_0 e^{nt}$$

وبالتالي تصبح معادلة

$$k/k = sY/K - \delta - n = sy/k - \delta - n.$$

وهو ما يعطينا المعادلة الديناميكية الأساسية لرأس المال

$$k = s.f(k) - (\delta + n).k$$

2) **نموذج ميد** قام الدكتور جوهان ميد وهو من أنصار المدرسة النيوكلاسيكية بمحاولة لتوضيح مدى إمكانية تحقيق النمو المتوازن وفقا لفرضيات النظام الاقتصادي الكلاسيكي المعروفة و التي نوجزها في :

- سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق ولا وجود للتجارة الخارجية.
- ثبات عوائد السعة وكل من السلع الرأسمالية والاستهلاكية يتم إنتاجها محليا وثبات أسعار السلع الاستهلاكية.
- تشابه جميع الآلات والماكينات في المجتمع وهي الشكل الوحيد لرأس المال وثبات نسبة الإهتلاك السنوية.
- استخدام كامل للأرض والعمل، ونسبة العمل للآلات التي يمكن تغييرها في المدى الطويل والقصير.
- إمكانية إحلال كامل بين السلع الرأسمالية وبين السلع الاستهلاكية وبعضها البعض.

في حين أن بناء النموذج اعتمد على أن إنتاج مختلف السلع في المجتمع يعتمد على أربعة عناصر رئيسية:

- المخزون الصافي أو الفعلي لرأس المال المتاح والمتجسد في الآلات K ؛
- الكمية المتاحة من قوة العمل L؛

- الكمية المتاحة من استخدام الأرض والموارد الطبيعية الأخرى N؛
- عامل الزمن المؤثر T خلال الفترة N؛

شروط بداية النمو : حسب ميد في مجتمع تتوفر فيه جميع ما سبق ينبغي عليه للبدء في زيادة نمو الناتج أن:[16]

- تكون جميع مرونات الإحلال بين مختلف العناصر تساوي الواحد؛
- يكون التقدم التكنولوجي متعادلا اتجاه كافة العناصر؛

✓ يثبت الجزء المدخر من الأرباح والجزء المدخر من الأجور، ونفس الشيء بالنسبة للربح ويمكن التعبير عن هذا الثبات ب : للأرباح S_V ، للأجور S_W ، للربح S_g

- ونظرا لثبات هذه العناصر فيعني أن نسبة المدخرات الإجمالية إلى الدخل ستظل ثابتة وبافتراض ثباتY في بداية النمو فإن k ستكون ثابتة، أي Y = kومعناه أن معدل نمو الدخل سيصبح ثابتا إذا ما كان معدل نمو مخزون رأس المالk يساوي معدل نمو الدخل القوميY.

معدل النمو الحرج:

مما سبق وحسب " ميد " وضع التوازن يعتمد أساسا على تراكم مخزون رأس المال، حيث افترض ميد وجود معدل حرج لمخزون رأس المال الذي يحقق التوازن وأي زيادة أو نقصان عن هذا المعدل سينجم عنها عدم التساوي بين
.KوY

3) نموذج كالدور: يختلف نموذج "كالدور" عن النماذج الكلاسيكية الجديدة ،ً من حيث تركيزه على جانبي الطلب والعرض معا وليس جانب العرض فقط، فقد كانت نقطة البداية عند "كالدور" هي الارتباط الوثيق بين النمو والتراكم الرأسمالي من ناحية، وتوزيع الدخل القومي منً جهة أخرى، وبناء على هذا الإطار التحليلي، قام "كالدور" بتحليل النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، وانطلق في بناء نموذجه من حقيقة اقتصادية هامة وهي أن معدل النمو الاقتصادي يتوقف على معدل التراكم الرأسمالي، ومعدل التراكم الرأسمالي يتوقف على الادخار، وأن شكل توزيع الدخل يحدد في النهاية معدل النمو الاقتصادي.
ويعتمد قانون "كالدور" للنمو على اختبار ثالث فرضيات تتعلق بالعالقة بين نمو ناتج قطاع الصناعات التحويلية والنمو الاقتصادي. ففي دراسته عن أسباب النمو الاقتصادي في عدد 12 دولة صناعية متقدمة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، و باستخدام بيانات للفترة (1954/53 -63 /1964)

[16]محمد الناصر حميداتو (2015)، مرجع سابق، ص11.

تبين وجود ارتباط -عبر الزمن- بين ارتفاع مستوى المعيشة ونسبة الموارد المخصصة للنشاط الصناعي، على الأقل حتى مستوى معين من الدخل، وأنَّ نيوزيلندا وأستراليا وكندا من دول عينة الدارسة فقط أصبحت دول غنية اعتمادا على الزراعة بصفة أساسية. وبناء على ذلك قام كالدور بصياغة فرضياته الثالث على النحو التالي:

- **الفرضية الأولى:** هناك ارتباط إيجابي قوي بين نمو الناتج في القطاع الصناعي، ومعدل النمو الاقتصادي، حيث يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي أسرع وأكثر ارتفاع كلما زاد نمو الناتج الصناعي، وقد قام باختبار هذه الفرضية من خلال معادلة الانحدار التالية:

$$Q_t=\alpha_1+\beta_1 M_t+\mu_{1t},\beta>0$$

حيث Q_t: تشير إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

M_t : تشير إلى معدل نمو الناتج الصناعي.

- **الفرضية الثانية:** استنادا قانون "فيردورن عن الأثر الإيجابيً إلى لنمو إنتاجية العمل على النمو الاقتصادي، صاغ "كالدور" فرضيته الثانية والتي تشير إلى أن معدل نمو إنتاجية العمل في القطاع الصناعي يرتبط إيجابيا معدل نمو الناتج الصناعي، وقد قام باختبار هذه الفرضية من خلال معادلة الانحدار التالية:

$$PM_t=\alpha_2+\beta_2 M_t+\mu_{2t},\beta_2>0$$

حيث PM: تشير إلى معدل نمو الإنتاجية في القطاع الصناعي .

وقد أرجع ذلك إلى أسباب اقتصاديات الغلة إلى الحجم" Scale of Economics" والتي أهمها التخصص وتقسيم العمل، وانخفاض تكاليف الإنتاج، وهنا يمكن القول بأن هناك زيادة في العائد إلى الحجم في القطاع الصناعي، و هذه قد تكون ثابتة –حيث أنه كلما زاد حجم القطاع انخفض متوسط التكاليف- أو تكون متغيرة من خلال التأثير الناجم لنمو الناتج على تراكم أرس المال والتقدم التقني

- **الفرضية الثالثة:** في هذه الفرضية رأى "كالدور" أن نمو الناتج الصناعي يؤثر إيجابي على إنتاجيةً القطاعات الاقتصادية الأخرى غير الصناعية خاصة القطاع الزراعي. وقد قام باختبار هذه الفرضية من خلال معادلة الانحدار التالية:

$$Pt=\alpha 3+\beta 3Mt+\mu 3t,\beta 3>0$$

حيث P_t : تشير إلى إنتاجية العمل في القطاعات غير الصناعية .

وقد فسر "كالدور" تلك العلاقة الطردية بين نمو الناتج الصناعي وإنتاجية القطاعات الاقتصادية الأخرى غير الصناعية بأن الاقتصاديات التي تعاني من ازدواجية في قطاعاتها الاقتصادية تؤدي فروق الأجور بين القطاع الصناعي المتقدم والقطاعات الأخرى غير الصناعية الأقل تقدما إلى انتقال العمالة الزائدة من تلك القطاعات، خاصة القطاع الزراعي، الأقل إنتاجية إلى القطاع الصناعي الأكثر تقدما، مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمالة في القطاعات الأقل تقدما، كما أنه تزداد إنتاجية العمالة في القطاع الصناعي ، وتكون محصلة ذلك هي نمو الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي تحقيق المزيد من النمو الاقتصادي.[17]

د) نماذج النمو الداخلي

1) نماذج النمو الداخلي من خلال زيادة مخزون الأفكار والابتكار

في النموذج الذي قدمه رومر (1990) اعتبر أن التقدم التقني نتيجة إنتاج الأفكار من طرف الباحثين تحت دافع الربح، فبالنسبة لرومر تتميز الأفكار بكونها سلعا غير تنافسية، وحصرية جزئيا بسبب براءات الاختراع، مما يولد أثر للوفرات ومعدل عائد متزايد مما يترتب وجود منافسة غري كاملة .ولتوضيح رومر نموذجه اعتمد على الفرضيات التالية :

- ✓ يوجد عاملان أساسيان للإنتاج: كمية محدودة من العمل وسلع رأسمالية متنوعة
- ✓ يعتبر نموذج متعدد القطاعات قطاع البحث والتطوير، قطاع السلع النهائية وقطاع السلع الوسيطة
- ✓ ينتج قطاع البحث والتطوير تصاميم أو ابتكارات لأنواع جديدة من السلع الرأسمالية. ويستعمل هذا القطاع كمية $L2$ من إجمالي كمية العمل. كما يتميز هذا القطاع بوجود الوفرات المعرفية الإيجابية .
- ✓ يستعمل قطاع السلع الوسيطة التصاميم أو الابتكارات لإنتاج السلع الرأسمالية الوسيطة المختلفة ويتميز القطاع بسيادة المنافسة الاحتكارية .
- ✓ يعمل قطاع السلع النهائية تحت المنافسة الكاملة. والتي تعتبر في النهاية سلعة متجانسة واحدة

دالة الإنتاج من الشكل:

$$Y=K^{\alpha}(AL_A)^{1-\alpha} \quad 0<\alpha<1$$

حيث أن:

K : رأس المال،

L : حجم العمل المطلوب للحصول على الإنتاج

[17] راضي السيد عبد الجواد وأحمد أبو اليزيد الرسول (2021)، **"فرضيات كالدور ودور الصناعات التحويلية في النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية"**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 23، العدد الأول، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص ص67-69.

Y: وباستخدام مخزون الأفكار**A** .

وإذا تم اعتبار الأفكار كعامل من عوامل الإنتاج فإن دالة الإنتاج تصبح ذات عوائد متزايدة .وبالنسبة لرومر فإن الأفكار الجديدة المتولدة في كل لحظة تتناسب وعدد الباحثين LA ، في حين العمل يستعمل من أجل إنتاج السلع أو الأفكار. وقد أظهر رو مر بأن الناتج للفرد الواحد، ر أس المال للفرد الواحد ومخزون المعارف تنمو بمعدلات متساوية مع معدل النمو المتوازن. و حسب هذا النموذج فان معدل نمو الاقتصاديات الأكثر تطورا يجب أن ترتفع بشكل كبير في القرن العشرين وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية والتي اتضحت أنها لم تتحقق، أو على الأقل ليس بالقوة التي أشار إليها رومر في نموذجه. تعتبر النماذج المرتبطة بالابتكار والتي تعتبر قريبة من التي قدمها شومبيتر تم اقتراحها من طرفHowitt et Aghion ويشري فيها إلى أن النمو ناتج مباشرة من الابتكار الذي يترجم من خلال سلسلة من التحسينات النوعية التي تعود بالفائدة على مجمل القطاعات. هذه الابتكارات النوعية التي لها تأثري في جعل التكنولوجيا الموجودة متقادمة مما يدل على ما يسمى بظاهرة التدمير الأخلاق عند شومبيتر. حيث في النموذج البسيط الذي قدمه دالة الإنتاج ترتبط بكمية السلع الوسيطة : $Y = AX^{\alpha}$

ويتضمن الابتكار اختراع نوع جديد من السلع الوسيطة التي تحل محل السلع القديمة وفي نفس الوقت تزيد من العمل A الذي يشكل نسبة ثابتة من Y الكمية المحددة من العمل في الاقتصاد L يمكن توظيفها من أجل إنتاج سلعة وسيطة أو من أجل البحث $L=x+n$

حيث تمثل x كمية العمل الموظفة في القطاع الإنتاجي و n تمثل كمية العمل الموظفة في البحث .وكل مؤسسة تقوم بالابتكار تستفيد من الربح المحتكر إلى غاية ظهور ابتكار جديد يدمر هذا العائد. ومع هذه الفرضيات يظهر بأن معدل النمو في الحالة المستقرة يأخذ الشكل $\lambda nLny$ حيث λ تمثل إنتاجية البحث .وتعتبر بديهية الاختلاف وتعد معدلات النمو لمختلف الاقتصاديات أحد أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذا النموذج. إلا أن هذا النموذج يتجاهل تماما تراكم رأس المال. وبهذا يكون قد ساهم في إحياء الجدل حول مصادر النمو: الابتكار أو تراكم رأس المال، وقد ظهر ذلك جليا بعد اعتراف Howitt et Aghion أنه غير مرضي بهذا النموذج من هذه الناحية .وبالتالي فهو يرى بأنه ليس نتاج لا لتراكم رأس المال ولا للابتكارات وإنما هذين العنصرين يشكلان نفس العملية التي تؤدي إلى النمو وساعدت رد فعل هذه على تحسين النمو القاعدي من خلال بناء نموذج متعدد القطاعات مع الأخذ بعين الاعتبار تعدد السلع الوسيطية التي تنتج السلع النهائية. وقاموا بذلك بإدخال رأس المال النموذج مفترضين أن الاستثمارات في السلع الرأسمالية تسمح بإنتاج

التكنولوجيا الجديدة وبأن رأس المال يوظف في البحث. والنتيجة الرئيسية التي تم التوصل إليها هي أن معدل النمو في المدى الطويل يتحدد من خلال الحوافز على البحث والتطوير وتراكم رأس المال[18].

2) نماذج النمو الداخلية عن طرق تراكم رأس المال البشري

يعد لوكاس أول من جعل من الرأس المال البشري عنصر هام في التقدم الاقتصادي في الدول وذلك باعتباره المحرك الرئيسي لعجلة النمو. ودالة الإنتاج هي دالة مماثلة للدالة التي قدمها رومار

$$0<\alpha<1 \text{ حيث } Y=K^{\alpha}(hL)^{1-\alpha}$$

h: يمثل الرأس المال البشري حيث h=(1-u)h، uيمثل الوقت المستغرق في العمل و 1-u يمثل الوقت المخصص لتراكم المؤهلات.

يعتبر هذا النموذج الأقرب إلى نموذج صولو حيث يفترض أن التقدم التقني محايد بالمعنى الذي جاء به هاورد .إن الزيادة المستمرة في الوقت المخصص للتكوين يؤدي إلى زيادة معدل نمو إنتاج لكل فرد بشكل مستمر .وفي إطار هذه النماذج نمو دخل كل فرد يتوقف في نهاية المطاف بغياب النمو الخارجي للسكان النشطين ولهذا نجد في بعض الأحيان من يطلق على هذه النماذج اسم" شبه داخلية" وباستخدام نموذج مماثل أظهر كل من Barro و Barro et Sala –i- Martin أن البنية التحتية العامة هي بالمقابل مصدر للنمو الداخلي.

وبهذا فهم يعترفون بأن الحكومة توفر خدمات عامة مجانية للإنتاج الخاص من خلال سلع غير تنافسية وغير حصرية وبشكل صريح جدا البحوث الأساسية.[19]

3) نماذج النمو الداخلية المرتبطة بالتنوع والجودة

تشير هذه النماذج إلى أنه يمكن للتقدم التقني أن يكون في شكل زيادة في تنوع السلع المنتجة أو المستهلكة، وبالتالي فإن الابتكار ينتج عنه سلعة جديدة أو ظهور صناعات جديدة.

وقد تم تقديم وتطوير هذا النوع من النماذج من طرف Spence et Dixit Stiglitz et Romer وفي هذه النماذج يعتبر أن الإنتاج يستخدم العديد من السلع الوسيطية ودالة الإنتاج تأخذ الشكل:

$$Yt= AL_i^{1-\alpha} \Sigma^{N}_{j=1}(X_{ij})^{\alpha}$$

حيثY يمثل الإنتاج ، وL_iيمثل عنصر العمل و X_ijالكمية المستعملة وi من السلع الوسيطية وj نوع السلع الوسيطية. والافتراض الذي تقوم عليه النماذج هو أن الإنتاجية الحدية لكل عامل متناقصة وتؤدي هذه

[18]فطيمة بزعي وزكية بن زروق(2017) ، **"تحليل دور الإبتكار في النمو الاقتصادي: بين النماذج النيز كلاسيكية ونماذج النمو الداخلي"**، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12 ، ص ص 362-364.

[19]نفسه، ص364.

العوامل مجتمعة إلى إنتاج غلة حجم ثابتة .ومن المسلم به أن المنتج الجديد ليس بديلا مباشرا ولا مكمل مباشر للمنتجات الحالية .حيث أن هذا الافتراض الأساسي يعني أن اكتشاف منتجات جديدة لا يجعل من المنتجات الحالية متقادمة.

ويأخذ التقدم التقني شكل زيادة في عدد N من السلع الوسيطة والذي يحول دون انخفاض في العائدات، فالزيادة في التنوع يتطلب جهد كبير في البحث والتطوير .كما أن هذه النماذج تقوم على افتراض أن المخترع يتحصل على عائد الاحتكار المستمر من الإنتاج والبيع للمنتج الذي صممه والذي يعتبر كحافز على الإبداع .ومعدل النمو الناتج عن التنوع- سواء في الإنتاج أو الاستهلاك يساوي إلى:

$$Y=1/\theta(l/\mu 1/A^{\alpha-1} *1-\alpha/\alpha*2/\alpha^{\alpha} -1)$$

أما بالنسبة للعوامل المحددة للنمو فتتمثل في كل من :تفضيلات الأسر(معدل التفضيل للحاضر ومرونة الإحلال) ومستوى التكنولوجيا A بالإضافة إلى تأثير تكلفة N منتج جديد مخترع. زيادة على ذلك فإن أي الاقتصاد سيباشر في البحث والتطوير من تلقاء نفسه، وأن الدول الكبرى هي التي سيكون أداءها أفضل لأن أسواقها متسعة يمكن لها أن تستوعب عددا أكبر من وحدات الإنتاج وبتكاليف الإبداع أيضا .أما فيما يتعلق بالنوعية فقد قدم كل من Aghion et Howitt أول نموذج للنمو الداخلي الذي يرتبط بتحسين نوعية المنتجات، وذلك بافتراض أن التنوع في المنتجات ثابت في حين أنه يمكن تحسين نوعية أي منتج من خلال انتظاما من تطوير المنتجات والتقنيات.

علاوة على ذلك، فيفترض بأن السلعة ذات النوعية الجيدة تحل محل المنتجات الأقل نوعية بكل سهولة . وتصبح هذه الأخيرة متقادمة مقارنة بالمنتجات الجديدة المخترعة ذات النوعية. والنتيجة الرئيسية التي يمكن الوصول إليها هي أنه على الرغم من أن هذه النماذج استطاعت التوفيق بين التراكم والابتكار ليكونا عاملين محددين للنمو إلا أن كل نموذج من النماذج التي تناولت النمو الاقتصادي لا تمثل إلا جزء من الحقيقة[20].

4) نموذج AK واختبار الحقائق

يعتبر نموذج AK من بين أهم نماذج النمو الداخلي وأبسطها وهو أيضا من النماذج التي شكلت أساسا لنظرية النمو الداخلي .وتتميز دالة الإنتاج بغياب العوائد المتناقصة لرأس المال وقد تم اقتراحها من

[20]فطيمة بزعي وزكية بن زروق(2017) ، مرجع سابق، ص ص 364-365

طرفRebelo سنة 1991. وأطلق عليه اسم AK بسبب شكله Y=AK، حيث A عبارة عن ثابت ايجابي الذي يعكس مستوى التكنولوجيا، K هو رأس المال، ويمكن أيضا أن يفسر على أنه يشمل رأس المال البشري المعرفة .كما تم الافتراض في هذا النموذج أن الإنتاجية المتوسطة والحدية لرأس المال ثابتة وتساوي A.

وتم التوصل من خلال هذا النموذج إلى أن النمو الداخلي يعني بأن محرك النمو لم يعد عامل خارجي كما تم اعتبار التقدم التقني في النماذج السابقة.

كما أن معدل نمو الاقتصاد يعتمد بشكل إيجابي على معدل الاستثمار و/أو الادخار .وبالتالي فإن التدابير التي تقوم بها السياسات العامة التي تؤدي إلى تزايد معدل الادخار فانه يساهم في تسارع النمو الاقتصادي بشكل دائم، بالإضافة إلى أن هذا النموذج يتضمن التباين في الدخل الدولي .فإذا ما بدأت اقتصاديين بمخزونين مختلفين من رأس المال، فستتشكل فجوة مطلقة بعد ذلك بل تصبح أكبر مع تقدم الوقت.[21]

2.3.2. نظريات التنمية

سنسلط الضوء في هذا العنصر على: نظرية الدفعة القوية، نظرية التنمية المتوازنة، نظرية التنمية الغير المتوازنة، نظريات التغير الهيكلي وأنماط التنمية.

أولا) نظرية الدفعة القوية

يرى صاحب هذه النظرية Rosentein Rodan أنه من أجل تحقيق التنمية فإن الأمر يتطلب حدا أدنى من الاستثمار والذي يسميه" رودان "بالدفعة القوية، وقدر نسبته بـــ: 13.2 % من الدخل القومي خلال السنوات الخمس الأولى للتنمية ثم يرتفع تدريجيا، وتكون هذه الاستثمارات موجهة في الأساس إلى مجال التصنيع الذي يعتبره" رودان "أساس التنمية في الدول المتخلفة، ويكون ذلك من خلال إنشاء جبهة عريضة من الصناعات التي تتكامل في بعضها البعض من أجل تخفيض تكاليف الإنتاج، ويقترح" رودان "أن تكون هذه الصناعات خاصة بالصناعات الاستهلاكية الخفيفة، كما يرى" رودان" بأنه يجب أن تسبق هذه الصناعات بإنشاء رأس مال اجتماعي عن طريق توظيف حجم ضخم من الاستثمارات لبناء الطرق وتوفير

[21]فطيمة بزعي وزكية بن زروق(2017) ، مرجع سابق، ص366.

المواصلات وتدريب الأيدي العاملة، وبرر" رودان "تبني الدفعة القوية بتحقق الوفرات الخارجية الناجمة عن الاستثمارات الضخمة في كل من مشروعات البنية التحتية ومشروعات رأس المال الإنتاجي المباشر[22].

ثانيا) نظرية التنمية المتوازنة

يعتبر" روزانشتاين رودان "و"نوركس "و"آرثر لويس "من رواد هذه النظرية، وقد قاموا بوضعها للقضاء على أهم قيدين يحولان دون تحقيق التنمية في الدول المتخلفة، العائق الأول هو الحلقة المفرغة للفقر التي صاغها" نوركس "على نحو مفاده أن التراكم الرأس مالي غير ممكن من دون توفر حد معين من الدخل، حيث مضمونه يعتبر الزيادة في العمل هذا الأخير أولى الخطوات المهمة في مسار عملية التنمية، أما القيد الثاني فيتمثل في ضيق حجم السوق المحلية والذي يقف عائقا في وجه الاستثمارات وذلك لكون الطلب غير مرن بالنسبة لمستويات الدخول المتدنية، ولقد اعتبر" نوركس "أن التصنيع هو سبيل تحقيق التنمية للدول المتخلفة وبالأخص التصنيع الموجه لإنتاج السلع الاستهلاكية، كما ركز على ضرورة عدم إهمال قطاع الزراعة حتى لا يكون تخلف هذا القطاع عقبة في تنمية الصناعة، ومن أجل القضاء على ضيق حجم السوق الداخلية الذي يؤدي إلى إضعاف حوافز الاستثمار فإن" نوركس "يرى أن الحل يبدأ بوضع برنامج استثماري واسع يحوي العديد من الصناعات المتكاملة، أما فيما يخص جانب تمويل هذه الصناعات والتي تحتاج إلى موارد مالية ضخمة لا تتوفر عليها معظم الدول النامية، فإن" نوركس "وللقضاء على هذه المشكلة ركز على ضرورة دخول رؤوس الأموال الأجنبية إلى هذه الدول مع إلزامية استغلالها في توسيع السوق المحلي مستبعدا بذلك استغلالها في إنتاج سلع معدة للتصدير[23]؛

ثالثا) نظرية التنمية غير المتوازنة

يعتبر" فرانسو بيرو" أول من دافع عن هذه النظرية، ورأى بأن الاستثمارات يجب أن تتوزع بشكل غير متوازن على قطاعات الاقتصاد، غير أن" هيرشمان" هو الذي أعطى لهذه النظرية البعد والدقة التي عرفتها بعد ذلك، حيث يرى" هيرشمان "أن تاريخ الوقائع الاقتصادية يبين لنا التطور كسلسلة من اختلالات التوازن والتي تظهر فيها صناعات معينة مؤهلة تجذب النمو الاقتصادي، حيث أن هذه الصناعات القائدة (أقطاب

[22]الوليد قسوم ميساوي (2018)، **"أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة محمد خيضر،كلية العلوم الاقتصادية، بسكرة، الجزائر، ص 44.
[23]الوليد قسوم ميساوي (2018)،مرجع سابق، ص 45.

النمو) تلعب دور كبير في دفع عملية التنمية، إذ أن تقدم بعض الصناعات على البعض الآخر يكون باستمرار مصحوب باختلال التوازن، ويشكل اختلال التوازن هذا من جهة طاقة فائضة في الصناعات القائدة ومن جهة ثانية يشكل ضغوط واختناقات في الصناعات الأخرى المتخلفة نسبيا في نموها، أي أن الاختلال في التوازن يشكل في نفس الوقت القوة المحرضة للنمو حسب هذه النظرية، ويركز" هيرشمان" لتوضيح فكرة سلسلة إختلالات التوازن على مفهوم الارتباط المتبادل بين الصناعات المختلفة ومفهوم الوفرات الخارجية التي تتولد نتيجة لهذا الترابط، فالمشروعات الاستثمارية الجديدة تستفيد من وفرات خارجية ولد المشروعات السابقة لها وهي بدورها تولد وفرات خارجية جديدة لتستفيد منها المشروعات اللاحقة لها. ولقد خالف" هيرشمان" "نوركس "في ما يخص احتياجات التصنيع في الدول النامية، فبينما ركز "نوركس "على رأس المال واعتبره أشد ما تفتقر له عملية التصنيع في الدول النامية فإن" هيرشمان "اعتبر أن الإداري الجيد الذي له القدرة على اتخاذ القرارات الاستثمارية الملائمة هو أشد ما تفتقر له هذه الدول، وهو العائق الذي لن يزول حسبه إلا من خلال الضغوطات الناجمة عن اختلال التوازن والتي تدفع إلى اتخاذ القرارات الاستثمارية بأعلى فعالية ممكنة[24].

رابعا) نظريات التغير الهيكلي وأنماط التنمية

إن نظرية التغير الهيكلي بنماذجها المختلفة تركز على الآلية التي تحول بها الاقتصاديات المتخلفة هياكلها الاقتصادية الحالية من التركيز الشديد على الزراعة التقليدية والقطاعات الأولية التي تعيش على حد الكفاف إلى المزيد من التحضر والتنوع الصناعي، ومن بين أهم هذه النماذج نجد النموذج النظري لفائض العمالة في القطاعين ل" آرثر لويس" ونموذج أنماط التنمية التي تمثل تحليلا ل" هوليس تشينري".[25]

4.2. الإطار النظري للتنمية المحلية

يعد موضوع التنمية المحلية من بين المواضيع التي أصبحت مركز اهتمام الفكر الاقتصادي والاجتماعي وبرامج المنظمات الوطنية والدولية، وذلك راجع لهدفها الرئيسي المتمثل في الرقي بالمجتمع المحلي وتحسين معيشته مع تحقيق الرفاهية، ويكون هذا من خلال تظافر جهود الهيئات المحلية مع جهود أفراد المجتمع.

[24]الوليد قسوم ميساوي (2018)، مرجع سابق، ص ص45-46.
[25]نفسه، ص46.

1.4.2. الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية

تختلف التنمية المحلية حسب استراتيجيات وسياسات كل دولة، ويرتكز تحققها على مجموعة من المقومات والشروط بغية تحقيق أهداف محلية.

أولا) مراحل ظهور مفهوم التنمية المحلية

لقد مر ظهور مفهوم التنمية المحلية بعدة مراحل نلخصها في ما يأتي:

1) مرحلة البدء

وتتسم بخبرة المجتمع المحلي بجهود التنمية وتشكك المجتمع في قدرته على حل المشاكل ومواجهة العقبات والتحديات التي تعترضه وتحقيق أهدافه، حيث يرى فيها المجتمع أن القادر على حل المشكلات هي الحكومة. ويكون دور الخدمة الاجتماعية موجه ومقصود ومبني على خطة دقيقة وهادفة من خلال التعرف على أهم معوقات التي يمكن أن تعترضهم وأكثرها تأثيرا على أفراد المجتمع والرفع من ثقة أفراد المجتمع بقدرتهم على التغير والوصول إلى أهدافهم وإيضاح نوعية المؤسسات التي يمكن أن تساعد الأفراد في الوصول إلى أهدافهم. كما يمكن تحدد الأضرار التي يمكن أن تلحق بهم نتيجة عدم الاعتماد على النفس في حل المشكلات وتقديم بعض الأمثلة التي توضح ذلك بدقة وموضوعية وأمانة؛

2) مرحلة الانطلاق

من خلالها يشعر أفراد المجتمع أنهم قادرين على تغيير أوضاعهم والقيام ببعض المسؤوليات المسندة إليهم وتحقيق رغبتهم في التغير والتوجه نحو تحقيق أهدافه؛

3) مرحلة الاستقرار النسبي

وفي هذه المرحلة يصل أفراد المجتمع إلى تحقيق أهدافهم التي بذلوا فيها أقصى مجهوداتهم للوصول لها، ثم يبدأ المجتمع في التوجه نحو تحقيق أهداف أخرى. وكلما تحقق هدف كلما شعر المجتمع بقوته وقدرته على الإنجاز، وأهم ما يميز هذه المرحلة:

- ارتفاع الثقة بالنفس لدى الأهالي.
- تكامل الجهود الأهلية والحكومية.
- القدرة على ترتيب الاحتياجات حسب أهميتها.
- التحرك في ضوء الموارد المتاحة داخليا وخارجيا.
- المغالاة في الثقة بالنفس.
- بدأ الهبوط تدريجيا لقوة المجتمع إذ لم يجد التوجيه المناسب؛

4) مرحلة الهبوط التدريجي

يشعر المجتمع في هذه المرحلة أنه قد وصل إلى أكبر قدر من المنفعة "المنفعة الحدية"، وقد يولد لديه ذلك نوعا من الملل والإرهاق نتيجة استنفاذ قدر كبير من الجهد للوصول إلى تحقيق تلك الأهداف والشعور بأن العائد من التنمية لا يساوي الجهد المبذول. كما يمكن أن يعترض المجتمع بعض المشاكل الجادة تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة أو قد يحدث نزاع بين الأهالي أنفسهم.

ثانيا) مستويات التنمية المحلية:

تتم التنمية المحلية بين الأفراد والموارد الممكنة، وتكون في حدود مستويات عدة نذكر منها [26]:

1) التنظيم السياسي: الذي يأخذ مفهوم التنمية المحلية من منظور سياسات اللا مركزية والتشغيل، ثم قيم التشاور والديمقراطية؛
2) التخطيط الاقتصادي: من خلال استغلال الموارد الطبيعية التي تزخر بها منطقة جغرافية ما التي تربط الجهات الفاعلة والقطاعات الصناعية والاقتصاد الإقليمي؛
3) التدخل الاجتماعي: الذي يعتبر التنمية المحلية كنظام من العمل والإبداع المؤسسي التي تستدعي نظام اقتصادي تضامني في بيئة داعمة.

ثالثا) مفهوم التنمية المحلية

لقي مفهوم التنمية المحلية العديد من المفاهيم، وقد بذل المفكرين مجهودات كبيرة لتطويرها، وقد تعاظم شأنها بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك جراء اهتمام الدول بها، ومن أهم التعاريف التي أطلقت على التنمية المحلية نوردها فيما يأتي:

عرفتها هيئة الأمم المتحدة على أنها "التنمية المحلية هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين و الحكومة(الهيئات الرسمية) لتحسين الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة و المساهمة في رقيها بأقصى قدر مستطاع " [27]

في حين عرفها الكتاب و من بينهم **عبد المطلب عبد الحميد** على أنها "عبارة عن مجموعة العمليات التي يمكن من خلالها تضافر الجهود الحكومية والجهود المحلية الذاتية، لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضرية للمجتمعات المحلية وإدماجها في منظومة التنمية القومية بأكملها لكي تشارك

[26] Pierre-Noël Denieuil, Introduction aux théories et à quelques pratiques dudéveloppement local et territorial, Analyse et synthèse bibliographique en écho au séminaire de Tanger(25-27 novembre 1999) , p p 1-2.

[27] خنفري خيضر (2011)، **"تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر 03، ص19.

مشاركة فعالة في التقدم على المستوى القومي"؛[28] و قد استند هذا الكاتب في تعريفه على دراسة تطور مفهوم التنمية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث حظيت المجتمعات باهتمام كبير في معظم الدول النامية كوسيلة فعالة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى الوطني، وقد كانت الجهود الحكومية تمثل عاملا مهما يسعى لتحقيق التنمية المحلية، ولا تقل أهمية الجهود الذاتية للمشاركة الشعبية في هذا المجال، بما تنطوي عليه من مساهمة المواطنين في صنع وتنفيذ مشروعات التنمية المحلية، ومن هنا يمكن القول أن التنمية المحلية هي" العملية التي تكون بالمشاركة الفعالة للجهود الشعبية والجهود الحكومية بهدف الرفع من مستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية العيش للسكان ولهاته المجتمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة.

أما **كريمة بوداجة وتورجانسكي كابارت** فقد اقترحا ثلاثة تعاريف للتنمية المحلية ، من القديمة إلى الجديدة وتتمثل في: **"**التنمية المحلية هي عبارة عن تضامن محلي يخلق علاقات اجتماعية جديدة، تبرهن على رغبة سكان منطقة صغيرة في تقدير ما يلي: الثروة المحلية التي تخلق التنمية الاقتصادية"، وعرفها كذلك على أنها "عملية تنويع وإثراء الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، في إقليم قائم على تعبئة وتنسيق حقوق الإنسان وكذا الموارد الطبيعية والطاقات"، وعرفها أيضا على أنها "ديناميكية، تبرز العلاقات الغير سوقية بين الأفراد، من أجل تعزيز حقوق الإنسان للثروة التي يملكونها"[29]؛

في حين فإن **روجار كاديو نظر إلى** التنمية المحلية باعتبارها عملية يشارك من خلالها المجتمع المحلي في تشكيل بيئته من أجل تحسين نوعية حياة قاطنيها، ويتطلب ذلك تكاملا متناسقا للعناصر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والبيئية وفي غالب الأحيان يصبح العنصر الاقتصادي ذو أولوية نظرا لأهميته كون الأفراد من خلاله يتمكنون من كسب عيشهم وتوفير احتياجاتهم بشكل مرض.[30]

من التعاريف السابقة نستنتج أن التنمية المحلية هي "عملية تتضافر فيها جهود كل من المجتمع المحلي والسلطات الحكومية، ، ويكون هذا في إطار برنامج تنموي مخطط، مع توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة، هدفها الرئيسي تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والرفع من الدخل القومي".

---

[28] عبد المطلب عبد الحميد (2011)، **"التمويل المحلي والتنمية المحلية"**، د.ط، الدار الجامعية، مصر، ص ص12-13

[29] Karima Boudedja(2020) , **"Les acteurs et le développement local: outils et représentation. Cas des territoires ruraux au Maghreb"** ,Géographie. Université Paul Valéry - Montpellier III, 2013. Français,p46.

[30] **Monsieur Roger Cadieux et des autres ,"Le développement local" , sommet de MONTRéAl , 09 avril,** Montréal ,p01.

الشكل (2-2): دائرة التنمية المحلية

Source: Brika Said et Aissaoui Nasreddine,(2016) « **Approche Participative et Développement Local; Quelques Expériences sur les Zones Défavorisées et les Zones Enclavées »**, Séminaire international sur le développement des zones frontalières, November, Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Gestion, université soug ahras , Algerie , p04.

انطلاقا من الشكل أعلاه الممثل لدائرة التنمية المحلية يمكن القول أن التنمية المحلية تتحقق من خلال ثلاث عناصر رئيسية:

- المجتمع المحلي (السكان)؛
- الموارد المالية؛
- الهيئات المحلية.

ويكون هذا تحت التخطيط والرقابة الصارمة، التدقيق والتقييم.

ثالثا) مقومات التنمية المحلية

تتطلب التنمية المحلية الناجحة سلسلة من العناصر والشروط لتحقيق أهداف التنمية وترجمة الطموحات إلى واقع، لأن التنمية المحلية ليست مجرد طموحات فارغة، بل سلسلة من الاحتياجات والمشكلات التفاعلية، تتطلب حلولاً واقعية لا تنبع من الخيال. لكن بعض العوامل المهمة تساهم في تحقيق التنمية المحلية وأهدافها، ومن أهم مقومات التنمية المحلية ما يلي[31]:

- تتبنى القيادة الوطنية الإدارية والسياسية بحثا عميقا وسياسات مستقرة في مجال التنمية المحلية ، وتربطها بشكل فعال ومناسب بالتنمية الشاملة للبلاد ، لأن وجود هذه السياسة العليا يمثل أهمية حيوية للدول النامية وبدونها قد يتم تقليل الجهد إلى الحد الأدنى؛
- انطلاقا من الإيمان بأرض العمل والإنتاج، هناك رأي عام مخلص لتعزيز البناء الذاتي القائم على استثمار السكان المحليين في الجهود والقدرات المحلية وتعاونهم مع السلطة المركزية الوطنية؛
- توفير الإمكانات المدخلات المحلية وغيرها لتنفيذ الخطط المحلية وتحقيق أهداف التنمية. وتشمل هذه القدرات: توافر الأموال الكافية من مختلف السلطات المحلية والمركزية وما إلى ذلك بالإضافة إلى الحصول على الموارد البشرية المؤهلة من السكان المحليين توافر التكنولوجيا والمعدات والاجهزة المساندة المطلوبة في مجالات التنمية المختلفة، وخاصة الزراعة والصناعة فضلا عن وجود إطار تشريعي مناسب لتعزيز جهود التنمية توافر الخامات المحلية واستغلالها بالشكل الصحيح ربط المستويات التنموية المختلفة في إطار نظام موحد ومفتوح إعلام الاتصال والتنمية في مجال الفرص والمحددات.

ولتحقيق الأهداف التنموية وفقا لهذه الشروط والمقومات، لابد من مراعاة ثلاثة جوانب أساسية:

أ) الجانب المؤسساتي: ويهتم بطبيعة التنظيم الإداري والسياسي للدولة وتقسيماتها الإقليمية إلى: أقاليم جهات ولايات جماعات وهاته الأسماء تختلف من دولة لأخرى.

ب) جانب الإمكانات والمؤهلات: سواء الإمكانات الطبيعية أو كل ما يخص الموارد الجغرافية والاقتصادية والجماعات المحلية ، كون هذه المؤهلات التي تمد للجماعات شخصيتها، وعلى أساسها يمكن التمييز بين جماعة قروية أو حضرية.

ج) الجانب التاريخي: ويتعلق بالعناصر المشتركة للدولة: العادات والتقاليد، الثقافة، الهوية الوطنية للجماعات المحلية

[31]بن غضبان فؤاد (2015)،**"التنمية المحلية ممارسات وفاعلون"** ، دار الصفاء، الأردن، ص ص، 43-44.

رابعا) أبعاد التنمية المحلية

ويطلق أيضا على مصطلح التنمية المحلية التنمية الاقتصادية المجتمعية، وانتشر هذا المصطلح كثيرا في كل من أمريكا وكندا. لذلك يعد نهج شامل للتنشيط الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المحلية ويجمع بين أربعة أبعاد:[32]

أ) البعد الاقتصادي: تهدف لنشر مجموعة من الأنشطة الإنتاجية، وبيع السلع والخدمات؛

ب) البعد المحلي: يتعلق البعد المحلي بتنمية الموارد المحلية لإقليم معين، ويقوم به أصحاب المصلحة الرئيسيين وأفراد المجتمع المحلي؛

ج) البعد الاجتماعي والسياسي: يهدف إلى إنعاش الاقتصاد في الإقليم، عن طريق تدخل على مستوى العمالة والإسكان والتدريب والخدمات الصحية والاجتماعية. وتعمل أيضا على إعادة الهيكلة الاقتصادية والاجتماعية للسكان المقيمين.

د) البعد الجماعي: ويقوم هذا البعد على إنشاء وتعزيز عمل منظمات العمل الدولية، ويكون على صعيد المجتمعات المحلية، ويعمل على توفير الظروف المناسبة التي تتيح للمجتمع النهوض اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا، ويكون بمشاركة أفراده من أجل المشاركة في التقدم.

خامسا) مجالات التنمية المحلية

إن برامج التنمية المحلية تتعامل مع كافة احتياجات الإنسان سواءا كانت في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي، وتعمل جاهدة على تحقيق تنمية ثقافية وحتى إدارية على أرض الواقع، وتتمثل مختلف مجالاتها في:

1) **التنمية الاقتصادية:** يتمثل الهدف الرئيسي للتنمية المحلية في رفع وتحسين المستوى المعيشي للمواطن، وتهدف التنمية الاقتصادية إلى وضع مخططات غرضها تطوير الوضعية الاقتصادية للمجموعة المحلية سواءا كان ذلك يمس القطاع الزراعي أو الصناعي وحتى البنى التحتية، بما يسمح لاحقا بتحقيق توازن ينتج عن توفير منتجات اقتصادية تسدد بها حاجات أفرادها ولن يتم هذا دون التركيز على عدة مجالات أهمها: تدعيم الاستثمار المحلي، تطوير النشاط الزراعي، استغلال الموارد السياحية؛
2) **التنمية الاجتماعية:** ويعد العنصر البشري هو جوهر هاته العملية، فهي تقوم على مشاركة الفرد في التفكير وإعداد وتنفيذ البرامج الرامية للنهوض به وتعزيز ثقته بنفسه، وتنحصر برامج التنمية الاجتماعية في كل من الصحة، التعليم، الإسكان، الضمان الاجتماعي؛

[32] Monsieur Roger Cadieux et des autres ,ibid, p02.

3) **التنمية الإدارية:** تتمثل في معالجة المشاكل الإدارية التي تواجهها الدول في محاولاتها لإقامة تقدم صناعي، زراعي، خدمي، من خلال تطوير التنظيمات والقرارات الإدارية ومحاربة البيروقراطية، وترتبط التنمية الإدارية بتواجد قيادة إدارية فعالة وتعمل التنمية الإدارية عادة على تطوير العنصر البشري في الإدارة لتحقيق الكفاءة والفعالية في المؤسسات الإدارية العلمية وزيادة مهاراتها وقدراتها على استخدام هذه الطرق في حل ما يواجهها من مشاكل ورفع مستوى أدائها وتطوير سلوكها؛

4) **التنمية السياسية:** وتتمثل في مجموعة الأفكار التي تساهم في تكوين رأي عام للتأثير على قرار سياسي، ويكون عن طريق مجموعة من الوسائل: الأحزاب، الجمعيات، النقابات، وغايتها الرئيسة ترقية علاقة الدولة بالمجتمع.

ولا تتحقق التنمية السياسية إلا باستقرار النظام السياسي عن طريق المشاركة الشعبية المتمثلة في حق المواطنين في اختيار من يمثلهم في السلطة، ومن خلال هذه المشاركة يلعب المواطن دورا كبيرا في دعم مسيرة التنمية.[33]

سادسا) أهداف التنمية المحلية: ونبرزها في ما يلي:[34]

- ضمان العيش الكريم لأفراد المجتمع، وإخراجه من كافة المعاناة التي تواجهه والولوج به إلى حياة مليئة بالاطمئنان مع تكوين علاقات سليمة على أسس تختلف في شكلها ومضمونها عن العلاقات السابقة؛
- ينطلق الهدف الرئيسي للتنمية في إشراك المجتمع في العملية التنموية وبهذه الطريقة يمكن تحقيق مشاريع مع تكوين القادة المحليين وتدريبهم على العمل الجماعي والقدرة على التنظيم والتسيير؛
- العمل على خلق الرأي العام الذي يؤمن بعمليات التحول والتغيير والعمل على أن يكون جزءا من تلك النشاطات الإنسانية اليومية من خلال الشعور الجماعي الذي يسيطر على العقول والسلوك والأفعال مما يضمن لها النجاح؛
- العمل على المشاركة في الوجدانية وتأسيس روابط بين أكبر عدد من المشاريع والجماعات المحلية مع خلق روح جديدة في العلاقات الإنتاجية ومرافق الخدمات الأخرى؛
- العمل على سد احتياجات السكان من السلع والخدمات؛
- الرفع من المستوى المعيشي للأفراد في المجتمع المحلي؛
- البحث عن مناخ محلي مناسب لعملية التنمية؛

[33] سلاوي يوسف (2018)، **"مفهوم التنمية المحلية في القانون الجزائري"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر 1، ص ص 29-32.
[34] نفسه، ص ص 33-34.

- إعداد القادة والرواد المحليين في المجتمع المحلي؛
- التوزيع العادل للمشاريع التنموية في الدولة دون تمركزها في مناطق الجذب السكاني؛
- الحد من الهجرة الريفية إلى المدن؛
- العمل على رفع من روح التعاون بين أفراد المجتمع المحلي والهيئات المحلية مما يساعد المجتمع على الانتقال من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفعالة؛
- ازدياد القدرات المالية للهيئات المحلية مما يسهم في تعزيز قيام واجباتها وتدعيم استقلاليتها؛
- جذب الصناعات والنشاطات الاقتصادية إلى الناطق السكانية من خلال توفير التسهيلات الممكنة مما يساهم في تطوير هذه المناطق ويتيح لأبنائها فرص عمل أكبر.

2.4.2 الشروط الرئيسية لتحقيق التنمية المحلية والمعوقات التي تعترضها

إن تبني تنمية محلية يشترط مجموعة من الشروط الرئيسية لتحققها على أرض الواقع، كما أن عملية تحققها صعبة نتيجة للتحديات والظروف غير ملائمة نظرا لاختلاف طبيعة كل إقليم.

أولا) الشروط الرئيسية لتحقق التنمية المحلية

إن تحقق التنمية المحلية يشترط مجموعة من القواعد الواجب توفرها للوصول لها، وتتمثل هذه الشروط في:

أ) المجتمع المحلي

1) تعريف المجتمع المحلي: يعرف المجتمع المحلي على أنه حيز جغرافي تجتمع فيه فئة من الأفراد قد تكون صغيرة أو كبيرة، يتشاركون ظروف الحياة الأساسية ويستطيع الفرد أن يقضي حياته كلها داخلها. ولدراسة المجتمع المحلي وتنميته ينبغي الاهتمام بالنقاط الأساسية التالية:

- ✓ التعرف على الظروف والأوضاع الجغرافية ومدي تأثيرها في المجتمع المحلي؛
- ✓ التعرف طبيعة العلاقات الاجتماعية للجماعات والنظم التي يتألف منها المجتمع المحلي، وكذا العادات والتقاليد والقوانين السائدة في المنطقة ، كلها ضرورية لفهم طبيعة المجتمع المحلي؛
- ✓ التركيز على دراسة البعد الإنساني سيكولوجيا أمر بالغ الأهمية خاصة في عملية التغيير التنموية وما تتطلبه من دافعية.[35]

[35] كمال بودانة شعباني (2014)، **"أثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية دراسة ميدانية ببلدية حاسي بحبح –الجلفة"**، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص74.

أما في الجزائر فيطلق على الجماعات المحلية اسم البلديات والولايات، وتضم مجموعة سكانية معينة، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتحدث بموجب قانون[36].

2) أهمية المجتمع المحلي: يمكن ايجاز أهمية المجتمع المحلي في النقاط التالية:

- ✓ تعد المجتمعات المحلية نظام لازم البشرية منذ العصور القديمة وامتد ظهوره إلى يومنا هذا، واهتم بها الباحثين والمفكرين كل حسب تخصصه، فعلماء الاجتماع درسوها من الجانب التضامن الاجتماعي، كما أن الإدارة المحلية اهتمت بها من ناحية تقسيم العمل؛
- ✓ تمثل قاعدة اللامركزية من خلالها يستطيع المنتخبون على مستوى البلديات والولايات المشاركة في صنع القرارات واتخاذها بما يجسد فكرة الديمقراطية، على اعتبار أنه نظام يحفظ الحريات ويتفق مع مبدأ الديمقراطية، الذي يستلزم مشاركة الشعب أو ممثليه في أمورهم وحل مشاكله؛
- ✓ له أهمية بالغة في نظرية التنظيم، فلا يمكن تجسيد فكرة التنظيم في الإدارة العامة دون التركيز على نظام الإدارة المحلية؛

ونظرا لأهمية المجتمع المحلي في النظام الإداري الجزائري، فقد نصت عليها مختلف المواثيق والدساتير ميثاق الجزائر 1964، الميثاق الوطني 1976، دستور 1963 في المادة 9، وكذا المادة 36 من دستور 1976، والمادة 15 من دستور 1996، حيث نصت فيه على أن: "الجماعات الإقليمية للدولة هي البلدية والولاية، البلدية هي الجماعة القاعدية"[37].

ب) التمويل المحلي

يرتبط نجاح الجماعات المحلية في تحقيق تنمية محلية بمدى قدرتها على توفير أكبر قدر ممكن من الموارد المحلية، وتتعدد مصادر التمويل المحلي التي سنعدها فيما يأتي:

1) تعريف التمويل المحلي: يعرف التمويل المحلي على أنه مجموعة الموارد المالية المتاحة التي يتم الحصول عليه من مصادر مالية مختلفة لتمويل التنمية المحلية على مستوى الوحدات المحلية بالشكل الذي يحقق أكبر معدلات للتنمية خلال فترة زمنية معينة وتعظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة[38].

---

[36] يوسفي نور الدين (2010)، **"الجباية المحلية ودورها في تحقي التنمية المحلية في الجزائر دراسة تقييمية للفترة 2000-2008 مع دراسة حالة ولاية البويرة"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، ص23.

[37] نفسه، ص ص 24-25.

[38] خنفري خيضر(2011)، **"تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 03، ص31.

2) الشروط الواجب توفرها في الموارد المالية المحلية: إن الموارد المحلية تستوفي بعض الشروط الواجب توفرها فيما وهي كالآتي:

- **محلية المورد:** والمقصود من هذا أن يكون وعاء المورد بالكامل في نطاق الوحدة المحلية، ويكون متميزاً قدر الإمكان عن أوعية الضرائب المركزية، فالضرائب العقارية مثلا تعتبر ضرائب مناسبة للإدارة المحلية، لأنها ترتبط بالمباني أو الأراضي التي تقع بالكامل في نطاق الوحدات المحلية وأما ضرائب الدخل مثلا فلا تعتبر ضرائب مناسبة للإدارة المحلية لصعوبة تحديد مدى محلية أوعيتها.
- **ذاتية المورد:** بمعنى أن تستقل الهيئات المحلية بسلطة تقدير سعر المورد"في حدود معينة أحيانا " وربطه وتحصيله، حتى تتمكن من التوفيق بين احتياجاتها المالية وحصيلة الموارد المتاحة لها .وتبعا لمفهوم" الذاتية "يمكن تصنيف الموارد المالية المتاحة للمحليات إلى: موارد ذاتية مطلقة، وموارد ذاتية نسبية، وموارد خارجية.

وفي هذا الإطار، لا خلاف على اعتبار الإعانات الحكومية موارد خارجية، ولا على تمتع موارد الرسوم والأثمان والإيجارات بدرجة كبيرة من الذاتية، وأما الضرائب المحلية والقروض فيتفاوت معدل ذاتيتها من دولة لأخرى.

- **سهولة إدارة المورد:** ويقصد بها تيسير تقدير وعاء المورد ورخص تكلفة تحصيله أي محاولة أن تكون تكلفة التحصيل عند أقل درجة ممكنة، وفي نفس الوقت ضرورة وفرة حصيلة المورد نسبيا أي الحصول على أكبر موارد مالية ممكنة منه.

3) مصادر التمويل المحلي: تنقسم مصادر التمويل المحلي إلى قسمين رئيسيين مصادر التمويل المحلي الذاتية ومصادر التمويل المحلي الخارجية، وسيتم توضيح ذلك فيما سيأتي:

مصادر التمويل المحلي الذاتية: وتنقسم إلى:[39]

- **الجباية المحلية**: تحتل مكانة مهمة في المصادر الخاصة للجماعات المحلية، إذ تشكل ومنذ وقت بعيد المصدر الأساسي لتمويل نشاطها، وتمثل الإيرادات الجبائية على مستوى الجماعات المحلية أكبر المداخيل الذاتية، ويمكن تقسيم الموارد الجبائية حسب الطرف المستفيد إلى ضرائب توزع

[39] زكية أكلي وفريدة كافي (2017)، **"التنمية المحلية في الجزائر قراءة للنهوض بالمقاومات وتجاوز الاعوائق"**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد 01، ص 101.

لصالح الدولة والجماعات المحلية، وضرائب توزع بين الجماعات المحلية، وضرائب لصالح البلدية.

- **التمويل الذاتي:** يعرف على أنه اقتطاع تقوم به الجماعات المحلية من إيرادات التسيير لفائدة التجهيز والاستثمار، ويعتبر التمويل الذاتي ذو فائدة اقتصادية للجماعات المحلية بصفة عامة حيث يشجعها على الاستثمار انطلاقا من مواردها الذاتية دون انتظار إعانات الدولة.

مصادر التمويل الخارجية: نظرا لعدم قدرة الموارد المحلية على تغطية النفقات المحلية تضطر الدولة إلى اللجوء الحصول على مصادر تمويل خارجية، ونبرزها في ما يأتي:[40]

- **الإعانات الحكومية:** ويقصد بها تلك المبالغ المالية التي تستخدمها الدولة في الإنفاق على التنمية المحلية، ويتمثل هدفها الرئيسي في تقليص الفوارق بين المحليات لتحقيق الملائمة بين حاجات الأهالي ومستوى السلع والخدمات التي تقدم لهم. ويشترط الحصول على إعانات حكومية إن تتوفر فيها مجموعة من العوامل مثل حاجات الوحدات المحلية والموارد المالية المتاحة ومعدل تكلفة الخدمات التي تؤدى في نطاقها وتختلف هذه من وحدة لأخرى ويصعب تحديدها نظرا لاختلاف معايير المعاينة وقياس معدل تكلفة الخدمات ومنه يصعب تقدير الحاجات الفعلية للوحدات المحلية، وللقضاء على هذه الصعوبات يتطلب تنويع الإعانات الحكومية، ومنه تنقسم الإعانات الحكومية إلى قسمين:
- **الإعانات المخصصة:** وتتمثل في الإعانات التي تقدم في صورة مساهمة في تكلفة خدمة بذاتها، وتحدد قيمتها على أساس نسبة مئوية وتعرف في هذه الحالة بالإعانات المئوية، أو على أساس وحدة من وحدات الخدمة وتعرف بإعانات الوحدة.
- **الاعانات العامة:** وتتحد قيمتها بواسطة الحكومة المركزية سنويا أو على فترات دورية، وتأخذ الحكومة عند تحديدها مجموعة من العوامل: الأجور النقدية، تقلبات الأسعار، معدل نمو الخدمات المحلية والظروف والاوضاع الاقتصادية السائدة بوجه العام.
- **القروض:** إن الدور الأساسي للقروض يتمثل في تمويل المشروعات الاستثمارية التي تقوم بها السلطات المحلية في المحليات من حصيلة القروض، لان موارد المحليات الجارية التي لا تمكنها من تحمل عبء هذه المصاريف الكبيرة على تلك المشاريع على عدة سنوات تبعا للعمر الإنتاجي لكل مشروع حتى تتحمل الأجيال اللاحقة نصيبها في هاته الأعباء لأنها تستفيد من هذه المشاريع.

[40] عبد المطلب عبد الحميد (2011)، مرجع سابق، ص ص98-102.

وتقدم السلطات المحلية صلاحية من فروض عادة وفقا لحدود معينة وبشرط موافقة الحكومة المركزية على عقد القروض التي تزيد قيمتها على حد معين.

ج) التخطيط لبرامج التنمية

يعتبر أحد العوامل الرئيسية التي يجب أخذها بعين الاعتبار في عملية التنمية المحلية، وذلك راجع لأهمية سواءا كان ذلك على المستوى القومي أو على مستوى المحليات، ويتمثل هدفه الرئيسي في الوقوف على أفضل طريقة لتنمية المجتمعات، وتحقيق مصالح ورغبات المواطنين.

ونظرا لاختلاف طبيعة المناطق الإقليمية وتنوع الموارد الطبيعية فيها، يتطلب ذلك اختلاف في طبيعة التنمية حسب كل منطقة ومنه بالتأكيد يختلف أسلوب التخطيط السليم على المستوى الإقليمي ويتطلب هذا رسم خريطة واضحة المعالم للمحليات حسب الموارد الطبيعية المتاحة والاحتياجات الأساسية المطلوبة، ولابد أن يرتكز التخطيط على تحديد رغبات المحليات للوصول إلى أقصى إشباع للأفراد من السلع والخدمات. وحتى يكون التخطيط لعملية التنمية سليما لا بد أن يقوم على الأسس التالية:

- ✓ أن يكون واقعيا وقائما على أساس الموارد البشرية والمادية المتاحة؛
- ✓ أن يكون متكاملا وشاملا لمختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق الأهداف المرجوة؛
- ✓ أن يكون مرنا، بحيث يمكن إعادة تشكيله على أرض الواقع؛

وهناك مجموعة من العوامل يشترط توفيرها لوضع خطة كالتعداد السكاني، الظروف الاقتصادية والاجتماعية وهناك سبعة مراحل في عملية التخطيط وهي كالتالي:

- ✓ تحديد الأهداف؛
- ✓ ترتيب الأولويات؛
- ✓ جمع الأحداث؛
- ✓ دراسة وسائل التمويل ؛
- ✓ التنظيم والإدارة ؛
- ✓ الدعاية للخطة؛
- ✓ التقويم.

إن التخطيط لبرامج ومشاريع التنمية المحلية يستلزم أن يتحقق كل من الشمولية وتكامل من خلال تضافر الجهود الحكومية والجهود الذاتية للأفراد من خلال المشاركة في التعبير عن احتياجات شعبهم لمشروعات التنمية المحلية، ويشترط أيضا لتحقيق هذا الهدف وجود برامج ومشروعات تنموية ومشروعات

وقائية وعلاجية، تتكامل كافة مع بعضها البعض للوصول في نهاية المطاف إلى تغيير وتنمية المجتمع في صورة متوازية ومتكاملة.[41]

د) التنظيم الإداري المحلي

1) مفهوم الإدارة المحلية: لقد اختلف المفكرون والباحثون في إعطاء مفهوم موحد للتنظيم الإداري المحلي وذلك نظرا لتنوع استخدامه واختلاف مقومات الدول التي تعتنقه، ونظرا لهذا سنعطي تعريفا حسب الفقه القانوني الذي بناه على ثلاثة عناصر أساسية تميز التنظيم الإداري المحلي تتمثل في:

- الاعتراف بوجود مصلحة محلية؛
- أن يعهد بالإشراف على هاته المصالح لهيئات منتخبة ومستقلة؛
- أن تخَضع هذه الهيئات لرقابة السلطة المركزية.

وبناءا على هذه العناصر، تظهر الإدارة المحلية على أنها عملية توزيع الوظائف الإدارية بين السلطة المركزية والهيئات المحلية المنتخبة من مجموع سكان الوحدة الإقليمية، والذي يعطي لها سلطة البث والتصرف في المسائل التي تخص مصالح هؤلاء السكان المحليين تحت رقابة السلطة المركزية.[42]

2) أهمية الإدارة المحلية: للإدارة المحلية أهمية بالغة نوجزها فيما يأتي:

- كونها نظام يعمل على الحفاظ على العادات والتقاليد السائدة في المنطقة، كما تعد بمثابة ضمان أكيد لاستقلالية التسيير المحلي؛
- تساعد على الحكم في التعداد السكاني الواسع،
- تساعد في تجنب الوقوع في الأخطاء التي تقع من طرف الإدارة المركزية البعيدة، وتخفف من مخاطر تركيز السلطة؛
- وتظهر كذلك أهميتها من الناحية العلمية والتقنية، من حيث توسيع نشاط الدولة وتدخلها في مختلف الميادين وجعلها عاجزة عن إدارة جميع الأنشطة وتقديم كل الخدمات من المركز العاصمة إضافة إلى البطء في الاستجابة لمطالب المواطنين نظرا للتعقيد الذي كان يعرفه تنقل الملف عبر مستويات متعددة حتى يصل للعاصمة، ناهيك عن الوقت الذي يستغرقه لدراسة الملف. لذلك كان لابد من إيجاد

---

[41] عادل بونقاب (2011)، **"سياسات التنمية المحلية والحضرية ومؤشرات قياسها في مجال تنفيذ الأجندة 21 للتنمية المحلية المستدامة في الجزائر"**، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة فرحات عباس، سطيف، ص ص 18-19.

[42] جمال زيدان (2014)، **"إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع دراسة تحليلية لدور البلدية حسب القانون البلدي الجديد 10/11"**، دون طبعة، دار الأمة، الجزائر، ص ص 34-36

صيغة لتقسيم الوظائف على المستوى المحلي مع احتفاظ السلطة المركزية بالتقرير في الشؤون ذات البعد القومي.

ثانيا) عراقيل التنمية المحلية

تواجه التنمية المحلية العديد من العوامل التي تعثرها، وتختلف كل منها عن الآخر اقتصادية، اجتماعية سياسية، ومن أهم معيقاتها:[43]

1) **اختلال عملية التنمية المحلية:** التوازن هنا يشير إلى تكامل بين شمولية التنمية والأفاق المختلفة بطريقة متوازنة، لذلك من المستحيل تطوير نظام تكنولوجي دون تطوير نظام تعليمي؛

2) **عراقيل قيمية:** إن النسق القيمي يلعب دورا فعالا في تطوير مجال التنمية المحلية وانخفاض مستوياته ينعكس سلبا عليها باعتباره نسقا محوريا في توجيه السلوك والدوافع والانجاز نحو الفعل الاجتماعي المحلي الموجه للتنمية المحلية، وكذا الأهمية البالغة التي تلعبها القيم في تكوين البناء الاجتماعي والاقتصادي في المجتمعات المحلية، وذلك لأن القيم ترتبط بالركيزة الأساسية للتنمية المحلية أو بجوهرها إن صح التعبير إلا وهو الفرد؛

3) **عراقيل ثقافية:** تعتبر المعوقات الثقافية من بين أهم التحديات التي تواجهها هذه المجتمعات المحلية فغالبا ما يكون سبب فشل معظم المشروعات في المجتمعات المحلية نتيجة إلى جهل الباحثين لثقافة وخصوصيات ذلك المجتمع أو المنطقة، فما يصلح في مجتمع ما أو جهة ما أو منطقة ليس بالضرورة يصلح في مجتمع أخر يختلف عنه خاصة إذا كانت تلك المشاريع مستوردة من مجتمعات تختلف من حيث المستوى الثقافي والظروف المحيطة بها والمتغيرات المتحكمة بها. ما يعد الهيكل السكاني في المجتمع المحلي والتركيبة الاجتماعية المكونة له كأحد العوامل المؤثرة في التنمية المحلية، فضلا عن عوامل أخرى تتمثل في المتغير الديموغرافي وما ينتج عنه من تفاقم مشكلة البطالة واختلال التوازن السكاني ويمكن القول أن نسق المعتقدات والأفكار يحوي قدر كبيرا من معوقات التنمية في المجتمعات المحلية المتخلفة، فنسق المعتقدات يرتبط بطبيعة الإنسان، مزاجه وعالمه، وإطاره المرجعي المحلي، وطبيعة هذه المعتقدات تقف سلبا اتجاه التغير، فعادة لا تقبل هذه المعتقدات للتجديدات أو التحديث بطريقة سهلة. والمعتقدات هي التي يطلق عليها القوى الخارقة وهي على نمط أو شكل المعتقدات والاتجاهات التي تنبع من الأنساق الدينية الأعراف

[43] كوحيل فاروق ودريدش أحمد (2018)، **"التنمية المحلية بين المعيقات الاجتماعية والمعيقات السوسيو ثقافية"**، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، جامعة حسيبة بن بوعلي، العدد 09.

والعادات والتقاليد السائدة في جماعة من الجماعات، وهي تمثل معيقا من معوقات التنمية الاجتماعية المحلية عند الرغبة في إحداث التغير.

4) **عراقيل إدارية** :وتتمثل هذه المعوقات في تعقد الإجراءات وتفشي الروتين والبطء الشديد في إصدار القرارات، وانتشار اللامبالاة والسلبية، وسيطرة المصالح الشخصية على علاقات العمل الرسمية، وعدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وصعوبة التنسيق بين الوحدات الإدارية الجديدة والأجهزة التقليدية القائمة، ونقص الكفاءات الإدارية المؤهلة والمدربة والقادرة على تحمل مسؤولية التنمية المحلية في المجتمعات المحلية، ويعود ذلك بالأساس لعدم الاهتمام بإدارة الموارد البشرية التي لها الدور الفعال في عملية التنمية المحلية. ومن أهم معوقات التنمية المحلية من الناحية الإدارية وهي كالآتي:

- سوء إدارة المنشاة وعدم كفاءة الجهاز الحكومي .
- سوء توزيع الاختصاصات وخاصة الفنية في بعض القطاعات
- ضعف الأداة التنفيذية وسوء إدارتها لبعض الوحدات الحكومية وبخاصة الوحدات المحلية .
- عدم واقعية الأهداف ورفع الشعارات الرنانة المتعلقة بها .
- تراخي الجهات الإدارية وضعف سلطاتها مما أدى إلى انتشار رقعة الفساد، وارتفاع الأسعار بشكل فاحش.
- تسرب العمالة الماهرة الفنية والتقنية من كثير من القطاعات الإنتاجية الأساسية.
- عدم وجود سياسات فعالة لاستخدام وتوزيع القوى البشرية طبقا لاحتياجات التنمية المحلية الفعلية في المجتمع المحلي.
- عدم التخطيط الجيد لمشاريع التنمية المحلية بما يتماشى والحاجات الأساسية للمجتمع المحلي.

5) **عراقيل سياسية** :تتميز معظم المجتمعات المحلية بخصائص سياسية تعيق عملية التنمية المحلية، ومن أهمها نذكر:

- تفتقر معظم المجتمعات المحلية إلى المناخ الديمقراطي السليم مع ضعف المشاركة السياسية من قبل أفرادها، بسب ضعف مستوى أعضاء المجالس المنتخبة المساهمة في إدارة مقاليد التنمية المحلية.
- سيطرة العلاقات والروابط التقليدية والقبلية على عملية اتخاذ القرارات السياسية بشأن برمجة المشاريع التنموية في المجتمعات المحلية.

- تمركز القوة السياسية في المجتمعات المحلية في أيدي جماعات معينة، أي عدم توزيع السلطة توزيعا عادلا بين الجماعات السياسية المحلية (غياب التداول السلمي على السلطة) فالسلطة تحتكر من قبل جماعة واحدة.
- ضعف المشاركة السياسية وتدني مستوى الثقافة السياسية لدى مواطني هذه المجتمعات المحلية، بالإضافة إلى غياب الوعي السياسي والمشاركة السياسية لأفراده تتيح ولاشك الفرصة لتنفرد الصفوة الحاكمة باتخاذ القرارات دون مناقش أو منافس أو منازع.
- تتميز المجتمعات المحلية بالتغير السريع والفجائي والجذري وعدم الاستقرار السياسي نتيجة لغياب المشاركة السياسية الفعلية، الشيء الذي يعيق التنمية المحلية بشكل مباشر.
- الانسداد الحاصل في معظم المجالس المحلية المنتخبة نتيجة الصراعات الحزبية الضيقة، وضعف القوانين والتشريعات المنظمة لسير عمل هذه المجالس، أدى إلى انعدام ثقة المجتمع المحلي في هذه المجالس، الأمر الذي أدى في النهاية إلى تعثر التنمية المحلية.

6) **عراقيل اجتماعية:** تتمثل المعوقات الاجتماعية في المجتمعات المحلية في النظم الاجتماعية السائدة والعادات والتقاليد والقيم الموروثة، التي تقف عقبة دون تحقيق التنمية المحلية، فقد يعوق نظام الملكية السائد في مجتمع معين برامج ومشروعات التنمية المحلية، كما يعتبر نظام من النظم الاجتماعية التي تعيق مجهودات التنمية المحلية، كما توجد فئات في معظم المجتمعات المحلية ترغب في المحافظة على القيم، وتقف عقبة أمام ما هو جديد، فهم يخشون من تهديد هذه التنمية لمصالحهم، وما يصاحب ذلك من قضاء على ما يتمتعون به من حقوق وامتيازات ، كما قد تنبع المقاومة كذلك من بعض مراكز القوى والنزاعات التقليدية والرجعية المحافظة ، زيادة على ما سبق ذكره يمكن اعتبار ان :

الزيادة السكانية تعد من بين أهم معوقات التنمية المحلية في المجتمعات المحلية خاصة في الدول النامية، وذلك لما يترتب عنها من أثار سلبية على التنمية المحلية والتي تعد بمثابة مؤشر للتخلف ومن أهم التحديات التي تواجه التنمية المحلية في المجتمع المحلي ولعل أبرز تلك الأثار ما يتم ابرازه فيما يأتي:

- ✓ تؤدي أي زيادة سكانية إلى نقص متوسط الدخل الفردي باعتبار متوسط دخل الفرد هو ناتج قسمة الدخل الكلي على عدد السكان.
- ✓ تتأثر الخدمات المقدمة للسكان في المجتمع تأثيرا سلبيا خاصة الخدمات الرئيسية مثل (التعليم والخدمات الصحية وتوفير المياه الصالحة للشرب ووسائل النقل والاتصالات والكهرباء..... الخ).

بزيادة عدد السكان بالنظر لمحدودية دخل الدولة بوجه عام وإمكانياتها في المجالات الخدماتية وهو ما يؤثر تنمية المجتمع المحلي.

- ✓ تبتلع الزيادة السكانية كل زيادة في الإنتاج وتستنزف كل عائد للجهد البشري المبذول.
- ✓ يؤدي التزايد السكاني إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها المجتمع وبخاصة المجتمع المحلي، مما يلزم الدولة تخصيص مبالغ ضخمة لمواجهتها، كان بالإمكان توجيه تلك الأموال إلى الاستثمار الذي يعمل على تحريك عملية التنمية المحلية.

هذا وبالإضافة إلى مشاكل أخرى تتسبب فيها الزيادة السكانية في المجتمعات المحلية وعلى رأسها عدم التكفل الجيد بالطبقات الهشة في المجتمع المحلي من قبل الدولة في مجال الخدمة العمومية كالصحة والتعليم والسكن والغذاء وغيرها من ضروريات الحياة، وذلك نتيجة اهتمام السلطة المركزية بالمدن الكبرى وتناسي المناطق الداخلية المحلية، بسبب قلة الموارد من جهة كثرة السكان، وعدم كفاءة منظمات المجتمع المدني في المجتمعات المحلية والمنتخبين للضغط على السلطات المحلية والمركزية.

ثالثا) سبل مواجهة التحديات التي تعترض التنمية المحلية

فيما سبق تم التطرق إلى المعوقات التي تعترض طريق التنمية، ولمواجهتها هناك مجموعة من النقاط نستطيع من خلالها التغلب عليها سنعرضها فيما يلي:

أ) تطوير البيئة الاجتماعية والسياسية

يرتكز تطوير البيئة الاجتماعية والسياسية على توسيع وتعميق قاعدة المشاركة الجماهيرية المنظمة من خلال ثلاث مستويات: مستوى صناعة واتخاذ القرارات، مستوى التنفيذ لمهمات التنمية المحلية ومشروعاتها، وكذا على مستوى توزيع ثمرات التنمية توزيعا عادلا، وهكذا تمتد عملية المشاركة الجماهيرية إلى مؤسسات العمل الديمقراطي على مختلف المستويات الوطنية والمحلية إلى زيادة فرص العمالة التي تحتاج إلى تكثيف في عمليات التنمية المحلية، كما يرتبط بذلك تطوير السياسات والمؤسسات الخاصة بتوزيع الثروة والدخل والسلطة إلى غير ذلك من المستلزمات تطوير البيئة الاجتماعية والسياسية التي تتيح القاعدة والمناخ والديناميكية اللازمة لتوفير حاجات الإنتاج بصورة مطردة ومتنامية.

ب) تدريب القوى العاملة

تعتبر التنمية البشرية العنصر الرئيسي في عملية التنمية المحلية، نظرا لأهمية العنصر البشري في العمليات الإنتاجية والسيطرة على الموارد الأخرى وعلى توفيرها، بدلا من الاستثمار الأمثل من خلال الإنتاجية البشرية العالية، ويشترط في ذلك أن تكون القوى العاملة من الجنسين الذكر والأنثى وإعطاء الأولوية لتعليم المرأة وتدريبها؛

ج) اعتماد الأساليب التكنولوجيا

تعد المنتجات التكنولوجيا من الأساليب الهامة التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج وتطوير الإنتاجية، ولا يشترط في ذلك أن تكون التكنولوجيا مستوردة بل يستحسن أن تكون من الصنع المحلي ؛

د) الحفاظ على سلامة البيئة

إن الحفاظ على البيئة شرط من شروط تحقيق التنمية، ويكون ذلك من خلال محاربة التلوث بجميع الطرق القانونية، والاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية ؛

ه) تشكيل الوحدات المحلية بالحجم المناسب للاستجابة لمتطلبات التنمية المحلية

حيث يمكن الزيادة في الحجم الجغرافي والسكاني للوحدات المحلية بهدف تمكينها الموارد المالية والإدارية، حيث يؤدي هذا إلى الزيادة في وفورات الإنتاج وتخفيض في حجم الأعباء وذلك لزيادة القدرة على التخصيص وتقسيم العمل؛ فضلا عن إعادة النظر في اختصاصات الوحدات المحلية لتكون وحدات تنموية تستطيع القيام بدورها في التنمية المحلية؛ وكذا مراجعة الهياكل التنظيمية و الوظيفية للوحدات المحلية وتحديد علاقتها بدقة مع الأجهزة المركزية بحيث تحدث مزيد من التنسيق والتعاون فيما بينها، مما يمكنها من القدرة على استقطاب القوى العاملة المؤهلة سواء في الجانب الفني أو الإداري للعمل في الهيئات المحلية ويكون ذلك بناءا على دراسة مجالات الوظائف وتحليل ووصف معدلات الأداء.

4-2. خلاصة

مما سبق يمكن القول أن التنمية المحلية من المواضيع التي تشهد اهتماما كبيرا في يومنا هذا، حيث أصبحت الهدف التي تسعى المجتمعات المحلية اليوم إلى تحقيقه، ويستلزم تحقيق تنمية محلية مجموعة من الشروط والمقومات، وتسعى الدول سواءا كانت متقدمة أو نامية على حد سواء إلى الوصول لها، كون هدفها يخدم المجتمع المحلي، ويتمثل هدفها الرئيسي في تحسين معيشة الأفراد لتلبية مختلف حاجياتهم وتحقيق الرفاهية، مع إحداث مجموعة من التغيرات الهيكلية لتنمية المجتمع والرفع من قدرتهم على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

الفصـــل الثالث

القطاع الفلاحي في الجزائر

1.3. مدخل

يعد القطاع الفلاحي العصب الحساس لكل اقتصاديات دول العالم بما الجزائر، إلا أن الفلاحة في الجزائر مرت بالعديد من الأزمات مما جعلها تعاني من التخلف، وهذا ما دفع بالحكومة الجزائرية بوضع مجموعة من الخطط والبرامج الإنمائية للنهوض بهذا القطاع وتطويره وعصرنته منذ الاستقلال إلى يومنا هذا. وعليه سندرس في هذا الفصل الإمكانات الزراعية في الجزائر مع تسليط الضوء على البرامج التنموية في الجزائر و صولا إلى مؤشرات القطاع الفلاحي في الجزائر للحكم على مدى تقدمه

2.3. الإمكانات الزراعية في الجزائر

إن النهوض بالفلاحة يشترط توفير مجموعة من الإمكانات فبدونها لا يمكن أن نحقق أي تطور، وتعد الجزائر من الدول التي تحتل موقعا استراتيجيا هاما فهي من أكبر الدول العربية مساحة كما تزخر بالعديد من الخيرات أما مناخها فهو مناخ قاري (حار صيفا، ممطر وبارد شتاءا)، كل هذه العوامل تساعد على أن تنمي القطاع الفلاحي، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى الإمكانات الفلاحية في الجزائر.

1.2.3. الموارد الطبيعية

يعد المورد كل سلعة يمكن استخدامها من خلال عملية إنتاج وكسلعة استهلاكية، ويمكن أن يكون المورد طبيعيا كالصخور نتيجة إمكانية استخدامها في البناء. فيمكن للأشياء موردا بمجرد اقترانها بقيمة معينة. كما يمكن أن يكون المورد من صنع الإنسان مثل رأس المال، وتصنف الموارد إلى غير متجددة ومخزونها يكون ثابت، وموارد متجددة غير قابلة للنفاذ فهي غير ثابتة قابلة للزيادة والنقصان.[1]

أولا) الموارد المائية

وتشمل من محيطات وبحار وأنهار وبحيرات ومياه جوفية، حيث تشكل المياه النسبة العظمى من هذا الغلاف، وتشكل نسبة ب 95% إلى 97% مياه مالحة، و3% إلى 5% فقط مياه عذبة. ومع أن كمية المياه العذبة

[1] دوناتو رومان (2003)، **"الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة"**، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للإصلاح الزراعي، دمشق، ص47.

الموجودة محدودة فإن هناك تزايدا مستمرا في استهلاك المياه نتيجة للزيادة في عدد السكان والزيادة في الاستهلاك الزراعي والصناعي[2].

أ) مصادر الموارد المائية

تنقسم مصادر الموارد المائية إلى قسمين مصادر تقليدية وأخرى غير تقليدية ونستعرض هذا فيما يأتي:

1) المصادر التقليدية

- **الأمطار:** تبلغ مساحة الجزائر حوالى 2.4 مليون كلم ^{2} غير أن 85% من هذه المساحة تعتبر صحراء حيث يكون تساقط الأمطار فيها شبه منعدم، أما المنطقة الشمالية للبلاد فتتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط حيث تبلغ كمية الأمطار المتساقطة حوالى 192 مليار م ^{3} لكن غالبية هذه المياه تتسرب إلى البحر وتتبخر بفعل الحرارة .كما تتميز كميات الأمطار في الجزائر بعدم الانتظام في التساقط خلال السنة.

والجدير بالإشارة أن توزيع مياه الأمطار في الجزائر يتميز بعدة خصائص تمثل في كون كمية الأمطار تتناقص من الشمال إلى الجنوب حيث يتلقى الأطلس التلي كمية من الأمطار تتراوح ما بين 600 إلى 1400 ملم/السنة، أما الهضاب العليا فيتراوح المعدل السنوي لتساقط الأمطار فيها ما بين 250 و 400 ملم/السنة، في حين نجد أنه يصل إلى 150 ملم/السنة في الأطلس الصحراوي وتتراوح كمية الأمطار في الصحراء ما بين 20 و 150 ملم/السنة، .إضافة إلى تناقص كمية الأمطار من الشرق إلى الغرب ويعود هذا إلى كون جبال الريف والأطلس المتوسط في المغرب وشبه الجزيرة الإيبرية تعترض الرياح المحيطة الممطرة كما أن ارتفاع الجزائر الشرقية يفوق ارتفاع الجزائر الغربي إذ إن ارتفاع جبال التل الوهراني يوازي تقريباً ارتفاع الهضاب العليا الشرقية. كما أن معدل التبخر يقدر بـ 120 ملم/السنة ثم يتدرج بالزيادة حتى يصل إلى 2500 ملم/السنة في أقصى الجنوب[3].

- **المياه السطحية:** تعرف المياه السطحية على أنها مجموعة المياه المتواجدة على سطح الأرض في شكل سيول ناتجة عن تساقط الأمطار، أو ذوبان الثلوج بعد ارتفاع درجات الحرارة وتصب هاته المياه في

[2] المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني(1429ه)، **" تخصص حماية البيئة علم البيئة"**، المملكة العربية السعودية.

[3] هشام بن حميدة (2016)، **"واقع الأمن الغذائي الجزائري في ظل رهانات تحقيق الأمن المائي"**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 74-75، ص49، بالتصرف

الأودية والأنهار والبحار أو تختفي في الصحاري أو تتسرب إلى باطن الأرض[4]. وتنقسم الأودية الجزائرية حسب مصباتها وتوازن مجاريها إلى[5]:

- **أودية تصب في البحر المتوسط** : وهي الأودية التلية تتميز بوفرة المياه لأنها تقع في منطقة تعتبر الأوفر مطرا.
- **أودية تصب في أحواض مغلقة كالشطوط:** وتسمى هذه الأودية بأودية الصرف الداخلي وهذه الأودية أقل حظا فيما تصرفه من مياه لأن إقليم صرفها لا تتعدى أمطاره 400 مم إلا نادرا ثم أشباه الأودية التي تظهر بالصحراء وهي لا تتعدى حركات مياهها هذا الإقليم وليس لها مجاري مضبوطة بل كثيرا ما غيرت مجاريها وطمست معالمها وبذلك يصعب الاستدلال عليها ولا تظهر بها المياه إلا أثناء سقوط المطار النادرة في هذا الإقليم، وربما جرت المياه فيها لأقل من ساعة خلال السنة كلها.
- **أودية تصب في البحر**: منها التافنة والحمام ومينا والشلف و خراطة لتمثيل كل الجهات التلية للجزائر الشمالية. وتجري هذه الأودية من الجنوب إلى الشمال بصفة عامة، وتأخذ منابعها من إقليم سلسلة الأطلس التلي ما عدا وادي الشلف الذي يمد لسانه حتى سلسلة الأطلس الصحراوي، ومن أشهر الأودية بالجزائر نذكر ما يلي:[6]

- **وادي تافنة:** يجري في أقصى الجهات الغربية الشمالية للجزائر من منطقة جبال تلمسان ويصرف مساحة واسعة منها حوضه الأعلى الذي تبلغ مساحته 1016 كلم^2؛
- **واد الحمام:** يجري في السهول العليا من معسكر بعد أن يجمع أشتاته المتمثلة في روافده العديدة المنطلقة من جبال سعيدة، ثم يتصل بوادي السيق عند منخفض المقطع ليصب أخيرا في خليج أرزيو وتبلغ مساحة الحوض الأعلى لوادي الحمام 8477 كلم^2 ؛
- **وادي مينا:** وهو أحد الروافد اليسرى لوادي الشلف في مجراه الأدنى، يأخذ منابعه العليا من الهضبة الجبرية الواقعة على الحافة الغربية لجبال الناظور وفرندا على ارتفاع 1150 م،
- **وادي الشلف:** وهو أطول وأهم واد في الجزائر من حيث المساحة التي يصرفها والحمولة، يأخذ منابعه العليا من سلسلة الأطلس الصحراوي بالقرب من أفلو بجبال عمور ثم يتجه إلى الشمال تحت اسم النهر الطويل عابرا لأراضي النجود التي تمتص أغلب مياهه ولا تتركها تمر إلا إذا كانت غزيرة في أوقات

---

[4]فريجة محمد هشام (2014)، **"ترشيد استخدام الموارد المائية في الجزائر"**، ورقة بحثية الملتقى الدولي حول "الأمن المائي: تشريعات الحماية وسياسات الإدارة"، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، يومي 14 و15 ديسمبر، ص04.

[5]نور الدين حاروش (2012)، **"إستراتيجية إدارة المياه في الجزائر"**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 07، ص62.

[6]نور الدين حاروش (2012)، مرجع سابق، ص63.

الفيضانات .يشق طريقه دائما نحو الشمال عبر سلسلة الأطلس التلي في منطقة التقاء جبال المدية في الشرق وجبال الونشريس في الغرب، وبعد عبوره لهذه المنطقة يغير اتجاهه ليصبح يجري في حوض واسع من الشرق إلى الغرب حتى يصل إلى البحر ليصب مياهه بالقرب من مدينة مستغانم بعد أن يكون قد قطع مسافة تزيد من 700 كلم.

- **وادي خراطة:** ويدعى أيضا بوادي اقريون، هذا الوادي يصب في خليج بجاية وهو قصير جدا حيث يبلغ طوله قرابة 50 كلم إلا أنه يجري في منطقة غنية جدا بالأمطار.
- **وادي الغيس** :هو من الأودية التي تصب في الشطوط يصرف جزء من السفوح الشمالية لجبال الأوراس التي تعد من أهم السلاسل الجبلية الفاصلة بين الصحراء والسهول العليا لقسنطينة .ويجري وادي الغيس البالغ في الطول حوالي 40 كلم من الجنوب إلى الشمال؛
- **وادي القصب:** وهو أهم أودية إقليم الحضنة الذي تجرى نحوه كمية من مياه أودية السفوح الجنوبية لجبال البيبان، فهو مصب لها .ويتحرك وادي القصب من الشمال إلى الجنوب على عكس الأودية السابقة؛
- **واي أمزي** وهو من الأودية تصب في الصحراء، ويجري من الغرب إلى الشرق ويمثل الجزء الأعلى من ذلك الوادي الطويل المعروف بوادي جدى الذي يتماشى وخط الانكسار العظيم الذي يفصل بين الصحراء والأطلس الصحراوي من جبال عمور حتى بسكرة ليصب في الصحراء بشط ملغيغ الواقع على انخفاض 32 متر دون مستوى البحر وهو أقل انخفاض معروف في البلاد.
- **وادي الأبيض:** ينطلق من جبل الشلية بالأوراس على ارتفاع يزيد عن 2000 م ويصرف الجزء الغربي من السفوح الجنوبية لجبال الأوراس الشامخة التي قد تكسوها الثلوج لبعض الأيام من السنة في فصل الشتاء طبعا ليصب في شط ملغيغ بالصحراء مثل وادي جدى وبذلك يغذي الطبقات المائية الجوفية في الصحراء الشمالية الشرقية.

وجدير بالذكر أن عدد المجاري المائية السطحية في الجزائر يقدر بنحو 30 مجرى معظمها في إقليم التل، وهي تصب في البحر المتوسط وتمتاز بمنسوبها غير المنتظم .ويقدر الخبراء عدد المواقع الملائمة لبناء السدود في الجزائر من الناحية النظرية بنحو 250 موقعا، لكن عدد السدود الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الموجودة اقل من هذا العدد[7].

[7]نور الدين حاروش (2012)، مرجع سابق، ص61.

- **المياه الجوفية:** تعتبر المياه الجوفية من أهم مصادر المياه في الجزائر التي تمونها بالمياه الصالحة للشرب، وتقدر كمية المياه الجوفية في الجزائر ب07 مليار متر مكعب خلال السنة، وهي موزعة بشكل غير متوازن حيث يوجد حوالي 02 مليار ما يعادل 29.67% متر مكعب في الشمال، أين يتركز 70% من عدد السكان في هذه المناطق، في حين أن المناطق الجنوبية توجد بها ما يقارب 05 مليار متر مكعب أي ما يعادل 71.43 % من المياه الجوفية [8].

ب) المصادر غير تقليدية

وتشمل المياه المعالجة، ومياه البحر المحلاة وسنعرض هذا فيما يأتي:

- **تحلية مياه البحر:** المقصود من تقنية تحلية مياه البحر أي إزالة الأملاح الموجودة في مياه البحار والمحيطات من المياه وتحويلها إلى مياه صالحة للشرب، أو خفض نسبة الملوحة الزائدة واستخدامها في عمليات الري الزراعي، أو في العمليات الصناعية المختلفة. وعرفت استخدام هذه التقنية في الجزائر ضئيل جدا حيث قدرت نسبة المياه المحلاة ب3.1%خلال سنة 2018[9].
- **معالجة المياه المستعملة:** أصبحت معالجة المياه المستعملة مصدرا من مصادر المياه، فمياه الصرف سواء الصحي أو الزراعي أو الصناعي، يمكن معالجتها بتقنيات حديثة وإعادة استخدامها في ري الأراضي الزراعية وفي الصناعة بدال من تصريفها مباشرة ودون معالجتها في المسطحات المائية مما يتسبب في مشاكل بيئية خطيرة تؤدي إلى هدر جزء مهم من مصادر الثروة المائية. بالنسبة للجزائر نجد أن حجم المياه المستعملة كبير نسبيا في المناطق الساحلية، ويتمركز حجم المياه المستعملة في المناطق الساحلية في الجزائر، وخاصة في العاصمة أرزيو ووهران، مما يستدعي تجميعها وتصفيتها غير أن إعادة استعمالها بأكملها لا يتطلب إنشاء محطات تطهير فقط، بل تحويلها نحو الأحواض المتوفرة لتعويض عجز كميات المياه الموسمية، أما بالنسبة للمناطق الداخلية تسترجع المياه المستعملة المطهرة أو غير المطهرة بفضل السدود أو محطات الاستقبال الموجودة أسفل التجمعات، مما يؤدي إلى فقدان جزءا كبيرا منها إما بسبب التبخر أو لاستعمال الفلاحون لها مباشرة عند حلول موسم السقي.[10]

---

[8]فراح رشيد (2010)، **"سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر ومدى تطبيق الخصخصة في قطاع المياه في المناطق الحضرية"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص173.

[9]حنان عمروسي (2020)، **"تحلية مياه البحر بديل إستراتيجي لسد الفجوة المائية في المنطقة العربية-دراسة حالة الجزائر-"**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 08، العدد 02، ص290-293.

[10]زوبيد محسن (2019)، **"معالجة المياه المستعملة: خيار إستراتيجي للتسيير المستديم للموارد المائية في الجزائر"**، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، ص ص546-547

ثانيا) استخدامات المياه

قد تكون الاختلافات الموسمية في هطول الأمطار مهمة في أي منطقة بالرغم من أن الهطول السنوي يبقى ثابتاً، وبشكل معقول على المدى الطويل .إن إدارة موارد المياه المتوفرة وتتضمن الأمطار والمياه من المصادر الأخرى يجب أن تشمل برامج تخصيص تلائم الطلب الموسمي المختلف على المياه، علماً بأن الزراعة هي المستخدم الرئيسي للمياه حوالي % 75 من الاستخدام الكلي في الدول النامية تتبعها الصناعة، والتجارة والاستخدام المنزلي. وهنالك صعوبة في تخصيص المياه في المناطق الجافة وشبه الجافة، ولا بد من الاستخدام الكفء للمياه في الزراعة، من خلال رأي أكثر فاعلية، أما في المجال الصناعي والمنزلي، فانه يمكن استخدام أجهزة ترشيد المياه التي تقلل الطلب على المياه، كما يمكن للتسعير الحقيقي للكميات المستهلكة أن تشجع المحافظة على المياه في الزراعة، والصناعة، والاستهلاك المنزلي[11].

أ) الاستخدام المنزلي

كما هو معلوم فإن الاستخدامات الأساسية للمياه البلدية تشمل الشرب، الطهي، غسل الأواني والملابس والتنظيف والاستحمام والصرف الصحي. هذا بالإضافة لاحتياجات خارج المنزل وتشمل ري الحدائق المنزلية وغسل السيارات وأحواض السباحة وغيرها من الوسائل الترفيهية. وتختلف الكميات المستخدمة لكل واحدة من تلك الاستخدامات ولكن في العموم تقدر استخدامات الحدائق المنزلية بأنها ربما تصل إلى 50% من جملة المياه المستخدمة في المنزل، تليها استخدامات غسل الملابس والاستحمام وصرف المرحاض بنسب متقاربة. ولا تتعدى المياه النقية المطلوبة للشرب والطهي أكثر من عشرة لترات للشخص في اليوم وهي نسبة ضئيلة إذا ما تمت مقارنتها بالاستخدامات الأخرى. لذا يتم التركيز دائماً على وسائل وسبل عديدة لخفض الاستهلاك في ري الحدائق وغسل الملابس والاستحمام وصرف المراحيض[12] .

قدر مخزون المياه الصالحة للشرب في الجزائر خلال سنة 2020 بـــ 4.2 مليار متر مكعب[13] ، وقد مكن المخطط الوطني للسياسة الجزائرية المائية الممتد إلى آفاق سنة 2035 من مضاعفة وتوزيع قدرات حشد المياه وتوزيعها على السكان وهو ما سمح بالوصول إلى نسبة ربط تقدر ب98% للسكان بشبكة تزويد الماء

---

[11] نديم خوري وآخرون (2013)، **"إعادة استعمال مياه الفضلات في الزراعة دليل إرشادي للمخططين"**، تقرير المياه والإصحاح، منظمة الصحة العالمية، عمان، ص05.

[12] عابدين محمد علي الصالح (د.س.ن)، **"تجارب عالمية في ترشيد استخدام الموارد المائية"**، ورقة بحثية كلية الهندسة، قسم الهندسة المدنية، جامعة الخرطوم، ص05.

[13] https://www.ennaharonline.com / الإذاعة الجزائرية، **" بلوغ نسبة ربط لـ 98 بالمائة من السكان بشبكات الماء الشروب**

الشـروب خلال سـنة 2018[14]، ويقدر الاسـتهلاك المتوسـط الفردي للمياه ب200 لتر وهذا ما يعادل ثلاثة أضـعاف معدل ما يجب اسـتهلاكه، وهو المعيار العالمي الموصـى به، مع العلم أن هذا الاسـتهلاك يختلف بين طبيعة السـكنات، من شـقق أو فيلات، والآلات المسـتعملة والمعدات، والتي قد تتسـبب في رفع معدل الاسـتهلاك إلى أضـعاف تلك النسـبة، أشـار مدير الوكالة الوطنية للتسـيير المدمج للموارد المائية إلى بعض استهلاكاتنا اليومية، وكمية الماء المطلوبة، لتوضيح نسبة ما نستهلكه من الماء دون وعي، لاسيما أنها نسب جد عالية، على غرار 11 لترا اسـتهلاك يومي لتحضـير الوجبات بين الطهي، غسـل الخضـر والفواكه وتحضـير العصـائر، غسل الأواني 15 لترا، تنظيف المنزل 9 لترات، سـقي الحديقة 20 لترا للمتر المربع، غسـل السـيـارة 100 لتر،غسـل الملابس 120 لترا، طرادة الميـاه في الحمـام 10 لترات، الاستحمام "بالمرش" 80 لترا، في حين يحتاج استعمال الحوض إلى 200 لتر.

ويرى العديد من المهتمين في ذات الشأن أن كل تلك الأرقام ما هي إلا مؤشرات تبذير كبير للمياه، ولا يدرك الكثيرون الأمر، لاسيما أنه يمكن اقتصادها من خلال سلوكيات بسيطة تحافظ على الماء وتقلل من حجم فواتيرنا، من خلال محاربة التسربات وإصلاح أعطاب حنفياتنا أو أنابيب الوصل، غلق الحنفيات عند غسل الأواني وفرش الأسنان عند عدم استعمالها، تفضيل استخدام "الدوش" بدل حوض الحمام، اختيار الأجهزة الكهرومنزلية المقتصدة للماء، كالغسالات الاقتصادية، استعادة مياه الأمطار للاستعمال الثانوي، كالسقي، استعمال الدلو والإسفنج لغسل السيارة، فكل شخص مسؤول عن المحافظة على الماء باعتباره منبع الحياة مع ضرورة الحذر من التأثيرات السلبية الناجمة عن تلويث المياه بسبب النفايات الصناعية والزراعية، ذكر منها الأسمدة، مواد التنظيف، مواد الدهن ومختلف النفايات الصناعية، إذ كلها تؤدي إلى ندرة الماء بسبب تلوث منابعها، فالمياه غير الصالحة للشرب مياه لا تصلح للاستعمالات المنزلية[15].

ب) الاستخدام الصناعي

تستخدم الصناعات المختلفة كميات مهولة من المياه خاصة في الدول الصناعية حيث تفوق كمية الاستهلاك في بعض تلك الدول الاستهلاك الزراعي. وتستخدم المياه في الصناعة لعدة أغراض حسب نوع المنتج ، فمنها ما يستخدم للتبريد أو التسخين أو الغسيل أو في العمليات الإنتاجية أو كجزء من المنتج وغيرها من الأغراض. ورغم أن معظم تلك الاستخدامات غير مستهلكة تماماً للمياه إلا أنها تخرج ملوثة في معظم الحالات مما يهدد سلامة البيئة الطبيعية بما فيها مصادر المياه إذا لم يتم إعادة تنقيتها قبل صرفها أو إعادة

[14] https://fibladi.com/news/

فوزية م، **"براقي: المخزون الوطني للمياه يكفي لتغطية احتياجات المواطنين بكل أريحية خلال الصيف**

[15] https://www.el-massa.com/dz/

نور الهدى بوطيبة، **"استهلاك الفرد للماء**

استخدامها. ومع انتشار ثقافة الحفاظ على البيئة الطبيعية وأتساع رقعة مناطق ندرة المياه في العقود الأخيرة أصبحت مسألة ترشيد استخدام المياه في الصناعة من الأمور التي تحظى باهتمام كبير من الدول والمنظمات والجمعيات الأهلية وأصبح السعي نحو صناعة خضراء متطلب أساسي من الجميع[16].

ويخصص في الجزائر حوالي نسبة 5% للقطاع الصناعي من المياه، وقد حددت هذه النسبة خلال سنة 2012[17].

ج) الاستخدام الزراعي

تستهلك الزراعة حوالي 70% من المياه العذبة المستخدمة في العالم ، إلا أن هذه النسبة قد تصل إلى فوق 90% في المناطق الجافة مما يجعلها المستهلك الرئيسي لتلك المياه إذا ما قارناها بالاستخدامات الأخرى كالصناعة والبلديات . كما يعتبر الاستخدام الزراعي استخداماً استهلاكياً حيث تفقد كمية كبيرة من تلك المياه بالنتح والتبخر ولا يمكن إعادة استخدامها كما في مياه الصرف من الصناعة والبلديات. ولكن تبرز أهمية هذا الاستخدام في ارتباطه بالأمن الغذائي حيث تتزايد الحاجة للإنتاج الزراعي لمقابلة متطلبات الغذاء والكساء لعدد متزايد من سكان العالم . وقد قدر مؤتمر الأرض الذي عقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل عام 1992م أن العالم يحتاج لزيادة إنتاجه الزراعي بنسبة 3 إلى 4% سنوياً لمقابلة الاحتياجات المتزايدة للغذاء. وكما هو معلوم فإن كمية المياه العذبة في العالم محدودة كما أن توزيعها من حيث المكان والزمان متفاوت تفاوتاً كبيراً . حيث أن مناطق كبيرة من العالم تعاني من ندرة في المياه المتجددة العذبة وهي نفس المناطق التي تستخدم نسبة عالية من مواردها المائية في الزراعة وتلجأ في العادة إلى استخدامات غير مرشدة لمياهها الجوفية غير المتجددة. ومما يؤسف له أن معظم المساحات المزروعة في العالم تروى بكفاءة ضئيلة تقدر في المتوسط بـ 40% مما يعني استخداماً مسرفاً وغير مرشد للمياه وتؤدي إلى هدرها خاصة المياه الجوفية. وتشير العديد من الدراسات إلى أن هنالك انخفاضاً متواصل في مستوى المياه الجوفية في العديد من الدول التي تستخدم هذه المياه للزراعة ومنها الصين والهند والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية والعديد من الدول العربية خاصة دول الخليج[18].

---

[16] عابدين محمد علي الصالح (د.س.ن)، **مرجع سابق**، ص19.

[17] https://water.fanack.com/ar/algeria/water-use" / **استهلاك المياه في الجزائر"**

[18] عابدين محمد علي الصالح (د.س.ن)، مرجع سابق، ، ص ص 25-26.

أما في الجزائر خلال سنة 2019 حسب ما أفاد به مدير التزويد بالمياه الصالحة للشرب بوزارة الموارد المائية فإن القطاع الزراعي يستهلك كميات كبيرة من المياه قدرت نسبتها ب70% على المستوى الوطني، حسب السيد بوقروة فان استهلاك المياه في القطاع الفلاحي يبلغ حوالي 7 مليار متر مكعب في المتوسط السنوي، مع العلم أن الاستهلاك الوطني الإجمالي (استهلاك السكان من مياه الشرب واحتياجات القطاعين الصناعي والزراعي) يمثل 106 مليار متر مكعب سنويا[19].

2.2.3. الإمكانات البشرية

يعد العنصر البشري عنصرا مهما في عملية التنمية، ولا تكمن أهمية هذا العنصر في عدده، بل يشترط في العنصر البشري أن يمتلك مجموعة من الصفات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومدى قدرته على لإنتاج[20].

جدول رقم (3-1): تطور عدد السكان الإجمالي والريفيين في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)

البيان / السنة	إجمالي عدد السكان	عدد السكان الريفيين	نسبة عدد السكان الريفين من عدد السكان الإجمالي%
2000	30824.50	12852.00	41.69
2001	30836.00	12859.00	41.70
2002	31046.80	12424.04	40.01
2003	31600.00	13000.00	41.13
2004	32312.00	13825.22	42.78
2005	33156.00	13158.92	39.68
2006	33722.97	13320.77	39.50
2007	34400.00	13684.00	39.77
2008	34800.00	13843.00	39.77
2009	35100.00	13843.00	39.80
2010	35661.31	13970.00	39.17
2011	36717.00	13970.00	38.04
2012	37495.00	10065.00	37.25
2013	38297.00	9926.00	36.47
2014	39500.00	9792.00	24.78
2015	39963.00	10357.80	25.91
2016	40836.00	13910.17	34.06
2017	41721.00	14211.63	34.06
المتوسط الحسابي	-	-	37.53

Source: https://www.aoad.org/AASYXX.htm

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة.

[19] https://www.aps.dz/ar/economie‹/

"قطاع الفلاحة يمتص ما يقرب 70 بالمائة من المياه المستهلكة على المستوى الوطني"

[20] المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2017)، **"أوضاع الأمن الغذائي العربي"**، تقرير رقم 29، الخرطوم السودان، ص06.

يتضح من بيانات الجدول أعلاه أن هناك ارتفاع مستمر في عدد السكان الإجمالي خلال الفترة (2000-2017)، حيث كان عدد السكان 30824.50 ألف نسمة سنة 2000 ليصل سنة 2017 إلى 41721 ألف نسمة، ويرجع السبب في ارتفاع النمو الديموغرافي في الجزائر لعدة أسباب منها (الزواج المبكر، ارتفاع عدد الولادات وانخفاض عدد الوفيات، تحسن المستوى المعيشي والصحي، ...الخ)؛

كما تميز التطور في عدد السكان الريفيين في الجزائر بالتذبذب في الفترة (2000-2017)، ارتفاع مستمر في الفترة (2000-2010) وقدر عدد السكان الريف في 2000 ب12852 ألف نسمة لتبلغ قيمته سنة 2010 ، لينخفض حيث عرفت المدة (2007-2009) ارتفاعا مستمرا وقدر عدد السكان الريفيين في سنة 2007 ب13684 ألف نسمة ليصل سنة 2009 إلى 13970.00 ألف، أما الفترة (2009-2013) فتميزت بالثبوت في عدد السكان الريفيين وقدر ب 13970.00 ألف نسمة، لينخفض سنة 2014 إلى 9798 ألف ويعاود الارتفاع في الفترة (2015-2017) ليصل إلى 14211.63 ألف نسمة، ويعود السبب في هذا التذبذب إلى: البطالة الموسمية نظرا لطبيعة العمل في القطاع الفلاحي، الفقر، انعدام سبل العيش في الريف، المستوى المعيشي المتدهور مما يلزمهم عن بحث عن مستوى معيشي أفضل؛

ويعد الأفراد القاطنين في المناطق الريفية من أهم الموارد البشرية في القطاع الفلاحي، وقد بلغ متوسط نسبة السكان الريفيين في الجزائر ب 37.53% من إجمالي عدد السكان خلال الفترة (2000-2017) وهي نسبة منخفضة مقارنة بما يحتاجه القطاع من قوى عاملة، والسبب في هذا الانخفاض يتمثل في النزوح الريفي للسكان نحو المدن نظرا لتدني المستوى المعيشي في الأرياف بالإضافة إلى انعدام مختلف سبل العيش فيه وغياب تام للاستثمارات وتطوير البنى التحتية وتوفير الخدمات (تعليم، صحة ...) في المناطق الريفية وهذا ما يصعب التأقلم داخل المناطق الريفية ويشجع سكان البدو للتنقل والعيش في المناطق الحضرية، ونتيجة هذه المشاكل عاد على القطاع الفلاحي بالسلب مما جعله يعاني من التخلف وأعاق عجلة النمو والتحول الهيكلي من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع. لذا يستلزم على الدولة الجزائرية إعادة النظر في سياساتها وبرامجها التنموية ووضع حلول عاجلة تقتضي بتطوير الأرياف وتشجيع الاستثمارات الفلاحية خاصة الفلاحين الصغار. والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (3-1): التطور الإجمالي للسكان وسكان الريف في الجزائر للفترة (2000-2017)

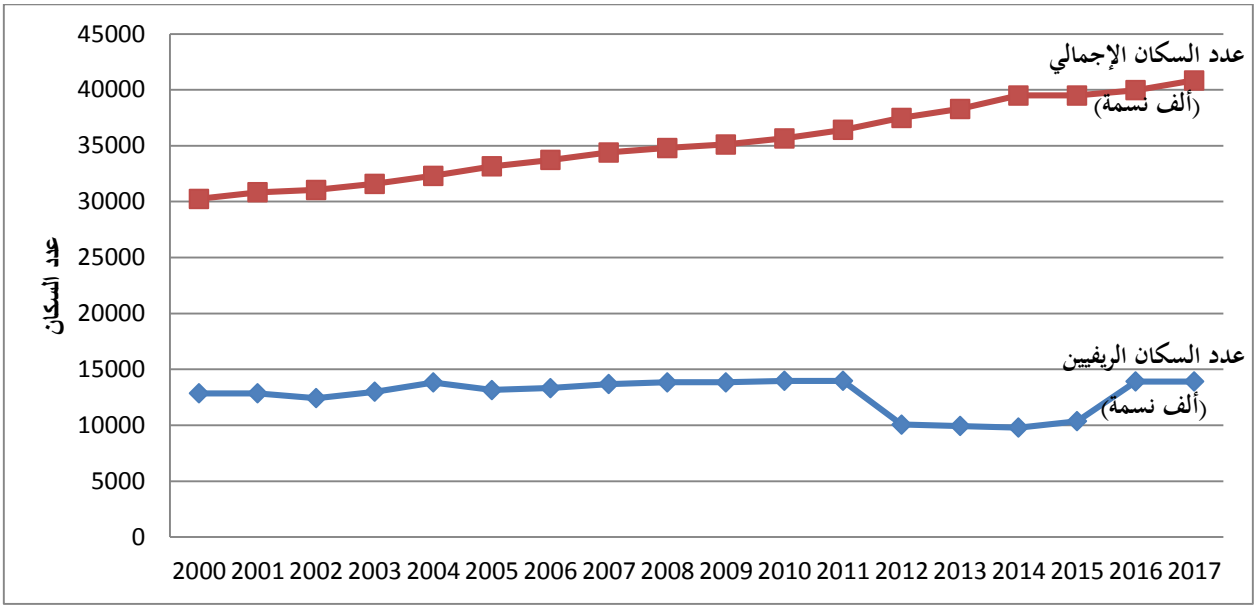

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على معطيات الجدول السابق.

أما بخصوص اليد العاملة الزراعية فتشير الاحصائيات المستقاة من المنظمة العربية للتنمية الزراعية للفترة (2000-2017) أن نسبة مساهمة اليد العاملة الزراعية من اليد العاملة الإجمالية ضئيلة نوعا ما، إذ سجلت أعلى نسبة لها سنة 2015 قدرت ب 41.76% أما في باقي السنوات فهي لم تتجاوز نسبة 30%، والسبب في هذه النسب المنخفضة راجع للمشقة الاقتصادية التي تتميز بها المناطق الريفية مما شجع سكان البدو إلى الهروب للمدن بحثا عن ظروف معيشية جيدة، كما أن انخفاض الأجور والبطالة الموسمية والمقنعة الناتجة عن طبيعة العمل في القطاع الفلاحي يجبر سكان الريف إلى التوجه للبحث عن العمل في قطاعات أخرى.

و بغية الوقوف على تطور اليد العاملة الإجمالية والزراعية في الجزائر لنفس الفترة نورد الجدول الآتي.

جدول رقم (3-2): تطور اليد العاملة الإجمالية والزراعية في الجزائر للفترة (2000-2017)

الوحدة: (ألف نسمة)

البيان / السنة	اليد العاملة الإجمالية	اليد العاملة الزراعية	نسبة اليد العاملة الزراعية من اليد العاملة الإجمالية %
2000	6244.00	1288.00	20.62
2001	6318.00	1326.00	20.98
2002	6800.00	2100.00	30.88
2003	7000.00	2112.72	30.18
2004	7798.00	2125.51	27.25
2005	9493.00	1381.00	14.45
2006	9730.95	1609.63	16.54
2007	9968.91	2220.12	22.27
2008	10315.00	2244.06	21.75
2009	10544.00	2358.34	22.36
2010	10544.00	2358.34	22.36
2011	10662.00	2442.60	22.90
2012	11423.00	2476.50	21.67
2013	11964.00	2528.90	21.13
2014	11453.00	2550.60	22.27
2015	11931.00	4959,80	41.76
2016	10845.00	2545.19	23.64
2017	10858.00	2608.77	24.02

Source: **https://www.aoad.org/AASYXX.htm**

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة

يبين الجدول أعلاه رقم (3-2) أن هناك ارتفاع مستمر في اليد العاملة الإجمالية على طول الفترة (2000-2017) حيث سجلت سنة 2000 حوالي 6244 ألف نسبة لتصل سنة 2017 إلى 10858 ألف نسبة، ومن أسباب التي أدت إلى ارتفاع اليد العاملة الإجمالية الارتفاع في عدد السكان وانخفاض معدلات البطالة وكذا البرامج والخطط الإنمائية التي طرحتها الدولة الجزائرية أثناء هذه الفترة؛ بالإضافة إلى تذبذب في اليد العاملة الزراعية على طول الفترة (2000-2017)، حيث ارتفعت اليد العاملة الزراعية من 1288 ألف نسمة سنة 2000 لتصل سنة 2004 إلى 2125.51 ألف نسمة، ثم تدهورت سنة 2005 لتصل إلى 63 ألف نسمة لتعيد الارتفاع في الفترة (2006-2015) وسجلت سنة 2006 حوالي 1609.63 ألف نسمة لتصل سنة 2015 إلى 4959.80 ألف نسمة ثم تعاود الانخفاض في السنتين المواليتين مسجلة سنة 2017 حوالي 2608.77 ألف نسمة، إن هذا التذبذب في اليد العاملة الزراعية ترجع أسبابه لانخفاض الأجور في القطاع الفلاحي والبطالة المقنعة الموسمية التي يتميز بها هذا القطاع، فعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة الجزائرية للنهوض بقطاعها الفلاحي من خلال برامجها التنموية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبرنامج التجديد الريفي والفلاحي التي سنشرحها

بشكل مفصل في عناصر لاحقة إلا أنه مازال متخلفا نتيجة لغياب الخبرة واليد العاملة المكونة إذ نجد أن معظم الطلبة في مراكز التكوين لا يختارون الشعب الفلاحية وعادة ما يتوجهون لاختيار التكوين في تخصصات ذات الطابع الصناعي (ميكانيك، كهرباء ...الخ).

3.2.3. الموارد المالية والتقنية

تعد الموارد المالية والتقنية أحد العناصر الضرورية اللازم توفرها بالكميات المطلوبة للنهوض بالقطاع الفلاحي، سواءا تعلق الأمر بالأموال (قروض) أو بالميكنة (آلات، حاصدات، جرارات وغيرها)، وفيما يلي سيتم تسليط الضوء على الموارد المالية والتقنية الخاصة بالقطاع الفلاحي الجزائري.

أولا) الموارد المالية

سنتطرق في هذا العنصر إلى القروض الزراعية التي تنقسم إلى أربعة أنواع (قروض وفقا للمصدر، وفقا للأجل، وفقا للنوع، ووفقا للغرض) وكل نوع انقسم بدوره هو الآخر إلى نوعين، و بغية الوقوف بصورة واضحة على تطور حجم القروض الزراعية نورد الجدول التالي:

الجدول (3-3): قيمة الإقراض الزراعي وفقا للنوع والأجل والمصدر والغرض للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2014-2000)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

البيان	الإقراض الزراعي وفقا للنوع			الإقراض الزراعي وفقا للأجل			الإقراض الزراعي وفقا للمصدر			الإقراض الزراعي وفقا للغرض			
السنة	نقدي	عيني	بالجملة	قصير	متوسط	بالجملة	بنوك زراعية	بنوك تجارية	الجملة	إنتاج نباتي	إنتاج حيواني	غير محدد	الجملة
2000	-	-	5.47	1.61	1.47	5.47	-	-	5.47	-	-	-	5.47
2001	-	-	-	-	3.86	-	-	-	-	-	-	-	-
2002	107.31	655.17	899.56	100.98	120.54	560.39	-	-	-	-	-	-	560.39
2003	118.35	760.61	1010.71	207.31	137.07	889.56	-	-	912.41	-	-	-	899.50
2004	118.35	760.61	1010.71	118.35	131.22	1010.17	-	-	1010.17	884.25	108.24	108.78	17.14
2005	131.21	887.56	1018.77	131.21	197.72	1018.77	-	-	1018.77	738.58	137.80	142.38	1016.77
2006	291.03	932.66	1223.69	291.03	155.50	1223.69	155.50	-	1223.69	887.14	165.52	171.02	1223.69
2007	307.71	1050.45	1358.17	307.71	163.49	1358.17	163.49	-	1358.17	1084.65	251.52	22.00	1358.17
2008	825.68	1675.68	2693.40	825.68	192.04	2693.40	192.04	-	2693.40	1220.97	198.89	1273.54	2693.40
2009	211.41	-	211.41	823.13	192.84	1015.97	-	-	1018.77	4.97	6.70	199.74	211.41
2010	72.68	2220	2293	823.13	192.84	1015.97	192.84	2099.87	2292.71	1039.50	514.51	738.60	2292.17
2011	72.68	2220	2293	823.13	192.84	1015.97	192.84	2099.87	2292.71	1039.50	514.51	738.60	2292.17
2012	72.68	2220	2293	823.13	192.84	1015.97	192.84	2099.87	2292.71	1093.50	514.51	738.60	2292.17
2013	-	225.82	225.82	225.82	-	-	225.82	-	225.82	-	-	-	279.82
2014	-	538.49	538.49	538.49	-	-	538.49	-	338.49	-	-	-	-
2015	453.82	-	453.82	453.82	-	453.82	453.82	-	453.82	453.82	-	-	-

Source: https://www.aoad.org/AASYXX.htm

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة

من خلال بيانات الجدول رقم (3-3) ملاحظ أن القروض الزراعية وفقا للنوع عرفت القروض الزراعية وفقا للنوع تطورا متذبذبا على طول فترة الدراسة بنوعيه العيني والنقدي، كما نلاحظ أنه خلال الفترة (2013-2015) فقد شهدت قيمها تدهورا كبيرا إذ وصلت قيمتها الإجمالية سنة 2015 إلى 453.82 مليون دولار.كما ان القروض الزراعية وفقا للمصدر هي الأخرى عرفت تذبذبا في تطورها الإجمالي خلال الفترة (2000-2015)، وقد حازت القروض البنكية التجارية على القسط الأكبر؛ وهو الحال نفسه بالنسبة للقروض الزراعية وفقا للغرض حيث شهدت هي كذلك تطورا متذبذبا في قيمتها الإجمالية على طول فترة الدراسة (2000-2015)، في حين نرى أن القروض الموجهة لغرض الإنتاج النباتي كانت قيمها هي الأكبر؛ أما لقروض الزراعية وفقا للأجل: استحوذت فيها القروض ذات الأجل القصير على الجزء الأكبر. وهي الأخرى عرفت تذبذبا طول الفترة.

ثانيا) مؤشر استخدام الميكنة الزراعية

يشير هذا المؤشر إلى استخدام الجرارات والحاصدات في الأراضي المستخدمة في الزراعة الجزائرية و سيتم توضيح ذلك من خلال الجدول أدناه:

جدول رقم (3-4): استخدام الميكنة الزراعية في القطاع الزراعي الجزائري خلال الفترة (2000-2017).

البيان / السنة	عدد الجرارات	عدد الحاصدات
2000	93300	9250
2001	92400	9178
2002	97167	8222
2003	99142	9000
2004	97809	8357
2005	100128	12346
2006	102363	12418
2007	103558	12554
2008	104529	12650
2009	105657	12850
2010	107456	13146
2011	100847	9443
2012	102055	9521
2013	103635	9619
2014	105789	9713
2015	108551	9785
2016	110261	9833
2017	110968	10140

Source: https://www.aoad.org/AASYXX.htm

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة.

يبين الجدول أعلاه استخدام الميكنة الزراعية لكل ألف هكتار من الأراضي المزروعة في القطاع الزراعي الجزائري، اذ تشير المعلومات الواردة فيه إلى ان استخدام **الجرارات**: عرف ارتفاع مستمر في عدد الجرارات على طول فترة الدراسة (2000-2017)، حيث ارتفع عددها من 93300 جرار سنة 2000 ليصل عددها 110968 جرار سنة 2017؛ في حين **الحاصدات:** سجلت تذبذب في عدد الحاصدات على طول فترة الدراسة (2000-2017) فنجد أعدادا ترتفع وتنخفض من سنة لأخرى، وقد كان أدنى عدد بلغته سنة 2002 ب8222 حاصدة وأعلى عدد ب10140 حاصدة سنة 2017.

و لعل السبب وراء الانخفاض في عدد الحاصدات هو نتيجة التعرض لحوادث أو تعطلها ونقص الخبرة وعمال التصليح، أما الارتفاع في عدد كل من الحاصدات والجرارات نفسره بالجهود التي تبذلها الدولة لإدخال مختلف الوسائل الفلاحية الحديثة للنهوض بهذا القطاع وعصرنته، بالإضافة إلى سياسة الإقراض المتبعة من طرف الدولة من خلال المخطط الوطني للتنمية الزراعية (PNDA)، وسياسة التجديد الريفي التي ترتكز بالدرجة الأولى على الإقراض العيني أي تقييم الآلات والمعدات الزراعية بمختلف أنواعها.

3.3. البرامج التنموية الفلاحية في الجزائر

يحتل القطاع الزراعي في الجزائر مكانة هامة في الاقتصاد باعتباره المصدر الرئيسي للغذاء، ونظرا لذلك تسعى الحكومة الجزائرية جاهدة للنهوض به وتطويره، خاصة في الفترة الأخيرة فقد أولت اهتماما كبيرا به للتقليص من الفجوة الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وفي إطار هذا وضعت مجموعة من الإستراتيجيات والبرامج الإنمائية من أهمها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبرنامج التجديد الفلاحي والريفي.

1.3.3. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA

يعد هذا البرنامج من أهم البرامج التي سعت من خلاله الحكومة الجزائرية النهوض بالقطاع الفلاحي وتطويره.

أولا) تعريف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA هو إستراتيجية كلية تهدف إلى تطور و زيادة فعالية القطاع الفلاحي, وهو مبني على سلسلة من البرامج المتخصصة والمكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري[21]، وقد اندرج المخطط ضمن منطق جديد مشجع للمبادرة الخاصة، حيث توجه بالدعم نحو المستثمرات الفلاحية من أجل رفع مستويات الإنتاج والإنتاجية وهذا بغية الزيادة السريعة في مساهمة القطاع الفلاحي في تلبية الاحتياجات

[21] http://alfassociation.blogspot.com/2012/10/blog-post_2302.html

الغذائية للبلاد. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2002 لإدماج الدعم الريفي ولهذا أصبح يطلق عليه المخطط الوطني الفلاحية والتجديد الريفي. وتم تصور النشاطات والمبادرات المتخذة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والتجديد الريفي بأن تكون منسجمة مع مفهوم التنمية المستدامة. إذ يجب أن تكون ناجعة اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا ومستدامة بيئيا[22].

ويرتكز برنامج هذا المخطط على توسيع الأراضي الفلاحية بكل أنواعها ورفع الإنتاج خلال الفترة (2000-2006)[23].

ثانيا) الظروف التاريخية الممهدة لصدور المخطط:

نظرا لتخلي الحكومة الجزائرية عن سياسة التوجيه الزراعي بموجب قانون 87-19، هذا ما جعل المزارعين الجزائريين يواجهون قدر الزمان بقليل من التسيير العقلاني التي غالبا ما كانوا يجهلوها في ظل الدعم الزراعي من طرف الدولة. وكذا تخليها عن دعم المحاصيل الزراعية الإستراتيجية كالحبوب، ووضع سعر مرجعي مرتبط بالأسعار العالمية. ودخول الدولة في أزمة أمنية، ونزوح السكان الريفيين نحو المدن، هذا ما تسبب في انخفاض إنتاجية ومستوى إنتاج النشاط الزراعي، نتيجة عزوف المزارعين عن زراعة أراضيهم. بعد أن مرت الجزائر بأزمة غذائية حادة عامي 1993-1994، أصبح من الضروري بالنسبة للسكان البحث عن حلول لمواجهة الأزمة الغذائية، وفي هذه الفترة لجئ المزارع الجزائري للزراعة المعاشية، حيث يقوم بالزراعة ليَضمن التخزين "عولة عام"، ومن هنا سادت الزراعة المعاشية التي تفتقد إلى الحسابات الاقتصادية، كون هذا النوع من الزراعة يعمل على الإعالة ولا يفكر في الربح الاقتصادي وتطوير المشاريع الاستثمارية. وتعد هذه الفترة قاصية للريف الجزائري، حيث انذرت بانهيار الريف الجزائري، نتيجة النزوح الريفي الكبير نظرا لغياب الأمن في الأرياف، وصعوبة ممارسة أي نشاط الاقتصادي. إذ نجد أن العديد من الأسر التي كانت منتجة للمحاصيل الزراعية أصبحت مستهلكة لها نظرا للظروف الصعبة التي تمر بها، كما أن التراجع في استخدام هذه الأراضي تسبب في تدهور أجزاء واسعة منها، خاصة في ظل غياب الرقابة من طرف الحكومة للأراضي التي منحتها للمزارعين، إلا أنه في ما بعد أخذت السلطات الحكومية هذه الأمور باهتمام واسع، إذ سعت على تكوين قوات الدفاع الذاتي في القرى الريفية. ونظرا لكون الريف بمثابة الحاضنة الأساسية لأي نشاط فلاحي، بحيث لا يمكن أن نجمع بين ريف متدهور وزراعة متطورة، فالمشاكل التي مر بها الريف أثرت بشكل سلبي على القطاع الفلاحي الجزائري، خاصة مع تراجع نظام الدعم المالي من طرف الحكومة. ومع نهاية التسعينات كانت الزراعة الجزائرية منهارة بشكل كبير نظرا لأشكال التخلف التي كانت

[22] **"مسار التجديد الريفي والفلاحي عرض وآفاق"** (2012)، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر، مايو ، ص ص 03-04.

[23] هاشمي الطيب (2017)، **"تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر للفترة 2000-2006 نموذج تطبيقي بولاية سعيدة"**، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، ص 93.

تعاني منها، سواء على المستوى التقني أو المالي أو المعرفي. ومع بداية الألفية الثالثة كان القطاع الزراعي متدهورا على جميع مستوياته. والدولة تعاني من التبعية الغذائية شبه كاملة إلى السوق الدولية. والخزينة العمومية تعاني المديونية، وأسعار النفط في مستويات منخفضة جدا ليس مقدورها معالجة الظروف الحرجة التي يمر بها الاقتصاد الوطني، وبناءا على هذا اتخذت الحكومة سياسات متعددة في جميع المجالات لتتمكن من احتواء الأزمات التي تعيشها الدولة الجزائرية. ومن هذه السياسات جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لينهض بالقطاع الفلاحي، ويشكل سندا للاقتصاد الوطني ويساهم في الاستقرار الريفي[24].

ثالثا) أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

يعتبر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أحد الأهداف الرئيسية للمخطط الخماسي للإنعاش الاقتصادي، وهذا بوضع أهداف للمرحلة المقبلة وفي ظل الانفتاح الاقتصادي نحو الخارج، وكذا مفاوضات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، فقد تم تسخير طافة الإمكانيات المالية والطبيعية عن طريق تحفيز ودعم المستثمرين الفلاحيين قصد إحداث نمو اقتصادي فعال، وللوصول لهذه الأهداف المتمثلة في[25]:

- ✓ الحماية والاستعمال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية وكذا الوسائل المالية؛
- ✓ الحفاظ على الموارد الطبيعية من أجل تنمية مستدامة؛
- ✓ تكثيف الإنتاج الفلاحي في المناطق الخصبة والتنويع في المنتجات الفلاحية قصد تحقيق الاكتفاء الذاتي؛
- ✓ تكثيف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة وشبه الجافة وتلك المهددة بالجفاف وتحويلها إلى أراضي صالحة لزراعة الأشجار المثمرة، وتربية المواشي بالإضافة إلى أنشطة أخرى ملائمة، مع تركيز إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بإنتاجيتها العالية؛
- ✓ ضبط برنامج إنتاجي يأخذ بعين الاعتبار مختلف المناطق مع التنوع المناخي؛
- ✓ العمل على ترقية المنتجات الفلاحية ذات المزايا النسبية والقابلة للمقاومة المؤكدة، ورفع الصادرات من المواد الفلاحية؛
- ✓ ترقية التشغيل وفقا للقدرات المتوفرة وتثمينها؛
- ✓ القيام بتوسيع الأراضي الصالحة للزراعة من خلال استصلاح الأراضي الزراعية عن طريق امتيازات وترقية المنتجات ذات الامتيازات التفضيلية الحقيقية؛

---

[24]فضيل إبراهيم مزاري،(2018) **"السياسات الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر: 1962-2016"** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، ص ص 174-175، بالتصرف

[25]طالبي رياض(2017)، **"دراسة تحليلية لأثر إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر"** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، ص ص 128-129.

- ✓ توفير الشروط لزيادة القدرة التنافسية للأنشطة والمنتجات الفلاحية، وتهيئة الفضاءات الفلاحية لتصبح أكثر جاذبية للاستثمارات المباشرة والعمل على إنشاء مؤسسات فلاحية وأخرى للصناعات الغذائية؛

رابعا) برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

لبلوغ الأهداف المحددة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، قامت وزارة الفلاحة بوضع مجموعة من البرامج أهمها ما يلي:

أ) برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز: يشمل البرنامج التنازل عن الأراضي للاستصلاح عن طريق الامتياز في مختلف ربوع الوطن، وهذا نتيجة الاستغلال المفرط للأراضي والمتدهورة نتيجة الاستغلال الغير عقلاني لها من طرف السكان (تقطيع الأشجار، الحرائق، ...الخ).[26]

يحدد هذا البرنامج كيفيات منح حق امتياز القطع الأرضية من الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للدولة في المساحات الاستصلاحية الموجودة في المناطق الصحراوية والجبلية والسهبية، ويهدف هذا البرنامج إلى:

- ➢ زيادة المساحة الفلاحية الصالحة عن طريق منح حق الامتياز للفلاحين لاستغلال واستصلاح الأراضي الموجودة على مستوى المناطق الجبلية، السهبية، الصحراوية؛
- ➢ تسيير واستغلال الموارد الطبيعية والحفاظ عليها؛
- ➢ تحسين معيشة الفلاحين بالرفع من أجورهم ومكافحة النزوح الريفي؛

ويخص هذا البرنامج 33 ولاية، به 140مشروع تم تقويمها بغطاء مالي قدر ب 9.71 مليار دينار، متواجدة على مستوى 29 منطقة مقسمة كالآتي:

- ✓ **المناطق الجبلية:** تم تحديد 14 منطقة مشاريع، يمكن الانطلاق فيها ب 56 مشروع؛
- ✓ **المناطق السهبية والفلاحية الرعوية: :** تم تحديد 11 منطقة مشاريع، يمكن الانطلاق فيها ب 62 مشروع؛
- ✓ **المناطق الصحراوية:** تم تحديد 04 منطقة مشاريع، يمكن الانطلاق فيها ب 22 مشروع.

وقد تم إنشاء مؤسسة لتشرف على هذه المشاريع اعتمادا على مجموعة من المراسيم والقوانين تحت اسم "المؤسسة العامة للامتيازات الفلاحية"، وتتمثل أهدافها في:

- تعبئة واستعمال الموارد المالية عن طريق القروض أو التمويل الذاتي؛
- تنفيذ العمليات التي تهدف إلى تسهيل الاستثمار داخل الامتياز؛

[26] سيار زوبيدة(2014)، **"دور وأهمية التنمية الزراعية في الحد من ظاهرة الفقر في الوطن العربي"** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03 ، ص ص 253-254.

- تطوير الأدوات الهيكلية وتثمين النشاطات المتعلقة بمهامها.

ب) دعم تكييف أنظمة الإنتاج: يعتمد هذا البرنامج على دعم خاص وملائم وعلى مشاركة الفلاحين باعتبارهم المتعاملين الاقتصاديين الأساسيين، بحيث يقدم هذا النظام دعما مباشرا حتى يسمح بتأمين مداخيل الفلاحين في الفترة الآنية أو على المدى المتوسط ، ويأخذ على المدى المتوسط، ويهتم بالمستثمرة الفلاحية في مجالها ووحداتها، دون تجزئتها خلافا لبرنامج تطوير الفروع[27]؛

ج) **دعم استصلاح الأراضي بالجنوب:** جاء هذا البرنامج بهدف وضع سياسات واستراتيجيات كفيلة للاستغلال الاقتصادي للمناطق الصحراوية، وادماجها ضمن محاور التنمية الاقتصادية في إطار التنمية المستدامة، ويكون ذلك من خلال تفعيل المنتجات الملائمة للمناخ، كالنخيل التي تعتبر مصدرا للعملة الصعبة نتيجة تمرها ذات الميزة النسبية، وقد وضع البرنامج الوطني للفلاحة كيفية استغلال هذا البرنامج بتحديده لمجموعة من الشروط والكيفيات، من خلال دعم الأراضي في إطار منح الامتيازات الفلاحية، أما الاستصلاحات الكبرى التي تتطلب وسائل مادية ومالية كبيرة وتقنيات حديثة ومتطورة' فيتم فيها فسح المجال للاستثمارات الوطنية والأجنبية، ذات الكفاءة العالية والتكنولوجيات المتطورة، المرتبطة بإعطاء دفع استثماري معتبر يتلاءم مع الظروف البيئية[28]؛

د) برنامج دعم تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية:في إطار تقليص الفاتورة الغذائية ودعم الإنتاج الوطني ستوظف المزارع النموذجية كوحدات لتكثيف المدخلات الفلاحية والمحافظة على الموارد الوراثية، كما أنها ستصبح وحدات للتجارب ونشر التقنيات وسوف تولي عناية خاصة للمنتوجات ذات المزايا التفاضلية التي يمكن أن تكون محل تصدير. ولهذا فإنّ التغيرات التي أدخلت مؤخرا على نظام الدعم المقدم من طرف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، تهدف إلى تبسيط الإجراءات الإدارية ومرونة في تقديم مساعدات ممنوحة للمستفيدين في إطار المخططات التوجيهية للولايات وحسب المناطق المتجانسة من جهة، ومن أجل بلوغ الأهداف المرجوة حسب الفروع من جهة أخرى[29]؛

هـ) البرنامج الوطني للتشجير: يرمي هذا البرنامج إلى إنجاز أعمال تشجير ذات فعالية اقتصادية ومفيدة للزراعة وذلك عن طريق اختيار أصناف الأشجار المثمرة و الملائمة لكل منطقة(أشجار الزيتون، أشجار

---

[27]قرينات محمد(2016)، **"مكانة القطاع الزراعي في الجزائر في إطار الشراكة المتوسطية"** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 03، ص200.

[28]قرينات محمد (2016)، مرجع سابق، ص 202.

[29]عقال عبد الحكيم(2012)، **"البحث عن الأمثلية لمردودية الإنتاج في القطاع الزراعي –مع دراسة تطبيقية عن الزراعة الجزائرية"** رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر 03، ص64 . بالتصرف.

التين،... وغيرها) وذلك من أجل حماية متجانسة للتربة مع ضمان مداخيل دائمة للفلاحين من خلال استغلال المناطق الغابية وتوفير العمالة[30].

خامسا) الأجهزة المنفذة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية

حدد المنشور 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000 بالمناهج المقترحة وتدابير تنفيذ المخطط، ويشكل ذلك إلى جانب نصوص أخرى (مراسيم، مقررات ،قرارات، تعليمات) المسيرة للصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وصندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، وصندوق تطوير حماية الصحة الحيوانية والنباتية، وأيضا القواعد المتعلقة بالبرنامج الوطني للتشجير الإطار الذي يرجع إليه لتنفيذ برنامج التنمية الفلاحية[31].

2.3.3. برنامج التجديد الريفي والفلاحي

شرع في تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي من قبل وزارة الفلاحة و التنمية الريفية في عام 2008م، أساس هذه السياسة يتمحور حول تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السيادة الوطنية و التماسك الاجتماعي، وتستند هذه السياسة الجديدة على تحرير المبادرات والطاقات، وعصرنة جهاز الإنتاج و ترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها بلدنا و مجتمعنا.[32]

أولا) مراحل بعث برنامج التجديد الريفي والفلاحي: تم بعث المشروع عبر خمس مراحل نوردها فيمايلي:[33]

أ) المرحلة الأولى (2002-2003): وتمثلت في تشخيص واستشارة وعرض ما تم ودراسات وسبر آراء وزيارات للميدان وحاجات وآمال السكان مع تقديم النتائج في مجلس الحكومة جويلية 2003؛

ب) المرحلة الثانية (2003-2004): خبرة النتائج وصياغة مشروع الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة جويلية 2004 المقدمة من طرف الوزير المنتدب المكلف بالجماعات المحلية والوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية للولايات على مستوى الجامعات المحلية؛

---

[30] المرجع السابق، ص67.

[31] اقاري سالم (2016)، **"سياسة التجديد الفلاحي والريفي في الجزائر 2009-2014"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، ص128.

[32] تمار توفيق(2012)، **"التنمية الريفية المستدامة في الجزائر الأبعاد المعوقات 2000-2014"** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة المسيلة، ص 147.

[2] وزارة الفلاحة (2008)، **برنامج التجديد الريفي و الفلاحي**، الجزائر، ص 1.

ج) المرحلة الثالثة (2004-2005): وتمثلت مراحلها في:

- تنفيذ على أساس تجريبي للإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة؛
- إنجاز الولايات لإستراتيجيتها للتنمية الريفية المستدامة؛
- استغلال معلومات المرحلة التجريبية؛

د) المرحلة الرابعة (2006): وتمثلت مراحلها في:

- عرض سياسات التجديد الريفي (الرهانات ، المفاهيم ، القوة ، المبادئ ، الإجراءات ، المقاربات ، أدوات التنفيذ ، المتابعة ، التقييم والبرمجة؛
- (مجلس الحكومة) فيفري 2006 ؛
- تنصيب اللجنة الوطنية للتنمية الريفية و 48 خلية لتنشيط التنمية للولاية في مارس 2006؛
- ندوة الحكومة والولاة في جوان 2006؛
- إنجاز وثيقة" التجديد الريفي" أوت 2006.

هـ) المرحلة الخامسة (2006): وتمثلت في المصادقة على سياسة التجديد الريفي وتعليمة الحكومة لإقامة برنامج الدعم للتجديد الريفي وبعثه في أقرب الآجال .رئيس الجمهورية في 01 أكتوبر 2006.

ثانيا) تعريف التجديد: من خلال تسميتها تدعو سياسة التجديد الفلاحي والريفي كل الفاعليين إلى تجديد أنفسهم بأنفسهم أن يعيدوا النظر في دراسة مهماتهم مناهجهم طرقهم العملية و إجراءاتهم حتى يأخذون لهم موقفا جديدا ناجحا في المحيط الجديد للحكام في طور البناء.[34]

وكان أساس هذه السياسة يقوم على تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السياسة الوطنية والتماسك الاجتماعي، كما تستند إلى تحرير المبادرات والطاقات، عصرنة جهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها الاقتصاد الوطني[35].

وتتمثّل الأهداف الاستراتيجية لهذه السياسة وأبعادها في الآتي:[36]

- ✓ ترقية التقنيات والصناعات الملائمة مع التحولات المناخية؛

---

[34] رجراج محمد وحداد محمد (2014)، **"التجديد الريفي و اثاره على التنمية المكانية المستدامة لعالم الريف"**، ورقة بحث الملتقى الدولي حول تقيم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، كلية علوم اقتصادية وتسيير وعلوم تجارية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، يومي 8-9 ديسمبر ، ص 797.

[35] سفيان عمراني (2014)، **"سياسة التجديد الفلاحي والريفي كإستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر"**، ورقة بحث الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الامن الغذائي في الوطن العربي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 23-24 نوفمبر ، ص 7.

[36] علة مراد (2014)، **"إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر :قراءة تقييمية في السياسات الوطنية للتنمية الفلاحية وسُبل تفعيل التكامل الغذائي العربي"**، ورقة بحث الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الامن الغذائي في الوطن العربي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 23-24 نوفمبر، ص 8.

- ✓ تحسين مستوى الأمن الغذائي انطلاقا من الإنتاج الوطني؛
- ✓ تحسين الميزان التجاري الغذائي؛
- ✓ حماية وتثمين المنتجات المعيشية؛
- ✓ إرساء تنمية منسجمة ومتوازنة للأقاليم الريفية وكان لهذه السياسة أبعادا اقتصادية واجتماعية، وإقليمية؛
- ✓ حيث ظهر البعد الاقتصادي ضمن تجديد الاقتصاد الفلاحي والبعد الإقليمي الذي ينفذ من خلال التجديد الريفي، والبعد الاجتماعي الذي يعتبر الأساس الذي بنيت عليه سياسة التجديد الفلاحي والريفي.

تتركز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على ثلاث محاور أساسية، وهي : التجديد الريفي، التجديد الفلاحي، وتعزيز المهارات والقدرات البشرية والدعم التقني للمنتجين والمستثمرين الفلاحين وصغار المربين. [37]

أ) التجديد الفلاحي

يكون هذا البرنامج من خلال حماية مدخول الفلاحين ودعمهم بالمواد المخصبة والبذور، بالإضافة إلى تكثيف برامج الإنتاج[38]، كما يتمثل الهدف الذي تتبعه هذه الركيزة هو اندماج الفاعلين وعصرنة الفروع من أجل نمو دائم وداخلي ومدعم للإنتاج حوالي عشرة فروع للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع تم اعتبارها ذات أولوية ضمن برامج التكثيف والعصرنة تستهدف رفع الإنتاج والإنتاجية وكذا تكامل الفروع المعنية، ويتعلق الأمر بالبرامج التي تستهدف الحبوب، الحليب الطازج والبقول الجافة، البطاطس، الحبوب الزيتية، الطماطم الصناعية، الأشجار اللحوم الحمراء وتربية الدواجن، تتفرع في شكل أنشطة تعميم أنظمة اقتصاد المياه، المثمرة وكذا تنمية المكننة تنمية المواد الغذائية للثروة الحيوانية وتنمية إنتاج البذور والفسائل والمحسنات والتخصيب، تأمين واستقرار عرض المنتجات الواسعة الاستهلاك ثم أضيف أيضا عاملين آخرين أنجزا خصيصا للإنتاج الفلاحي لبرنامج التجديد الفلاحي وهما[39]:

---

[37]هاشمي الطيب (2014)، **"القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة 2006-2013 بين الإنجازات والعقبات"**، ورقة بحث الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الامن الغذائي في الوطن العربي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 23-24 نوفمبر ، ص6.

[38]عطاء الله نضيرة (2016)، **"التنمية الفلاحية المستدامة في الشريط الساحلي لإقليم ولايات الوسط (الجزائر-تبازة-بومرداس-تيزي وزو)"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، المدرسة العليا بوزريعة، ص209.

[39]بوعراب رابح (2012)، **"تحليل دالة الإنتاج في القطاع الزراعي دراسة قياسية لحالة الجزائر في الفترة 1998-2012"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 03، الجزائر، ص ص 41-42.

- ✓ نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع (SYR-PALAC) الذي وضع سنة 2008 لتأمين استقرار عرض المنتجات وضمان حماية مداخيل الفلاحين وأسعار الاستهلاك، وعصرنة وتكييف التمويل والتأمينات الفلاحية، ولتنفيذ البرامج المتعلقة بالتجديد الفلاحي، تم تخصيص ميزانية قدرها 600 مليار دج للفترة 2010-2014 أي ما يعادل 120 مليار دولار سنويا .ويتم تخصيص هذه الموارد المالية بالدرجة الأولى إلى :
  - تحديث وتكثيف سلاسل الإنتاج واسعة الاستهلاك من خلال دعم المكننة، تطوير أنظمة الري، والبذور والشتائل...، لفروع الحبوب والحليب والبطاطا واللحوم ...
  - التحريض المباشر لإنتاج الحبوب والحليب وبذور...
- ✓ تطوير أنظمة المراقبة والحماية لإيرادات المزارعين على وجه الخصوص من خلال تعزيز نظام نظام ضبط المنتوجات الغذائية الواسعة الإستهلاك (Syrpalac) لشعبة البطاطس والإرشاد التدريجي لغيرها من المنتجات الزا رعية.
- ✓ استكمال وتعزيز مرافق التخزين والخدمات اللوجستية في ظل التبريد 12 (مليون متر مكعب).

ب) التجديد الريفي

يكون من خلال برامج التنمية الريفية المدمجة وتحديد المناطق الأكثر صعوبة للفلاحين (الجبلية، الجافة، الصحراوية) والمتمثلة في خمسة برامج أساسية:

1. حماية الأحواض المائية؛
2. تسيير وحماية الإرث الغابي؛
3. مكافحة التصحر؛
4. حماية التنوع الطبيعي والمناطق المحمية وتثمين قيمة الأراضي الزراعية؛
5. التدخل المدمج والمتعدد القطاعات على المستوى القاعدي.[40]

1) أهداف التجديد الريفي: وتتمثل في:[41]

- مرافقة ودعم المنظمات المحلية والمؤسسات العمومية والخاصة والتعاونية ومنتخبي الجماعات الإقليمية بحيث تستطيع أن تندمج في ديناميكية التجديد الريفي وتحضر وتنجز نشاطات التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية؛

[40] عطاء الله نضيرة (2016)، مرجع سابق، ص ص208-209.
[41] تمار توفيق (2012)، مرجع سابق، ص 148.

- مرافقة ودعم المصالح التقنية لمختلف الوزارات الشريكة والسلطات اللامركزية لترقية التنمية الريفية في الولاية بضمان دعم تقني ومنهجي من جهة، وبضمان التخطيط المزدهر والنامي الذي فرضه تطبيق إستراتيجية التجديد الريفي من جهة أخرى.

ج) دعم الطاقات البشرية والمساعدات التقنية: يكون عن طريق توفير الآلات الصناعية وتحسين الاندماج الفلاحي الصناعي وتوفير مواد الإنتاج، ومراقبة الماشية، وحماية الغابات من الحرائق لأجل خلق مناخ جذاب للفلاحين[42].

ثالثا) أسباب انتهاج سياسة التجديد الريفي والفلاحي

يمكن أن نحصر هذه الأسباب كما يلي:[43]

هشاشة وتبعية الاقتصاديات الفلاحية والريفية في كثير من البلدان السائرة في طريق النمو ؛، فضلا عن محدودية المنظومة العالمية لضبط وتسويق المواد الفلاحية الأساسية مثال على ذلك عزوف بعض الدول الآسيوية مع بيع مادة الأرز، رغم انضمامهم للمنظمة العالمية للتجارة، بمعنى أن كل القوانين أصبحت هشة وتؤخذ القرارات حسب مصلحة كل دولة ولذلك أصبح على الجزائر أخذ هذه المعطيات في سياستها؛، بالإضافة إلى نقص في التعاون الدولي؛ وتحطم أنظمة الإنتاج المعيشية الصغيرة في الكثير من البلدان هذا ما دفع جملة من المجموعات الدولية للسعي نحو زيادة الوعي العالمي لهذه الأزمة، وكانت المجموعات تنادي من أجل:

العمل على تفعيل وإعادة تصويب السياسات الفلاحية والريفية، مع منح الأسبقية للسياسات الفلاحية والريفية ضمن إستراتيجيات التنمية وقد كانت إستجابة الدولة الجزائرية سنة 2009 من خلال قانون التوجيه الفلاحي الذي صادق عليه البرلمان، والذي أعلن عنه رئيس الجمهورية السابق عبد العزيز بوتفليقة رحمه الله من خلال خطابه الذي ألقاه في29 فيفري 2009 ببسكرة حينما اعتبر الاستقلال الوطني مرتبطا بالأمن الغذائي،:

"إن التحديات الإستراتيجية التي تستوقفنا في مواصلة المجهود الرامي إلى جعل الفلاحة المحرك الحقيقي للنمو والرخاء ولأمن البلاد الغذائي، المسألة التي أضحت أكثر فأكثر مسألة أمن وطني في عالم اليوم." إن الرهان، هو الحفاظ على الاستقلال الوطني الذي يستلزم ضمان الأمن الغذائي لشعبنا ." والرهان هو أيضا،

---

[42] عطاء الله نضيرة(2016)، مرجع سابق، ص209.

[43] علة مراد (2014)، **"إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر :قراءة تقييمية في السياسات الوطنية للتنمية الفلاحية وسُبل تفعيل التكامل الغذائي العربي"**، ورقة بحث الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الامن الغذائي في الوطن العربي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 23-24 نوفمبر، ص 7، بالتصرف

التنمية الثابتة المتواصلة، تنمية تكون فيها الفلاحة محركا يخدم أجيالنا الفتية، والرهان بعد ذلك كله، هو أن نبلغ الغاية المرجوة من تلكم المسيرة الطويلة التي قادتنا إلى استرجاع الحرية واستعادة أرض الأجداد".،

وهذا ما يؤكد على أن للجزائر استراتيجية وطنية لتحقيق الأمن الغذائي.

رابعا) سياسة التجديد الريفي والفلاحي للمخطط الخماسي (2010-2014)

خصصت الدولة لهذا البرنامج 1000 مليار دينار من النفقات العمومية، هدفه تحقيق الأمن الغذائي وتجلت أهدافه في تحسين معدل نمو الإنتاج المتوسط الفلاحي من 6% للفترة (2006-2008) إلى 8.33% للفترة (2010-2014)، وزيادة الإنتاج الوطني للسلع ذات الاستهلاك الواسع (القمح، الحليب...الخ) لتغطية 75 % من الاحتياجات الغذائية؛ بالإضافة إلى تحديث وتعميم استخدام التكنولوجيا الحديثة في الميدان الفلاحي (أنظمة الري، تخصيب التربة، المكننة، استخدام البذور والجينات المحسنة)، وتعميم وتوسيع أنظمة الري الزراعي لتشمل مساحة 1.6 مليون هكتار في آفاق 2014.[44]

خامسا) الأهداف الاستراتيجية لسياسة التجديد الفلاحي والريفي لتحقيق الأمن الغذائي[45]

قد حددت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بالجزائر أهدافا استراتيجية من خلال سياسة التجديد الفلاحي والريفي، وذلك في إطار الخطة الخماسية للتنمية للفترة (2010-2014) والهدف من ذلك أساسا يتمحور حول انعاش القطاع الفلاحي ككل، ودعم أسس تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر .ويمكن رصد أهم هذه الأهداف في النقاط التالية :

أ) تأمين المستثمرين الفلاحيين فيما يخص العقار :لقد جاء قانون التوجيه الفلاحي والتشريع المتعلق بمنح الامتياز على الأراضي الفلاحية العمومية من أجل :تأمين المستثمر؛ فتح المجال أمامه لإقامة شراكة شفافة مع الحائزين المحليين على الموارد المالية دون أن يؤدي ذلك إلى إعادة تأسيس الاحتكار، تعزيز المحافظة على الأراضي الفلاحية، وأخيرا، ضمان استغلالها الدائم. وجدير بالذكر، فإن التكاليف الرمزية المحددة لتأجير الراضي الفلاحية العمومية تؤكّد بوضوح أن الهدف المعلن عليه والمجسد في شكل تدابير، يتمثّل أولا وقبل كل شيء في تثمين الأراضي الفلاحية في ظل احترام القانون وصون حقوق الفلاحين.

---

[44] الأخضر بن عمر (2016)، مرجع سابق، ص294.

[45] سفيان عمراني (2014)، **"سياسة التجديد الفلاحي والريفي كإستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر"**، ورقة بحث الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الامن الغذائي في الوطن العربي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر،23-24 نوفمبر ، ص ص 9-10.

ب) مواصلة التدعيم المالي في سبيل التجديد الفلاحي :علاوة على مسح 41 مليار دينار من ديون الفلاحين والمربين، الذي تم إقراره من أجل ضمان قدرة المستثمرين والمربين على الوفاء، يحظى التجديد الفلاحي أيضا بدعم مالي عمومي يقدر بـ 200 مليار دينار سنويا، أي حوالي 1000 مليار دينار على مدى الفترة الممتدة إلى غاية العام 2014. ويرمي هذا الدعم خصوصا إلى ما يلي:

- الإبقاء على الأثر التحفيزي الهام لتسعيرات جمع القمح والشعير والبقول والحليب لفائدة المنتجين، وهي كلها منتوجات يرهق استرادها الميزان التجاري ويضعف الأمن الغذائي للبلاد
- تمويل ترسانة من التدابير الرامية إلى دعم تنمية النشاطات الزراعية من خلال إعانات مالية تتراوح بين 20%و 30%بهدف اقتناء البذور والأسمدة، وكذا اقتناء آلات زراعية أو تجهيزات لجمع المنتوج وتحويله(جمع الحليب، معاصر الزيتون..)، بالاضافة إلى تربية الحيوانات بكل فئاتها وكذا غرس الأشجار؛
- التيسير في منح قروض فلاحية بدون فوائد "القرض الرفيق"، من خلال تحمل كافة الأعباء المتعلّقة به

ج) دعم الاستثمار العمومي في مجال الموارد المائية لتطوير الفلاحة: تسعى الدولة الجزائرية من خلال هذه الإستراتيجية إلى توجيه الاستثمارات العمومية لتطوير الري الفلاحي، الذي من المتوقع أن يحقّق تقدما معتبرا خلال فترة البرنامج.

د) تعبئة القطاع الصناعي لمرافقة التجديد الفلاحي: لقد وضعت برامج هامة تتعلّق بالقطاع الاقتصادي المرتبط بالفلاحة مع مرافقته، لاسيما في شكل قروض استثمارية ميسرة من قبل الخزينة العمومية، وعند الاقتضاء إعادة التأهيل المالي للهيئات الاقتصادية المعنية، وهكذا فإن الأمر يتعلّق بتطوير الآلات الزراعية مع دعمه بقرض إيجاري، لتمكين الفلاحين من اقتناء الجرارات وآلات الحصاد والدرس وتجهيزات الري .كما تهدف هذه المكننة استبدال حظيرة وطنية تشمل عشرات الآلاف من الآلات، وفضلا عن ذلك فقد تم ضبطها من خلال تدابير جبائية محفّزة وقروض لفائدة الإنتاج الوطني دون سواه، وقد استقطب كل هذا اهتمام الصناعيين الأجانب لعقد عمليات شراكة مستكملة أو يعمل على استكمالها . وفي هذا الإطار، سيتم تسخير حوالي 70 مزرعة عمومية نموذجية لإنتاج البذور والأغراس والحيوانات الولودة ذات جودة عالية، إضافة إلى تحديث 15 ملبنة عمومية من أجل إشراكها بشكل واسع في جمع واستعمال الإنتاج المحلي للحليب، الذي غالبا ما يهدده مضاربون تسللوا إلى هذا النشاط.

وعلى صعيد آخر، ففي إطار هذه السياسة يتم السعي إلى تنمية الطاقات الوطنية لضبط سوق المنتجات الفلاحية .وهكذا فبعد أن تم استحداث تراتيب جديدة للتدخلات العمومية من أجل ضبط الأسعار المعروضة على المنتجين، تعكف الحكومة على تعزيز القدرات العمومية للضبط في ميادين تخزين الحبوب بحجم 8 ملايين قنطار، مع انجاز 39 صومعة جديدة، بالإضافة إلى مجال حفظ المنتوجات، مع تحديث 80 مخزنا للتبريد بطاقة إجمالية تقارب مليون متر مكعب، ومعالجة اللحوم الحمراء، مع انجاز 3مذابح صناعية، بطاقة سنوية تقدر بـ 40 ألف طن لفائدة المربين والمستهلكين، وكذا من أجل إعادة نشيط تصدير اللحوم وفق الشروط المطلوبة في الأسواق الدولية.

ه) تنظيم مهنة الفلاحة وفتح آفاق مستقبلية للتصدير: تسعى الهيئات الوصية على قطاع الفلاحة بالجزائر إلى تنظيم مهنة الفلاحة، من خلال تنمية القطاع، وضبط سوق المنتوجات الفلاحية، وكذا المبادرة بسياسة حقيقية لتصدير المنتوجات الفلاحية، بما في ذلك تكييفها مع المعايير الدولية، وبمساهمة شركاء أجانب، الذين سيبدون اهتمامهم في هذا المجال .وبفضل هذه الجهود كلها، يتوقّع أن يتحرر قطاع الفلاحة تدريجيا من الانعكاسات السلبية الناجمة عن نقص تساقط الأمطار.

4.3. مؤشرات تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر

بعد الاهتمام الكبير بدراسة القطاع الفلاحي، برزت الحاجة إلى وضع مؤشرات لها لتشخيص التفاعل بين المتغيرات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، وذلك لاعتبار أن المؤشر المقياس الأسهل، والذي من خلاله يمكن مقارنة التطورات التي يمكن حدوثها، ومن خلال هذا المبحث سنسلط الضوء على أهم مؤشرات القطاع الزراعي الجزائري.

1.4.3. مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الوطني الإجمالي

يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس في اقتصاديات الدول النامية، إذ نجد أن الدول المتقدمة أسست اقتصادها في المرحلة الأولى من الزراعة لتنتقل في المرحلة الموالية للاقتصاد الصناعي، في حين نرى أن الناتج الزراعي متراجع في الدول الريعية كما هو الحال في الجزائر،

إذ على الرغم من المجهودات التي تبذلها الحكومة الجزائرية للنهوض بقطاعها الفلاحي إلا أن هذا الاخير مازال يعاني من التخلف وهذا راجع لطبيعة اقتصادها الذي يعتمد بشكل رئيسي على قطاع المحروقات والذي لم يلقى استجابة كبيرة للتنوع الاقتصادي، وبالإضافة إلى انتشار الفساد على مستوى الإدارات وسوء التسيير وغياب الرقابة الصارمة والتدقيق في ما خطط له مع ما حقق من انجازات.

وبغية الوقوف على مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الوطني الاجمالي نورد الجدول التالي.

جدول رقم (3-5): مساهمة الناتج الزراعي في الناتج الوطني الإجمالي في الجزائر للفترة (2000-2017)

الوحدة: (مليون دولار أمريكي)

البيان / السنة	الناتج الوطني الإجمالي	الناتج الزراعي الإجمالي	نسبة الناتج الزراعي الإجمالي من الناتج الوطني الإجمالي (%)
2000	54178,00	4328,00	7,99
2001	54648,00	5013,00	9,17
2002	55941,00	5236,00	9,36
2003	68011,00	6581,00	9,68
2004	84800,00	7784,00	9,18
2005	102800,00	7879,00	7,64
2006	117288,00	8812,00	7,51
2007	134143,00	10105,00	7,53
2008	170300,00	11197,00	6,57
2009	138126,00	12820,00	9,28
2010	161947,00	13644,00	8,42
2011	198769,10	16110,62	8,11
2012	207821.72	18334.02	8.82
2013	209415.56	20573.39	9.82
2014	213343.24	21966.60	10.29
2015	166894.00	19718.00	11.81
2016	160090.44	19551.48	12.21
2017	167574,80	20565.06	12.27

Source: https://www.aoad.org/AASYXX.htm

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة.

يتضح من الجدول أعلاه أن هناك ارتفاع مستمر في قيمة الناتج الوطني الإجمالي خلال الفترة (2000-2017)، حيث قدرت قيمته سنة 2000 ب54178,00 مليون دولار أمريكي لتصل قيمته سنة 2017 إلى 167574,80 مليون دولار أمريكي؛ مع ارتفاع مستمر في قيمة الناتج الزراعي الإجمالي خلال الفترة (2000-2017)، حيث قدرت قيمته سنة 2000 ب 4328,00 مليون دولار أمريكي لترتفع قيمته سنة 2017 إلى 20565.06 مليون دولار أمريكي؛

كما لوحظ أن هناك ارتفاع في نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة التي تم وضع مخطط التنمية الفلاحية والريفية (2000-2004) حيث قدرت قيمته سنة 2000 ب7.99% لتصل سنة 2004 إلى 9.18%، وهذا راجع للإصلاحات التي قام نصت عليها قوانين المخطط من توسع في النشاط الفلاحي بشقيه النباتي والحيواني، بالإضافة إلى تشجيع الفلاحين الصغار على الاستثمار في الفلاحة مما ساهم في نمو القطاع، ثم نلاحظ أن هناك انخفاض في نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الوطني الإجمالي خلال الثلاث السنوات الموالية لتصل نسبته سنة 2008 إلى 6.57% يمكن أن نرجع سبب الانخفاض

أثناء هذه السنوات للظروف المناخية (الجفاف، انخفاض نسبة التساقط، ...الخ)، أما في الفترة (2009-2017) نجد أن نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج الوطني الإجمالي ارتفعت نسبته 9.28% من سنة 2009 لتقدر نسبته سنة 2017 ب12.27% وتعد هذه هي أكبر نسبة حققها الناتج الزراعي على طول الفترة المدروسة وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بالدول النامية.

2.4.3. مساهمة القطاع الزراعي في الميزان التجاري الجزائري

على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة الجزائرية للنهوض بقطاعها الفلاحي إلا أنه مازال يعاني من الضعف والتخلف حيث تعتمد بشكل كبير على الواردات الزراعية لتلبية احتياجاتها الغذائية، اذ نجد أن هناك فجوة كبيرة بين الصادرات الزراعية والواردات الزراعية، وهذا ما سنوضحه من خلال الجدول الموالي.

جدول رقم (3-6): مساهمة القطاع الزراعي في كل من الصادرات والواردات الجزائرية للفترة (2000-2017)

الوحدة: (مليون دولار أمريكي).

البيان / السنة	الصادرات الإجمالية	الصادرات الزراعية	نسبة الصادرات الزراعية من الصادرات الإجمالية	قيمة الواردات الإجمالية	الواردات الزراعية	نسبة الواردات الزراعية من الواردات الإجمالية
2000	21622.78	111.36	0.51	3843.28	2781.61	72.73
2001	19084.86	151.47	0.79	9915.48	3016.52	30.42
2002	18710.00	126.90	0.67	12010.00	2950.51	24.56
2003	21474.61	134.69	0.62	13507.10	3560.56	26.36
2004	32912.86	153.93	0.46	18780.74	4773.20	25.41
2005	44477.75	164.49	0.36	20049.57	4539.04	22.63
2006	50578.66	164.51	0.32	21277.71	4676.99	21.98
2007	56844.86	180.85	0.31	27445.90	6077.20	22.14
2008	76825.75	302.54	0.39	39093.35	9242.16	23.64
2009	45189.34	208.51	0.46	39297.54	7252.07	18.45
2010	45189.34	208.51	0.46	41191.89	7826.71	19
2011	45189.34	208.51	0.46	41191.89	7826.71	19
2012	76711.64	208.51	0.27	53782.41	7826.71	19.54
2013	65181.08	568.51	0.87	55213.08	17517.58	31.72
2014	62884.30	772.74	1.2	58274.09	19409.38	33.30
2015	34796.00	759.54	2.18	51733.01	15793.84	30.52
2016	29992.10	771.2	2.57	46059.20	10309.1	22.38
2017	35191.11	756.80	2.15	47089.50	10332.20	21.94

Source: https://www.aoad.org/AASYXX.htm

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة.

يتضح من معطيات هذا الجدول أن هناك تذبذب في قيمة الصادرات الكلية صعودا وهبوطا فنجدها ترتفع ثم تنخفض من سنة لأخرى، إذ سجلت أدنى قيمة لها سنة 2002 وبلغت قيمتها 18710.00 مليون دولار أمريكي وأعلى قيمة لها سنة 2008 وقدرت ب76825.75 مليون دولار أمريكي؛

أما بخصوص قيمة الصادرات الزراعية فهي في ارتفاع مستمر على مدى فترة الدراسة حيث سجلت قيمة 111.36 مليون دولار سنة 2000 لتتراوح قيمتها 756.8 مليون دولار سنة 2017، في حين نلاحظ أن نسبة مساهمة الصادرات الزراعية في الصادرات الكلية سجلت نمو ملحوظا لكن تبقى دون المستوى ونفسر هذا بطبيعة الاقتصاد الجزائري وديناميكيته التي تعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات في صادراته إضافة إلى ذلك ضعف الإنتاج الزراعي؛

كذلك بين الجدول أعلاه وجود ارتفاع مستمر في قيمة الواردات الإجمالية خلال الفترة (2000-2014) قدرت قيمته سنة 2000 ب 3843.28 مليون دولار لترتفع قيمته سنة 2014 وتصل إلى 58274.09 مليون دولار ثم تنخفض في السنتين المواليتين وسجلت قيمة 46059.20 مليون دولار سنة 2016 وتعاود الارتفاع سنة 2017 مسجلة قيمة 47089.50 مليون دولار؛

كما أن نسبة مساهمة الواردات الزراعية إلى الواردات الإجمالية كبيرة جدا حيث بلغت نسبتها سنة 2000 72 % أي أنه تقريبا جل الواردات في هذه السنة احتوت على سلع زراعية وهذا ما يمكن أن يشكل خطرا على أمنها الغذائي.

لوحظ كذلك تذبذب في قيمة الواردات الزراعية خلال الفترة (2000-2017)، إذ سجلت أدنى قيمة لها سنة 2000 وقدرت ب 2781.61 مليون دولار وأعلى قيمة سنة 2014 وقدرت ب 19409 مليون دولار، وبمقارنة الواردات الزراعية مع الصادرات الزراعية يتضح لنا أن قيمتها كبيرة ونفسر هذا بالاستهلاك المحلي المرتفع في ظل ضعف الإنتاج الفلاحي مما يجعل الدولة مضطرة للرفع في قيمة الواردات الزراعية لتغطية حاجات للمستهلكين.

3.4.3. مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي

سنسلط الضوء على الإنتاجي الفلاحي بشقيه الحيواني والنباتي، كما سنتطرق أيضا إلى الواردات الغذائية باعتباره أحد المؤشرات التي من خلالها نستطيع إذا ما كانت الدولة قد استطاعت أن تحقق اكتفاءا ذاتيا وأمنا غذائيا أم لا.

أولا) الإنتاج النباتي

بغية الوقوف على تطور الإنتاج النباتي في الجزائر من حبوب و بقوليات و خضر للفترة (2000-2017) نورد الجدول التالي:

جدول رقم (3-7): إنتاج الحبوب والبقوليات والخضر في الجزائر للفترة (2000-2017)

الوحدة : المساحة (ألف هكتار) الإنتاجية: (كلغ/هكتار) الإنتاج: (ألف طن)

السنة / البيان		إجمالي الحبوب	اجمالي البقوليات	اجمالي الخضر
2000	المساحة	3731.95	63.14	205.90
	الإنتاجية	616	346	10687
	الإنتاج	2299.69	21.86	2200.45
2001	المساحة	2402.39	59.47	207.04
	الإنتاجية	1107	646	12495
	الإنتاج	2659.16	38.40	3386.56
2002	المساحة	1844.91	62.16	293.26
	الإنتاجية	1059	700	13196
	الإنتاج	1952.93	43.53	3862.19
2003	المساحة	2901.39	68.01	358.65
	الإنتاجية	1470	849	13033
	الإنتاج	4265.97	57.75	4674.23
2004	المساحة	3000.20	72.13	270.90
	الإنتاجية	1344	806	14547
	الإنتاج	4032.80	58.12	3940.80
2005	المساحة	2813,52	69,24	276,04
	الإنتاجية	1254	680	14956
	الإنتاج	3527,43	47.10	4128,46
2006	المساحة	3267.50	75.80	283.84
	الإنتاجية	1230	747	14076
	الإنتاج	4017.75	56.60	3995.41
2007	المساحة	3056.91	63.51	353.99
	الإنتاجية	1178	789	15606
	الإنتاج	3601.91	50.08	5524.28
2008	المساحة	1485.24	61.21	363.5
	الإنتاجية	1146	656	16691
	الإنتاج	1702.05	40.17	6068.13
2009	المساحة	3243.37	67.45	393.59
	الإنتاجية	1620	953	18525
	الإنتاج	5253.15	64.29	7291.30
2010	المساحة	2856.37	74.20	429.33
	الإنتاجية	1596	975	20124
	الإنتاج	4558.57	72.32	8765.54
2011	المساحة	2584.54	87.30	449.25
	الإنتاجية	1442	903	21300

	الإنتاج	3727.99	78.82	2676.35
2012	المساحة	3063.03	85.30	468.26
	الإنتاجية	1677	988	22215
	الإنتاج	5137.15	84.29	10402.32
2013	المساحة	2699.25	84.99	505.57
	الإنتاجية	1820	1128	23471
	الإنتاج	4912.23	95.83	11866.41
2014	المساحة	2809.02	90.50	499.07
	الإنتاجية	13.69	1035	24641
	الإنتاج	3435.23	94	12297.73
2015	المساحة	2686.08	85	511.02
	الإنتاجية	1400	1027	24401
	الإنتاج	3760.95	87	12469.33
2016	المساحة	1148,21	77,40	403.25
	الإنتاجية	1185.14	998.73	22051.54
	الإنتاج	1360,80	77,31	8880.20
2017	المساحة	1253,37	100.41	369.51
	الإنتاجية	1338.74	989.82	24038.75
	الإنتاج	1677.95	83.13	8882.46

Source: https://www.aoad.org/AASYXX.htm

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة

نسجل من خلال بيانات الجدول رقم (3-6) الملاحظات التالية:

1) الحبوب: تعد مجموعة الحبوب من أهم المحاصيل الزراعية التي تشكل النمط الاستهلاكي للمجتمع الجزائري، ولعل القمح ومركباته أكثر أهمية لأنه يمثل القاسم المشترك الأكبر للغذاء اليومي لكل الجزائريين، بحيث يمكن أن نعتبره مؤشر لقياس مدى كفاء الفلاحة الجزائرية وإمكانيتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي[46].

حيث نلاحظ أن هناك تذبذب في المساحة المزروعة حبوبا خلال الفترة (2000-2017) إلا أنها تشتمل على المساحة المزروعة الأكبر مقارنة بكل من البقوليات والخضر، حيث قدرت مساحتها 1253,37 ألف هكتار سنة 2017 بينما البقوليات والخضر قدرت مساحتهم 100.41 ألف هكتار و 369.50 ألف هكتار على التوالي، في حين أن أغلب المساحات الزراعية المخصصة للحبوب هي أراضي بعلية تعتمد على الأمطار، ومعظمها يتركز في الهضاب العليا، وهذا ما يترتب عنه حتما وقوع في الإنتاج وتذبذب وعدم

[46] لعفيفي الدراجي (2016)، **"القطاع الفلاحي والأمن الغذائي في الجزائر: واقع وتحديات"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة 08 ماي 1945، قالمة الجزائر، ص180، بالتصرف

استقرار الاستقرار من موسم لآخر، حيث بلغ متوسط إنتاج الحبوب حوالي 18.53 مليون قنطار خلال الفترة (1970-1979) وحوالي 19 مليون قنطار للفترة (1980-1989)، و24 مليون قنطار للفترة (1990-1990)[47]، و33.31 مليون قنطار للفترة (2000-2009)، و31.75 مليون قنطار للفترة (2010-2017).

مع العلم أن سبب التذبذب في إنتاج الحبوب يرجع بالدرجة الأولى للظروف المناخية في الجزائر (انخفاض نسبة تساقط الأمطار، التصحر، الجفاف ...الخ)، وكذا انتهاج معظم الفلاحين طرق تقليدية في الزراعة وزرع الأراضي مرة واحدة في السنة في حين أنها يمكن أن تزرع وتحصد على دورتين فلاحيتين.

2) البقوليات: تمثل البقوليات مصدرا للبروتين الذي يحتاجه جسم الإنسان وهذا ما يجعلها أكثر المجموعات الزراعية استهلاكا نظرا لقيمتها الغذائية، مما يشجع على إنتاجها بدرجة كبيرة حيث زيادة إنتاج أي نوع منها يحقق مزيدا من الأمن الغذائي، وتشمل البقوليات كل من العدس، الحمص، الفول الجاف، الفاصوليا الجافة والبازلاء الجافة. وقد عرفت المساحة المزروعة للبقوليات ارتفاعا خلال فترة السبعينات والثمانينات، في حين أنها تراجعت خاصة سنة 1997، ولعل السبب الرئيسي في هذا انخفاض ربحيتها وارتفاع استيرادها[48].

كما نلاحظ من الجدول رقم (3-6) أن هناك تذبذب في المساحة المزروعة للبقوليات على طول الفترة المدروسة ، إذ نجدها ترتفع وتنخفض من فترة لأخرى وقد سجلت كأحسن قيمة لها سنة 2017 حوالي 100.71 ألف هكتار بإنتاج قدر حوالي 83.13 ألف طن ويعد هذا الإنتاج من أمثل مستويات الإنتاج مقارنة بالدول العربية في وقت سابق كانت أفضل من الجزائر. فنجد مثلا ليبيا قدرت مساحتها المزروعة من البقوليات 4.34 ألف هكتار ووصل إنتاجها إلى 7.25 ألف قنطار سنة 2017، المملكة العربية السعودية قدرت مساحتها المزروعة من البقوليات 4.92 ألف هكتار ووصل إنتاجها إلى15.31 ألف طن سنة 2017.

3) الخضر: تشكل الخضر مصدرا رئيسيا للغذاء في معظم المجتمعات نظرا لقيمتها الغذائية وما تحتويه من من فيتامينات، ونلاحظ من الجدول رقم (3-6) تزايد مستمر في المساحة المزروعة من الخضر خلال الفترة (2000 -2015) حيث قدرت المساحة المزروعة سنة 2000 حوالي 205.19 ألف هكتار بإنتاج قدر ب2200.45 ألف قنطار لتصل سنة 2015 إلى 511.02 ألف هكتار بإنتاج قدر ب12469.33 ألف قنطار، لتنخفض في السنتين المواليتين وتقدر ب 369.51 ألف هكتار سنة 2017 بإنتاج قدر ب8881.46 ألف قنطار. على الرغم من الانخفاض في كل من المساحة المزروعة وكذا الإنتاج في الخضر في السنتين

[47] نفسه، ص180.
[48] نفسه، ص186.

الأخيرتين إلا أنه يمكن القول أن الخضر قد حققت تحسنا لابأس به أثناء فترة الدراسة، ولعل السبب في هذا يعود لاهتمام الفلاحين بإنتاج المحاصيل الزراعية لارتفاع أسعارها في الأسواق، وكذا الدعم المقدم للفلاحين في المناطق الصحراوية مما رفع في مستويات إنتاجيتهم، انتشار البيوت البلاستيكية بشكل واسع في مختلف مناطق التراب الوطني لإنتاج مختلف الخضر على طول مدار السنة.

ثانيا) الإنتاج الحيواني

تتمتع الجزائر بثروة حيوانية متنوعة سنحاول توضيح أهمها من خلال الجدول الموالي

جدول رقم(3-8): أعداد الحيوانات في الجزائر للفترة (2000-2017)

الوحدة: (ألف رأس).

البيان / السنة	أغنام	بقر		ماعز	إبل
		محلي	أجنبي		
2000	6926.25	1100.00	330.00	3086.00	262.00
2001	6860.57	741.51	314.40	3129.40	245.49
2002	17533.87	658.85	223.06	3312.15	249.32
2003	17397	642.69	210.99	3358	249.98
2004	18293.30	645.30	199.20	3450.58	273.20
2005	18909.10	624.60	204.20	3590.0	268.60
2006	19615.73	639.90	207.74	3754.59	286.67
2007	20154.89	643.63	216.34	3837.86	291.36
2008	19946.15	639.04	214.49	3751.36	295.09
2009	21404.58	652.35	229.93	3962.12	301.12
2010	22668.80	657.62	239.80	4287.30	313.99
2011	23989.33	690.70	249.99	4411.02	318.76
2012	25194.00	1843.93	-	4595.00	340.00
2013	26572.98	1909.46	-	4910.70	344.02
2014	27807.73	2049.56	-	5129.84	354.47
2015	28111.77	2149.56	-	5013.95	362.26
2016	28136.00	-	-	4935	379.09
2017	28393.60			5007.89	417.00

. **Source:** https://www.aoad.org/AASYXX.htm

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة

بناءا على بيانات الجدول أعلاه لاحظنا أنه على طول الفترة المدروسة (2000-2017) ارتفاع مستمر في أعداد الحيوانات (أبقار، أغنام، ماعز، إبل) من سنة لأخرى، والسبب يرجع لتحسين الأعلاف واهتمام المربين بالثروة الحيوانية لما تدره عليه من أرباح جراء الاستثمار فيها.

جدول رقم (3-9): إنتاج اللحوم الحمراء والدواجن في الجزائر للفترة (2000-2017)

الوحدة: (ألف طن)

البيان / السنة	إنتاج اللحوم الحمراء	إنتاج لحوم الدواجن
2000	381.94	220.00
2001	255.64	201.00
2002	291.49	151.00
2003	293.58	152.00
2004	293.58	153.30
2005	225.26	168.57
2006	209.14	131.75
2007	229.57	142.59
2008	235.93	142.08
2009	271.59	190.83
2010	271.59	190.83
2011	271.59	121.23
2012	240.87	365.40
2013	242.20	418.40
2014	252.59	463.18
2015	256.80	512.20
2016	537.65	484.56
2017	543.89	469.36

Source: https://www.aoad.org/AASYXX.htm

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة

نلاحظ من بيانات الجدول رقم (3-8) أن:

أ) إنتاج اللحوم الحمراء: أن هناك تذبذب في إنتاج اللحوم الحمراء من سنة لأخرى على طول فترة الدراسة، فنجدها تنخفض وترتفع من فترة لأخرى، والسبب في ذلك ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء المترتب عن ارتفاع سعر الأعلاف، كما أن ارتفاع سعر اللحوم الحمراء يدفع بالمواطنين إلى تخفيض من استهلاكها نتيجة انخفاض القدرة الشرائية وهذا ما يدفع بالمنتجين بتخفيض مستويات الإنتاج.

ب) إنتاج اللحوم البيضاء: عرفت هي الأخرى تذبذبا في إنتاجها من سنة لأخرى على طول فترة الدراسة، سجلت انخفاض مستمر خلال الفترة (2000-2003) من 220.00 ألف طن لتصل قيمته سنة 2003 إلى 152.00 ألف طن ثم ترتفع سنة 2004 و 2005 مسجلة قيمة 168.57 ألف لتعاود الانخفاض في السنة الموالية بقيمة 131.75 ألف طن ثم ترتفع مرة أخرى إلى غاية سنة 2010 ب190.10 ألف لتنخفض مرة أخرى سنة 2011 مسجلة بذلك أدنى قيمة لها قدرت ب121.23 ألف طن ثم ترتفع قيمتها إلى غاية سنة 2015 مسجلة أعلى قيمة لها 512.20 ألف طن لتنخفض مرة أخرى في السنتين الماليتين لتصل قيمتها 469.36

ألف طن. نفسر هذا التذبذب الحاصل في إنتاج اللحوم البيضاء إلى صعوبة تربية الدواجن وتعرضهم في بعض الأوقات للموت والاحتراق خاصة في فصل الصيف. وكذا ارتفاع تكاليف إنتاجها وارتفاع أسعار الأعلاف التي يتم استراد معظمها من الخارج وهذا ما دفع بالدولة إلى التدخل لتقديم إعفاءات جمركية عن المواد الأولية للأعلاف وهذا ما ساعد على زيادة الإنتاج في اللحوم البيضاء في الفترة الأخيرة وتحقيق اكتفاء ذاتي بنسبة 99%[49] وعلى الرغم من ذلك تبقى أسعار اللحوم البيضاء مرتفعة في الأسواق وليست في متناول جميع المواطنين مما يؤثر على القدرة الشرائية للمستهلك بالانخفاض.

ثالثا) الواردات الغذائية في الجزائر

تعد الواردات الغذائية من أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها أن نحدد أن الدولة قد حققت اكتفاء ذاتي وأمن غذائي، وسنوضح هذا من الجدول الموالي:

جدول رقم (3-9): نسبة تطور الواردات الغذائية من الواردات الزراعية في الجزائر للفترة (2000-2017)

الوحدة (مليون دولار أمريكي)

البيان / السنة	الواردات الزراعية والغذائية		نسبة الواردات الغذائية من الواردات الزراعية
	الواردات الزراعية	الواردات الغذائية	
2000	2781.61	2181.79	78.43
2001	3016.52	2192.64	72.68
2002	2950.51	1935.93	65.61
2003	3560.56	2600.62	73.03
2004	4773.20	3423.67	71.72
2005	4539.04	3277.10	72.19
2006	4676.99	3430.89	73.35
2007	6077.20	4467.63	73.51
2008	9242.16	7191.50	77.81
2009	7252.07	5477.59	75.53
2010	7826.71	5515.01	70.46
2011	7826.71	5515.01	70.46
2012	7826.71	5515.01	70.46
2013	17517.58	8428.32	48.11
2014	12872.9	9612.2	74.76
2015	10247.8	8297.20	80.96
2016	10309.1	7603.00	73.75
2017	10332.20	7212.10	69.80

Source: https://www.aoad.org/AASYXX.htm

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة

[49] لعفيفي الدراجي (2016)، المرجع السابق، ص219.

انطلاقا من الجدول أعلاه يتضح جليا أن هناك تذبذب في قيمة الواردات الغذائية من فترة لأخرى على مدى فترة الدراسة (2000-2017)، وسجلت أدنى قيمة لها سنة 2003 ب1935.93 مليون دولار أمريكي وأعلى قيمة سنة 2014 ب9612.2 مليون دولار أمريكي بفارق كبير قدر ب7676.27 مليون دولار أمريكي في فترة 12 سنة ويرجع السبب في هذا النمو الديموغرافي الواسع والقطاع الفلاحي المتخلف الذي مازال يعتمد بصورة كبيرة على وسائل تقليدية. ونلاحظ ذلك من خلال الجدول رقم (3-9) أن نسبة الواردات الغذائية إلى الواردات زراعية عالية جدا وهذا ما يفسر أن معظم الواردات الزراعية هي عبارة عن واردات غذائية وذلك راجع للقطاع الفلاحي المتخلف كما أشرنا له سابقا الذي يؤدي إلى ضعف الإنتاج وعدم تحقيق اكتفاء ذاتي مما ستلزم على الدولة أن تستورد الأغذية من الخارج لتلبية حاجيات سكانها وهذا ما يشكل خطرا على أمنها الغذائي.

5.3. خلاصة الفصل

أتضح لنا من هذا الفصل أنه رغم الجهود التي تم بذلها من طرف الحكومة الجزائرية من خلال وضعها مجموعة من البرامج الإنمائية ونخص بالذكر المخطط الوطني للتنمية والفلاحية وسياسة التجديد الريفي التي سطرت فيهما مجموعة من الأهداف لتطوير الفلاحة الجزائرية وعصرنتها لزيادة الإنتاج والرفع من مستويات الإنتاج وتحقيق الإكتفاء الذاتي للهروب من التبعية الغذائية، إلا أن مؤشرات القطاع تشير أنها لم تستطع تحقيق الأهداف المسطرة من قبل هذه السياسات وهذا الاستنتاج جاء بناءا على ما تم تسجيله سابقا أن:

- جل الواردات الزراعية هي عبارة عن واردات غذائية؛
- نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج الوطني الإجمالي ضئيلة جدا والسبب راجع لكون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد بدرجة أولى على قطاع المحروقات؛
- على الرغم من تحقيق الإكتفاء الذاتي في اللحوم البيضاء إلا أن سعرها يبقى مرتفع وهذا ما يتسبب في انخفاض استهلاكه نظرا للقدرة الشرائية المنخفضة للمواطن الجزائري؛

الفصل الرابع

القطاع الفلاحي و التنمية المحلية: حالة ولايتي قالمة و تبسة

الفصل الرابع: القطاع الفلاحي والتنمية المحلية: دراسة حالة ولايتي قالمة وتبسة

1.4 مدخل

مما لا شك من أن دراسة التنمية ترتبط ارتباطا وثيقا بمدى توفير المقومات الرئيسية لممارستها وفي إطار هذا فإن ولايتي قالمة وتبسة تتربعان على مساحات شاسعة تساعدهما على القيام بممارسة النشاط الزراعي، بالإضافة إلى امتلاكهما لثروة حيوانية مهمة، وعلى أساس هذا سعت الولايتين على تشجيع الفلاحة كونها قطاع حيوي وحساس يساعد على دفع عجلة التنمية المحلية، وقد سعى هذا القطاع على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بهدف زيادة الإنتاج والإنتاجية ومنه تحقيق اكتفاء ذاتي وأمن غذائي كون هذا القطاع المصدر الأول في الحصول على الغذاء.

2.4. القطاع الفلاحي في ولاية قالمة

رغبة منها من تحسين ظروف الفلاحة ولاية قالمة، عملت المصالح الفلاحية جاهدة على تطوير هذا القطاع والنهوض به، كما أن الظروف المناخية في الولاية تعد ملائمة جدا لممارسة النشاط الفلاحي وترقيته، لذا يمكن أن نعتبره من بين القطاعات التي يمكن أن تعتمد عليه الولاية في دفع عجلة التنمية المحلية

1.2.4. التعريف بولاية قالمة

تعد ولاية قالمة من الولايات الفلاحية السياحية التي تزخر بمجموعة من المقومات الطبيعية والبشرية والتي يمكن أن تجعل من هذه الولاية مقصدا وقطبا فلاحيا بامتياز إن هيء لها المناخ الملائم والإمكانيات اللازمة وحظيت بالعناية الكافية من قبل صناع القرار على الصعيدين الوطني والمحلي

أولا) الموقع الجغرافي لولاية قالمة

قالمة هي ولاية جزائرية عاصمتها بلدية قالمة، تزخر بمجموعة من المقومات السياحية منها المنابع والحمامات المعدنيـــــــــة، والمقومات البشرية، وتقع شمال شرق البلاد وسط سلسلة جبلية ضخمة أهمها جبل ماونة، جبل دباغ، جبل بني صالح، جبل هوارة، تبعد الولاية عن العاصمة الجزائرية ب: 537 كلم وأقرب الولايات إليها هي: عنابة، قسنطينة، سوق أهراس. وتبلغ مساحة قالمة 6102 كلم^2 وارتفاعها 256 متر

عن سطح البحر[1]. وتعتبر مدينة قالمة من أقدم المدن الجزائرية لاحتوائها على عدد كبير من السكان أي نصف مليون انشات هذه الولاية سنة 1974 على اثر التقسيم الإداري، حيث تشتمل على 34 بلدية مجمعة في 10 دوائر، و تمتلك مقومات سياحية كبيرة تحتاج إلى العناية و التطوير، غير انها تفتقر لبعض المرافق على سبيل المثال السكك الحديدية. والشكل الموالي يبين خريطة ولاية قالمة و تقسيماتها.

شكل رقم (1-4): خريطة ولاية قالمة

Source:https://www.google.com/search?q

ثانيا) تاريخ ولاية قالمة

تعد ولاية قالمة من بين أهم المدن الشرقية في الجزائر إذ أنها مهد للحضارات منذ العصور القديمة من نوميديا ماسينيسا و يوغرطا إلى إمبراطورية بيزنطا، روما و قرطاج إلى الفتوحات الإسلامية وصولا إلى الحكم العثماني ثم الاستعمار الفرنسي انتهاء بقالمة سويداني بوجمعة و هواري بومدين . وقد شكلت قالما رفقة هيبون و سيرتا و تغاست مركز عمران للحضارة النوميديا خلال الألفية الأولى قبل الميلاد الأمر الذي جعل الفتيقيين يستقرون بها تدريجيا مما استدعى إنشاء حاميات و تحصينات لسد باب أطماع الأعداء أمام موقعها الجذاب و المغري، إذ شهدت العديد من الحروب البونية بين روما و قرطاجة التي ألقت عليها اسم " مالاكا " و يروي التاريخ انتصار الملك البربري يوغرطة الجنرال الروماني " بوستينيس " في معركة جمعتهما و مع مطلع القرن الأول من هذا العصر أصبحت ملكية بوستنيس رومانية مزدهرة كملحقة ثم

[1] https://wikiwic.com/

كمستعمرة و المسرح الروماني الذي يعد من أكبـــر المسارح الرومانية و الأكثر محافظة عليها بشمال أفريقيا، شاهدا على ما وصلت إليه من مكانة باعتبارها قطبا اقتصاديا هاما بالإضافة إلى قلاعها القرطاجية القديمة و التي رفعتها إلى مصاف القلعة " بوسيديس " الثقافية ثم إلى مرتبة " أسقفية" بعد سيطرة المسيحية تحت سلطة الأسقف لكنها سقطت تحت حكم إمبراطورية جوستين بيزنطا هذا بعد سقوطها تحت حكم إمبراطور جنزريك ثم تعرضت بعدها إلى موجات الفتح الإسلامي في القرن الثامن الميلادي وتوافد الهلاليين خلال مطلع القرن 11 والحكم العثماني مع مطلع القرن 12 أين استرجعت مكانتها كمركز إشعاع ثقافي. بفضل الفاطميين و الزيرين حسب رواية ابن خلدون إلى غاية الاحتلال الفرنسي لها سنة 1834 أين أعيد بناؤها على مجموع الموقع العتيق فأحيطت بسور له 5 أبواب و تبقى لمدة طويلة صرحا للمقاومة الشعبية للسيطرة الاستعمارية بداية بالقائد الكبلوتي الطاهر إلى انتفاضة الثامن 8 ماي 1945 المجيدة التي اقترفت فيها المستعمر الفرنسي مجازر بشعة في حق شعب أعزل لتكون بعدها عرينا لأسود الجبال المجاهدين مع انطلاق الثورة التحريرية المظفرة ضمن الولاية الثانية فمن مالاكا قرطاج إلى كالاما روما إلى قالمة اليوم باقية حصنا للتاريخ .[2]

بالنسبة لسكان المدينة ينحدر جزء منهم من قبيلة بني فوغال الأمازيغية وتتركز في المنطقة الممتدة من الخزارة شرقا الى حمام أدباغ غربا، وينحدر جزء من الأعراب منهم أولا ظافر وأولاد سنان وأولاد علي ، كما هو جزء من القبائل الحضنية الهلالية مثل: أولاد دراج والنوايل وأولاد ماضي وأيضا الفراجوة والشاوية من قبيلة هوارة وقبيلة درغالي أما قبيلة حريد نشأت نتيجة الاختلاط بين بقايا كتامة والهلاليين وكذا الهلاليون من مرادس وبني صالح شمال وشرق الولاية كما نذكر أيضا سنوات السبعينات أين شهدت قالمة استقطاب البدو والرحل والتي تزخر بهم منطقة بورايح سليمان بعدما تنقلوا من المدن الجنوبية الجزائرية.

ثالثا) أبرز معالم ولاية قالمة

تعتبر ولاية قالمة منطقة هامة تزخر بمناظر طبيعية خلابة وحمامات معدنية قلما نجدها في باقي مناطق الوطن إلى جانب المعالم التاريخية والدينية الدالة على الجذور التاريخية للمنطقة منذ العصور الأولى حيث تشتهر ولاية قالمة بالعديد من المعالم السياحية والأثرية من أهمها:

حمام المسخوطين أو حمام دباغ يقع على بعد 25 كلم من ولاية قالمة؛

- المسرح الروماني ويقع في وسط المدينة تم تشييده بين القرنين الثاني والثالث عشر ميلادي؛
- المتحف الروماني من أهم الأماكن الأثرية التي يقصدها السياح؛

[2] https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar

- الحديقة الوطنية عند جبال ماونة؛
- المسجد العتيق من التحف الهندسية والمعمارية في الولاية؛
- مدينة تيبيليس الأثرية وتقع في بلدية عين خلوف؛
- غار جماعة ويعد من بين المناطق التي يقصدها السياح[3].

2.2.4. مؤشرات القطاع الفلاحي في ولاية قالمة للفترة (2001-2019)

تعد ولاية قالمة من بين الولايات التي يمكن أن يحظى بها القطاع الفلاحي بازدهار كبير، وذلك نظرا لما تزخر بها من إمكانيات طبيعية (مناخ ملائم لممارسة النشاط الفلاحي)، إمكانيات بشرية ومالية، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مختلف مؤشرات القطاع في الولاية وسنقوم بتحليلها للوصول إلى نتائج تمكننا من تحديد ما إذا كانت هذه الولاية قادرة على تحقيق تنمية محلية أم لا من خلال استغلالها للثروة الفلاحية الموجودة فيها.

أولا) اليد العاملة الزراعية في ولاية قالمة خلال الفترة (2013-2019)

يعد القطاع الفلاحي من بين القطاعات الهامة التي أن من المفروض أن يتجه السكان الريفيين نحو العمل فيها والنهوض بها، وبغية الوقوف بصورة أكثر وضوحا وإشراقا لعدد مناصب الشغل في القطاع الفلاحي بولاية قالمة نورد الجدول التالي:

جدول رقم (1-4): عدد مناصب الشغل في القطاع الفلاحي في ولاية قالمة خلال الفترة (2013-2019)

الوحدة: عامل

السنة / البيانات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
اليد العاملة الزراعية	477771	469774	449927	476194	310853	144086	62711
معدل تطور اليد العاملة الزراعية	-2%	-4%	6%	-35%	-54%	-56%	-100%

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات مديرية الفلاحة لولاية قالمة.

يتضح من معطيات الجدول أعلاه أن هناك انخفاض في أعداد اليد العاملة الزراعية في ولاية قالمة من سنة لأخرى خلال الفترة (2013-2019)، إذ قدر عددها سنة 2013 ب 477771 عامل ليصل سنة 2019 إلى 62711 عامل، ومن الممكن أن نرجح انخفاض اليد العاملة الزراعية في ولاية قالمة لأسباب التالية:

- ✓ عزوف شباب المنطقة عن العمل في الزراعة، وميل تفضيلهم للتوجه للعمل في المدن وممارسة الأنشطة التجارية والصناعية وغيرها من الوظائف؛
- ✓ بلوغ فلاحي المنطقة سن الشيخوخة مما يجبرهم عن التوقف عن مزاولة الأعمال الفلاحية؛

[3] https://wikiwic.com/

✓ ارتفاع أسعار الأراضي الفلاحي وكذا تكاليف إيجارها مما يصعب فرص الاستثمار في القطاع الفلاحي.

ثانيا) مساحة الأراضي الزراعية في ولاية قالمة خلال الفترة (2007-2019)

إن الأرض هي الثروة الأولى التي يجب امتلاكها للقيام بالنشاط الزراعي، وبغية توضيح مساحة الأراضي الزراعية في ولاية قالمة نورد الجدول الآتي :

جدول رقم (2-4): مساحة المراعي ومساحة الأراضي المتروكة والمزروعة في ولاية قالمة للفترة (2007-2019)

الوحدة: هكتار

البيانات / السنة	مساحة المراعي	المساحة المتروكة	المساحة المزروعة
2007	50875	77090	187338
2008	50875	76135	187338
2009	50875	74308	187338
2010	50875	67509	187338
2011	50875	63051	187338
2012	50875	58357	187338
2013	50875	67429	187338
2014	50875	64746	187338
2015	50875	61885,75	187338
2016	50875	59929,4	187338
201 7	50875	62840,6	187338
2018	50875	60227,4	187338
2019	50875	55587,5	187338

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات مديرية الفلاحة لولاية قالمة.

من واقع بيانات الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك ثبات في مساحة الأراضي المزروعة على طول فترة الدراسة (2007-2019) حيث قدرت مساحتها ب187338 هكتار بنسبة 30.7% من مساحة ولاية قالمة، ومنه نقول أن مساحة الأراضي المخصصة للزراعة في ولاية قالمة مقبولة نوعا ما؛ مع ثبات في مساحة المراعي على طول فترة الدراسة (2007-2019) حيث قدرت مساحتها ب50875 هكتار بنسبة 8.33% من مساحة ولاية قالمة؛ لوحظ أيضا تذبذب في مساحة الأراضي المتروكة من سنة لأخرى على طول فترة الدراسة .

إن السبب وراء الأراضي المتروكة بدون استخدام هو انخفاض نسبة تساقط الأمطار والاعتماد على طرق الري التقليدية أو من أجل تمكينها من استعادة قدرتها الإنتاجية. وبغية توضيح أكثر نورد الشكل التالي:

شكل رقم (4- 2): تطور مساحة الأراضي الزراعية في ولاية قالمة للفترة (2007-2019)

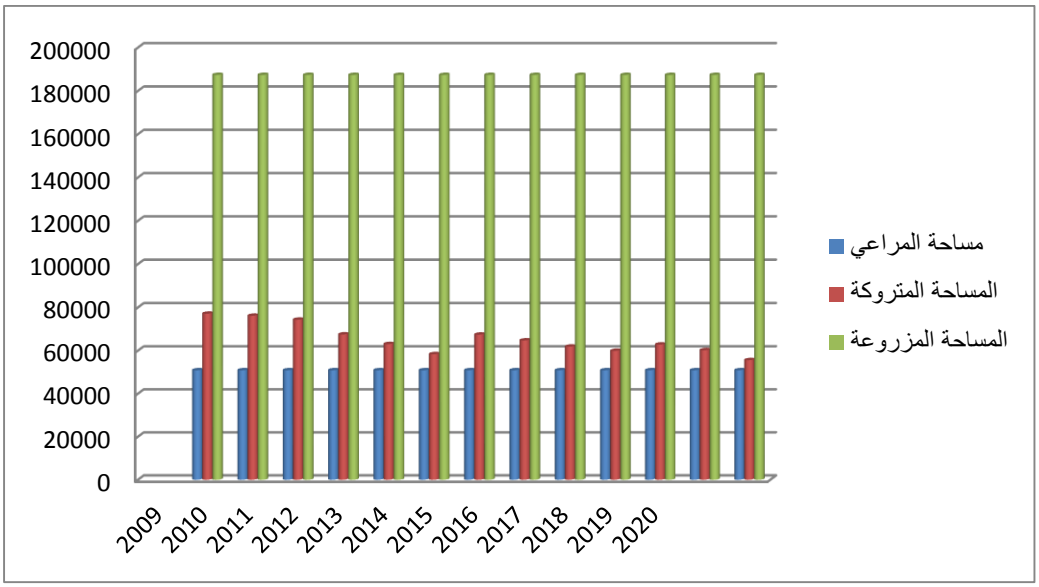

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الجدول رقم (2-4)

ثالثا) الإنتاج الحيواني في ولاية قالمة للفترة (2000-2021)

تعد الحيوانات مصدرا رئيسيا لإنتاج الغذاء، ويتنوع الإنتاج الحيواني باختلاف أنواعها، إذ نجد المواشي عادة ما تخصص لإنتاج اللحوم وأخرى لإنتاج الحليب، كما نجد أيضا أنه بعد الذبح يتم استعمال الجلد والصوف في الإنتاج الصناعي كمادة أولية، أما الدواجن فعادة ما تقسم بين إنتاج البيض وأخرى لإنتاج اللحوم البيضاء، ومن خلال معطيات الجدول الموالي سنحلل مدى إمكانية اعتماد ولاية قالمة على المنتجات الحيوانية التي تمتلكها.

أ) إنتاج اللحوم الحمراء في ولاية قالمة للفترة(2000-2021)

تتنوع اللحوم الحمراء بتنوع الماشية، وتكتسي أهمية بالغة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وكذا الغذائي، وترتبط كميات إنتاجها بأعداد المواشي (أبقار، ماعز، أغنام، جمال)، والجدول الموالي يعطي صورة عن تطور إنتاج اللحوم الحمراء في ولاية قالمة.

جدول رقم (4-3): تطور إنتاج اللحوم في ولاية قالمة للفترة (2000-2021)

السنة / الإنتاج	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
لحوم الغنم(قنطار)	29977	32445	30884	29445	30060	32410	15951	12021	12142	14854	26680
لحوم الماعز(قنطار)	1625	1675	1670	1700	1590	1600	1585	1503	1517	1857	3335
لحوم البقر(قنطار)	3250	3380	3350	3400	3230	3200	4195	16529	16695	20424	36685
مجموع إنتاج اللحوم الحمراء	**34852**	**37500**	**35904**	**34545**	**34880**	**37210**	**21731**	**30053**	**30354**	**37135**	**66700**
معدل نمو إنتاج اللحوم الحمراء	-	8%	-4%	-3%	1%	-7%	22%	1%	23%	18%	44%
السنة / الانتاج	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**
لحوم الغنم(قنطار)	33780	40170	47032	52172	59500	57108	57180	38397	46895	52683	53824
لحوم الماعز(قنطار)	4223	5021	5879	6522	7438	7475	8885	5285	5289	5590	5460
لحوم البقر(قنطار)	46447	55234	64670	71736	81812	87487	87725	60048	61273	58708	62916
مجموع إنتاج اللحوم الحمراء	**84450**	**100425**	**117581**	**130430**	**148750**	**152070**	**153790**	**103730**	**113457**	**116981**	**122200**
معدل تغير إنتاج اللحوم الحمراء	21%	16%	15%	9%	13%	2%	1%	-33%	9%	3%	4%

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات مديرية الفلاحة لولاية قالمة.

نلاحظ من بيانات الجدول (4-3) أن إنتاج اللحوم الحمراء في ولاية قالمة طوال فترة الدراسة (2000-2021) عرف تذبذبا، ففي فترة يرتفع وفترة أخرى ينخفض، حيث سجل سنة 2000 الحجم الإجمالي لإنتاج اللحوم في ولاية قالمة 34852 قنطار ليرتفع في السنة الموالية إلى 37500 قنطار لينخفض في سنة 2003 وبلغ حجم إنتاجه 34545 قنطار ليعاود الانخفاض في السنتين المواليتين ليصل حجمه إلى 21731 قنطار سنة 2006 وتعد هذه أقل كمية إنتاج خلال فترة الدراسة، وقد استمر هذا التذبذب بين الارتفاع والانخفاض على طول فترة دراستنا وتعد سنة 2017 هي الفترة التي بلغ فيها الإنتاج فيها أقصى كمياته والتي قدرت ب 153790 قنطار.

شكل إنتاج لحم الأغنام أكبر حصة إنتاجية اللحوم الحمراء خلال الفترة (2000-2006) وكانت نسبة مساهمة لحم الأغنام 73 % سنة 2006 تليها إنتاج لحم البقر بنسبة 19% ثم لحم الماعز بنسبة 8%، لتنقلب الموازين في الفترة (2007-2021) ليصبح إنتاج لحم البقر يشكل أكبر نسبة، ففي سنة 2021 قدرت نسبة إنتاج لحم الأبقار ب 51 % تليها إنتاج لحم الأغنام بنسبة 44 % ثم لحم الماعز ب 6%؛

نلاحظ كذلك بالنسبة لمعدل تغير إنتاج اللحوم أنه متذبذب من فترة لأخرى وذلك حسب التغير في كمية الإنتاج ولإعطاء صورة أكثر وضوحا نورد ذلك في الشكل الموالي:

شكل رقم (4- 3): معدل نمو اللحوم الحمراء في ولاية قالمة للفترة (2000-2021)

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الجدول رقم (4-3).

ب) إنتاج اللحوم البيضاء لولاية قالمة للفترة (2000-2021):

تخصص الدواجن لإنتاج اللحوم البيضاء، وعادة ما تستعمل الأدوية في التسمين لزيادة كميات الإنتاج، والجدول الموالي يعطي صورة عن تطور إنتاج اللحوم البيضاء في ولاية قالمة.

جدول رقم (4-4): إنتاج اللحوم البيضاء في ولاية قالمة للفترة (2000-2021)

السنة / الانتاج	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
لحوم الدواجن(قنطار)	15100	16700	14449	17578	15020	12445	10627	13650	13784	21770	33557
معدل نمو إنتاج لحوم الدواجن	-	11%	-13%	22%	-15%	-17%	-15%	28%	1%	58%	54%
السنة / الانتاج	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
لحوم الدواجن(قنطار)	47806	60693	73018	96452	116128	129670	110490	86033	159693	86353	74991
معدل نمو إنتاج لحوم الدواجن	42%	27%	20%	32%	20%	12%	-15%	-22%	86%	-46%	-13%

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات مديرية الفلاحة لولاية قالمة.

بناءا على معطيات الجدول أعلاه نلاحظ أن إنتاج لحوم الدواجن في ولاية قالمة عرف تذبذبا طوال في الفترة (2000-2008)، لتتحول بعدها نحو النمو والزيادة في الفترة (2009-2016) حيث قدرت كمية إنتاج

لحوم الدواجن سنة 2009 ب 21770 قنطار لتصل كميتها سنة 2016 إلى 129670 قنطار، لتعاود التذبذب في الفترة (2017-2021)، وقد سجل 2006 أدنى إنتاج قدر ب10627 قنطار في حين بلغ أقصى إنتاج سنة 2019 قدر ب159693 قنطار؛

أما بالنسبة لمعدل نمو إنتاج الدواجن فهو الآخر عرف تذبذبا على طول فترة الدراسة بالسلب والإيجاب وذلك على حسب التغير في كميات الإنتاج، والشكل رقم (4-4) يوضح ذلك أكثر.

شكل رقم (4-4): معدل نمو إنتاج اللحوم البيضاء في ولاية قالمة للفترة (2000-2021)

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الجدول رقم (4-4)

ج) إنتاج منتجات حيوانية أخرى لولاية قالمة للفترة (2000-2021)

يتنوع الإنتاج الحيواني بتنوع الحيوانات، فبخلاف إنتاج اللحوم نجد إنتاج الحليب، البيض، العسل، الصوف، الجلود وغيرها، ويرتبط إنتاجها بأعدادها كما أن العوامل الطبيعية والعنصر البشري له دور كبير في الرفع من كميات الإنتاج وأعداد الحيوانات والجدول الموالي يمثل لنا تطور إنتاج المنتجات الحيوانية في ولاية قالمة.

جدول رقم (4-5): إنتاج منتجات حيوانية أخرى لولاية قالمة للفترة (2000-2021)

السنة / الانتاج	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
البيض (1000 وحدة)	40000	45803	53399	44583	45000	37870	23756	29484	29780	33315	58630
العسل(لتر)	113	184	110	373	880	1400	308	659	659	815	1400
الصوف(قنطار)	1800	1809	2129	2085	2020	2470	3098	3607	3642	4200	4800
الحليب (100 لتر)	19569	17642	21222	26358	27000	25715	38785	35622	35984	42335	46140
السنة / الانتاج	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
البيض (1000 وحدة)	69494	76360	83950	89070	100890	132613	130105	138606	125692	105423	97296
العسل(لتر)	1560	1500	2177	2280	2660	2443	1621	2080	2570	2468	1922
الصوف(قنطار)	5100	6013	6165	6590	6710	5960	7050	6220	6790	7504	7214
الحليب (100 لتر)	46588	47680	50310	55240	64515	47605	48270	46666	57145	61462	62959

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات مديرية الفلاحة لولاية قالمة.

من خلال الجدول رقم (4-5) نلاحظ ان هناك انتاج البيض في ولاية قالمة يحتل الصدارة في قائمة المنتجات الحيوانية، إلا أنه هناك تذبذب في إنتاج البيض خلال الفترة (2000-2009)، لتليها بعد ذلك فترة النمو والتطور (2010-2018) حيث ارتفع إنتاج البيض من 29484000 وحدة لتصل سنة 2018 إلى 138606000 وحدة، ثم ينخفض في الفترة (2019-2021) لتصل قيمته إلى 97296000 وحدة؛

كما عرف إنتاج العسل مستوى ضعيف جدا من الإنتاج وقد سجل أكبر قدر من الإنتاج سنة 2015 بكمية 2660 قنطار، كما أن إنتاج الصوف هو الآخر عرف مستويات ضئيلة من الإنتاج وقد حقق أكبر قيمة له سنة 2020 بكمية قدرت ب7504 قنطار؛

في حين عرف إنتاج الحليب تذبذبا على طوال فترة الدراسة (2000-2021)، وتعد الفترة (2009-2021) هي الفترة التي لقي فيها إنتاج الحليب تحسنا إلا أنه مازال بعيدا عن النتائج المرجوة نظرا للطلب الكبير على الحليب. ولإعطاء صورة أكثر وضوحا وإشراقا نورد الشكل الموالي:

شكل رقم (4-5): المنتجات الحيوانية الأخرى في ولاية قالمة للفترة (2000-2021)

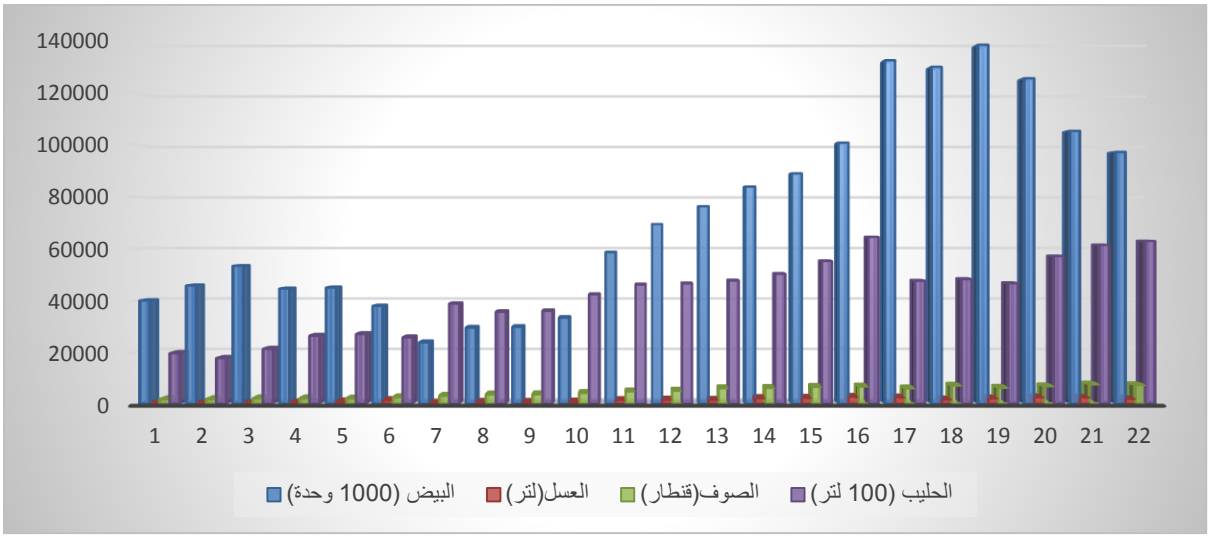

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الجدول (4-5)

من خلال ما سبق يتضح جليا و أن إنتاج اللحوم الحمراء يحتل المرتبة الأولى من المجموع الإجمالي لإنتاج اللحوم في ولاية قالمة خلال الفترة (2000-2021) ثم تليه إنتاج لحوم البيضاء في المرتبة الثانية؛ يمكن القول أن السبب في ارتفاع إنتاج اللحوم الحمراء والحليب هو اعتماد التقنيات الحديثة في التلقيح الاصطناعي لدى الحيوانات؛ ويعد الاعتماد على المداجن أحد الأسباب الرئيسية في الرفع من إنتاج الدواجن ومنه ارتفاع كمية إنتاج اللحوم البيضاء والبيض، ويعد هذا مؤشرا إيجابيا في الفلاحة المحلية.

رابعا) الإنتاج النباتي لولاية قالمة للفترة (2000-2019)

تنوع الإنتاج النباتي في ولاية قالمة بين البقوليات، الحبوب، الخضر والفواكه، وللظروف الطبيعية تأثير كبير على كميات الإنتاج حيث أنه كلما كانت الظروف مواتية كلما زادت كمية الإنتاج والعكس صحيح، كما أن للعنصر البشري وكذا عامل التقنية والتكنولوجيا والموارد المالية كلها لها تأثير على الإنتاج وفيما يأتي سيتم التطرق إلى الإنتاج النباتي في ولاية قالمة.

أ) إنتاج البقوليات في ولاية قالمة خلال الفترة (2000-2021)

تعد البقوليات مصدرا رئيسيا للغذاء، وتمثلت مجموعة البقوليات في ولاية قالمة في الحمص، العدس، الجلبانة الجافة، الفول، الفويلة، والجدول الموالي يعطينا صورة عن تطور إنتاج البقوليات في ولاية قالمة.

جدول رقم (4-6): إنتاج البقوليات في ولاية قالمة خلال الفترة (2000-2021)

السنة / الانتاج	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
إنتاج العدس	0	320	630	1390	1620	480	564	230	720	2847	2422
إنتاج الجلبانة الجافة	0	0	70	100	220	80	38	110	180	86	30
انتاج الحمص	3500	3590	2410	5200	5500	5080	2860	4620	4540	4278	13024
إنتاج الفول والفويلة	7600	8870	6650	14790	7100	7940	7810	10280	12370	11405	24262
مجموع إنتاج البقول الجافة	**11100**	**12780**	**9760**	**21480**	**14440**	**13580**	**11272**	**15240**	**17810**	**18616**	**39738**

السنة / الانتاج	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
إنتاج العدس	4390	4208	3486	3230	2000	1906	7634	15810	19416	14030	14730
إنتاج الجلبانة الجافة	70	232	127	200	500	440	230	240	235	240	230
انتاج الحمص	19741	23546	29947	31940	19215	22279	14232	28175	27664	23567	24906
إنتاج الفول والفويلة	26919	29144	36750	43730	43370	56520	45266	60065	53920	43970	42830
مجموع إنتاج البقول الجافة	51120	57130	70310	79100	65085	81145	67362	104290	101235	81807	82696

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات مديرية الفلاحة لولاية قالمة.

استقراءا لبيانات الجدول أعلاه لاحظنا تذبذب في الإنتاج الإجمالي للبقوليات في الفترة (2000-2006)، أما الفترة (2007-2014) فقد عرف إنتاج البقوليات ارتفاعا مستمر حيث ارتفعت كمية الإنتاج من 15240 قنطار سنة 2007 لتصل إلى 79100 قنطار سنة 2014، ثم تنخفض سنة 2015 إلى 65085 قنطار لتعاود الارتفاع في السنة الموالية 2016 إلى 81145 قنطار لتنخفض مرة أخرى سنة 2017 وتعاود الارتفاع في 2018 لتصل قيمتها 104290 قنطار وتعد أكبر قيمة مسجلة في الإنتاج الكلي للبقوليات، ثم تنخفض مرة أخرى في الثلاث سنوات الأخير (2019-2021) لتصل كميتها إلى 82696 قنطار، علما و ان انتاج الفول و الفويلة نال حصة الأسد طيلة فترة الدراسة، في حين سجلت اضعف نسب انتاج بالنسبة للجلبانة. ومنه يمكن القول أن إنتاج البقوليات في ولاية قالمة يعد ضئيلا نوعا مقارنة ببقية المنتجات النباتية في الولاية. ولتوضيح أكثر لما تم ذكره سابقا نورد الشكل التالي:

الشكل (4-6): إنتاج البقوليات في ولاية قالمة خلال الفترة (2000-2022)

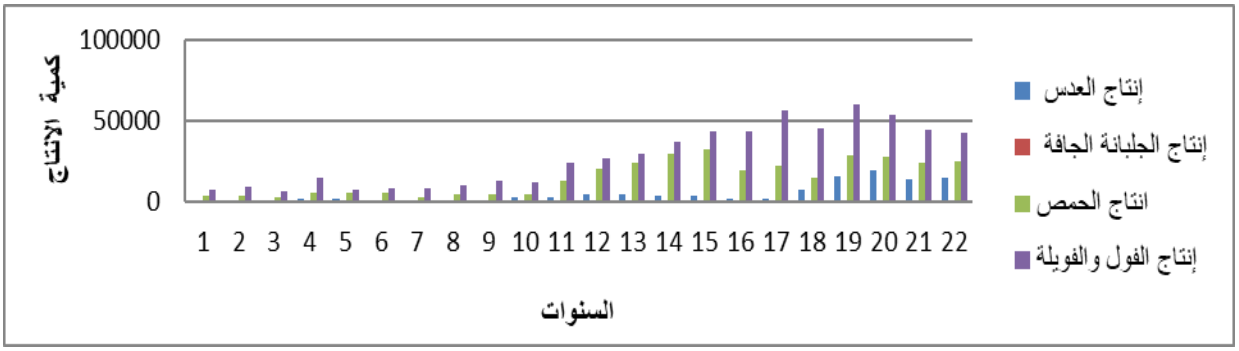

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الجدول (4-6)

ب) إنتاج الحبوب في ولاية قالمة خلال الفترة (2000-2021)

شهد إنتاج الحبوب في ولاية قالمة تذبذبا على طول فترة الدراسة، سواء تعلق الأمر بالقمح الصلب أو الين وكذا الشعير والخرطال، حيث يرتبط إنتاجه بعدة عوامل والجدول الموالي يعطي صورة عن تطوره.

جدول رقم (4-7): إنتاج الحبوب في ولاية قالمة للفترة (2000-2021)

الوحدة قنطار

السنة / الانتاج	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
القمح اللين	206200	266700	86518	441845	116610	150280	227666	300190	180050	254986	334050
القمح الصلب	593800	738361	188908	974082	773355	518080	765837	766560	634090	850930	1264313
الشعير	84000	114400	47100	172399	119175	111540	259082	130640	147060	200200	289767
الخرطال	2000	2780	1548	6103	3600	4620	2679	3410	3640	3884	3470
المجموع	**886000**	**1122241**	**324074**	**1594429**	**1012740**	**784520**	**1255264**	**1200800**	**964840**	**1310000**	**1891600**
السنة / الانتاج	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**
القمح اللين	305981	373220	316120	394542	305269	346070	196195	422596	400990	349980	377963
القمح الصلب	1310626	1509540	1457852	1697281	1376199	1604475	1077332	2149081	2140900	1821095	1899341
الشعير	271951	299200	229495	273875	215760	226730	128231	262087	277930	244495	185813
الخرطال	3182	2040	1953	2302	2772	3525	1500	3850	4810	4460	4989
المجموع	**1891740**	**2184000**	**2005420**	**2368000**	**1900000**	**2180800**	**1403258**	**2837614**	**2824630**	**2420680**	**2468285**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات مديرية الفلاحة لولاية قالمة

نلاحظ من الجدول أعلاه أن إنتاج إجمالي الحبوب في ولاية قالمة عرف تذبذبا في الفترة (2000-2008) اذ ارتفعت كميتها من 886000 قنطار سنة 2000 لتصل إلى 1122241 قنطار سنة 2001، لتنخفض في السنة الموالية إلى 323074 قنطار، لترتفع كميته سنة 2003 إلى 1594429 قنطار ثم تنخفض مرة خلال السنتين المواليتين 2004 و2005 لتقدر ب 784520 قنطار ثم ترتفع مرة أخرى سنة 2006 بكمية قدرت ب1255264 قنطار ليعاود الانخفاض في السنتين المواليتين 2007 و2008 لتقدر كميته ب964840 قنطار، يمكن أن يكون السبب وراء هذا التذبذب في إنتاج الحبوب هو الظروف المناخية خاصة انخفاض نسبة تساقط الأمطار وانخفاض أعداد اليد العاملة الفلاحية، وانخفاض في مساحات الأراضي المزروعة، غياب في الأدوات التقنية الحديثة المتعلقة بالقطاع الفلاحي والاعتماد بشكل كبير على الوسائل التقليدية، أما في الفترة (2009-2021) فقد عرف إنتاج إجمالي الحبوب ارتفاعا مستمرا نظرا للجهود التي بذلتها الدولة للنهوض

بالقطاع الفلاحي من تشجيع للفلاحين الصغار ومنح القروض الفلاحية وكذا إدخال التقنيات والوسائل الحديثة في الفلاحة. وبغية إعطاء صورة أكثر وضوحا نبين ذلك في الشكل التالي:

شكل رقم (4-7): إنتاج الحبوب في ولاية قالمة للفترة (2000-2021)

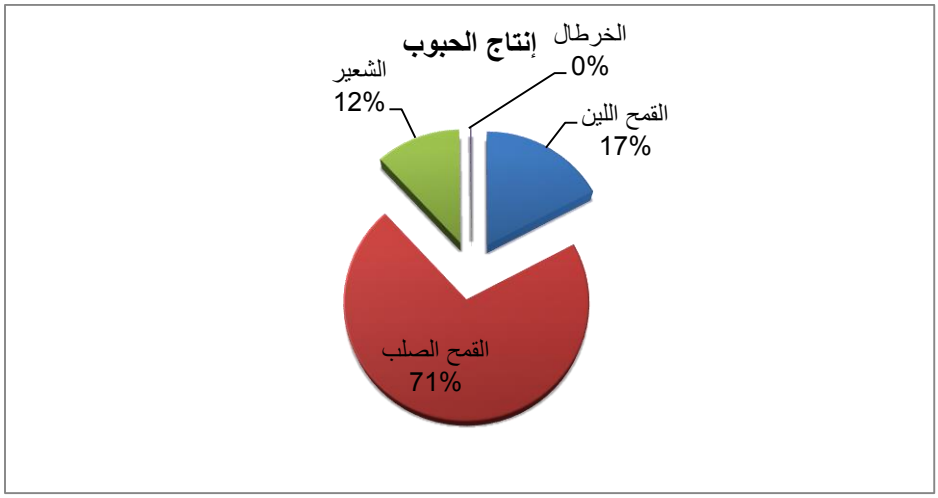

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الجدول (4-7)

إذ تأملنا في إنتاج الحبوب في الولاية فإن إنتاج القمح الصلب احتل المرتبة الأولى بنسبة 70.98% يليه إنتاج القمح اللين بنسبة 17.25% ثم الشعير بنسبة 11.65% والخرطال بنسبة 1.78%، ارتكز إنتاج الحبوب بنسبة كبيرة على إنتاج القمح الصلب والسبب يعود للاستعمال الواسع للقمح كمادة أولية في مختلف المنتجات الغذائية ذات الاستهلاك الكبير لدى أفراد المجتمع الجزائري.

فعلى الرغم من المساحة الزراعية الواسعة المخصصة للزراعة وكذا الظروف المناخية المواتية للممارسة النشاط الزراعي خاصة الحبوب والبقوليات إلا إنتاجهما في الولاية يعد ضئيل جدا ومحدود، إذ تعد الأراضي الزراعية الجزائرية حسب دراسات الخبراء أنها تصلح لدورتين فلاحيتين في السنة لزراعة الحبوب وهذا ما يساعد على الرفع من مستويات الإنتاج في مادة القمح بنوعيه الصلب واللين وهذا ما يجب النظر فيه خاصة في هاته الظروف التي ستمر بها بلدان العالم نتيجة الحروب التي تخوضها الدول المصدرة لمادة القمح، فمن المتوقع جدا ارتفاع كبير في أسعاره الذي يعد من الأغذية الأساسية والتي تستوردها الجزائر بكميات مرتفعة لتحقيق الاكتفاء الغذائي، ونظرا لهاته الظروف التي يشهدها العالم اليوم وجب على الفلاحين المحليين النظر في الأراضي الفلاحية والعمل على تهيئتها لعملية إنتاج لموسمين فلاحيين خلال السنة الواحدة.

ج) إنتاج الخضروات في ولاية قالمة للفترة (2000-2021)

تعد الخضروات التركيبة الأساسية في استهلاكات الأفراد، ويرتبط إنتاج الخضروات بالمساحة المخصصة لها وكذا الظروف الطبيعية فكلما كانت الظروف الطبيعية (أمطار، مستوى الرطوبة، درجات الحرارة ... الخ) مواتية كلما زادت كميات الإنتاج والعكس صحيح، كما أن عامل المكننة والتكنولوجيا أيضا لهما تأثير في الإنتاج وفيما يأتي نوضح تطور إنتاج الخضروات في ولاية قالمة

جدول رقم (4-8):تطور إنتاج الخضروات في ولاية قالمة للفترة (2000-2021)

الوحدة: قنطار

السنة / الانتاج	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
بطاطا	331300	289760	474000	408180	281600	224850	209915	127626	196377	405642	691056
طماطم	99000	62250	31220	41530	40500	40525	56580	71190	39220	45985	126765
فلفل	84500	20100	16160	31720	33600	11230	18000	9350	17473	22455	56015
خضر أخرى	423860	329720	292950	575630	601650	480165	684092	553809	641490	741901	1194957
مجموع الخضروات	**938660**	**701830**	**814330**	**1057060**	**957350**	**756770**	**968587**	**761975**	**894560**	**1215983**	**2068793**
السنة / الانتاج	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
بطاطا	1015714	862468	947030	848538	543930	505105	434311	112090	103409,4	204059	167756
طماطم	79170	101640	98590	100990	93937	79440	67280	74230	67490	71940	86370
فلفل	52387	36450	41705	32805	35700	18615	18450	18600	17530	19600	30885
خضر أخرى	1561077	1671561	1844195&	1647363	1666308	1547800	1276472	1304442	1221950	1274807	1411944
مجموع الخضروات	**2708348**	**2672119**	**2931520**	**2629696**	**2339875**	**2150960**	**1796513**	**1509362**	**1410379,4**	**1570406**	**1696955**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات مديرية الفلاحة لولاية قالمة

استقراء لبيانات الجدول أعلاه يتضح ان انتاج البطاطا يحتل مركز الصدارة في قائمة المنتجات من الخضراوات بولاية قالمة، ضف إلى ذلك قد تم تسجيل الملاحظات التالية:

❖ **بالنسبة لإنتاج البطاطا:** نلاحظ أن:

- هناك تذبذب في كمية إنتاج البطاطا من سنة لأخرى خلال فترة الدراسة (2000-2021)، وكانت سنة 2011 هي السنة التي سجل فيها إنتاج البطاطا أكبر كمية قدرت ب1015714 قنطار، ومن المعروف أن ولاية قالمة تشتهر بإنتاج البطاطا إلا أننا لاحظنا خلال المدة الأخيرة (2018-2021) تراجع كبير في كميات إنتاج البطاطا، وهذا ما يفسر ارتفاع أسعارها في الأسواق؛

- **بالنسبة للطماطم**: رغم مجهودات الدولة في هذا المجال لا سيما فيما يتعلق بدعم الفلاحين للنشاط في هذا المجال إلا ان هذه المادة عرفت تذبذب في كميات إنتاج الطماطم على طول الفترة المدروسة (2000-2021)؛ سجلت أعلى كمية إنتاج سنة 2010 وقدرت كميتها ب 126765 قنطار، وأدنى قيمة لها كانت سنة 2002 وقدرت كمية الإنتاج فيها بـ31220 قنطار؛ كما نلاحظ أن كميات إنتاج الطماطم مقارنة بكميات إنتاج البطاطا فهي منخفضة نوعا ما، بالرغم من الظروف الملائمة لزراعة هذا النوع من الخضروات؛
- **بالنسبة للفلفل:** عرف هو الاخر تذبذب في كميات إنتاج الفلفل خلال (2000-2021)، وتبين بيانات الجدول أن هناك تدهور كبير في إنتاجه خلال الفترة (2001-2008) إذ سجل في هذه السنوات أدنى كمية إنتاج قدرت ب9350 قنطار سنة 2007 وتعد هذه الكمية ضئيلة جدا مقارنة بكمية إنتاج سنة 2000 حيث قدرت ب84500 قنطار وتعد أعلى كمية إنتاج سجلت في فترة دراستنا؛
- **بالنسبة لبقية الخضر:** تم تسجيل تذبذب في كمية إنتاج الخضر المتبقية التي تنتجها الولاية، كما نلاحظ أنه خلال الفترة (2000-2008) كانت كميات الإنتاج منخفضة نوعا ما مقارنة بكميات إنتاج الفترة (2009-2021)، ويعد هذا الارتفاع أو التحسن مؤشرا جيدا في الفلاحة للولاية.

ولأجل الوقوف بشكل أوضح على التباين و الفروقات في انتاج الخضراوات في ولاية قالمة لذات الفترة نورد الشكل الموالي:

شكل رقم (4-8): إنتاج الخضروات في ولاية قالمة للفترة (2000-2021)

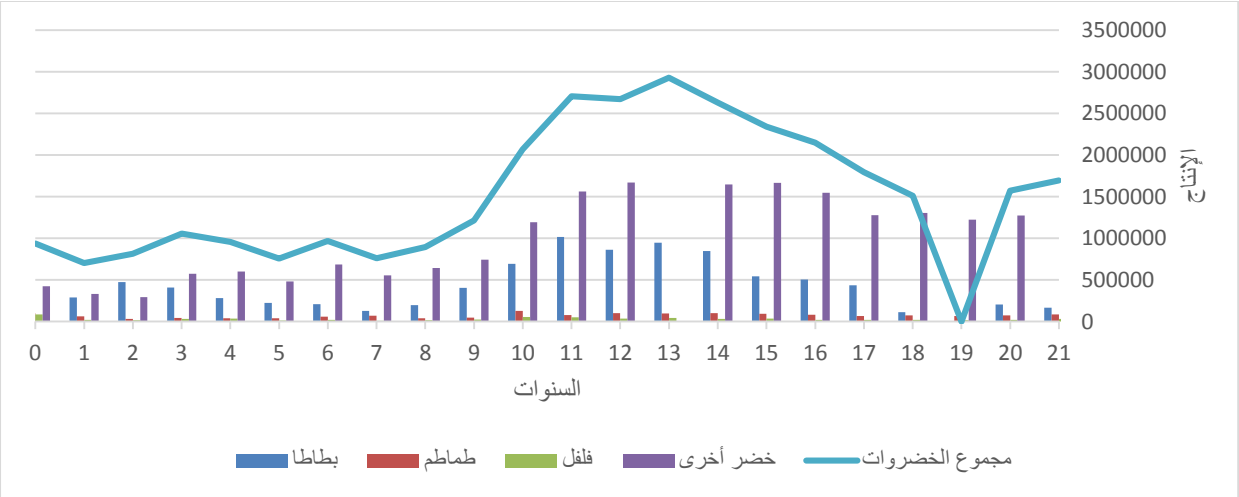

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الجدول رقم (4-8)

يعد كل من البطاطا والفلفل والطماطم من الخضر الأكثر طلبا في الأسواق المحلية الجزائرية، إلا أننا لاحظنا سابقا أن إنتاج كل من الفلفل والطماطم كانت كميات إنتاجهما منخفضة جدا مقارنة بكميات إنتاج

البطاطا على الرغم من الظروف المناخية المواتية لزراعة هذان النوعان من الخضر في ولاية قالمة، ويعد الانخفاض في الإنتاج هو أحد الأسباب الرئيسية في ارتفاع أسعار الخضروات الذي نعيشه الآن، ونرجح انخفاض إنتاج الخضر إلى إهمال القطاع الفلاحي الذي لم يلقى العناية اللازمة سواءا تعلق الأمر بالناحية التقنية أو البشرية، وهذا ما أشرنا له سابقا حول انخفاض أعداد اليد العاملة الزراعية في الولاية، وبناء عليه يجب الأخذ بعين الاعتبار التشجيع نحو الاستثمار في هذا القطاع وتشجيع الشباب من خلال دورات تكوينية وإرشادية للتوجه نحو العمل والاستثمار في الفلاحة ودعم الفلاحين الصغار بالقروض للنهوض بهذا القطاع كونه العصب الحساس من أجل تحقيق الأهداف المرجوة التي تتمثل أساسا في تلبية حاجيات المواطنين من موارد غذائية وتوجيه الفائض من الإنتاج نحو التصدير وجلب العملة الصعبة.

د) إنتاج الفواكه والحمضيات في ولاية قالمة للفترة (2000-2021)

فكما أشرنا سابقا في إنتاج الخضروات فالأمر نفسه بالنسبة لإنتاج الفواكه، ولتوضيح تطور إنتاج الفاكهة في ولاية قالمة نورد الجدول الموالي.

جدول رقم (4-9):تطور إنتاج الفواكه والحمضيات في ولاية قالمة للفترة (2000-2021)

الوحدة (قنطار)

السنة / الإنتاج	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الزيتون	42712	32988	7140	44471	44500	41835	74993	36400	28550	57525	41750
الحمضيات	28912	32890	34387	32925	33170	34120	37745	43755	47535	56960	64270
الفواكه ذات النواة والبذرة	38130	53450	33850	37350	37320	67690	97773	42218	81174	115498	127814
العنب	1890	1880	930	270	2000	970	1380	433	1695	2955	2845
التين	12700	4650	1700	4020	2500	1120	2415	3077	5000	5528	21878
اجمالي الإنتاج	**124344**	**125858**	**78007**	**119036**	**119490**	**145735**	**214306**	**125883**	**163954**	**238466**	**258557**
السنة / البيانات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الزيتون	74430	78170	104340	72680	31120	129419	26922	79486	72275	124335	45794
الحمضيات	98000	127450	126525	130000	138310	146400	144111,5	125262	129519	144694	142067
الفواكه ذات النواة والبذرة	144417	180886	213718	206623	246900,5	218743,7	244523,3	283030	271336,25	245926,5	226623
العنب	1978	3310	3860	3340	3185	1910	3485	1940	865	2065	1920
التين	10558	12405	15332	15582	8615	13540	13153	12625	17799,25	16602	16290
اجمالي الإنتاج	**329383**	**402221**	**463775**	**428225**	**428130,5**	**510012,7**	**432194,8**	**502343**	**491794,5**	**533622,5**	**432694**

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات مديرية الفلاحة لولاية قالمة.

يبين الجدول أعلاه أن هناك تذبذب في كمية إنتاج الفواكه خلال فترة الدراسة (2000-2021)، حيث قدرت قيمة كمية إنتاج الفواكه سنة 2000 ب124344 قنطار لترتفع في السنة الموالية 2001 بكمية 125858 قنطار وفي سنة 2002 انخفضت إلى 78008 قنطار لتعاود الارتفاع إلى غاية سنة 2006 بكمية قدرت ب214306 قنطار لينخفض في السنة الموالية 2007 بكمية قدرت ب125883 قنطار، ثم يعاود الارتفاع خلال (2008-2016) لتصل كمية الإنتاج إلى 510013 قنطار، وقد تراوحت كميات الإنتاج خلال السنوات (2017-2021) بين الكميات 432195 قنطار و533623 قنطار فترتفع كميات إنتاج الفواكه من سنة لأخرى؛

نلاحظ كذلك أن إنتاج الفواكه ذات النواة احتل المرتبة الأولى، يليه إنتاج الحمضيات في المرتبة الثانية، ثم الزيتون في المرتبة الثالثة، وإنتاج التين المرتبة الرابعة، واحتل إنتاج العنب المرتبة الأخيرة وقد كانت كميات إنتاج كل من العنب والتين كميات ضئيلة جدا، اذ قدرت أكبر كمية إنتاج للعنب ب 3860 قنطار سنة 2016، أما أكبر كمية لإنتاج التين قدرت ب21878 قنطار سنة 2010، أما في ما يخص إنتاج الحمضيات فقد سجل مردودا معتبرا خلال ذات الفترة ، و الشكل الموالي يبين تنوع ونسب تركز انتاج الفواكه و الحمضيات بولاية قالمة.

شكل رقم (4- 9): إنتاج الحمضيات والفواكه في ولاية قالمة للفترة (2000-2021)

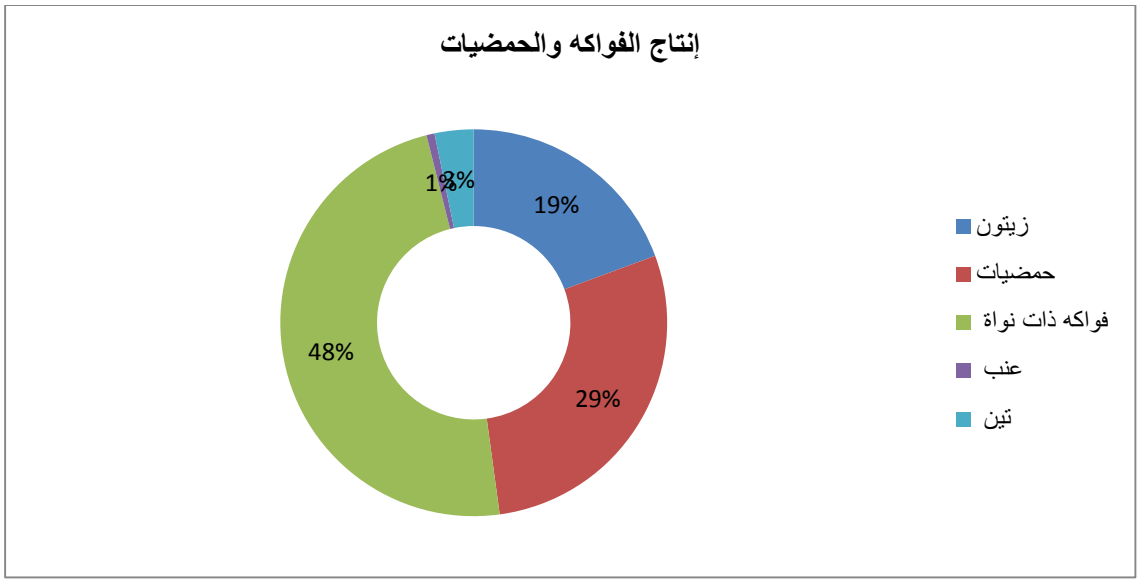

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الجدول (4-9)

3.4. القطاع الفلاحي في ولاية تبسة

تعد ولاية تبسة منطقة شبه صحراوية وعلى الرغم من هذا تسعى لجهات المسؤولة على تطوير القطاع الفلاحي ، نظرا لدوره الفعال في عملية التنمية، وقد تنوع النشاط الفلاحي فيها بين الزراعة وتربية المواشي.

1.3.4. التعريف بولاية تبسة

ولاية تبسة من الولاية الحدودية في الجزائر يتميز مناخها بأنه حار جاف صيفا ممطرا باردا شتاءا، ومناخها حاليا تقريبا شبه صحراوي وتعد هذه العوامل لها تأثير كبير على القطاع الفلاحي من حيث الإنتاج النباتي أو في تربية الحيوانات.

أولا) الموقع الجغرافي

تبسة ولاية حدودية تقع شرق الجزائر يحدها من الشرق الجمهورية التونسية ومن الغرب أم البواقي وخنشلة، من الشمال ولاية سوق أهراس ومن الجنوب ولاية وادي سوف، عاصمة الولاية هي مدينة تبسة[4] وتبلغ مساحتها 14227 كلم^2. والشكل الموالي يبين خريط ولاية تبسة.

شكل رقم (4-10): خريطة ولاية تبسة

source :https://sites.google.com/site/dpctebessa/wlayte-tbste

[4] https://sites.google.com/site/dpctebessa/wlayte-tbste

ثانيا) تاريخ مدينة تبسة

عرفت مدينة تبسة الحياة ووجود الإنسان عليها كما تدعي منذ حقبة إنسان مشتى الغربي أي حوالي 27000 إلى 12000 سنة قبل الميلاد وذلك فيما يعرف عند المؤرخين وقد أطل عليها فجر التاريخ بقدوم الفينيقيون ليحتلوها ويضموها إلى مملكة قرطاج وذلك منذ 250 ق.م إلى أن وقعت تحت حكم الرومان بعد تغلبهم على القرطاجين سنة 200 ق.م، وأصبحت مقاطعة رومانية ونقطة عبور هامة للتجار من الجنوب إلى الشمال، عرفت تبسة ازدهارها في عهد حكم روما القديمة حيث بنية معظم الآثار الرومانية الموجودة الآن بين 69-472 م إلى أن سقط الحكم الروماني على يد الوندال الذين قاموا بافساد وتهديم الكثير من المنشآت الرومانية، بقي الوندال مدة إلى أن استرجعها الرومان مرة أخرى فرمموا ما أفسده الوندال وأضافوا العديد من المرافق وهذا بفصل القائد **سولومون** بلغ عدد سكانها في تلك الحقبة مئة ألف ساكن، ظلت تبسة تحت الحكم الروماني إلى أن أطلت عليها جيوش الفاتحين سنة 648 م ، حيث أنتصر المسلمون على الرومان وأقاموا اتفاقية صلح مع البربر بقيادة الكاهنة ديهيا لكن البربر نقضوا الاتفاقية وغدروا بالمسلمين وقتلوا الصحابي الجليل عقبة بن نافع وثلاث مئة من صحبه الكرام ويقال أن المسلمون أهانوا كسيلة مما أوقد عنده حميته الجاهلية والغريب في الأمر أن ضريح الصحابي متواجد في مدينة بسكرة، عاود المسلمون فتحها بعد أن أعدوا العدة ونظموا الصفوف بقيادة حسان بن النعمان الغساني سنة 698م وفي مسكيانة خسر هو أيضا معركة كاهنة البربر مع الكاهنة ديهيا وخرج منها ثم عاد، لتدخل تبسة بين مد وجزر إلى سنة 701م ليتم فتح تبسة نهائيا ويتمكن المسلمون من قتل الكاهنة ديهيا اسمها داهية بنت لاهية قرب بئر في الطريق إلى بلدية بئر العاتر وأسر أبنائها التسعة لتبقى تبسة مدينة إسلامية، اتخذت الكاهنة هضبة ثازبنت كمقر لجيشها قرب مدينة تبسة، تدربه فيها وتستعد للقتال، وما زالت حتى الآن صومعة الكاهنة كما يسميها الشعب قائمة بدوار ثازبنت، وهي عبارة عن برج معسكر بني بحجارة ضخمة يشير إلي أن هذا هو مقر الكاهنة الرئيسي، ومن الغريب أن هذه المنطقة نفسها هي التي اتخذها تاكفاريناس يوغرطة معقلا لجيوشهما، ومن غير شك فإن الكاهنة كانت تراقب من مرتفعات الهضبة المطلة علي سهل تبسة تحركات الجيش العربي، وتتابع تقدمه، وأنها اختارت هي موقع المعركة سنة 693م، يبدو أن القائدة البربرية عندما شاهدت جيش حسان يطل من بكارية آتيا من الحدود التونسية الجزائرية الحالية، ويتقدم نحو الغرب مخترقا سهل تبسة ومتجها نحو منطقة

حلوفة نزلت من هضبة ثازبنت، وتوجهت إلي المنطقة المسماة مسكيانة (أسمها بالبربرية: ميس الكاهنة، أي ابن الكاهنة)، فقد قتل بالمكان ابن الكاهنة فسمي بأسمه، وما زالت هذه القرية تحمل نفس الاسم، انتشرت الكاهنة بجيشها في التلال المحيطة بهذه المنطقة، وفاجأت الجيش الإسلامي، فانطلقت من التلال، ويبدو أن الجيش العربي فوجئ بالهجوم الذي كان يشبه كمينا كبيرا، ودارت معركة شرسة، تمكنت الكاهنة من هزم الجيش العربي، وأسر ثمانين من قادته جلهم من التابعين، وعندما شعر حسان بأن المعركة حسمت، أنسحب بما تبقي له من قوات، وطاردته الكاهنة حتى مدينة قابس، وأنسحب حسان بقواته إلى طرابلس وبقي ينتظر المدد، وبني بهذه المدينة معسكرا لجيشه سمي منازل حسان، أما القيروان فقد بقيت بأيدي المسلمين ولم تلحق الكاهنة بهم أي أذي بل وأمّنتهم، عادت الكاهنة إلي موقعها جبال الأوراس النمامشة، ويبدو أن هضبة ثازبنت أستمرت كمقر لقيادتها، اجتمعت بالأسري الثمانين، حاورتهم وسألتهم عن دينهم فاكتشفت أنهم لم يأتوا مستعمرين وإنما حاملين لرسالة، كما اكتشفت أن لغتهم ليست غريبة عن لغة قومها غرابة لغة الرومان، بل هي أخت لها، ومن غير شك فإنها تمكنت من التحدث مع بعضهم القادمين من اليمن بدون ترجمان، سألتهم عن عاداتهم وتقاليدهم فوجدت توافقا غريبا بينها وبين عادات وتقاليد قومها، فحدث زلزال في نفسها، كانت نتيجته أن أطلقت سراح الأسري، واحتفظت بأذكاهم وأوسعهم ثقافة وحفظا للقرآن وتفقها في الدين وهو خالد بن يزيد العبسي، وكلفته بتعليم ولديها العربية والقرآن، بل وعمدت إلي تبنيها لخالد وفقا لشعائر دينها. بدأ الحكم الإسلامي بالخلافة الأموية ثم العباسية إلى أن عين هارون الرشيد (إبراهيم بن الأغلب) حاكم على بلاد إفريقية تونس لتخضع بعد ذلك إلى حكم المماليك بدايةبدولة زيريون ثم الرستمية ثم الصنهجية لتقع تحت حكم الدولة الفاطمية الشيعية لتنتقل بعد ذلك إلى الحكم الحماديين ثم المرابطيين ثم الموحدين ثم الحفصيين ثم الأتراك سنة 1572 وبقيت تحت الحم العثماني إلى غاية الاستعمار الفرنسي[5].

ثالثا) أبرز معالم ولاية تبسة

تضم ولاية تبسة العديد من المعالم الأثرية والسياحية من أهمها[6]:

- مغارة بوعكوس الواقعة بقرية بوكوس العتيقة؛
- تقع القلعة البيزنطية على مرامي مدينة تبسة الجزائرية، وتم تشييدها كحصن دفاعي عن المدينة للتصدي للحروب والنكبات المتوالية. ولا تزال بقايا القلعة قائمة حتى اليوم، وبحجارتها الحمراء

[5] https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%A8%D8%B3%D8%A9
[6] https://www.safarway.com/city/tebessa/landmarks

الطينية التي جعلت منها معلماً مميزاً، لا نزال نذكرها حتى يومنا هذا. وتتميز القلعة بموقعٍ مميز حيث تشرف على سهول المدينة ومرتفعاتها؛

- لسور البيزنطي هو أحد المعالم التاريخية التي تتميز بها مدينة تبسة، والذي يُعرف أيضاً باسم القلعة البيزنطية و القصبة، حيث شُيّد بين عامي 535 م و 538 م. ولهذا السور ثلاثة أبواب أصلية, شهِدت العديد من الحروب والصراعات، وهي باب كركلا وباب سولومون وباب شهلة، ثم أضاف الفرنسيون ثلاثة أبواب صغيرة أخرى لتسهيل الحركة من وإلى خارج السور.
- باب سلمون يعود تشييد باب سولومون إلى سنة 535م وسمي بهذا الاسم نسبة إلى القائد البيزنطي سولومون (Salomon) الذي نجح في إعادة ترتيب وتدعيم ركائز الدولة البيزنطية. وأصبح من ذلك الحين هذا الباب أحد الأبواب الرئيسية المهيبة التي تميز وتحيط بالقلعة، حيث امتاز بارتفاعه الشاهق وحجارته الضخمة المرصوفة بطريقة معمارية بحتة.
- يوكوس هي قرية قديمة تقع في بلدية الحمامات التابعة لولاية تبسة, وهي من المعالم الأثرية المهمة التي تتميز بها الولاية، حيث تمتد على مساحة 22 هكتاراً تشمل معالم مميزة، فهناك مغارة بوعكوس الأثرية وحمامات يوكوس الساخنة التي يقصدها السياح لأغراض علاجية. كما وتضم القرية محمية غابات طبيعية فيها العديد من الأشجار الحرجية النادرة، والتي يأتي إليها السياح للاسترخاء في أجواء طبيعية مميزة.
- بازيليك تبسة هو واحد من أوسع المعالم الأثرية في مدينة تبسة، وهو في الأصل عبارة عن بازيليك وكنيسة مسيحية كانت تسمى بكنيسة سانت كريسبين، تقع على بعد 460 م شمال القلعة البيزنطية، وهي محاطة بسور رباعي الأضلاع، وتتكون من عدة بنايات تشكل مجتمعة دير وسراديب داخلية وإسطبلات وأروقة وباحة وكنيسة ومرافقها ومصليات مراقد. أما اليوم وبفعل مرور الزمن فلم يتبق من الكنيسة سوى بقايا حجارة أثرية وحدائق خارجية وبعض الأعمدة التي بقيت صامدة.

3.2.4. مؤشرات القطاع الفلاحي في ولاية تبسة

تقوم الفلاحة بدور هام في الاقتصاد القومي، حيث تساهم في الصادرات الإجمالية، وبالتالي المساهمة في الخطط الإنمائية، وتقسم مؤشرات القطاع الفلاحي بين مؤشرات اقتصادية وأخرى اجتماعية، ويشهد القطاع الفلاحي في ولاية تبسة تطورا ملحوظا خلال الألفية الأخيرة ومن خلال هذا العنصر سيتم تسليط الضوء على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الفلاحي في ولاية تبسة.

أولا) اليد العاملة الزراعية

تعد اليد الزراعية الركيزة الرئيسية لممارسة النشاط الزراعي، وعلى الرغم من هذا إلا أن الطلب عليها ضئيل جدا في الجزائر بصفة عامة، وفي مختلف الولاية بصفة خاصة، الجدول الموالي يبين تطور اليد العاملة في القطاع الفلاحي بولاية تبسة.

جدول رقم(4-10): تطور اليد العاملة الزراعية في ولاية تبسة للفترة (2001-2020)

السنة / البيانات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
اليد العاملة	2498	5911	5845	1747	1155	1135	1794	1639	1013	1014
معدل تطور اليد العاملة الزراعية	-	137%	-1%	-70%	-34%	-2%	58%	-9%	-38%	0%
السنة / البيانات	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**
اليد العاملة	1556	1736	1405	1521	2978	1364	308	275	1318	283
معدل تطور اليد العاملة الزراعية	53%	12%	-19%	8%	96%	-54%	-77%	-11%	379%	-79%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات مديرية الفلاحة لولاية تبسة.

يشير الجدول أعلاه إلى تباين أعداد اليد العاملة الزراعية في ولاية تبسة خلال الفترة (2001-2020) بالارتفاع والانخفاض من سنة لأخرى، بلغ أعداد اليد العاملة سنة 2001 حوالي 2498 عامل لترتفع سنة 2002 إلى 5911 عامل ثم تنخفض في السنوات الموالية ليصل عددها سنة 2006 حوالي 1135 عامل لتعاود الارتفاع سنة 2007 ليصل 1794 عامل ثم تنخفض مرة أخرى مسجلة 1014 عامل سنة 2010، لترتفع مرة أخرى في السنتين المواليتين وقدر عدد العمال سنة 2012 حوالي 1736 ثم تعاود الانخفاض في السنتين المواليتين ليصل عدد العمال 1521 عامل سنة 2014 ثم ترتفع سنة 2015 حوالي 2978 عامل، لينهار عدادها خاصة السنوات الأخيرة حيث قدر عددها ب283 عامل سنة 2020 في حين قدر عددها سنة 2002 ب 5911 عامل، إن هذا الانخفاض الكبير في اليد العاملة الزراعية يؤثر سلبا على الإنتاج الزراعي لأن نقص اليد العاملة الزراعية يؤخر في جني المحاصيل مما يعرض هذه المحاصيل للتلف. والشكل الموالي يوضح تطور اليد العاملة الزراعية في ولاية تبسة.

شكل رقم (4-11): تطور اليد العاملة الزراعية في ولاية تبسة للفترة (2001-2020)

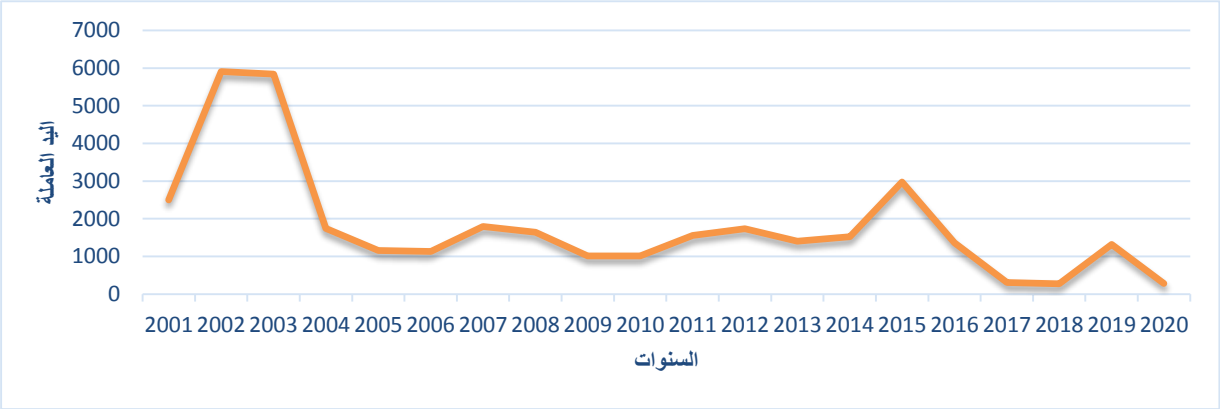

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول (4-10)

ثانيا) الإنتاج النباتي

إن المساحة المزروعة لها دور كبير في عملية إنتاج المحاصيل الزراعية، كما أن الظروف المناخية تلعب دورا كبيرا في ذلك، وقد تنوع إنتاج المحاصيل الزراعية في ولاية تبسة بين إنتاج الأعلاف، الزيتون، التمور، البذور.

أ) العلف

بحكم كون ولاية تبسة منطقة رعوية فأن البديهي ان تشتهر هذه الأخيرة بإنتاج العلف و بغية الوقوف على تطور انتاج هذا الأخير و المساحة المخصصة لزراعة نورد الجدول الموالي

جدول رقم (4-11): إنتاج العلف في ولاية تبسة للفترة (2009-2020)

الوحدة: المساحة المزروعة (هكتار) الإنتاج (قنطار)

السنة	2009		2010		2011		2012		2013		2014	
البيانات	المساحة المزروعة	الإنتاج	المساحة المزروعة	الإنتاج	المساحة المزروعة	الإنتاج	المساحة المزروعة	الإنتاج	المساحة المزروعة	الإنتاج	المساحة المزروعة	الإنتاج
	165890	791350	21790	330600	137130	515550	83027	427700	167357	496240	131960	1047920
السنة	2015		2016		2017		2018		2019		2020	
البيانات	المساحة المزروعة	الإنتاج	المساحة المزروعة	الإنتاج	المساحة المزروعة	الإنتاج	المساحة المزروعة	الإنتاج	المساحة المزروعة	الإنتاج	المساحة المزروعة	الإنتاج
	12900	120800	93715	902577	79369	1236796	63396	1236796	119341	791300	96386	876400

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات من مديرية الفلاحة لولاية تبسة

نلاحظ من الجدول رقم (11-4) أن المساحة المخصصة في زراعة الأعلاف في تزايد مستمر على طول الفترة (2009-2020)، وهذا راجع للاستعمال الواسع للأعلاف التي يتم الاعتماد عليها في تغذية المواشي والدواجن، ونظرا للظروف المناخية في الولاية التي تعد شبه جافة مما يجعل الأراضي شبه قاحلة هذا يستوجب إنتاج كميات كبيرة من الأعلاف لتجنب الوقوع في مشاكل غياب الغذاء للماشية إذ لاحظنا أن هناك ارتفاع مستمر في كمية إنتاج الأعلاف على طول فترة الدراسة وقد سجلت أعلى قيمة لها سنة 2018 بـ: 1236796 قنطار.

ب) البذور

من أجل الوقوف تطور انتاج البذور في ولاية تبسة خلال الفترة (2009-2020) نورد الجدول التالي

جدول رقم (4-12): إنتاج البذور في ولاية تبسة للفترة (2009-2020)

الوحدة: المساحة المزروعة (هكتار) الإنتاج (قنطار)

السنة	2009		2010		2011		2012		2013		2014	
البيانات	المساحة المزروعة	الإنتاج	المساحة المزروعة	الإنتاج	المساحة المزروعة	الإنتاج	المساحة المزروعة	الإنتاج	المساحة المزروعة	الإنتاج	المساحة المزروعة	الإنتاج
	1926	56140	2076	62480	2300	64400	2460	67150	2460	67500	2519	69700
السنة	2015		2016		2017		2018		2019		2020	
البيانات	المساحة المزروعة	الإنتاج	المساحة المزروعة	الإنتاج	المساحة المزروعة	الإنتاج	المساحة المزروعة	الإنتاج	المساحة المزروعة	الإنتاج	المساحة المزروعة	الإنتاج
	2590	71100	2607	60986	2607	64504	2607	68828	2607	78804	2607	56160

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات من مديرية الفلاحة لولاية تبسة.

نلاحظ من الجدول أعلاه ارتفاع مستمر في المساحة المخصصة لزراعة البذور على طول فترة الدراسة حيث بغت مساحة الأراضي المزروعة سنة 2009 حوالي 1926 هكتار ومع الإصلاحات التي عرفها القطاع الفلاحي في الولاية صارت مساحتها سنة 2020 حوالي 2607 هكتار، أن الارتفاع في مساحة الأراضي المزروعة صاحبها تزايد مستمر في كمية إنتاج البذور حيث بلغ إنتاج البذور سنة 2009 حوالي 56140 قنطار ليصبح سنة 2020 حوالي 56160 قنطار إذ سجلت أعلى كمية سنة 2019 بـ 78840 قنطار، وهذا نتيجة لتزايد الطلب عليها لما تعود به من تحسن في الإنتاج ورفعه.

ج) الزيتون

يعد الزيتون من أهم الحمضيات التي تنتجها الولاية، وذلك راجع للظروف المناخية المواتية والجدول الموالي يعطينا صورة أكثر وضوحا:

جدول رقم (4-13): إنتاج الزيتون في ولاية تبسة للفترة (2009-2020)

الوحدة: المساحة المزروعة (هكتار) الإنتاج (قنطار)

السنة	2009		2010		2011		2012		2013		2014	
البيانات	المساحة المزروعة	الإنتاج	المساحة المزروعة	الإنتاج	المساحة المزروعة	الإنتاج	المساحة المزروعة	الإنتاج	المساحة المزروعة	الإنتاج	المساحة المزروعة	الإنتاج
	873	22980	900	28000	1156	28200	2000	32000	2500	26000	3200	36000
السنة	2015		2016		2017		2018		2019		2020	
البيانات	المساحة المزروعة	الإنتاج	المساحة المزروعة	الإنتاج	المساحة المزروعة	الإنتاج	المساحة المزروعة	الإنتاج	المساحة المزروعة	الإنتاج	المساحة المزروعة	الإنتاج
	15595	61200	15595	97100	64000	103733	14497	61200	15595	97100	15595	103733

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات مديرية الفلاحة لولاية تبسة.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن هناك زيادة في مساحة المزروعة بمحصول الزيتون من سنة لأخرى حيث ارتفعت من 873 هكتار سنة 2009 لتصبح مساحتها سنة 2020 ب 15595 هكتار، إذ أن الارتفاع في المساحة المزروعة صاحبه ارتفاع في إنتاج المحصول إذ ارتفع إنتاجه من 22980 قنطار سنة 2009 ليقدر بـ103733 قنطار سنة 2020، إن التطور في المحصول الزيتون يعود سببه الظروف المناخية المواتية في الولاية، بالإضافة إلى تسميد الأراضي خلال الموسم الفلاحي وجعلها أكثر تهيأ للإنتاج والرفع من حجمه، بالإضافة إلى ارتفاع الطلب على هذا المنتج واستعماله كمادة أولية في إنتاج زيت الزيتون.

د) التمور

تعد التمور أحد الثمار الشهيرة التي تنتجها أشجار النخيل، وهي فاكهة ذات قيمة غذائية عالية، وتتميز هذه الفاكهة في الجزائر بأنها أجود أنواع التمور بين دول العالم.

والجدول الموالي يبين إنتاج التمور في ولاية تبسة

جدول رقم (4-14): إنتاج التمور في ولاية تبسة للفترة (2009-2020)

الوحدة: المساحة المزروعة (هكتار) الإنتاج (قنطار)

السنة	2009		2010		2011		2012		2013		2014	
البيانات	المساحة المزروعة	الإنتاج	المساحة المزروعة	الإنتاج	المساحة المزروعة	الإنتاج	المساحة المزروعة	الإنتاج	المساحة المزروعة	الإنتاج	المساحة المزروعة	الإنتاج
	454	13920	455	17000	479	18000	490	18500	510	19600	560	20500
السنة	2015		2016		2017		2018		2019		2020	
البيانات	المساحة المزروعة	الإنتاج	المساحة المزروعة	الإنتاج	المساحة المزروعة	الإنتاج	المساحة المزروعة	الإنتاج	المساحة المزروعة	الإنتاج	المساحة المزروعة	الإنتاج
	590	20500	804	21300	19600	20010	560	20500	590	21300	804	20010

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات مديرية الفلاحة لولاية تبسة.

نلاحظ من جدول إنتاج التمور في ولاية تبسة أن مساحة الأراضي المخصصة لزراعة التمور ترتفع من سنة لأخرى حيث بلغت مساحتها سنة 2009 حوالي 454 هكتار لتصل مساحتها سنة 2020 حوالي 804 هكتار أي تقريبا ضعف المساحة سنة 2009، وقد صاحبها ارتفاع في مستوى إنتاج التمور إذ ارتفع قيمتها من 13920 قنطار سنة 2009 لتصل إلى 20010 قنطار سنة 2020؛ لقد ساعدت البيئة الشبه الصحراوية في ولاية تبسة على استغلال المزارعين لها والاستثمار في زراعة أشجار النخيل التي تعود بمحصول التمر، كون التمور الجزائرية تعد من أجود الأنواع وهذا ما يسمح بتنويع صادرات الجزائر من خلال إنتاجها بكميات مناسبة والحصول على العملة الصعبة.

ثالثا) إنتاج الحبوب

تعد الحبوب من الأغذية التي يعتمد عليها الأشخاص في نظامهم الغذائي، إذ أنها مصدرا رئيسيا للطاقة، ويعد القمح أكثر أنواع الحبوب استهلاكا في الجزائر بصفة عامة، ومنه فهو من أكثر المنتجات الفلاحية التي تقوم العديد من الولاية بزراعته وإنتاجه لاستعماله في العديد من المنتجات النهائية.

وبغية الوقوف على تطور انتاج الحبوب بولاية تبسة نورد الجدول التالي:

جدول رقم (4-15): إنتاج الحبوب في ولاية تبسة للفترة (2009-2020)

الوحدة: قنطار

السنة / البيانات	2009	2010	2011	2012	2013	2014
قمح صلب	136493	556000	275000	141900	220400	312000
قمح لين	3500	55000	24600	1500	9000	19000
شعير	24554	782700	170000	8600	100600	136000
اجمالي الانتاج	**164547**	**1393700**	**469600**	**152000**	**330000**	**467000**
السنة / البيانات	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**
قمح صلب	215800	379393	326100	774350	457630	269035
قمح لين	5200	16530	16100	64100	25330	5940
شعير	126000	420850	283500	877650	345040	57165
اجمالي الانتاج	**347000**	**816773**	**625700**	**1716100**	**828000**	**332140**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات مديرية الفلاحة لولاية تبسة.

استقراءا لبيانات الجدول أعلاه لاحظنا ما يلي:

- **القمح الصلب:** عرف إنتاج القمح الصلب في ولاية تبسة تذبذبا في الإنتاج خلال فترة الدراسة (2009-2020)، حيث سجل أعلى قيمة إنتاج له سنة 2018 بقيمة بلغت774350 قنطار، وأدنى قيمة كانت سنة 2009 ب 136493 قنطار؛
- **القمح اللين:** عرف إنتاج القمح اللين هو الآخر تذبذبا في الإنتاج خلال فترة الدراسة (2009-2020)، حيث سجل أعلى قيمة إنتاج له سنة 2018 بقيمة بلغت 64100 قنطار، وأدنى قيمة كانت سنة 2009 ب 5200 قنطار؛
- **الشعير**: نلاحظ كذلك أن إنتاج الشعير في ولاية تبسة هو أيضا تميز إنتاجه بالتذبذب على طول فترة الدراسة (2009-2020)، إذ سجل أعلى قيمة إنتاج له سنة 2018 بقيمة 877650 قنطار وأدنى قيمة كانت سنة 2012 بقيمة 8600 قنطار.

إن التذبذب في إنتاج الحبوب مرتبط بدرجة كبيرة بالظروف المناخية وذلك راجع لاعتماد الفلاحة الجزائرية على الطرق التقليدية في الزراعة، حيث كلما كان الطقس ملائم للزراعة كلما ساهم ذلك في الرفع من قيمة الإنتاج والعكس صحيح؛ وتأسيسا على ما ذكرنا يجب الوقوف بهذا القطاع الحساس وتطويره والاعتماد على الطرق الحديثة في الزراعة لتجنب انخفاض الإنتاج. وبغية الوقوف بصورة اكثر وضوح على تطور انتاج الحبوب في ولاية تبسة نورد الشكل التالي.

شكل رقم (4-12): إنتاج الحبوب في ولاية تبسة للفترة (2009-2020)

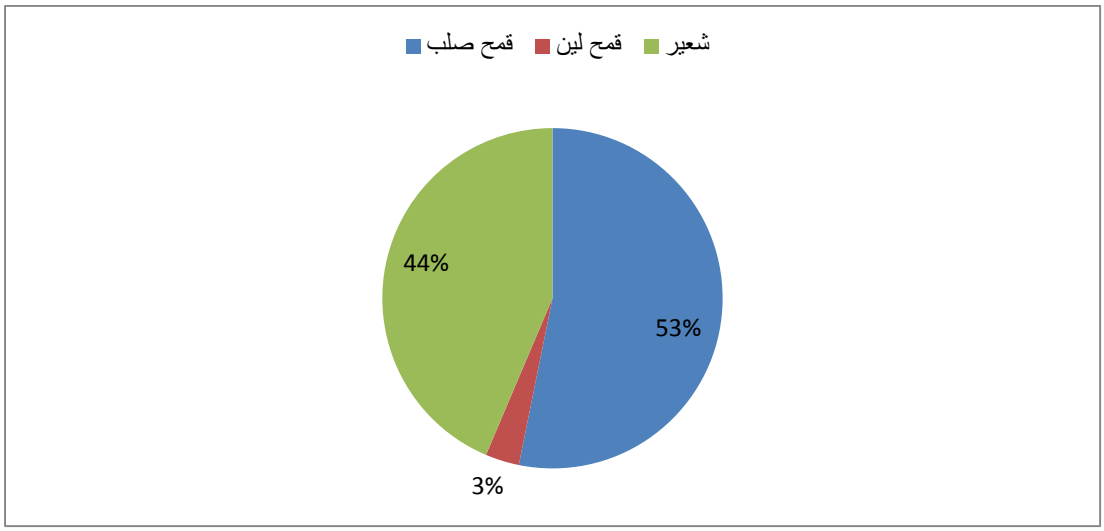

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول (4-15)

نلاحظ من الشكل رقم (4-12) أن إنتاج الحبوب في ولاية تبسة تنوع بين إنتاج القمح الصلب، القمح اللين والشعير، حيث احتل إنتاج القمح الصلب المرتبة الأولى بنسبة 53% من الإنتاج الإجمالي للحبوب أما المرتبة الثانية فاحتلها إنتاج الشعير بنسبة 44% يليه إنتاج القمح الصلب بنسبة 3%.

رابعا) الإنتاج الحيواني

تعد الحيوانات أحد المصادر الرئيسية للغذاء، وقد تنوع الإنتاج الحيواني في ولاية تبسة حسب مصدرها، إذ تميزت الولاية بإنتاج العسل، البيض، اللحوم البيضاء، اللحوم الحمراء.

أ) إنتاج العسل

هو أحد المنتجات الغذائية التي ينتجها النحل، له قيمة غذائية عالية يستعمل لعلاج العديد من الأمراض وكذلك يعد مادة أولية لإنتاج الأدوية ويستعمل أيضا في إنتاج منتجات أخرى.

جدول رقم (4-16): إنتاج العسل في ولاية تبسة للفترة (2009-2020)

الوحدة:(قنطار).

السنة / الإنتاج	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
	360	844	990	650	900	1200	990	1100	1000	1300	1300	1300

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات مديرية الفلاحة لولاية تبسة.

لوحظ من الجدول أن إنتاج العسل عرف ارتفاعا مستمرا خلال فترة الدراسة حيث ارتفع من 360 قنطار سنة 2006 ليبلغ إنتاجه سنة 2020 حوالي 1300 قنطار في الفترة (2009-2020)، ويعد هذا الإنتاج جيد،

إن السبب في الإنتاج الواسع للعسل هو الاهتمام الكبير بتربية النحل في الولاية كما أن الظروف المناخية مواتية لممارسة هذا النوع من النشاط، حيث عرفت الولاية بتقديم دورات تكوينية في مجال تربية النحل ويعد عنصر زيادة الطلب عليه أحد الدوافع المشجعة على الرفع من كميات إنتاجه من سنة لأخرى.

ب) إنتاج البيض

يعد البيض أحد المنتجات الحيوانية المهمة ذات الاستهلاك الواسع من طرف المستهلكين لاستعماله في الكثير من المنتجات وكذلك نظرا لقيمته الغذائية. والجدول التالي يبين لنا إنتاج البيض في ولاية تبسة.

جدول رقم (4-17): إنتاج البيض في ولاية تبسة للفترة (2009-2020)

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
إنتاج البيض	27748000	38136000	37800000	33012000	32760000	36792000
السنة	2015	2016	2017	2018	2019	2020
إنتاج البيض	52248000	62454000	67340000	78008000	76048000	32928000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مديرية الفلاحة لولاية تبسة.

عرف إنتاج البيض تذبذبا خلال الفترة (2009-2020) يغلب عليه الارتفاع، حيث قدرت قيمته سنة 2009 بـ: 27748000 لترتفع سنة 2010 إلى 38136000 لترتفع في الثلاث السنوات الموالية لتقدر قيمتها سنة 2013 بـ: 32760000 لتعاود الارتفاع لتصل قيمتها 78008000 سنة 2018 لتنخفض في السنتين المواليتين إلى 32928000.

ج) إنتاج الحليب

يستخدم الحليب في إنتاج أنواع مختلفة من المنتجات اللبنية والأجبان، ويتم الحصول ويتم الحصول عليه من العديد من الحيوانات لذلك فكلما تم الرفع من كميات إنتاجه كلما ساهم في الرفع من كميات إنتاجها وتخفيض فواتير الاستيراد بالنسبة لهاته المنتجات اللبنية.

يعد الحليب مصدرا رئيسيا للغذاء، وسنحاول فيما سيأتي توضيح وتتبع انتاج الحليب لمختلف أصناف الحيوانات (أبقار، أغنام، ماعز، جمال) على التوالي، في ولاية تبسة.

1) حليب الأبقار: من أجل الوقوف على تطور انتاج حليب الابقار في ولاية تبسة نورد الجدول التالي:

جدول رقم (4-18): إنتاج حليب الأبقار في ولاية تبسة للفترة (2009-2020)

الوحدة: الأعداد (رأس) الإنتاج (1000 ل)

السنة	2009		2010		2011		2012		2013		2014	
البيانات	أعداد الأبقار	الإنتاج	أعداد الأبقار	الإنتاج	أعداد الأبقار	الإنتاج	أعداد الأبقار	الإنتاج	أعداد الأبقار	الإنتاج	أعداد الأبقار	الإنتاج
	7468	5133	8737	5978	10082	6904	10463	7168	10288	7055	10204	7000
السنة	2015		2016		2017		2018		2019		2020	
البيانات	أعداد الأبقار	الإنتاج	أعداد الأبقار	الإنتاج	أعداد الأبقار	الإنتاج	أعداد الأبقار	الإنتاج	أعداد الأبقار	الإنتاج	أعداد الأبقار	الإنتاج
	11228	7750	10043	7250	10177	7375	9203	6600	8543	6111	7039	5004

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات مديرية الفلاحة لولاية تبسة.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن إنتاج حليب الأبقار في ولاية تبسة عرف تذبذبا من فترة لأخرى، حيث بلغت كمية إنتاجه سنة 2009 حوالي 5133 ألف لتر ليصل سنة 2012 إلى 7168 ألف لتر لينخفض في السنتين المواليتين لتبلغ كميته 7000 ألف لتر وذلك سنة 2014، ثم يعاود الارتفاع في السنوات الثلاث الموالية لتصل كمية إنتاجه 7375 ألف لتر سنة 2017 ليعاود الانخفاض في السنوات الموالية ليصل ألف لتر وذلك سنة 2014، ثم يعاود الارتفاع في السنوات الثلاث الموالية لتصل كمية إنتاجه 7375 ألف لتر سنة 2017 ليعاود الانخفاض في السنوات الموالية ليصل إلى 5004 ألف لتر سنة 2020؛

إن التذبذب في كميات إنتاج حليب الأبقار من فترة لأخرى مرتبط بأعدادها، حيث أن أعداد الأبقار هو الآخر عرف تذبذبا على طول فترة الدراسة (2009-2020)؛ ويعود سبب تذبذب أعداد الأبقار إلى توجيه الأبقار للذبح لاستهلاك لحومها، وكذلك نقص أعداد الأبقار الحلوب نتيجة عدم تحمل المربين لتكاليف استراد هذا النوع من الأبقار.

2) حليب الأغنام: يظهر الجدول المالي تطور انتاج حليب الأغنام بولاية تبسة

جدول رقم (4-19): إنتاج حليب الأغنام في ولاية تبسة للفترة (2009-2020)

الوحدة: الأعداد (رأس) الإنتاج (1000 ل)

السنة	2009		2010		2011		2012		2013		2014	
البيانات	أعداد الأغنام	الإنتاج	أعداد الأغنام	الإنتاج	أعداد الأغنام	الإنتاج	أعداد الأغنام	الإنتاج	أعداد الأغنام	الإنتاج	أعداد الأغنام	الإنتاج
	57524	447578	56448	470400	61168	509737	62165	518044	60552	504598	58153	484608
السنة	2015		2016		2017		2018		2019		2020	
البيانات	أعداد الأغنام	الإنتاج	أعداد الأغنام	الإنتاج	أعداد الأغنام	الإنتاج	أعداد الأغنام	الإنتاج	أعداد الأغنام	الإنتاج	أعداد الأغنام	الإنتاج
	60227	501888	63683	530688	70203	59024	64704	515200	65027	541888	68883	574023

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات مديرية الفلاحة لولاية تبسة.

من خلال الجدول أعلاه نتبين انعرف إنتاج حليب الأغنام عرف ارتفاع مستمر على طول فترة الدراسة (2009-2020)، حيث سجل إنتاجه سنة 2009 حوالي 56448 ألف لتر لتصل كمية إنتاجه سنة 2020 إلى 574023 ألف لتر، يرتبط إنتاج الحليب بأعداد الأغنام حيث لاحظنا أن أعداد الأغنام هي الأخرى عرفت تزايدا على طول فترة الدراسة (2000-2009) حيث بلغ عدد الأغنام 57524 رأس سنة 2009 ليرتفع خلال السنوات الموالية ويصير عددها 68883 رأس سنة 2020؛ حيث تلعب التكنولوجيا والتغذية الجيدة للأغنام دورا أساسيا في زيادة كميات در الحليب حيث كلما زاد استخدام المكننة في حلب الأغنام كلما رفع ذلك من كميات إنتاج الحليب.

3) حليب الماعز: يعد حليب الماعز من بين الأغذية الغنية بالفيتامينات، وعادة ما يرتبط إنتاجه بأعداد الماعز المخصصة لإدرار الحليب ولتبيين تطور إنتاج حليب الماعز في ولاية تبسة نورد الجدول التالي:

جدول رقم (4-20): إنتاج حليب الماعز في ولاية تبسة للفترة (2009-2020)

الوحدة: الأعداد (رأس) الإنتاج (1000 ل)

السنة	2009		2010		2011		2012		2013		2014	
البيانات	أعداد الماعز	الإنتاج	أعداد الماعز	الإنتاج	أعداد الماعز	الإنتاج	أعداد الماعز	الإنتاج	أعداد الماعز	الإنتاج	أعداد الماعز	الإنتاج
	16407	105056	16590	110600	17765	118393	18208	121385	17185	115464	17555	117033
السنة	2015		2016		2017		2018		2019		2020	
البيانات	أعداد الماعز	الإنتاج	أعداد الماعز	الإنتاج	أعداد الماعز	الإنتاج	أعداد الماعز	الإنتاج	أعداد الماعز	الإنتاج	أعداد الماعز	الإنتاج
	17933	119559	18353	122306	17295	98463	12021	76474	9989	66596	13873	92487

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات مديرية الفلاحة لولاية تبسة.

يتضح من معطيات الجدول أن إنتاج حليب الماعز عرف تذبذبا في كميات إنتاجه في الفترة (2009-2020)، حيث ارتفاع خلال الفترة (2009-2016) من 105056 ألف لتر سنة 2009 ليصل إلى 122306 ألف لتر سنة 2016، أما في الفترة (2017-2019) فقد شهد إنتاج حليب الماعز انخفاض فقد انخفضت كميات إنتاجه من 98463 ألف لتر سنة 2017 لتبلغ كميتها 66596 ألف لتر سنة 2019 ، ليعاود الارتفاع في السنة التي تليها 2020 حيث قدرت كمية الإنتاج ب92487 ألف لتر، إن التذبذب في كميات إنتاج حليب الماعز صاحبه تذبذب في أعداد الماعز حيث ارتفع هو الآخر من 16407 رأس سنة 2009 ليصل عددها سنة 2006 حوالي 18353 رأس، ثم ينخفض خلال السنتين المواليتين ليصل عددها 12021 رأس سنة 2018 ليعاود الارتفاع في السنة الموالية (2019-2020) ليصبح عددها 13873 رأس.

يرجع أسباب التذبذب في أعداد الأغنام تعرض هذه الحيوانات للموت أو توجيهها للذبح لغرض استهلاك لحومها، النقص في أعداد الماعز المدر للحليب نتيجة التغير المفاجئ في نوعية الأعلاف.

4) حليب الجمال: يرتبط إنتاج حليب الجمال بأعداد الجمال التي يتم تخصيصها لإنتاج الحليب، وعادة ما يكون إنتاج حليب الجمال منخفضة مقارنة بأنواع الحليب الأخرى نظرا لقلة استهلاكه.

جدول رقم (4-21): إنتاج حليب الجمال في ولاية تبسة للفترة (2009-2020)

الوحدة: الأعداد (رأس) الإنتاج (1000 ل)

السنة	2009		2010		2011		2012		2013		2014	
البيانات	أعداد الجمال	الإنتاج	أعداد الجمال	الإنتاج	أعداد الجمال	الإنتاج	أعداد الجمال	الإنتاج	أعداد الجمال	الإنتاج	أعداد الجمال	الإنتاج
	164	137	142	118	153	121	160	131	168	140	188	156
السنة	2015		2016		2017		2018		2019		2020	
البيانات	أعداد الجمال	الإنتاج	أعداد الجمال	الإنتاج	أعداد الجمال	الإنتاج	أعداد الجمال	الإنتاج	أعداد الجمال	الإنتاج	أعداد الجمال	الإنتاج
	193	161	441	369	606	505	641	534	764	706	927	837

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات مديرية الفلاحة لولاية تبسة.

من واقع البيانات المدرجة في الجدول أعلاه نلاحظ أن إنتاج حليب الجمال هو الآخر ارتفاع مستمر على طول فترة الدراسة (2009-2020)، حيث ارتفعت كميته من 137 ألف لتر سنة 2009 لتصل سنة 2020 إلى 837 ألف لتر، وقد ارتبط إنتاجه بأعداد الجمال إذ كلما ارتفع عدد الجمال زادت كميات إنتاج الحليب، حيث نلاحظ أن عدد الجمال سنة 2009 سجل 164 رأس ليصبح عددها 927 رأس سنة 2020.

كما تنوع إنتاج الحليب في ولاية تبسة بتنوع الماشية إذ تميزت الولاية بأربعة أنواع (أبقار، أغنام، ماعز، جمال)، وقد ارتفعت كمية إنتاج الحليب بارتفاع أعدادها، إذ لاحظنا أن هناك ارتفاع مستمر في إنتاج الحليب في الولاية على طول فترة الدراسة (2009-2020)، وقد تصدر الإنتاج الإجمالي لحليب الأغنام المرتبة الأولى بكمية قدرها 6107676 ألف لتر، يليه حليب الماعز في المرتبة الثانية بكمية قدرها 1262862 ألف لتر، أما المرتبة الثالثة احتلها إنتاج حليب الأبقار بكمية قدرها 79328 ألف لتر في حين أن حليب الجمال فقد كانت كميته قليلة جدا مقارنة بالبقية وذلك مرهون بأعداد الجمال في الولاية وقدرت كمية إنتاجه ب3913 ألف لتر.

ومن أجل الوقوف على نسب تمثيل انتاج الحليب في ولاية تبسة حسب صنف الماشية نورد الجدول الموالي:

شكل رقم (13-4): نسب إنتاج الحليب حسب صنف الماشية في ولاية تبسة للفترة (2009-2020)

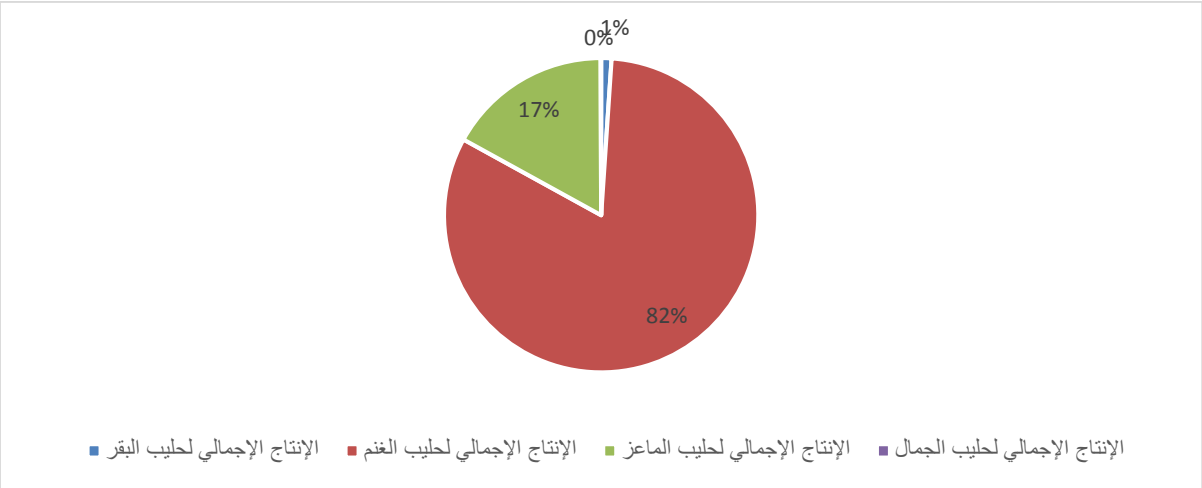

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات مديرية الفلاحة لولاية تبسة

د) إنتاج اللحوم الحمراء

تعد اللحوم أحد المصادر الرئيسة للغذاء، وذلك راجع للقيمة الغذائية التي تحتويه، وفيما يلي سيتم التطرق إلى إنتاج اللحوم الحمراء في ولاية تبسة.

❖ **لحوم الابقار**

يستعمل عادة الأدوية لتسمين الأبقار بهدف التسمين ومنه الرفع في وزن الذبيحة وبالتالي الزيادة في كميات إنتاج لحومها، والجدول الموالي يعطي صورة عن تطور إنتاج لحوم الأبقار في ولاية تبسة.

جدول رقم (4-22): إنتاج لحوم الأبقار في ولاية تبسة للفترة (2009-2020)

الوحدة: الأعداد (رأس) الإنتاج (قنطار)

السنة	2009		2010		2011		2012		2013		2014	
البيانات	أعداد الأبقار	الإنتاج	أعداد الأبقار	الإنتاج	أعداد الأبقار	الإنتاج	أعداد الأبقار	الإنتاج	أعداد الأبقار	الإنتاج	أعداد الأبقار	الإنتاج
	-	11360	13312	4536	12777	4355	14080	4799	13847	4722	13780	4696
السنة	2015		2016		2017		2018		2019		2020	
البيانات	أعداد الأبقار	الإنتاج	أعداد الأبقار	الإنتاج	أعداد الأبقار	الإنتاج	أعداد الأبقار	الإنتاج	أعداد الأبقار	الإنتاج	أعداد الأبقار	الإنتاج
	15243	5192	14379	4897	14537	4951	14111	4805	13410	4901	10466	3672

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات مديرية الفلاحة لولاية تبسة.

من خلال الجدول أعلاه نستنتج تذبذب في إنتاج لحوم الأبقار يغلب عليه الارتفاع في الفترة (2009-2020)، اذ سجل أعلى قيمة له سنة 2020 بـ: 862 قنطار وأدنى قيمة سنة 2010 ب 142 قنطار؛

إن السبب وراء تذبذب كميات الإنتاج في لحوم الأبقار يرجع لتعرض هذه الحيوانات للموت، ونتيجة للكوارث الطبيعية خاصة الحرائق كما شهدنا السنوات السابقة الحرائق التي مست العديد من ولايات الوطن ومن بينهم ولاية تبسة وعدم انتساب معظم الفلاحين للتأمين ضد الكوارث وهذا ما يعرضهم للعديد من الخسائر ويؤدي إلى انخفاض كميات الإنتاج.

❖ **لحوم الأغنام**

يبين الجدول المالي تطور انتاج لحوم الأغنام في ولاية تبسة

جدول رقم (4-23): إنتاج لحوم الأغنام في ولاية تبسة للفترة (2009-2020)

الوحدة: الأعداد (رأس) الإنتاج (قنطار)

السنة	2009		2010		2011		2012		2013		2014	
البيانات	أعداد الأغنام	الإنتاج	أعداد الأغنام	الإنتاج	أعداد الأغنام	الإنتاج	أعداد الأغنام	الإنتاج	أعداد الأغنام	الإنتاج	أعداد الأغنام	الإنتاج
	-	82131	103764	626363	99115	407278	101732	418040	94363	406438	89366	390665
السنة	2015		2016		2017		2018		2019		2020	
البيانات	أعداد الأغنام	الإنتاج	أعداد الأغنام	الإنتاج	أعداد الأغنام	الإنتاج	أعداد الأغنام	الإنتاج	أعداد الأغنام	الإنتاج	أعداد الأغنام	الإنتاج
	88176	417916	86266	428979	100989	487736	103575	500250	89069	515808	110897	558949

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات مديرية الفلاحة لولاية تبسة.

نتبين من الجدول أعلاه أن هناك تذبذب في إنتاج لحوم الأغنام ويغلب عليه الارتفاع في الفترة (2009-2020)، إذ سجل أعلى قيمة له سنة 2020 ب 558949 قنطار وأدنى قيمة سنة 2009 بـ: 82131 قنطار؛ كما أشرنا سابقا إلى أسباب تذبذب إنتاج لحوم البقار فالأمر نفسه بالنسبة لتذبذب كميات إنتاج لحوم الأغنام.

إن إنتاج لحوم الأغنام مرتبط بالأساس بأعدادها، فكلما ارتفع عددها زادت كمية الإنتاج والعكس صحيح، ويمكن أن نرجع سبب انخفاض أعداد الأغنام من فترة لأخرى تعرض هذه الحيوانات للموت أو انخفاض نسب التكاثر، كما نلاحظ في بعض الأحيان على الرغم من الارتفاع في أعداد الأغنام إلى أن كمية إنتاج اللحوم تنخفض والسبب هنا توجيه هذا النوع من الأغنام لاستخدامه في إنتاج الحليب.

❖ **انتاج لحوم الماعز**

بغية الوقوف على تطور انتاج لحوم الماعز بولاية تبسة نورد الجدول التالي

جدول رقم (4-24): إنتاج لحوم الماعز في ولاية تبسة للفترة (2009-2020)

الوحدة: الأعداد (رأس) الإنتاج (قنطار)

السنة	2009		2010		2011		2012		2013		2014	
البيانات	أعداد الماعز	الإنتاج	أعداد الماعز	الإنتاج	أعداد الماعز	الإنتاج	أعداد الماعز	الإنتاج	أعداد الماعز	الإنتاج	أعداد الماعز	الإنتاج
	-	10543	14603	97058	12600	83745	13873	92206	13118	87201	13341	88723
السنة	2015		2016		2017		2018		2019		2020	
البيانات	أعداد الماعز	الإنتاج	أعداد الماعز	الإنتاج	أعداد الماعز	الإنتاج	أعداد الماعز	الإنتاج	أعداد الماعز	الإنتاج	أعداد الماعز	الإنتاج
	13639	90709	13958	92823	52931	351875	10658	70876	7849	62965	12480	86892

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات مديرية الفلاحة لولاية تبسة.

نلاحظ كذلك بالنسبة للحم الماعز أن هناك تذبذب في إنتاجها يغلب عليه الارتفاع في الفترة (2009-2020)، اذ سجل أعلى قيمة له سنة 2017 ب351875 قنطار وأدنى قيمة سنة 2009 ب10543 قنطار؛ حيث نلاحظ أنه كلما زاد أعداد الماعز كلما زادت كميات الإنتاج والعكس صحيح، وتتأثر أعداد الحيوانات بعدة عوامل فكما أشرنا سابقا أن للعامل الطبيعي تأثير والعنصر البشري هو الآخر له دور في هذا حيث كلما زاد الاهتمام بمواشيه كلما ارتفع عددها فتوفير الأدوية وتوفير الرعاية الصحية له دور أساسيا.

- **انتاج لحوم الإبل**

إن إنتاج لحوم الجمال في الولايات التي تقع شرق الوطن عادة ما يكون منخفضا نتيجة لانخفاض استهلاكها من طرف المواطنين.

جدول رقم (4-25): إنتاج لحوم الابل في ولاية تبسة للفترة (2009-2020)

الوحدة: الأعداد (رأس) الإنتاج (قنطار)

السنة	2009		2010		2011		2012		2013		2014	
البيانات	أعداد الجمال	الإنتاج	أعداد الجمال	الإنتاج	أعداد الجمال	الإنتاج	أعداد الجمال	الإنتاج	أعداد الجمال	الإنتاج	أعداد الجمال	الإنتاج
	-	311	272	148	294	150	304	155	321	163	363	185
السنة	2015		2016		2017		2018		2019		2020	
البيانات	أعداد الجمال	الإنتاج	أعداد الجمال	الإنتاج	أعداد الجمال	الإنتاج	أعداد الجمال	الإنتاج	أعداد الجمال	الإنتاج	أعداد الجمال	الإنتاج
	368	187	933	475	1185	603	1224	623	1407	727	1799	862

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات مديرية الفلاحة لولاية تبسة.

نلاحظ كذلك بالنسبة للحم الجمال أن هناك تذبذب في إنتاجها يغلب عليه الارتفاع في الفترة (2009-2020)، اذ سجل أعلى قيمة له سنة 2017 بـ: 351875 قنطار وأدنى قيمة سنة 2009 ب10543 قنطار؛

فكما أشرنا سابقا أن استهلاك لحوم الجمال في ولاية تبسة منخفضا والسبب هنا مرتبط بعدم ميول المستهلكين لاستهلاك هذا النوع من اللحوم وهذا ما جعل انتاجها منخفضا، كما أن الظروف البيئية لها دور أساسي في التأثير في تربية هذا النوع من المواشي إذ يجب توفير ظروف مناخية مناسبة لها لتستطيع التأقلم والعيش في هذه المنطقة.

من الجداول السابقة نستنتج أن إنتاج لحم الأغنام احتل المرتبة الأولى وذلك راجع للاستهلاك الواسع له من طرف المستهلكين، يليه لحم الماعز في المرتبة الثانية، والمرتبة الثالثة احتلها إنتاج لحم الأبقار، في حين أن إنتاج لحم الجمال احتل المرتبة الرابعة وقد كانت كمية إنتاجه منخفضة جدا نظرا لانخفاض استهلاكه وكذا عدم الاهتمام بتربية الجمال في ولاية تبسة نظرا للظروف البيئية الغير مواتية لتربية هذا النوع من المواشي؛

كما يمكن القول أن السبب في تذبذب إنتاج اللحوم الحمراء خلال الفترة (2009-2020) هو ارتباط إنتاج اللحوم بأعداد الحيوانات (أبقار، أغنام، ماعز، جمال) ويرجع سبب نقص الحيوانات إلى كمية الأعلاف ونوعيتها فأغلب الأعلاف التي تقدم للمواشي يتم الحصول عليها من المراعي والمعروف أن المراعي الجزائرية أغلبها مراعي تقليدية، بالإضافة إلى نقص وعي الفلاحين كونهم يمارسون الفلاحة توارثا عن أجدادهم أي غير مكونين في هذا المجال مما يجعلهم غير قادرين على تشخيص الأمراض التي تصيب حيواناتهم، بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية كالحرائق التي عادة ما تؤدي بهلاك الكثير من الحيوانات فمعظم الفلاحين لا يملكون تأمين ضد الكوارث الطبيعية.

هـ) إنتاج اللحوم البيضاء

عرف إنتاج اللحوم البيضاء في ولاية تبسة خلال الفترة (2009-2020) وفقا لما يظهره الجدول الموالي رقم (4-25) تذبذبا حيث قدر إنتاجه سنة 2009 بـ35945 قنطار لينخفض في السنة الموالية إلى 35759 قنطار ثم ترتفع قيمة إنتاجه خلال الفترة (2011-2014) إلى 73131 قنطار ثم ينخفض مرة أخرى سنة 2015 لتصبح قيمته 66372 قنطار ليعاود الارتفاع سنة 2016 ب68963 قنطار لينخفض مرة أخرى سنة 2017 ب 62826 قنطار ثم يرتفع مرة أخرى خلال السنتين المواليتين ب77879 قنطار لينخفض سنة 2020 إلى 63385 قنطار.

جدول رقم (4-26): إنتاج اللحوم البيضاء في ولاية تبسة للفترة (2009-2020)

الوحدة: الإنتاج (قنطار)

السنة	2009		2010		2011		2012		2013		2014	
البيانات	أعداد الدواجن	الإنتاج	أعداد الدواجن	الإنتاج	أعداد الدواجن	الإنتاج	أعداد الدواجن	الإنتاج	أعداد الدواجن	الإنتاج	أعداد الدواجن	الإنتاج
	2045124	35945	2041650	35759	2316060	40448	2517120	44066	2731410	48064	3284840	73131
السنة	2015		2016		2017		2018		2019		2020	
البيانات	أعداد الدواجن	الإنتاج	أعداد الدواجن	الإنتاج	أعداد الدواجن	الإنتاج	أعداد الدواجن	الإنتاج	أعداد الدواجن	الإنتاج	أعداد الدواجن	الإنتاج
	3753360	66378	3926070	68963	3594960	62826	4339800	75869	4211910	77869	3605445	63385

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات مديرية الفلاحة لولاية تبسة.

ويمكن أن نرجع سبب التذبذب في إنتاج اللحوم البيضاء إلى ارتفاع أسعار الأعلاف ومواد التسمين، وانتشار الأمراض ونقص الوعي لدى الفلاحين وعدم قدرتهم على تحديد الأمراض التي تصيب الدواجن. وللوقوف على تطور انتاج الدواجن لذات الفترة نورد الشكل التالي:

شكل رقم (4-14): تطور إنتاج اللحوم البيضاء في ولاية تبسة للفترة (2009-2020)

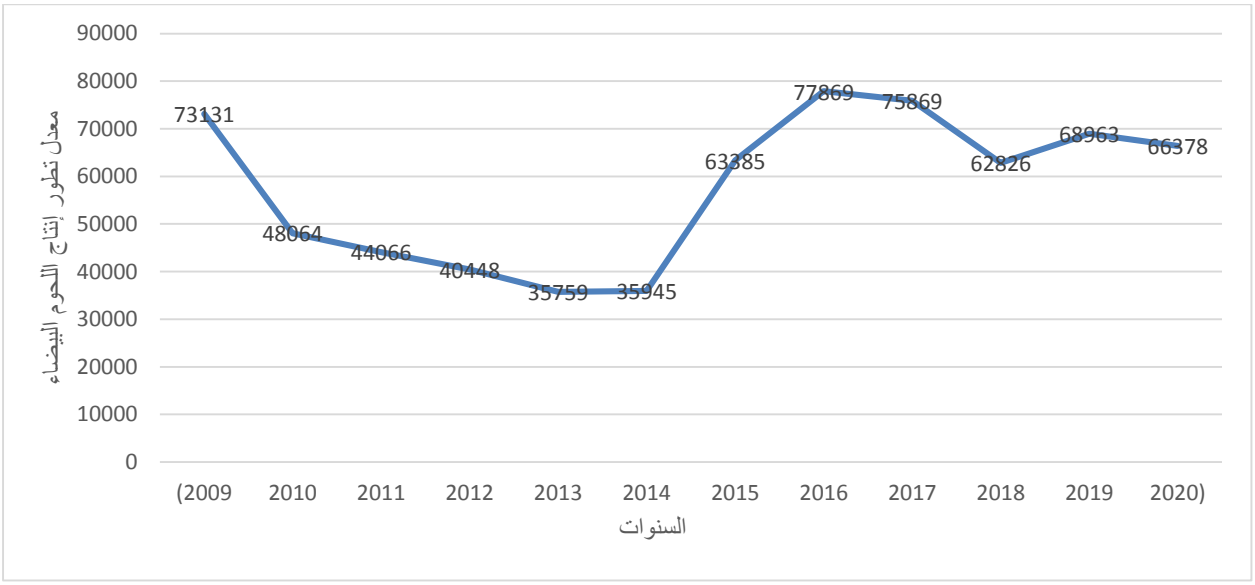

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (4-26)

4.4. الدروس المستقاة من دراسة القطاع الفلاحي في ولايتي قالمة وتبسة

من المعروف أن ولايتي قالمة وتبسة أنهما ولايتين تقعان في الشرق الجزائري، إلا أن تنوع المناخ فيهما يختلف نظرا لموقعهما الجغرافي، إذ نجد أن ولاية قالمة ولاية تبعد عن الصحراء وتقترب من المدن الساحلية مما يجعل مناخها رطبا ومساعد أكثر لممارسة النشاط الزراعي، على عكس ولاية تبسة فهي ولاية

حدودية بالإضافة إلى اقترابها إلى الصحراء الجزائرية مما جعل مناخها شبه صحراوي وجاف مما غلب على قطاعها الفلاحي ممارسة نشاط تربية المواشي بشكل كبير.

1.4.4. اليد العاملة الزراعية

إن معدل نمو اليد العاملة الزراعية في ولاية قالمة خلال الفترة (2013-2019) يميل نحو الانخفاض بدرجة كبيرة، حيث انخفضت نسبتها من سنة 2013 إلى سنة 2014 بنسبة 5% لترتفع في السنة الموالية بنسبة 10% لتنخفض في السنوات الموالية لتصل نسبة الانخفاض سنة 2019 إلى حوالي 55%، وكما أشرنا سابقا فأن سبب انخفاض اليد العاملة الزراعية له عدة أسباب وقد تنوعت بين اقتصادية واجتماعية (ارتفاع نسب الفقر في الأرياف مما يدفع بالموطن في هذه المناطق إلى الهجرة للمدن لتحسين مستوى معيشته، كون القطاع الفلاحي يعتمد على الطرق التقليدية مما يشعر العامل بالتعب والارهاق ويدفعه نحو البحث عن عمل آخر، غياب المرافق الاقتصادية والتجارية في مناطق الريفية)

أما بخصوص اليد العاملة في ولاية تبسة بالقطاع الفلاحي فأن معدل نمو اليد العاملة خلال الفترة (2001-2020) متذبذب، حيث انخفض معدل النمو في الفترة (2001-2004) بنسبة تجاوزت 100%، ليرتفع في الفترة (2004-2007) بنسبة 48% ليعاود الانخفاض في السنتين المواليتين بنسبة 11% بعدها عرف انتعاشا ملحوظا في السنتين المواليتين بنسبة 53 % لينخفض مرة أخرى في السنتين المواليتين بنسبة تعادل 46% ، ثم يحقق ارتفاع نسبته 54% سنة 2015، ثم ينخفض مرة أخرى ليسجل معدل نموه 17% سنة 2017 مع الملاحظ أنه خلال السنتين المواليتين حقق ارتفاع قدره ثلاثة أضعاف لتسجل نسبة300%، سنة 2019.

تأسيسا على ما سبق يمكن القول أن سوق العمل الزراعية في ولايتي قالمة وتبسة مالت نحو الانخفاض لأن إدارة سوق العمل فيها عادة ما تكون ضعيفة وغير قادرة على مواجهة العوامل المتحكمة في العرض على العمالة، بالإضافة إلى أن أغلب السكان الريفيين أصبحوا كما أشرنا سابقا يتوجهون نحو السكن في المدن والبحث عن ظروف مواتية لعيش أفضل، بالإضافة إلا أن انخفاض مستوى الأجور في القطاع الزراعي أثر سلبا على أعداد اليد العاملة. لذا يجدر بالحكومة الجزائرية أن تعمل على وضع حلول إستراتيجية تخص اليد العاملة الزراعية بالإضافة إلى تبني خطط إنمائية مستقبلية تتطرق فيها إلى حلول تقترح فيها تحسين الظروف الاقتصادية في الأرياف وتقديم الدعم المالي للفلاحين من خلال منحهم لقروض مالية تساعدهم في توسيع نشاطاتهم بالإضافة إلى توفير التكنولوجيا والآلات والمكننة اللازمة للقطاع الزراعي، العمل على دعم أسعار الأسمدة والأعلاف.

2.4.4. الإنتاج الحيواني

تمثل الثروة الحيوانية مكانة هامة في الإنتاج الفلاحي في ولايتي قالمة وتبسة، فهي تعد مصدرا للعديد من المنتجات الغذائية (لحوم، بيض، حليب، عسل)، بالإضافة إلى أنها مصدرا للغذاء فهي أيضا تعد وسيطا للعديد من المنتجات الصناعية (ألبسة، أحذية،...الخ)، كما أنها تعد مصدرا للدخل خاصة في المناطق الريفية حيث تعتمد عليها الأسر كأحد الأشكال التي تعتمد عليها في الاستثمار.

أولا) إنتاج اللحوم في ولاية قالمة وولاية تبسة

ينقسم إنتاج اللحوم إلى قسمين لحوم حمراء ولحوم بيضاء، حيث أن إنتاج اللحوم البيضاء في ولاية قالمة بلغت نسبته 56% من الإنتاج الكلي للحوم، أما اللحوم الحمراء فقد بلغت نسبة إنتاجها 44%، إن الفارق في النسبتين يعود سببه إلى أعداد الحيوانات وكذا أسعار العلف، بالإضافة إلى تنوع الاستهلاك وميل المستهلكين لاستهلاك اللحوم البيضاء.

أما فيما يتعلق بولاية تبسة فهي الأخرى انقسم فيها إنتاج اللحوم بشكل عام إلى قسمين حمراء وبيضاء، حيث حازت إنتاج اللحوم الحمراء على الجزء الأكبر بنسبة 90% في حين أن إنتاج اللحوم البيضاء قدرت نسبته 10%. ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني التالي:

شكل رقم (4-17): إنتاج اللحوم في ولايتي قالمة وتبسة

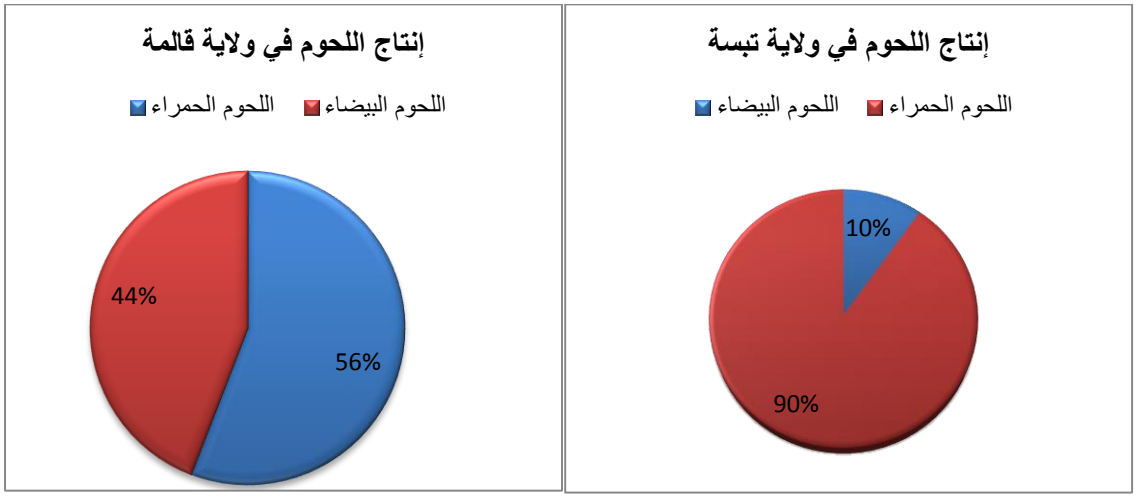

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات مديرية الفلاحة لولاية قالمة ومديرية الفلاحة لولاية تبسة.

اتضح لنا أن تركيبة انتاج اللحوم الحمراء في ولاية قالمة منقسم بين ثلاث فئات حسب تنوع الماشية فيها (لحوم الغنم، لحوم البقر، لحوم الماعز)، حيث حاز إنتاج لحم الغنم على 50% من الإنتاج الكلي للحوم الحمراء، يليه لحم البقر بنسبة 45 %، و5% لحم الماعز.

ينقسم إنتاج اللحوم الحمراء في ولاية تبسة إلى أربعة أصناف حسب تنوع الماشية في الولاية (أغنام، أبقار، ماعز، جمال)، حيث احتل إنتاج لحوم الأغنام المرتبة الأولى ب79% يليه لحوم البقر في المرتبة الثانية بنسبة 18% ، يليه في المرتبة الثالثة إنتاج لحم الماعز بنسبة 2% أما المرتبة الأخيرة فقد احتلها إنتاج لحوم الجمال بنسبة 1%، ولتوضيح ذلك نورد الشكل الموالي.

شكل رقم(4-18): تركيبة إنتاج اللحوم الحمراء في ولايتي قالمة وتبسة

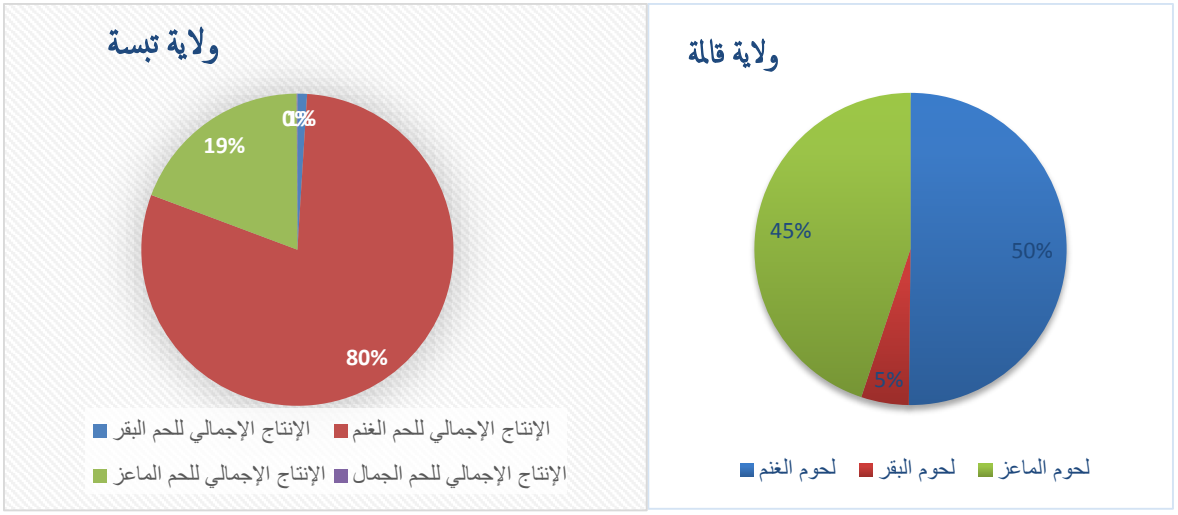

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات تم الحصول عليها من مديرية الفلاحة لولاية قالمة وتبسة.

تأسيسا على ما سبق استنتجنا أن ولاية تبسة حازت على الجزء الأكبر من إنتاج اللحوم الحمراء حيث استحوذت على نسبة 28% من الإنتاج الإجمالي للحوم الحمراء في الجزائر، ويمكن أن نقول على هذه النسبة من الإنتاج أنها نسبة معتبرة يمكن أن تغطي الاستهلاك المحلي في الولاية وقادرة على تحقيق اكتفاء ذاتي، أما فيما يخص اللحوم البيضاء فقد استحوذت على نسبة 26% من الإنتاج الإجمالي للحوم البيضاء في الجزائر وهي كذلك نسبة جيدة مقارنة بباقي الولايات وبالتالي يمكن اعتبار أن هذا الإنتاج أيضا قادر على تغطية الاستهلاك المحلي، أما في ما يخص إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء في ولاية قالمة فقد احتل إنتاج اللحوم الحمراء المرتبة الأولى بنسبة 22% من الناتج الإجمالي للحوم الحمراء في الجزائر يليه إنتاج اللحوم البيضاء بنسبة 16% يمكن أن نقول أن هذا الإنتاج معتبر مقارنة بالناتج الوطني وقادر على تغطية الاستهلاك المحلي من اللحوم في الولاية.

تفوقت ولاية تبسة على ولاية قالمة من ناحية إنتاج اللحوم وذلك راجع للظروف المواتية في ولاية تبسة على تربية الحيوانات بالإضافة إلى ميل الفلاحين إلى ممارسة هذا النوع من النشاط الفلاحي وتورثه عن أجدادهم.

ثانيا) إنتاج المنتجات الحيوانية الأخرى

المنتجات الحيوانية في ولايتي قالمة وتبسة بخلاف إنتاج اللحوم التي أشرنا إليها سابقا تنوعت بين إنتاج البيض، إنتاج العسل، وإنتاج الحليب، حيث تعد هذه المنتجات من أهم المنتجات الغذائية التي يحتاجها المستهلك نظرا لاحتوائها على قيم غذائية كبيرة، حيث حاز إنتاج البيض المرتبة الأولى، يليه إنتاج الحليب ومن ثم إنتاج العسل.

شكل رقم (4-19):إنتاج المنتجات الحيوانية الأخرى في ولاية قالمة

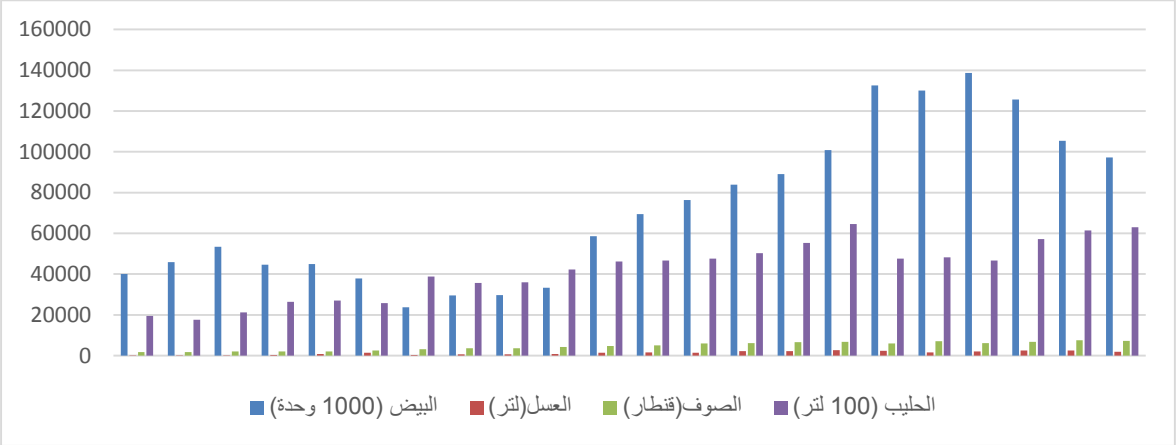

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات مديرية الفلاحة لولاية قالمة

شكل رقم (4-20):إنتاج المنتجات الحيوانية الأخرى في ولاية وتبسة

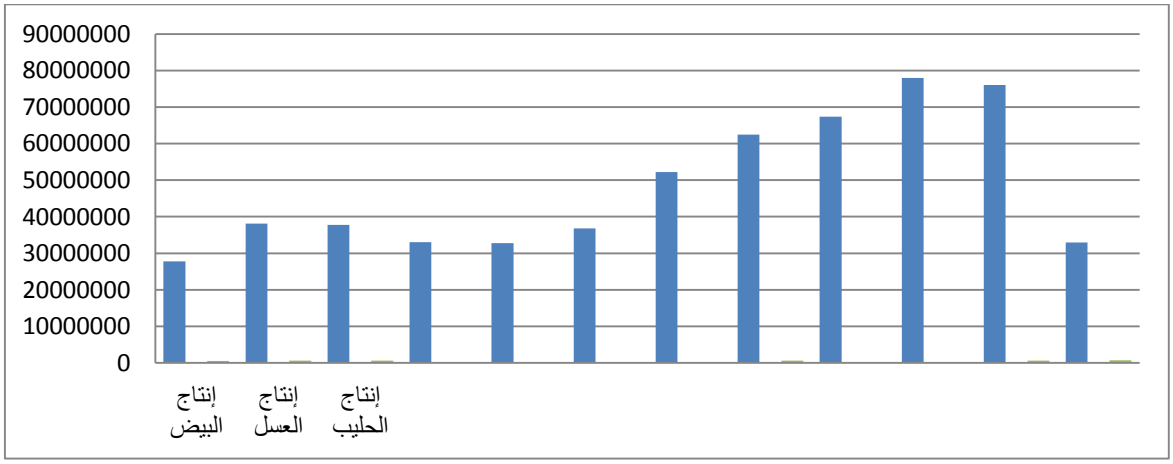

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات مديرية الفلاحة لولاية تبسة

أما في ما يخص إنتاج الحليب بالنسبة لولايتي تبسة وقالمة فقد لا حظنا أن إنتاجه شهد تحسنا خلال فترة الدراسة حيث أشرنا سابقا أن إنتاجه اولا كان مرتبطا بأعداد الحيوانات، بالإضافة إلى ذلك يمكن اعتبار هذا التطور مرتبط بالمجهودات المبذولة من طرف الدولة والفلاحين الخواص في طرق جمع الحليب والدعم

المقدم للفلاحين وبناء مصانع جديدة لجمع الحليب ومشتقاته وهذه الجهود أعطت ثمارها في زيادة إنتاج الحليب، إلا أن إنتاج الحليب في الجزائر ككل لم يغطي الطلب المحلي حيث نشهد ذلك في الأسواق المحلية أن الطلب عليها أكثر من المعروض وترجع أسباب ذلك إلى نقص الحيوانات الحلوبة (أبقار، ماعز، أغنام)، وهذا ما يجعل الجزائر في وضعية تبعية للخارج بالنسبة لهذا النوع من المنتوجات؛

أما إنتاج البيض فهو الآخر عرف تطورا إيجابيا على طول فترة الدراسة في كل من ولايتي قالمة وتبسة، وقد ارتبط إنتاج البيض أساسا بأعداد الدواجن فكلما تحسن غذائها كلما زاد إنتاجها والعكس صحيح، بالإضافة إلى أن الأدوية المقدمة للدواجن بغرض زيادة إنتاجيتها تلعب دورا أساسيا في ذلك؛

أم فيما تعلق بإنتاج العسل في الولايتين على الرغم من أنه سجل ارتفاعا مستمرا في مستويات إنتاجه إلا أن كميات الإنتاج تعد ضئيلة ولا يمكنها تغطية الطلب المحلي.

3.4.4. الإنتاج النباتي

بينت الدراسة إن الإنتاج النباتي في ولاية قالمة انقسم إلى أربعة فصائل (حبوب، بقوليات، خضر، فواكه)، حيث احتل إنتاج الحبوب المرتبة الأولى بنسبة 47%، وإنتاج الخضر المرتبة الثانية بنسبة 44% في حين احتل إنتاج الفواكه المرتبة الثالثة 8% بنسبة أما إنتاج البقوليات فقد احتل المرتبة الرابعة والأخيرة بنسبة 1%.

أما بخصوص تشكيلة الإنتاج النباتي في ولاية تبسة فهي تتنوع بين إنتاج الأعلاف والبذور وكذا إنتاج الزيتون والتمور والحبوب، وقد غلب عليه إنتاج الحبوب يليه إنتاج الأعلاف والبذور ثم الزيتون، في حين أن التمور فالإنتاج كان ولازال منخفض والسبب في هذا أن إنتاج التمور في الولاية يعد من بين النشاطات الزراعية الجديدة ولذا فهو في طور التقدم والرفع من قيمة إنتاجيته.

في حين احتل إنتاج الأعلاف المرتبة الأولى بنسبة 49% يليه إنتاج الحبوب بنسبة 43% ثم البذور في المرتبة الثالثة بنسبة 4% وثم في المرتبة الرابعة كل من الزيتون بنسبة 3% والتمور بنسبة 1%.
والشكل الموالي يبين تشكيلة الإنتاج النباتي بالولايتين.

شكل رقم (4-21): تشكيلة الإنتاج النباتي في ولايتي قالمة وتبسة

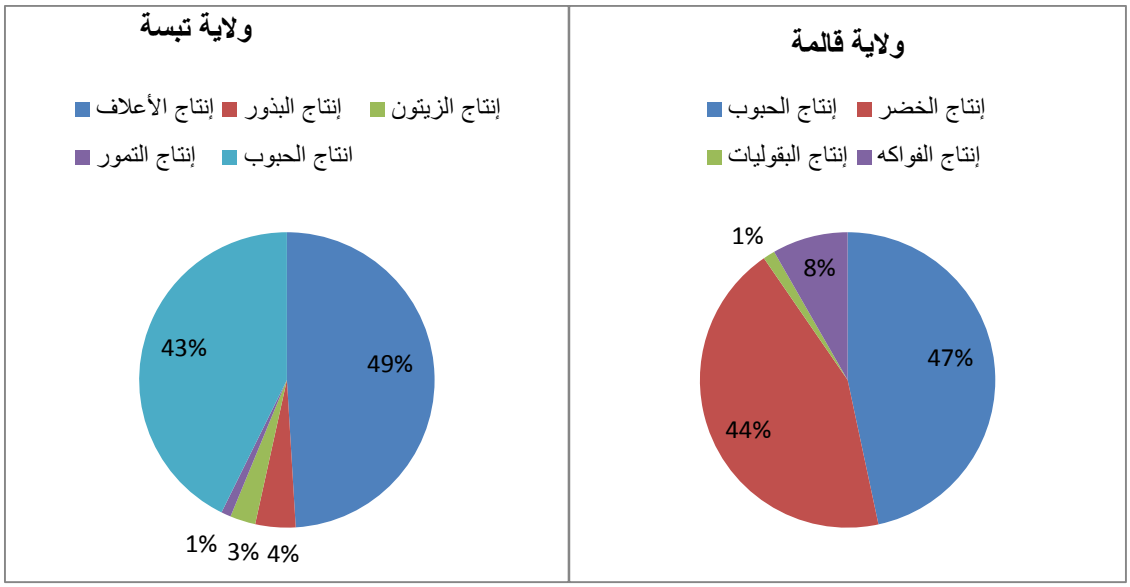

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات مديرية الفلاحة لولاية تبسة ومديرية الفلاحة لولاية قالمة

تأسيسا على ما سبق نستخلص أن ولاية قالمة كان لها النصيب الأكبر من الإنتاج النباتي حيث استحوذت على نسبة 43% من الناتج الوطني للحبوب وعلى نسبة 53% من إنتاج البقوليات وعلى نسبة 18% من الناتج الوطني للخضر، تعبر كل هذه النسب على أن الناتج النباتي في ولاية قالمة على أنه إنتاج جيد يمكن الاعتماد عليه في تغطية الاستهلاك المحلي للعديد من المنتجات وتحقيق اكتفاء ذاتي وذلك من خلال اعتماد خطط إستراتيجية يمكن من خلالها دراسات كيفية توزيع واستغلال هذا الإنتاج.

أما فيما يخص ولاية تبسة فقد حازت على نسبة 19% من الناتج الوطني للحبوب وهي الأخرى يمكن أن نعتبر إنتاجها مقبول مقارنة بباقي ولايات الوطن.

وبناءا على ما سبق أن ولاية قالمة كانت لها الأفضلية من ناحية الإنتاج النباتي وذلك راجع للظروف الطبيعية المواتية لممارسة النشاط الزراعي بالإضافة إلى أن النشاط الزراعي يعد نشاط متوارثا عبر الأجيال في الولاية.

4.4. خلاصة الفصل

إن الإنتاج الفلاحي في ولايتي قالمة وتبسة تميز بشقين من الإنتاج إنتاج نباتي وإنتاج حيواني، حيث سعت الولايتين جاهدتان على النهوض بهذا القطاع وترقيته نظرا لدوره الفعال في عملية التنمية المحلية، إذ ارتأينا أن الولايتين تميزتا بامتلاكهما لمقومات طبيعية وحيوانية وكذا بشرية مؤهلة

لممارسة النشاط الفلاحي والاستثمار فيه، ومن أهم الملاحظات والنتائج التي تجدر الإشارة إليها أن ولاية قالمة تميزت بالإنتاج النباتي فقد كانت قيم إنتاجه مرتفعة أكثر مقارنة بالإنتاج الحيواني، على غرار ولاية تبسة التي تميز إنتاجها بالإنتاج الحيواني الذي حاز على الجزء الأكبر من الإنتاج الفلاحي، ويمكن أن نرجع سبب اختلاف الإنتاج في الولايتين فبدرجة كبيرة كان للمناخ تأثير كبير على الإنتاج الفلاحي، وكذا العنصر البشري فلكل فلاح ميول، والجانب المالي أيضا له تأثير فكلما كان نسبة التمويل مرتفعة كلما ساهم ذلك في تنوع الأنشطة الفلاحية وتطويرها واعتمادها على طرق حديثة والعكس صحيح.

الخاتمــة العامة

الخاتمة

لقد حاولت هذه الدراسة كما هو معلوم تسليط الضوء على مساهمة القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر بصوره عامة، والواقع الذي يعيشه هذا القطاع في كل من لايتي قالمة وتبسة، والوقوف على اسهاماته في تحقيق التنمية المحلية. فبعد تحديد الأطر النظرية للتنمية وكذا القطاع الفلاحي، تعرضت الدراسة إلى واقع القطاع الفلاحي في الجزائر، وأهم مؤشرات تنميته عبر مناقشة اسهامات هذا الأخير في الناتج المحلي الإجمالي، والميزان التجاري، إضافة إلى مساهمته في تحقيق الامن الغذائي، وفي الأخير عملت الدراسة على تحليل واقع القطاع الفلاحي في كل من ولاية قالمة وتبسة عبر الوقوف على مؤشرات تنمية هذين القطاعين بالولايتين السالفتي الذكر.

وعليه في ظل تبني الجزائر لمجموعة من الخطط الإنمائية للنهوض بالقطاع الفلاحي والذي ينمي عن رغبتها في تطوير وتنويع اقتصادها إدراكا منها بأهمية الدور الحيوي الذي يلعبه هذا القطاع في تحقيق الأمن الغذائي لاسيما بالنسبة للمنتجات واسعة الاستهلاك في ظل تزايد الطلب المحلي على هذه المنتجات وكذا الطلب العالمي وتناقص العرض في ظل ما تعرفه الساحة العالمية من انتشار الأمراض، والأوبئة وكذا الحروب الإقليمية، أين أصبح الغذاء السلاح الأخضر الذي يهدد أمن وسيادة جميع الدول.

وعلى الرغم من أهمية القطاع الفلاحي وسعي الجزائر إلى تطويره إلا أنه مازال يعني من التخلف وعدم بلوغه المكانة اللائقة به سواء كان ذلك على الصعيد الكلي أو الجزئي، إذ تبين من دراستنا لواقع القطاع الفلاحي في ولايتي قالمة وتبسة والوقوف على اسهامه في التنمية المحلية أن الأساليب والسياسات التي انتهجتها الحكومة الجزائرية باءت بالفشل ولم تصل إلى ما هو متوقع، ومطلوب من هذا القطاع بلوغه وأدائه.

فبالنسبة لولاية قالمة على الرغم من موقعهما الاستراتيجي الهام وما تزخر به من مقومات طبيعية تساعد على النهوض بالقطاع الفلاحي إلا أنها لم ترقى إلى المكانة اللائقة بها نظرا للمشاكل والصعوبات التي تعترضها، فنقص العنصر البشري المؤهل والموارد المالية والوسائل التقنية بالإضافة إلى التكنولوجيا كل هذه العوامل لها تأثير كبير على النشاط الفلاحي، إذ لاحظنا من خلال الدراسة أن ولاية قالمة استطاعت أن تحقق تفوقا في جانب الإنتاج النباتي وإنتاج المحاصيل الزراعية التي يمكنها أن تلبي الطلب المحلي بما يحقق لها اكتفاء ذاتيا، في حين أن الإنتاج الحيواني لم يرقى إلى المستوى المطلوب إذ يشهد انتاجا متواضعا إن لم نقل ضعيفا، على عكس ولاية تبسة هذه الأخيرة حققت تطورا ملحوظا في جانب الإنتاج الحيواني بما يمكنها من تغطية الطلب المحلي و تحقيق الاكتفاء الذاتي محليا و هي نتيجة

متوقعة نظرا لطبيعة المنطقة باعتبارها رعوية بامتياز، وعلى العكس من ذلك عرفت الولاية عجزا في جانب الانتاج النباتي .

وعليه يجدر بنا القول أنه كلتا الولايتين لم تستطيعا بلوغ تحقيق تنمية محلية من خلال الإمكانيات التي تمتلكها، فكلاهما واجها نقصا في شق معين فولاية قالمة واجهت نقص في شق الإنتاج الحيواني أما ولاية تبسة لم تصل إلى المستوى اللائق بها في الشق النباتي. وبالتالي فبلوغ المسعى المراد يتوقف على إيلاء الأهمية للقطاع الفلاحي في كل من الولايتين في المجال التي تمتلك فيه ميزة طبيعية بالدرجة الأولى كأن تتخصص ولاية قالمة في الإنتاج الزراعي بمختلف انواعه نظرا لجودة الأراضي الزراعية التي تمتلكها في حين تختص ولاية تبسة في مجال تربية الحيوانات بمختلف أنواعها دون اهمال الجانب الزراعي لا سيما في مجال استصلاح الأراضي، تماشيا مع التوجه نحو سياسة التنويع الاقتصادي التي يأتي قطاع الفلاحة على سلم أولوياتها. وهذا لن يتحقق إلا بتجاوز المشاكل والعثرات التي تقف أمام هذا القطاع و السعي لإيجاد حلول ووضع خطط واستراتيجيات يتم تطبيقها على أرض الواقع من خلال الالتزام بالرقابة والتسيير الفعال لها.

نتائج الدراسة : تم توصل إلى النتائج التالية:

- ❖ إثبات صحة الفرضية الأولى أن الجزائر تزخر بمقومات طبيعية هائلة تمكنها من تحقيق تنمية محلية إلا أن غياب الرقابة وسوء تسيير الموارد جعل القطاع الفلاحي الجزائري يعاني من التخلف، حيث أنه لم يرقى إلا المستوى المطلوب واتضح ذلك من نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي إذ سجل كأعلى نسبة له 12.27% سنة 2017؛
- ❖ إثبات خطأ الفرضية الثانية أن المخططات الإنمائية (برنامج التنمية الفلاحية والتجديد الريفي) حققا جزءا معتبرا من أهداف برنامج التنمية الفلاحية وظهر ذلك في الزيادة في الناتج الإجمالي الزراعي من سنة لأخرى إلا أنه لم يرقى إلى المستوى المطلوب؛

إن القطاع الفلاحي الجزائري لم يلقى الدعم اللازم في الجانب المالي، إذ أن القروض الزراعية كانت منخفضة جدا، وقد حاز الجانب النباتي على الجزء الأكبر، هذا ما أدى إلى نشوء ثغرة بينه وبين الإنتاج الحيواني، كما أن هذا النقص في تمويل القروض الزراعية أثر سلبا على إنتاج الغذاء وعدم تحقيق إكتفاء ذاتي نشأت من خلاله فجوة غذائية وقد كانت نتيجته الرفع من فواتير استيراد المواد الغذائية لتلبية حاجات المستهلكين؛ كما أن غياب نقص القروض الفلاحية واعتماد الفلاحين الطرق التقليدية في الزراعة وغياب عنصر الدورات التكوينية للفلاحين كل هاته العوامل كان لها تأثير سلبي على مستويات الإنتاجية والإنتاجية

سواء تعلق الأمر بالشق النباتي (حبوب، بقوليات، خضر، فواكه) أو الشق الحيواني (لحوم، حليب)، هذا ما أجبر السلطات من الرفع في فواتير الاستيراد حيث سجلت نسبة تغطية الواردات الغذائية سنة 2015 حوالي 81%، ويعد هذا الأمر خطير جدا في وقت أصبح فيه الغذاء سلحا أخضر؛

إن القطاع الفلاحي الجزائري خلال الفترة (2000-2017) عرف فيه الإنتاج الحيواني والنباتي تذبذبا ففي فترة معينة يشهد تطورا وفترة أخرى يتراجع، وقد كانت مختلف فترات التطور تتزامن مع فترة وضع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبرنامج التجديد الريفي، وعلى الرغم من التطور الحاصل في القطاع إلا أنه لم يستطع تحقيق تنمية حقيقية على المستوى الكلي. ومن أهم المشاكل التي تعاني منها الجزائر في قطاعها الفلاحي أن هذا القطاع مازال يعتمد بشكل كبير على الوسائل التقليدية في الزراعة بالإضافة إلى نقص العنصر البشري الكفء، كل هاته المشاكل كان لها تأثير سلبي على مستويات إنتاج المحاصيل الزراعية؛

لقد بينت الدراسة أن نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة جدا إذ أنها لم تحقق الزيادة المأمولة والمتوقعة والمخطط لها ذلك راجع لانخفاض نسب العمالة الزراعية نتيجة النزوح الريفي نحو المدن، وغياب عنصري التسيير والاستمرارية في متابعة البرامج الفلاحية وتنفيذها كما خطط لها كل هذا كان له تأثير سلبي على مردود القطاع الفلاحي؛

- ❖ إثبات صحة الفرضيتين الثالثة والرابعة تزخر ولايتي قالمة وتبسة بمقومات فلاحية هائلة مع وجود بيئة اقتصادية وكذا طبيعية ملائمة لممارسة النشاط الفلاحي في ولايتي قالمة وتبسة مما يمكنها من استغلال القطاع الفلاحي والاعتماد عليه في تحقيق التنمية المحلية وتحقيق قدرة تنافسية في المنتجات الفلاحية ونعد ذلك فيما يلي:

تقع ولاية قالمة في الشرق الجزائري، حيث احتلت موقعا استراتيجيا مهما يساعدها على ممارسة النشاط الفلاحي فمن ناحية المناخ نجد أن مناخها ملائم فهو يعد مناخا قاريا (حار جاف صيفا، بارد وممطرا شتاءا)، بالإضافة إلى امتلاكها للعديد من الأودية التي تستغل لسقي الأراضي الزراعية، إذ لاحظنا أن الولاية استغلت هذه الإمكانيات بطريقة مقبولة عات بنتائج إيجابية على القطاع الفلاحي في الولاية إذا حازت الأراضي المزروعة على الجزء الأكبر من المساحة الكلية بنسبة 30.7%، وهذا ما كان له تأثير إيجابي على مستويات الإنتاج للمحاصيل الزراعية ويتمثل ذلك في:

- تساهم ولاية قالمة بنسب معتبرة في الإنتاج الفلاحي الجزائري، فبالنسبة للإنتاج الحيواني تساهم بنسبة 25.35% في إنتاج اللحوم الحمراء، وبنسبة 17.05% في إنتاج اللحوم البيضاء، وبنسبة 30.32% في إنتاج البيض، وبنسبة 11.07% في إنتاج الحليب، أما في ما يخص الإنتاج النباتي فتساهم ولاية قالمة بـ: 42.46% من الإنتاج الإجمالي للحبوب، وبنسبة 13 % من إنتاج البقوليات، و22.61% من إنتاج الخضر؛ وعلى أساس هذا نقول أن ولاية قالمة استطاعت من خلال برنامج التنمية الفلاحية أن تخطو خطوة جيدة بالرفع من مستويات إنتاجية المحاصيل الزراعية والحيوانية من سنة لأخرى وكل هذا ساعد على تحقيق اكتفاء ذاتي في الولاية، بما يمكن أن ينعكس على الأسعار لتصبح مقبولة نوعا ما.

كل هذا يجعل من ولاية قالمة تحتل مكانة هامة في بناء الاقتصاد الوطني، فهي تزخر بثروة هائلة فالاستغلال الرشيد والكفء للموارد المتاحة فيها مع عنصر الرقابة والتسيير يتيح للولاية أن تصبح عنصرا مساهما في عملية التنمية المحلية من خلال قطاعها الفلاحي؛

أما في ما يخص الإنتاج الفلاحي في ولاية تبسة فبينت الدراسة أن إنتاجها تخصص في الجانب الحيواني حيث ساهمت في إنتاج اللحوم الحمراء بنسبة 25.89% وبسبة 21.53 %من إنتاج اللحوم البيضاء، أما فيما يخص البيض فقد ساهمت بنسبة إنتاج 32.25 %، وساهمت في إنتاج الحليب بنسبة 25.25.% خلال الفترة (2009-2017)؛ وقد تبين من الدراسة أن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أعطى دفعة جيدة على مستويات الإنتاج الفلاحي في ولاية تبسة، حيث استطاعت الولاية من خلال الإمكانيات التي تتوفر عليها أن تحقق نتائج مرضية، وأصبح القطاع الفلاحي فيها قطاع حيوي يعتمد عليه في تحقيق تنمية محلية في الولاية؛

إن ولايتي قالمة وتبسة على الرغم من أنهما ولايتين تزخران بموارد طبيعية ساعدتهم على تنمية الفلاحة فيهما، إلا أن العنصر البشري فيهما كان ضعيف ذلك راجعا لغياب تشجيع الشباب للتوجه نحو الاستثمار في هذا القطاع وبحثهم عن الاستثمارات التي تعود بالربح السريع، وكذلك نقص الدورات التكوينية الفلاحية؛

تمثل الثروة الطبيعية التي تمتلكها الجزائر رأس مال طبيعي، يمكن الاعتماد عليه في تطوير القطاع الفلاحي وتحقيق تنمية محلية، ويكون هذا بالاستغلال الرشيد والكفء لهاته الموارد الطبيعية بالإضافة إلى الكفاءة في التخطيط والرقابة الدائمة والتسيير المستمر؛

وأخيرا فإن ولايتي قالمة وتبسة استطاعتا أن تخطوا خطوة جيدة وأصبحت لهما القدرة على تحقيق إكتفاء ذاتي وتنمية محلية داخل الولاية، هذا ما يلخص أن الجزائر لم تحقق التوازن بين الولايات في مجال الاهتمام بالقطاع الفلاحي، فنظرا لضعف التسيير والأداء في هذا القطاع لم يستطع مواكبة التطور، فالجزائر بحاجة إلى خطط إستراتيجية تستطيع بموجبها القفز بعجلة التنمية المحلية من خلال قطاعها الفلاحي، فيجب عليها إعادة النظر في اليد العاملة الزراعية وكيفية تشجيعها، بالإضافة إلى تطويرها للريف فكلما طور الريف كلما نقص النزوح الريفي وارتفعت العمالة فيه، إعادة النظر في كيفية الاعتماد على الدورات الفلاحية حيث أن المناخ الجزائري يمكن أن تكون فيه دورتين فلاحيتين مما يزيد في مستويات المحاصيل الزراعية والرفع من الصادرات ومنه تخفيض فواتير استيراد المواد الغذائية، فكلما كان التوجه نحو تبني سياسات استراتيجية فلاحية فعالة كان له أثر إيجابي على الحكومة من تخلص من التبعية للخارج وكذا تحقيق أمن غذائي خاصة في الظروف التي يشهدها العالم اليوم من انتشار للأوبئة والحروب.

التوصيات

- يحتاج القطاع الفلاحي الجزائري إلى استراتيجيات فعالة ومتابعة وتسيير حسن للموارد الطبيعية التي تزخر بيها، لذا وجب الوقوف على وضع خطط واستراتيجيات فلاحية فعالة مبنية على أساس ما ينقص القطاع وما يجب توفيره للنهوض بالفلاحة الجزائرية؛
- يتطلب تحقيق تنمية محلية مشاركة شعبية مع السلطات المحلية، إلا أن هذا شبه منعدم في الدولة الجزائرية وتأسيسا عليه وجب إعادة النظر في هذا العنصر؛
- الريف الجزائري يعاني من التخلف من جميع الجوانب سواء اقتصاديا أو اجتماعيا، فالفلاحة تبدأ من الريف ومنه أول خطوة يلزم القيام بها هي دراسة ما ينقص الريف وما يجب أن يتوفر عليه لتسهيل سبل العيش فيه، فالنهوض بالريف يحد من الهجرة إلى المدن ومنه فتح مناصب العمل فيه وتوسيع الاستثمارات الفلاحية؛
- يتطلب النهوض بالزراعة مراكز بحث وتكوين في كل ولايات الوطن، وبناء عليه أصبح من اللازم بناء معاهد متطورة في مجال الفلاحة لتكوين العنصر البشري وتشجيعه للقيام بالنشاط الفلاحي؛
- ضرورة توفير الدعم الحكومي اللازم للفلاحين الصغار سواء تعلق الأمر بجانب القروض أو بالمعدات والوسائل الفلاحية؛
- إنشاء قواعد بيانات ونظم معلومات جغرافية لتخزين وعرض المعلومات الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالزراعة وتحديد المناطق الايكولوجية ومجالات التنمية المحلية؛

العمل على الرفع من حصة القطاع الفلاحي من مجموع الاستثمارات العمومية.

آفاق الدراسة: هناك بعض المواضيع التي تشكل مجالا خصبا للدراسة في هذا المجال نذكر منها :

- التحديات التي يواجهها القطاع الفلاحي ومقارنته بتجارب دول ناجحة.
- اقتراح خطط إنمائية يمكن أن تتخذها الحكومة في برامجها الإنمائية مستقبلا مع التشديد على الرقابة الصارمة والتسيير الفعال.
- الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص كأداة لتطوير القطاع الفلاحي.
- البحث عن سبل تحقيق تنمية محلية من خلال الاستغلال الرشيد للموارد الإمكانيات التي تزخر بها الجزائر في مختلف القطاعات.

المراجـــــع

قائمـــــة المراجـــع

أ/ المراجع باللغة الاجنبية

أولا) الكتب

1) اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (2017)، **"توقعات الأراضي العالمية"**، الطبعة الأولى، ألمانيا.
2) أحمد محمد عبد العظيم الجمل (2006)، **"دور نظام الوقف الإسلامي في التنمية الاقتصادية المعاصرة"**، دار السلام ، القاهرة، مصر.
3) أماني داغر وريتا الخوند (2015)،" دليل الزراعة المستدامة للمزارع و المزارعة"، جمعية تراب للتربية البيئية، ب ط، لبنان.
4) أبو زكريا يحي ابن محمد بن أحمد ابن عرام اشبيلي (د.س.ن)، **"كتاب الفلاحة"**.
5) أنور أبو سويلم وآخرو(2012) ، **"الفلاحة الأندلسية"**، مجمع اللغة العربية الأردني، الطبعة الأولى،عمان، الأردن.
6) بن غضبان فؤاد (2015)،**"التنمية المحلية ممارسات وفاعلون"** ، دار الصفاء، الأردن.
7) بول أ كوباسا (2016)، **"الزراعة"**، ترجمة خليل يوسف سامرين، العربية obekon ، الطبعة الأولى .
8) جمال زيدان (2014)، **"إدارة التنمية المحلية في الجزائر بين النصوص القانونية ومتطلبات الواقع دراسة تحليلية لدور البلدية حسب القانون البلدي الجديد 10/11"**، دون طبعة، دار الأمة، الجزائر.
9) جميل حمداوي (2017)، **"من أجل تنمية مستدامة"**، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، الطبعة الأولى.
10) رشاد أحمد عبد اللطيف (2011)، **"التنمية المحلية"**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية.
11) رفعت لقوشة (1998)، **"التنمية الزراعية (قراءة في مفهوم التطور)"**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، الطبعة الأولى، مصر.
12) روبرت صولو (2003)، **"نظرية النمو"**، ترجمة ليلى عبود، الطبعة الثانية، المنظمة العربية للترجمة، لبنان.
13) عبد الرحمن مصيطفى وعبد الرحمن سانية(2014)، **"دراسات في التنمية الاقتصادية"**، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان.
14) عبد القادر محمد عبد القادر عطية (2002-2003)، **"اتجاهات حديثة في التنمية"**، الدار الجامعية، د.ط، الإسكندرية، مصر.
15) عبد المطلب عبد الحميد (2011)، **"التمويل المحلي والتنمية المحلية"**، د.ط، الدار الجامعية، مصر.
16) عدنان السيد حسين (1996)، **"الجغرافية السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر"**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.
17) علي أحمد هارون (2000)، **"جغرافيا الزراعة"**، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، القاهرة.
18) محمد إبراهيم ناجي (2016)، **"اقتصاديات الإنتاج الزراعي والصناعي"**، دار أمجد، الطبعة الأولى، الأردن.
19) محمد خميس الزوكة (2000)، **"الجغرافيا الاقتصادية"**، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
20) محمد رياض وكوثر عبد الرسول (2013)، **"الجغرافيا الاقتصادية وجغرافيا الإنتاج الحيوي"**، الطبعة الأولى، مصر.
21) محمد كمال مصطفى (د.س.ن)، **"الطريق إلى التنمية الفاعلة"**، فريدريش ايبرت، مصر.

22) محمود الأشرم (2007)،" **التنمية الزراعية المستدامة العوامل الفعالة"**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت.
23) مدحت جاسم محمد السبعاوي (2015)، **" تفعيل التمويل الإسلامي للقطاع الزراعي والصناعي"**، دار الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي.
24) نائل عبد الحافظ العواملة (2013)، **"إدارة التنمية الأسس – النظريات- التطبيقات العملية"** ، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان،الأردن.
25) هاشم محمد الصالح ،(2014) **"الجغرافيا الاقتصادية"** ، مكتبة المجتمع العربي ، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

ثانيا) البحوث والمقالات المنشورة

26) GreenFacts،التقييم الدولي للعلوم ووالتقانات الزراعية لتحقيق التنمية، **"الزراعة والتنمية"**، ورقة بحثية، المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، ICARDA.
27) جاسم شهد وهد، **"الزراعة خلال العصر البابلي القديم(1595 ق م-2004)"**، كلية الأدب، قسم الآثار، جامعة القادسية، العراق.
28) داودي الأعرج، **"سياسة الدولة الزراعية وأثرها على الفلاحة بالمغرب الأوسط ما بين القرنين الرابع والسادس الهجريين"**، مجلة الحوار الفكري، جامعة قسنطينة، المجلد 11، العدد12.
29) راضي السيد عبد الجواد وأحمد أبو اليزيد الرسول (2021)، **"فرضيات كالدور ودور الصناعات التحويلية في النمو الاقتصادي بالمملكة العربية السعودية"**، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 23، العدد الأول، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
30) زكية أكلي وفريدة كافي (2017)، **"التنمية المحلية في الجزائر قراءة للنهوض بالمقاومات وتجاوز الإعوائق"**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد 01.
31) زوبيد محسن (2019)، **"معالجة المياه المستعملة: خيار إستراتيجي للتسيير المستديم للموارد المائية في الجزائر"**، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08، العدد 01.
32) شعباني مجيد وبن خليفة حمد (2017)، **" الاستثمار الفلاحي ودور مؤسسات التأطير والدعم المالي والإنتاجي في تحقيق الأمن الغذائي دراسة حالة ولاية عين الدفلى"**، مجلة Global Journal of Economic and Business، المجلد 03، العدد 02.
33) عابدين محمد علي الصالح، **"تجارب عالمية في ترشيد استخدام الموارد المائية"**، ورقة بحثية كلية الهندسة، قسم الهندسة المدنية، جامعة الخرطوم.
34) فطيمة بزعي وزكية بن زروق(2017) ، **"تحليل دور الإبتكار في النمو الاقتصادي: بين النماذج النيز كلاسيكية ونماذج النمو الداخلي"**، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 12 .
35) كوحيل فاروق ودريدش أحمد (2018)، **"التنمية المحلية بين المعيقات الاجتماعية والمعيقات السوسيو ثقافية"**، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، جامعة حسيبة بن بوعلي، العدد 09.
36) محمد الناصر حميداتو (2015)، **"نماذج النمو"**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد 07، المجلد 02.
37) محمد أمين وآخرون (2013)، **"الاقتصاد الزراعي"**، كلية الزراعة، قسم الاقتصاد الزراعي، جامعة بنها، مشتهر، مصر.
38) محمد علي بهجت الفاضلي ومحمد عبد الحميد الحمادي (2001)، محاضرات في **"دراسات في جغرافيا التنمية"**، كلية الأدب، جامعة الاسكندرية.
39) نور الدين حاروش (2012)، **"إستراتيجية إدارة المياه في الجزائر"**، مجلة دفاتر السياسة والقانون،

40) حنان عمروسي (2020)، **"تحلية مياه البحر بديل إستراتيجي لسد الفجوة المائية في المنطقة العربية-دراسة حالة الجزائر-"**، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 08، العدد 02 .
41) هشام بن حميدة (2016)، **"واقع الأمن الغذائي الجزائري في ظل رهانات تحقيق الأمن المائي"**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 74-75.

ثالثا) أطروحات ورسائل جامعية

42) الأخضر بن عمر (2016)، **"أثر الانفتاح الاقتصادي على التنمية الزراعية في الدول العربية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1980-2013"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر 03، الجزائر.
43) اقاري سالم (2016)، **"سياسة التجديد الفلاحي والريفي في الجزائر 2009-2014"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر .
44) بوزلحة سامية (2017)، **"أداء السياسات الزراعية العربية وآفاق الزراعة العضوية في الدول العربية"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر 03.
45) بوعراب رابح (2012)، **"تحليل دالة الإنتاج في القطاع الزراعي دراسة قياسية لحالة الجزائر في الفترة 1998-2012"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر 03، الجزائر.
46) تمار توفيق(2012)، **"التنمية الريفية المستدامة في الجزائر الأبعاد المعوقات 2000-2014"** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة المسيلة.
47) جابري أميرة (2016)، **"تمويل الاستثمار الزراعي للنهوض بالتنمية الزراعية المستدامة لولاية قالمة دراسة ميدانية للمخطط الخماسي 2010-2014"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة قالمة، الجزائر.
48) خنفري خيضر (2011)، **"تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر 03.
49) سلاوي يوسف (2018)، **"مفهوم التنمية المحلية في القانون الجزائري"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر 1.
50) سيار زوبيدة(2014)، **"دور وأهمية التنمية الزراعية في الحد من ظاهرة الفقر في الوطن العربي"** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر 03.
51) طالبي رياض(2017)، **"دراسة تحليلية لأثر إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر"** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة فرحات عباس.
52) عادل بونقاب (2011)، **"سياسات التنمية المحلية والحضرية ومؤشرات قياسها في مجال تنفيذ الأجندة 21 للتنمية المحلية المستدامة في الجزائر"**، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة فرحات عباس، سطيف.
53) عطاء الله نضيرة (2016)، **"التنمية الفلاحية المستدامة في الشريط الساحلي لإقليم ولايات الوسط (الجزائر-تبازة-بومرداس-تيزي وزو)"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، المدرسة العليا بوزريعة.

54) عقال عبد الحكيم(2012)، **"البحث عن الأمثلية لمردودية الإنتاج في القطاع الزراعي –مع دراسة تطبيقية عن الزراعة الجزائرية"** رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الجزائر 03.

55) علي بن ناصر (2009)، **"اتجاهات الشباب نحو العمل الفلاحي في المجتمع القروي دراسة ميدانية لعينة من الشباب من قرية فلاحية بالجنوب الجزائري"**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر.

56) عمراني سفيان (2015)، **"ترقية القطاع الفلاحي كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة ولاية قالمة"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة قالمة، الجزائر.

57) غردي محمد (2012)،" **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة** " ، أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة الجزائر 03، الجزائر.

58) فراح رشيد (2010)، **"سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر ومدى تطبيق الخصخصة في قطاع المياه في المناطق الحضرية"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 03، الجزائر.

59) فضيل إبراهيم مزاري،(2018) **"السياسات الزراعية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر: 1962-2016"** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3.

60) فوزية غربي (2008) ، **"الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة.

61) قرينات محمد (2016)، **"مكانة القطاع الزراعي في الجزائر في إطار الشراكة المتوسطية"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر 03، الجزائر.

62) قنادزة جميلة (2018)، **"الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.

63) كمال بودانة شعباني (2014)، **"أثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية دراسة ميدانية ببلدية حاسي بحبح – الجلفة"**، رسالة ماجستيرغير منشورة جامعة محمد خيضر، بسكرة.

64) لطفي مخزومي (2016)، **"آثار السياسات الحكومية على القطاع الزراعي في بناء نموذج تكثيف محصولي مستدام بمنطقة وادي سوف"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر.

65) لعفيفي الدراجي (2016)، **"القطاع الفلاحي والأمن الغذائي في الجزائر: واقع وتحديات"**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة 8 ماي 1945، قالمة الجزائر.

66) مباركة نعامة (2017)، **" دور السياسات الزراعية العربية في تحقيق الأمن الغذائي العربي (الجزائر نموذجا)"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة المدية.

67) هاشمي الطيب (2017)، **"تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر للفترة 2000-2006 نموذج تطبيقي بولاية سعيدة"**، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة أبو بكر بلقايد.

68) ولد عمري عبد الباسط (2016)، **"إسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1980-2013)"**، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر.

69) الوليد قسوم ميساوي (2018)، **"أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

70) يوسفي نور الدين (2010)، **"الجباية المحلية ودورها في تحقي التنمية المحلية في الجزائر دراسة تقييمية للفترة 2000-2008 مع دراسة حالة ولاية البويرة"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس.

رابعا) الملتقيات و البحوث العلمية

71) رجراج محمد وحداد محمد (2014)، **"التجديد الريفي و اثاره على التنمية المكانية المستدامة لعالم الريف"**، ورقة بحث الملتقى الدولي حول تقيم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، كلية علوم اقتصادية وتسيير وعلوم تجارية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، يومي 8-9 ديسمبر.

72) سفيان عمراني (2014)، **"سياسة التجديد الفلاحي والريفي كإستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر"**، ورقة بحث الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الامن الغذائي في الوطن العربي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 23-24 نوفمبر.

73) عبد الرحمن محمد عبد الحسن (2011)، **"التنمية المستدامة ومتطلباتها"**، ورقة بحثية الملتقى الدولي إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق تنمية مستدامة، يومي 15 و16 نوفمبر، جامعة المسيلة، الجزائر.

74) علة مراد (2014)، **"إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر :قراءة تقييمية في السياسات الوطنية للتنمية الفلاحية وسُبل تفعيل التكامل الغذائي العربي"**، ورقة بحث الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الامن الغذائي في الوطن العربي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 23-24 نوفمبر.

75) عماري زهير وعامر أسامة (2014)،" **دور التأمين الزراعي في تحقيق التنمية الفلاحية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2012 "**، يوم دراسي حول القطاع الفلاحي بين تحديات تحقيق الاكتفاء الذاتي ورهان الأمن الغذائي حالة الجزائر، جامعة سطيف، يومي 01 و04جوان.

76) فريجة محمد هشام (2014)، **"ترشيد استخدام الموارد المائية في الجزائر"**، ورقة بحثية الملتقى الدولي حول "الأمن المائي: تشريعات الحماية وسياسات الإدارة"، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، يومي 14 و15 ديسمبر.

77) محمد براق وحمزة غربي (2010) ،"**التوجهات الرئيسية الإستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة العربية للعقدين من 2005 إلى 2025"**، ورقة بحثية الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات الطبعة الثانية نمو المؤسسات و الاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي و تحديات الأداء البيئي، جامعة ورقلة ، الجزائر، يومي22و 23 نوفمبر.

78) هاشمي الطيب (2014)، **"القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة(2013-2006) بين الإنجازات والعقبات"**، ورقة بحث الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الامن الغذائي في الوطن العربي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، يومي 23-24 نوفمبر.

خامسا) التقارير

79) أحمد الدرش المحترم وآخرون (2003)، **"الأهداف الدولية للتنمية وصياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول في الدول العربية"**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

80) دوناتو رومان (2003)، **"الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة"**، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للإصلاح الزراعي، دمشق.

81) صندوق النقد العربي (2020)، **"التقرير الاقتصادي العربي الموحد"**، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

82) فوزية غربي (2010)، "الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت.

83) كارلو كافيارو (2003)، **"السياسات الزراعية في الدول النامية"**، المركز الوطني للسياسات الزراعية NAPC، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، كانون الأول دمشق، سوريا .

84) محمد علي محمد (2006)، **"لمحة عن السياسات الزراعية العامة في الإتحاد الأوروبي"**، مذكرة السياسات الزراعية رقم 18، المركز الوطني للسياسات الزراعية NACP، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ، سوريا، تشرين الثاني.

85) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (2018)، **"دليل الزراعة الذكية مناخيا"**، الطبعة الثانية، روما.

86) المنظمة العربية للتنمية الزراعية (2017)، **"أوضاع الأمن الغذائي العربي"**، تقرير رقم 29، الخرطوم السودان.

87) المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني(1429)، **" تخصص حماية البيئة علم البيئة"**، المملكة العربية السعودية.

88) نديم خوري وآخرون (2013)، **"إعادة استعمال مياه الفضلات في الزراعة دليل إرشادي للمخططين"**، تقرير المياه والإصحاح، منظمة الصحة العالمية، عمان.

89) وزارة الفلاحة (2008)، **برنامج التجديد الريفي و الفلاحي**، الجزائر.

90) وزارة الفلاحة والتنمية الريفية(2012)، **"مسار التجديد الريفي والفلاحي عرض وآفاق"** ، الجزائر، مايو .

91) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية 2002، مجلد رقم 22، الخرطوم، السودان.

92) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية 2004، مجلد رقم 24، الخرطوم، السودان.

93) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية 2006، مجلد رقم 26، الخرطوم، السودان.

94) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية 2008، مجلد رقم 28، الخرطوم، السودان.

95) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية 2010، مجلد رقم 30، الخرطوم، السودان.

96) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية 2012، مجلد رقم 32، الخرطوم، السودان.

97) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية 2014، مجلد رقم 34، الخرطوم، السودان.

98) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية 2016، مجلد رقم 36، الخرطوم، السودان.

99) المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية 2018، مجلد رقم 38، الخرطوم، السودان.

ب/ المراجع باللغة الأجنبية

I Ouvrage

100) Brika Said et Aissaoui Noureddine(2016) **« Approche Participative et Développement Local; Quelques Expériences sur les Zones Défavorisées et les Zones Enclavées »**, Séminaire international sur le développement des zones frontalières**,** November, Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Gestion, université soug ahras , Algerie.

101) Karima Boudedja(2020) , **"Les acteurs et le développement local: outils et représentation Cas des territoires ruraux au Maghreb"** ,Géographie , Université Paul Valéry - Montpellier III, 2013. Français,p46.

102) **Monsieur Roger Cadieux et des autres ,"Le développement local" , sommet de MONTRéAl , 09 avril,** Montréal .
Montesquieu Bordeaux IV – France.

103) Murat Yildizoglu(2014), **'' Croissance economique'', Universite , Universite Montesquieu Bordeaux IV – France.**

104) Theirry pouch ; **l'agriculture entre théorie et histoire ou qu' et est ce que une politique agricole** ; Université de Marne-La-Vallée ; Atelier de recherches théoriques F. Perroux-ISMÉA.

105) Luc J.A. Mougeot, **URBAN AGRICULTURE: DEFINITION, PRESENCE, POTENTIALS AND RISKS, AND POLICY CHALLENGES** , Submitted by invitation for presentation at International Workshop on Growing Cities Growing Food: Urban Agriculture on the Policy Agenda La Habana, Cuba ,1999.

106) Pierre-Noël Denieuil, Introduction aux théories et à quelques pratiques dudéveloppement local et territorial, Analyse et synthèse bibliographique en écho au séminaire de Tanger, 1999.

107) Natalija Bogdanov, ZoricaVasiljevic, **ROLE OF AGRICULTURE AND MULTIFUNCTIONAL RURAL DEVELOPMENT IN SERBIA**, Faculty of Agriculture, University of Belgrade Nemnjina 6,, Serbi.

I I: Site internet

108) https://almerja.com/reading.php?idm=69648

109) https://wikiwic.com/

110) https://water.fanack.com/ar/algeria/water-use /

111) https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar

112) https://sites.google.com/site/dpctebessa/wlayte-tbste

113) https://water.fanack.com/ar/algeria/water-use /

114) https://www.aps.dz/ar/economie /

115) https://www.aps.dz/ar/economie /

116) https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D8%A8%D8%B3%D8%A9

117) https://www.safarway.com/city/tebessa/landmarks

118) https://www.arabdict.com/ar/
119) https://www.ennaharonline.com/
120) https://fibladi.com/news/
121) https://www.el-massa.com/dz /
122) https://www.politics-dz.com/
123) http://alfassociation.blogspot.com/2012/10/blog-post_2302.html
124) http://alfassociation.blogspot.com/2012/10/blog-post_2302.html
125) https://www.moa.gov.ps/Books/strategy1/11.htm

الملاحق

WILAYA DE TEBESSA
DIRECTION DES SERVICES AGRICOLES
SERVICE DES STATISTIQUES AGRICOLES
ET DES SYSTEMES D'INFORMATION

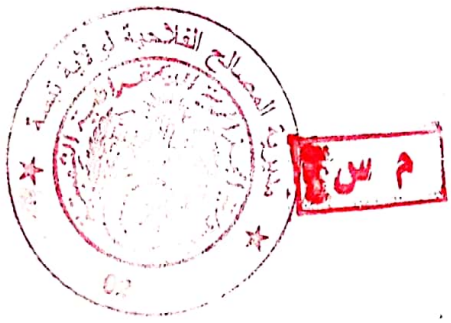

EMPLOI AGRICOLE GENERE PAR LE SECTEUR DE L'AGRICULTURE

(2009-2021)

2001			2002			2003		
E.PER	E.E.P	TOTAL	E.PER	E.E.P	TOTAL	E.PER	E.E.P	TOTAL
1905	593	2498	1648	4263	5911	3135	2710	5845

2004			2005			2006		
E.PER	E.E.P	TOTAL	E.PER	E.E.P	TOTAL	E.PER	E.E.P	TOTAL

2007			2008		
E.PER	E.E.P	TOTAL	E.PER	E.E.P	TOTAL
408	1386	1794	623	1016	1639

2009			2010			2008			2009		
E.PER	E.E.P	TOTAL	E.PER	E.E.P	TOTAL	E.PER	E.E.P	TOTAL	E.PER	E.E.P	TOTAL
13	1000	1013	263	751	1014	623	1016	1639	13	1000	1013

2010			2011		
E.PER	E.E.P	TOTAL	E.PER	E.E.P	TOTAL
263	751	1014	303	1253	1556

2012			2013			2014			2015		
E.PER	E.E.P	TOTAL	E.PER	E.E.P	TOTAL	E.PER	E.E.P	TOTAL	E.PER	E.E.P	TOTAL
254	1482	1736	599	806	1405	735	786	1521	2086	892	2978

2016			2017			2018		
E.PER	E.E.P	TOTAL	E.PER	E.E.P	TOTAL	E.PER	E.E.P	TOTAL
477	878	1364	121	187	308	19	256	275

2019			2020			2021		
E.PER	E.E.P	TOTAL	E.PER	E.E.P	TOTAL	E.PER	E.E.P	TOTAL
1061	257	1318	141	142	283	222	432	654

Scanné avec CamScanner

EFFECTIF DE CHEPTEL2010

	Effectif de cheptel (têtes)		
Communes	**BOVIN**	**OVIN**	**CAPRIN**
Tebessa	**653**	**13132**	**1127**
Bir El Ater	**209**	**54528**	**3755**
Chéria	**1144**	**58237**	**9259**
Stah Guentis	**699**	**97266**	**16930**
El Aouinet	**537**	**12017**	**13320**
El Houidgbet	**1151**	**29836**	**3877**
Saf Saf El.Ouesra	**144**	**16296**	**1131**
Hammamet	**245**	**11639**	**1127**
Negrine	**73**	**13861**	**4603**
bir Mokadem	**476**	**42462**	**3852**
El Kouif	**1103**	**27572**	**7953**
Morsott	**437**	**15135**	**2581**
El Ogla	**616**	**51859**	**11263**
Bir Dheb	**215**	**15684**	**5676**
El Ogla Malha	**158**	**21532**	**1569**
Gourigueur	**125**	**31045**	**5292**
Bekkaria	**584**	**12806**	**2143**
Boukhadra	**130**	**4783**	**4372**
Ouenza	**67**	**7901**	**5581**
El Malabiod	**712**	**27557**	**4906**
Oum Ali	**79**	**3339**	**4349**
Thlidjen	**389**	**104534**	**25333**
Ain Zergua	**287**	**36472**	**16590**
El Mridj	**116**	**20188**	**10924**
Boulhef Dyr	**505**	**16442**	**4612**
Bedjen	**466**	**61231**	**6191**
El Mazraa	**724**	**81095**	**10047**
Ferkane	**157**	**11555**	**4637**
TOTAL WILAYA	**12200**	**900000**	**193000**

EFFECTIF DE CHEPTEL 2011

Communes	BOVIN	OVIN	CAPRIN	CAMELIN
Tebessa	738	14061	1387	0
Bir El Ater	229	63588	3933	143
Chéria	1159	62842	9602	0
Stah Guentis	519	89786	14547	12
El Aouinet	548	12880	13552	0
El Houidgbet	1175	30927	4047	0
Saf Saf El.Ouesra	162	20373	1220	0
Hammamet	281	12463	1386	0
Negrine	90	14463	5222	76
bir Mokadem	555	47606	4035	0
El Kouif	1134	33191	8289	0
Morsott	479	15620	3350	0
El Ogla	540	47479	11678	0
Bir Dheb	252	19236	7652	0
El Ogla Malha	170	24209	2124	0
Gourigueur	171	36178	5540	0
Bekkaria	599	13221	2234	0
Boukhadra	146	6469	4700	0
Ouenza	86	8929	5789	0
El Malabiod	727	28561	5088	0
Oum Ali	98	4749	4512	0
Thlidjen	386	110232	26395	0
Ain Zergua	309	40077	17367	0
El Mridj	144	25398	11317	0
Boulhef Dyr	519	16975	5179	0
Bedjen	402	54426	6405	0
El Mazraa	521	68997	10460	0
Ferkane	161	12064	4990	159
TOTAL WILAYA	12300	935000	202000	390

EFFECTIF DE CHEPTEL 2012

	Effectif de cheptel (têtes)			
Communes	**BOVIN**	**OVIN**	**CAPRIN**	**CAMELIN**
Tebessa	**769**	**14183**	**1440**	**0**
Bir El Ater	**244**	**65075**	**4060**	**143**
Chéria	**1210**	**65285**	**9902**	**0**
Stah Guentis	**548**	**90772**	**15010**	**11**
El Aouinet	**570**	**13523**	**13942**	**0**
El Houidgbet	**1264**	**32310**	**4175**	**0**
Saf Saf El.Ouesra	**170**	**20886**	**1273**	**0**
Hammamet	**296**	**12508**	**1439**	**0**
Negrine	**117**	**15044**	**5374**	**76**
bir Mokadem	**593**	**47878**	**4163**	**0**
El Kouif	**1214**	**33722**	**8531**	**0**
Morsott	**508**	**15385**	**3448**	**0**
El Ogla	**557**	**47987**	**12013**	**0**
Bir Dheb	**261**	**19273**	**7848**	**0**
El Ogla Malha	**181**	**24737**	**2193**	**0**
Gourigueur	**183**	**36362**	**5708**	**0**
Bekkaria	**615**	**13430**	**2314**	**0**
Boukhadra	**153**	**6322**	**4844**	**0**
Ouenza	**92**	**9064**	**5961**	**0**
El Malabiod	**748**	**29708**	**5244**	**0**
Oum Ali	**99**	**4793**	**4657**	**0**
Thlidjen	**404**	**114615**	**27137**	**0**
Ain Zergua	**312**	**40621**	**17853**	**0**
El Mridj	**150**	**25870**	**11639**	**0**
Boulhef Dyr	**548**	**17240**	**5331**	**0**
Bedjen	**422**	**54068**	**6598**	**0**
El Mazraa	**606**	**69795**	**10762**	**0**
Ferkane	**167**	**12541**	**5140**	**159**
TOTAL WILAYA	**13000**	**953000**	**208000**	**390**

EFFECTIF DE CHEPTEL 2013

	Effectif de cheptel(têtes)			
Communes	**BOVIN**	**OVIN**	**CAPRIN**	**CAMELIN**
Tebessa	716	13537	1470	0
Bir El Ater	254	66094	4171	144
Chéria	1211	62700	10192	0
Stah Guentis	547	94673	15451	16
El Aouinet	561	13557	14349	0
El Houidgbet	1301	34115	4294	0
Saf Saf El.Ouesra	177	22529	1307	0
Hammamet	309	11877	1478	0
Negrine	122	14898	5529	96
bir Mokadem	613	49062	4281	0
El Kouif	1286	37795	8780	0
Morsott	542	16353	3545	0
El Ogla	559	50692	12364	0
Bir Dheb	277	20679	8075	0
El Ogla Malha	191	24781	2253	0
Gourigueur	262	38142	5872	0
Bekkaria	658	13639	2366	0
Boukhadra	154	6921	4982	0
Ouenza	95	9435	6132	0
El Malabiod	771	31701	5395	0
Oum Ali	119	5243	4789	0
Thlidjen	412	111019	27934	0
Ain Zergua	319	40952	18376	0
El Mridj	156	28502	11978	0
Boulhef Dyr	578	17358	5483	0
Bedjen	425	53485	6789	0
El Mazraa	615	70129	11075	0
Ferkane	170	12131	5288	154
TOTAL WILAYA	13400	972000	214000	410

EFFECTIF DE CHEPTEL 2014 ; REPARTITION CHEPTEL 2015

Communes	Bovin	Ovin	Caprin	Camelin	COMMUNE	Bovin	Ovin	Caprin	Camelin
Tebessa	666	12534	815	0	TEBESSA	13530	784	970	0
Ain Zergua	297	37918	26503	30	BIR ELATER	56099	327	4202	19
Bedjen	472	49523	1238	0	CHERIA	59682	1416	9388	0
Bekkaria	623	12629	1532	16	STAH GUENTIS	101076	617	9180	28
Bir Dheb	427	19147	9594	0	EL AOUINET	12390	610	9026	0
Bir El Ater	244	61198	5540	0	EL HOUIDJBET	30859	1420	4407	0
bir Mokadem	594	45428	4104	0	S, ELOUESRA	16783	242	1207	0
Boukhadra	147	6409	1326	0	HAMMAMET	11993	501	1529	0
Boulhef Dyr	545	16072	3721	160	NEGRINE	14299	152	5302	163
Chéria	1183	58055	14020	0	BIR MOKADDEM	43678	855	3782	0
El Aouinet	534	12553	2343	0	EL KOUIF	28493	1309	6211	0
El Houidgbet	1235	31588	6361	0	MORSOTT	15692	470	4940	0
El Kouif	1218	34995	6699	0	EL OGLA	54355	638	6722	0
El Malabiod	742	29353	8614	0	BIR DHEB	16175	663	5913	0
El Mridj	145	26391	15902	0	OGL AMALHA	22175	349	2284	0
El Mazraa	596	64935	2070	0	GOURIGUER	32008	368	5144	0
El Ogla	527	46937	3594	0	BEKKARIA	13244	644	1847	0
Ferkane	169	11232	1114	0	BOUKHADRA	4936	172	3919	0
Gourigueur	256	35317	7067	0	OUENZA	8158	126	5875	0
Hammamet	420	10997	941	0	MA LABIOD	28518	872	5713	0
Morsott	359	15142	9210	0	OUM ALI	3438	187	4811	0
Negrine	118	13795	1421	0	THLIDJEN	107200	420	26215	0
El Ogla Malha	184	22946	2992	0	AIN ZERGA	37603	368	24642	0
Ouenza	90	8736	4638	0	EL MERIDJ	65416	189	16408	0
Oum Ali	116	4855	6354	0	BOLHEF DYR	18633	634	3544	0
Saf Saf El.Ouesra	170	20860	1736	0	BEDJEN	32103	530	3812	0
Stah Guentis	523	87660	7121	0	EL MAZRAA	69550	889	6116	0
Thlidjen	399	102795	38430	221	FERKANE	11913	244	5890	380
TOTAL WILAYA	13000	900000	195000	427		930000	16000	189000	590

REPARTITION DU CHEPTEL 2017

REPARTITION DU CHEPTEL 2019

COMMUNE	Ovin	Bovin	Caprin	Camelin	COMMUNE	Ovin	Bovin	Caprin	Camelin
TEBESSA	**13294**	**590**	958	0	TEBESSA	13705	603	746	0
BIR ELATER	**54946**	**251**	4227	49	BIR ELATER	56326	261	2577	63
CHERIA	**58398**	**1084**	9431	0	CHERIA	59757	1112	4790	0
STAH GUENTIS	**101062**	**430**	9082	69	STAH GUENTIS	107330	406	5930	88
EL AOUINET	**12197**	**464**	8995	0	EL AOUINET	12616	470	3243	0
EL HOUIDJBET	**30589**	**1072**	4438	0	EL HOUIDJBET	32031	1108	3185	0
S, ELOUESRA	**16479**	**182**	1200	0	S, ELOUESRA	16970	185	867	0
HAMMAMET	**11787**	**396**	1532	0	HAMMAMET	12158	395	636	0
NEGRINE	**14097**	**109**	5346	373	NEGRINE	14622	109	3975	477
BIR MOKADDEM	**42994**	**636**	3796	0	BIR MOKADDEM	44470	605	2356	0
EL KOUIF	**28191**	**983**	6211	0	EL KOUIF	29423	935	3568	0
MORSOTT	**15641**	**342**	5013	0	MORSOTT	16537	349	2108	0
EL OGLA	**54222**	**467**	6670	0	EL OGLA	57696	434	3884	0
BIR DHEB	**15927**	**532**	5950	0	BIR DHEB	16483	552	2512	0
OGL AMALHA	**21773**	**260**	2299	0	OGL AMALHA	22420	267	1920	0
GOURIGUER	**31508**	**274**	5166	0	GOURIGUER	32591	253	2331	0
BEKKARIA	**13126**	**509**	1838	0	BEKKARIA	13741	509	1022	0
BOUKHADRA	**4867**	**132**	3925	0	BOUKHADRA	5048	135	1600	0
OUENZA	**8063**	**95**	5914	0	OUENZA	8401	98	3241	0
MA LABIOD	**28311**	**663**	5760	0	MA LABIOD	29723	686	6260	0
OUM ALI	**3375**	**137**	4840	0	OUM ALI	3474	141	1182	0
THLIDJEN	**105142**	**327**	26429	0	THLIDJEN	108052	340	16546	0
AIN ZERGA	**37013**	**281**	24990	0	AIN ZERGA	38281	297	14139	0
EL MERIDJ	**67613**	**145**	16642	0	EL MERIDJ	75879	151	10957	0
BOLHEF DYR	**18551**	**489**	3533	0	BOLHEF DYR	19575	488	1969	0
BEDJEN	**30272**	**387**	3777	0	BEDJEN	28763	361	1993	0
EL MAZRAA	**68839**	**582**	6069	0	EL MAZRAA	71805	573	4528	0
FERKANE	**11724**	**179**	5967	979	FERKANE	12122	178	1936	1252
TOTAL	**920000**	**12000**	**190000**	**1470**	TOTAL	960000	12000	110000	1880

PRODUCTION VIANDE BOVINE

COMMUNES	2009/2010	2010/2011		2011/2012	
	PROD	Eff	Prod	Eff	Prod
TEBESSA	801	886	280	714	243
BIR ELATER	194	255	87	255	87
CHERIA	1073	1274	434	1172	400
STAH GUENTIS	651	483	165	368	126
EL AOUINET	504	604	206	538	183
EL HOUIDJBET	1081	1290	440	1227	418
S, ELOUESRA	134	181	62	182	62
HAMMAMET	225	308	105	309	105
NEGRINE	63	98	33	100	34
BIR MOKADDEM	423	608	207	631	215
EL KOUIF	1027	1244	424	1269	433
MORSOTT	404	533	182	558	190
EL OGLA	604	600	205	533	182
BIR DHEB	184	268	91	280	95
OGL AMALHA	152	197	67	200	68
GOURIGUER	101	183	62	298	102
BEKKARIA	550	661	225	682	232
BOUKHADRA	127	172	59	166	56
OUENZA	62	99	34	100	34
MA LABIOD	666	794	271	756	258
OUM ALI	43	77	26	103	35
THLIDJEN	372	430	147	403	137
AIN ZERGA	258	333	113	312	106
EL MERIDJ	108	164	55	164	56
BOLHEF DYR	471	569	194	575	196
BEDJEN	423	385	131	332	113
EL MAZRAA	706	500	170	376	128

FERKANE	149	180	61	174	59
TOTAL WILAYA	11360	13312	4536	12777	4355

2016/2017		2017/2018		2018/2019		2019/2020	
Eff	Prod	Eff	Prod	Eff	Prod	Eff	Prod
682	232	711	242	698	238	665	243
280	95	297	101	298	101	287	104
1287	439	1343	458	1333	455	1276	467
389	133	361	123	334	114	315	115
605	206	620	211	602	205	571	208
1342	459	1414	484	1389	475	1320	484
200	68	212	72	211	72	202	74
608	208	615	210	595	203	562	207
114	39	117	40	113	39	106	39
719	242	681	229	642	215	608	219
1319	451	1255	429	1186	405	1124	412
325	110	333	113	326	110	310	112
565	193	528	180	491	168	464	170
706	238	743	250	732	247	698	252
234	78	249	83	251	84	241	87
353	120	329	111	306	103	288	105
703	240	706	241	691	236	662	242
182	62	188	64	183	62	173	63
117	40	124	42	121	41	115	42
841	287	888	304	875	299	829	305
128	43	136	46	136	46	130	47
423	145	440	150	437	149	417	153
375	128	403	137	396	135	374	137
193	66	204	69	199	68	188	69
598	204	606	207	597	204	572	209
478	164	446	153	415	142	390	144
407	139	381	130	355	121	334	123
206	70	210	72	202	69	188	70
14379	4897	14537	4951	14111	4805	13410	4901

PRODUCTION VIANDE
CAPRINE

COMMUNES	2009/2010	2010/2011		2011/2012		2012/2013	
	PROD	Eff	prod	Eff	prod	Eff	prod
TEBESSA	35	68	452	65	428	71	472
BIR ELATER	190	262	1743	226	1504	249	1656
CHERIA	478	647	4302	556	3693	612	4066
STAH GUENTIS	978	1049	6968	810	5385	892	5929
EL AOUINET	762	1025	6818	874	5818	963	6406
EL HOUIDJBET	199	274	1819	236	1566	260	1724
S, ELOUESRA	35	51	338	45	299	50	329
HAMMAMET	35	68	452	65	428	71	472
NEGRINE	244	378	2512	338	2249	372	2476
BIR MOKADDEM	197	273	1813	235	1564	259	1722
EL KOUIF	446	614	4081	529	3513	582	3868
MORSOTT	122	234	1556	222	1476	244	1625
EL OGLA	641	877	5827	753	5003	829	5509
BIR DHEB	305	587	3902	557	3703	613	4077
OGL AMALHA	60	131	872	128	851	141	937
GOURIGUER	283	391	2600	338	2243	372	2470
BEKKARIA	95	132	875	114	754	125	830
BOUKHADRA	228	328	2184	287	1907	316	2100
OUENZA	302	413	2746	355	2358	391	2596
MA LABIOD	260	355	2359	305	2025	336	2230
OUM ALI	221	305	2030	263	1752	290	1929
THLIDJEN	1454	1997	13269	1719	11421	1892	12575
AIN ZERGA	955	1322	8787	1141	7580	1256	8346
EL MERIDJ	626	857	5696	736	4890	810	5384
BOLHEF DYR	242	370	2463	330	2196	364	2418
BEDJEN	336	460	3054	394	2618	434	2882
EL MAZRAA	565	777	5166	669	4445	736	4894
FERKANE	248	357	2374	312	2074	344	2284
TOTAL WILAYA	10543	14603	97058	12600	83745	13873	92206

2013/2014		2014/2015		2015/2016		2016/2017	
Eff	prod	Eff	prod	Eff	prod	Eff	prod
45	295	34	228	35	229	35	234
289	1922	306	2035	309	2057	317	2105
744	4939	688	4569	654	4348	670	4450
543	3616	375	2494	363	2419	372	2475
352	2335	397	2642	501	3342	513	3420
320	2122	333	2215	333	2212	341	2264
57	382	61	404	61	408	63	418
56	372	89	591	104	691	106	707
165	1101	317	2104	405	2685	415	2749
290	1931	265	1758	253	1680	259	1719
495	3294	409	2725	392	2616	401	2676
431	2870	465	3094	455	3030	466	3100
377	2511	278	1850	306	2037	313	2084
520	3456	450	2996	441	2935	451	3004
163	1087	173	1150	175	1163	179	1190
424	2822	385	2563	366	2439	375	2496
112	748	102	682	101	675	104	691
137	907	205	1360	256	1705	262	1744
390	2591	428	2846	445	2965	456	3034
430	2859	450	2990	447	2975	458	3045
336	2237	355	2367	359	2392	368	2448
2294	15239	2120	14086	2017	13404	2065	13717
2038	13537	2279	15181	2278	15194	2331	15546
1226	8168	1474	9824	1520	10133	1555	10368
279	1858	213	1422	202	1350	207	1381
170	1133	140	929	166	1103	170	1128
288	1914	236	1569	281	1867	287	1910
144	956	316	2047	411	2656	421	2722
13118	87201	13341	88723	13639	90709	13958	92823

2017/2018		2018/2019		2019/2020		2020/2021	
Eff	prod	Eff	prod	Eff	prod	Eff	prod
215	1423	65	429	48	381	78	545
1070	7118	257	1707	189	1517	1415	9496
2599	17268	427	2835	315	2518	526	3654
2621	17424	481	3204	354	2847	372	2657
2586	17201	180	1197	133	1064	284	1956
1148	7628	338	2249	249	1998	303	2142
213	1413	80	531	59	472	312	2101
281	1863	49	326	36	290	196	1319
1193	7930	425	2825	313	2509	823	5626
1049	6975	224	1488	165	1322	579	3927
2015	13399	325	2167	239	1925	465	3215
1362	9064	214	1419	158	1260	514	3491
2237	14873	305	2035	225	1808	370	2574
2140	14232	214	1417	157	1259	471	3210
605	4026	213	1420	157	1262	543	3689
1518	10097	199	1326	147	1178	344	2361
453	3013	85	566	62	503	115	798
945	6274	118	785	87	698	144	999
1564	10392	317	2109	233	1874	207	1494
1521	10105	734	4896	540	4350	502	3615
1244	8284	58	377	43	335	193	1303
8025	53322	1698	11288	1251	10028	1477	10444
6714	44645	1576	10504	1159	9332	572	4398
4246	28266	1259	8395	926	7459	437	3385
1186	7895	168	1118	123	994	176	1235
1138	7562	141	942	104	837	214	1475
1929	12822	414	2759	304	2451	457	3190
1115	7362	94	560	72	496	389	2593
52931	351875	10658	70876	7849	62965	12480	86892

PRODUCTION VIANDE
CAMELINE

COMMUNES	2009/2010	2010/2011		2011/2012		2012/2013	
	PROD	Eff	prod	Eff	prod	Eff	prod
TEBESSA	0	0	0	0	0	0	0
BIR ELATER	114	78	40	81	41	84	43
CHERIA	0	0	0	0	0	0	0
STAH GUENTIS	10	10	5	10	5	10	5
EL AOUINET	0	0	0	0	0	0	0
EL HOUIDJBET	0	0	0	0	0	0	0
S, ELOUESRA	0	0	0	0	0	0	0
HAMMAMET	0	0	0	0	0	0	0
NEGRINE	61	63	32	68	34	70	36
BIR MOKADDEM	0	0	0	0	0	0	0
EL KOUIF	0	0	0	0	0	0	0
MORSOTT	0	0	0	0	0	0	0
EL OGLA	0	0	0	0	0	0	0
BIR DHEB	0	0	0	0	0	0	0
OGL AMALHA	0	0	0	0	0	0	0
GOURIGUER	0	0	0	0	0	0	0
BEKKARIA	0	0	0	0	0	0	0
BOUKHADRA	0	0	0	0	0	0	0
OUENZA	0	0	0	0	0	0	0
MA LABIOD	0	0	0	0	0	0	0
OUM ALI	0	0	0	0	0	0	0
THLIDJEN	0	0	0	0	0	0	0
AIN ZERGA	0	0	0	0	0	0	0
EL MERIDJ	0	0	0	0	0	0	0
BOLHEF DYR	0	0	0	0	0	0	0
BEDJEN	0	0	0	0	0	0	0
EL MAZRAA	0	0	0	0	0	0	0
FERKANE	126	127	65	135	69	140	71
TOTAL WILAYA	311	278	142	294	150	304	155

2013/2014		2014/15		2015/16		2016/2017	
Eff	prod	Eff	prod	Eff	prod	Eff	prod
0	0	0	0	0	0	0	0
25	13	14	7	14	7	35	18
0	0	0	0	0	0	0	0
13	6	16	8	17	8	42	21
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
111	57	69	35	64	33	162	82
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
171	87	264	134	274	140	694	354
321	163	363	185	368	187	933	475

2017/2018		2018/2019		2019/2020		2020/2021	
Eff	prod	Eff	prod	Eff	prod	Eff	prod
0	0	0	0	0	0	0	0
44	23	46	23	707	367	1049	507
0	0	0	0	0	0	0	0
53	27	55	28	5	3	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
205	105	212	108	275	142	473	234
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
882	449	911	464	420	215	278	121
1185	603	1224	623	1407	727	1799	862

PRODUCTION LAIT DE VACHE

COMMUNES	2009/2010		2010/2011		2011/2012	
	PROD	EFF	PROD	EFF	PROD	EFF
TEBESSA	421	275	568	372	583	383
BIR ELATER	149	88	197	116	233	138
CHERIA	799	486	926	574	1020	635
STAH GUENTIS	372	295	262	208	252	200
EL AOUINET	320	225	384	270	415	292
EL HOUIDJBET	727	489	859	581	981	663
S, ELOUESRA	104	60	142	82	163	98
HAMMAMET	158	102	215	139	253	167
NEGRINE	40	29	62	45	75	54
BIR MOKADDEM	240	191	351	278	445	342
EL KOUIF	638	464	772	562	937	688
MORSOTT	262	184	348	243	430	301
EL OGLA	345	274	335	266	370	289
BIR DHEB	123	83	181	122	225	151
OGL AMALHA	111	68	145	89	181	107
GOURIGUER	58	46	106	84	202	160
BEKKARIA	389	249	466	299	573	368
BOUKHADRA	85	57	117	78	132	90
OUENZA	39	27	64	45	76	54
MA LABIOD	461	303	545	359	622	411
OUM ALI	33	20	61	36	90	55
THLIDJEN	286	168	313	193	349	218
AIN ZERGA	161	111	210	146	239	166
EL MERIDJ	67	47	103	73	123	87
BOLHEF DYR	345	214	415	257	498	311
BEDJEN	242	192	213	169	229	180
EL MAZRAA	404	320	267	212	258	203
FERKANE	92	67	111	81	129	95
TOTAL WILAYA	7468	5133	8737	5978	10082	6904

EFF: tetes

PROD: 1000 litres

2012/2013		2013/2014		2014/2015		2015/2016	
PROD	EFF	PROD	EFF	PROD	EFF	PROD	EFF
575	378	486	317	454	296	533	354
242	143	231	137	227	135	240	144
1044	650	1018	633	1007	625	1085	682
258	205	254	202	253	200	278	221
421	297	411	289	407	286	463	326
1014	686	982	663	969	654	1087	735
167	102	159	98	156	96	168	105
262	174	386	268	427	299	477	335
77	56	74	54	73	53	86	63
470	358	451	344	444	338	484	370
986	726	945	697	929	685	1005	745
453	317	280	192	222	149	245	166
384	299	368	287	362	282	407	318
236	158	437	292	503	336	532	354
192	111	182	106	179	104	187	110
232	184	223	177	219	174	242	192
606	389	577	371	566	364	591	384
134	92	129	88	127	87	143	99
78	55	74	52	72	51	87	61
643	424	616	407	605	400	684	455
98	60	97	59	96	59	104	65
361	225	345	216	339	212	361	228
245	170	242	168	241	167	288	200
128	90	123	87	122	86	144	102
522	327	498	313	488	307	506	321
236	185	300	234	320	250	352	275
265	209	269	209	269	209	295	230
134	98	131	96	130	95	153	111
10463	7168	10288	7055	10204	7000	11228	7750

2016/2017		2017/2018		2018/2019		2019/2020		2020/2021	
PROD	EFF	PROD	EFF	PROD	EFF	PROD	EFF	PROD	EFF
500	342	525	358	479	324	445	301	354	246
231	140	247	149	231	138	216	129	159	106
1022	656	1075	689	994	630	929	587	708	481
220	198	194	185	166	158	152	145	153	119
417	305	429	316	386	282	357	260	298	213
1005	693	1068	736	971	666	900	616	721	505
160	101	171	107	158	99	148	92	111	75
424	313	430	319	387	284	358	263	300	215
77	59	80	61	71	54	66	50	56	41
394	335	358	317	312	274	288	252	272	207
836	680	778	650	687	567	636	524	575	429
223	156	230	161	209	145	194	135	157	110
328	288	293	270	253	232	233	214	227	175
489	330	521	351	476	318	442	295	348	242
181	107	196	115	183	107	172	101	125	82
191	172	169	161	144	137	133	126	133	103
535	362	539	365	495	330	463	308	364	252
130	93	135	97	122	87	113	80	93	66
81	58	87	62	78	56	72	52	59	42
639	433	681	461	622	418	577	387	456	317
99	62	106	67	98	61	92	57	69	47
338	218	354	228	327	208	305	194	233	159
271	190	294	206	266	186	245	172	199	140
133	96	142	102	128	92	118	85	97	69
463	305	472	310	436	282	408	263	315	215
281	248	251	232	217	200	199	183	195	150
237	207	212	194	184	167	169	154	164	126
136	104	139	107	124	95	114	87	98	71
10043	7250	10177	7375	9203	6600	8543	6111	7039	5004

PRODUCTION LAIT DE BREBIS

COMMUNES	2009/2010		2010/2011		2011/2012	
	PROD	EFF	PROD	EFF	PROD	EFF
TEBESSA	782	6082	802	6687	872	7266
BIR ELATER	3136	24397	3652	30433	4134	34447
CHERIA	3301	25682	3449	28741	3896	32463
STAH GUENTIS	6879	53523	5769	48073	5913	49276
EL AOUINET	730	5677	749	6243	858	7147
EL HOUIDJBET	1946	15141	1902	15848	2124	17698
S, ELOUESRA	963	7494	1230	10247	1422	11854
HAMMAMET	695	5406	713	5943	769	6410
NEGRINE	855	6654	845	7043	942	7847
BIR MOKADDEM	2571	20006	2822	23515	3107	25888
EL KOUIF	1765	13732	2107	17561	2379	19829
MORSOTT	1042	8110	1015	8457	1057	8806
EL OGLA	3713	28890	3114	25948	3192	26597
BIR DHEB	955	7434	1181	9838	1319	10992
OGL AMALHA	1272	9900	1401	11678	1564	13034
GOURIGUER	1885	14666	2175	18122	2420	20168
BEKKARIA	834	6488	812	6767	872	7264
BOUKHADRA	295	2298	413	3445	460	3829
OUENZA	500	3894	551	4594	610	5083
MA LABIOD	1824	14193	1782	14852	1978	16485
OUM ALI	197	1531	299	2488	349	2909
THLIDJEN	6080	47309	6142	51187	6882	57347
AIN ZERGA	2213	17218	2354	19620	2581	21506
EL MERIDJ	1225	9529	1567	13060	1798	14981
BOLHEF DYR	1056	8218	1029	8571	1104	9201
BEDJEN	4299	33452	3444	28700	3391	28260
EL MAZRAA	5811	45211	4436	36970	4407	36728
FERKANE	700	5445	692	5769	771	6422
TOTAL WILAYA	57524	447578	56448	470400	61168	509737

2012/2013		2013/2014		2014/2015		2015/2016	
PROD	EFF	PROD	EFF	PROD	EFF	PROD	EFF
884	7364	659	5493	736	6130	818	6821
4206	35053	4650	38754	3534	29447	3283	27357
3992	33266	4487	37393	3624	30202	3456	28798
5988	49900	3642	30353	5928	49401	7202	60018
884	7364	1483	12358	956	7968	764	6366
2180	18165	2309	19243	2044	17031	2037	16979
1449	12077	1605	13372	1129	9409	1008	8404
778	6480	535	4454	638	5319	728	6063
965	8042	1139	9489	937	7806	895	7461
3146	26216	3434	28615	2801	23342	2692	22434
2415	20129	1693	14106	1693	14110	1848	15398
1060	8837	1358	11319	1141	9510	1091	9093
3232	26933	2357	19641	3323	27694	3888	32396
1331	11095	1802	15017	1194	9954	1000	8335
1591	13255	1761	14677	1403	11692	1332	11101
2451	20423	2721	22676	2107	17555	1973	16445
884	7364	728	6070	797	6643	873	7275
460	3829	432	3601	326	2718	309	2577
619	5155	843	7022	600	4998	524	4366
2027	16888	2198	18315	1928	16063	1910	15915
353	2946	391	3262	246	2053	206	1716
7052	58766	7926	66054	6592	54933	6366	53050
2616	21798	2811	23421	2372	19766	2317	19308
1826	15219	2026	16880	4922	41018	6084	50697
1119	9328	894	7453	1129	9408	1282	10685
3405	28377	2274	18949	1262	10516	1106	9215
4463	37194	3290	27419	3970	33085	4501	37511
789	6579	1103	9190	820	6837	733	6105
62165	518044	60552	504598	58153	484608	60227	501888

2016/2017		2017/2018		2018/2019		2019/2020		2020/2021	
PROD	EFF	PROD	EFF	PROD	EFF	PROD	EFF	PROD	EFF
865	7212	954	6918	879	7002	884	7364	586	4881
3471	28927	3827	27746	3527	28083	3544	29537	5390	44914
3654	30451	4028	29208	3713	29562	3731	31094	3813	31778
7615	63462	8395	60871	7738	61610	7776	64801	3996	33302
808	6731	890	6456	821	6535	825	6873	834	6946
2154	17953	2375	17220	2189	17429	2200	18332	1458	12149
1066	8886	1175	8523	1083	8627	1089	9073	1313	10941
769	6411	848	6149	782	6224	786	6546	844	7035
947	7889	1044	7567	962	7659	967	8056	3484	29033
2847	23722	3138	22753	2892	23029	2907	24222	4251	35425
1954	16282	2154	15617	1985	15806	1995	16625	2961	24672
1154	9615	1272	9222	1172	9334	1178	9818	1742	14520
4111	34255	4531	32856	4177	33255	4197	34978	2601	21678
1058	8814	1166	8454	1075	8556	1080	9000	1704	14197
1409	11738	1553	11259	1431	11395	1438	11985	3330	27748
2087	17389	2300	16679	2120	16881	2131	17756	2740	22832
923	7693	1018	7379	938	7468	943	7855	717	5977
327	2725	360	2613	332	2645	334	2782	281	2341
554	4617	611	4429	563	4482	566	4714	475	3959
2019	16828	2226	16141	2052	16337	2062	17183	3063	25523
218	1815	240	1741	221	1762	222	1853	495	4123
6731	56094	7420	53804	6839	54457	6873	57278	9677	80639
2450	20416	2701	19582	2489	19820	2502	20846	2223	18528
6433	53606	7091	51418	6536	52041	6568	54737	2206	18387
1356	11298	1495	10837	1378	10969	1384	11537	1278	10647
1169	9743	1289	9346	1188	9459	1194	9949	1396	11636
4760	39664	5247	38044	4836	38506	4860	40501	3783	31523
775	6455	854	6192	787	6267	791	6592	2243	18689
63683	530688	70203	509024	64704	515200	65027	541888	68883	574023

PRODUCTION LAIT DE CHEVRE

COMMUNES	2009/2010		2010/2011		2011/2012	
	PROD	EFF	PROD	EFF	PROD	EFF
TEBESSA	55	353	78	522	90	601
BIR ELATER	295	1891	299	1991	325	2163
CHERIA	737	4720	734	4894	801	5342
STAH GUENTIS	1522	9744	1162	7746	1157	7713
EL AOUINET	1189	7613	1166	7770	1177	7845
EL HOUIDJBET	310	1982	310	2069	337	2249
S, ELOUESRA	53	342	58	387	65	434
HAMMAMET	55	355	78	523	91	612
NEGRINE	380	2436	433	2890	488	3256
BIR MOKADDEM	307	1964	310	2065	336	2240
EL KOUIF	694	4446	697	4646	755	5031
MORSOTT	190	1218	273	1819	325	2165
EL OGLA	999	6394	994	6629	1075	7165
BIR DHEB	476	3046	682	4547	811	5406
OGL AMALHA	93	594	154	1028	185	1132
GOURIGUER	440	2816	444	2961	481	3211
BEKKARIA	149	951	149	994	162	1079
BOUKHADRA	357	2284	374	2495	396	2644
OUENZA	471	3014	469	3125	474	3163
MA LABIOD	404	2589	403	2684	441	2937
OUM ALI	343	2197	348	2323	371	2477
THLIDJEN	2259	14463	2267	15110	2479	16523
AIN ZERGA	1486	9516	1501	10009	1520	10130
EL MERIDJ	976	6251	972	6480	983	6549
BOLHEF DYR	377	2414	425	2832	474	3161
BEDJEN	523	3350	520	3470	562	3749
EL MAZRAA	880	5631	882	5879	955	6366
FERKANE	388	2481	407	2713	449	2994
TOTAL WILAYA	16407	105056	16590	110600	17765	118339

2012/2013		2013/2014		2014/2015		2015/2016	
PROD	EFF	PROD	EFF	PROD	EFF	PROD	EFF
92	615	57	378	44	295	45	297
328	2185	381	2541	402	2681	406	2709
803	5350	978	6518	897	5981	857	5717
1170	7800	703	4686	493	3285	479	3192
1269	8460	436	2905	534	3557	665	4430
340	2266	420	2800	437	2912	437	2912
65	433	75	503	80	530	80	536
92	615	72	479	118	788	137	913
489	3263	211	1403	421	2809	527	3512
340	2266	384	2557	345	2297	329	2196
763	5089	648	4322	540	3599	521	3473
322	2146	575	3834	611	4076	600	3999
1087	7247	480	3199	369	2460	403	2689
805	5363	680	4533	592	3947	581	3876
186	1240	216	1442	228	1520	230	1537
487	3249	560	3737	506	3375	484	3227
163	1089	148	984	136	904	134	897
415	2763	170	1134	273	1823	338	2251
512	3416	509	3394	565	3764	588	3920
440	2934	567	3779	590	3933	588	3920
383	2552	445	2968	470	3131	475	3164
2483	16551	3016	20110	2766	18438	2643	17622
1647	10982	2695	17965	3012	20082	3024	20163
1063	7084	1636	10904	1958	13050	2016	13442
478	3188	365	2434	282	1879	269	1792
569	3792	214	1429	186	1243	218	1455
966	6439	362	2413	315	2099	370	2466
451	3006	182	1213	386	2575	488	3255
18208	121385	17185	114564	17555	117033	17933	119559

2016/2017		2017/2018		2018/2019		2019/2020		2020/2021	
PROD	EFF	PROD	EFF	PROD	EFF	PROD	EFF	PROD	EFF
46	304	88	481	73	450	61	404	87	581
416	2766	410	2308	290	1925	241	1604	1539	10262
877	5837	725	4120	478	3486	397	2648	583	3889
490	3267	700	3912	547	3395	455	3031	421	2807
680	4534	385	2281	202	1255	168	1121	313	2090
447	2980	516	2910	382	2373	318	2118	340	2269
82	548	116	648	90	561	75	500	340	2266
140	934	93	543	55	340	46	305	213	1422
539	3594	640	3605	478	2966	397	2648	904	6030
337	2247	349	1983	251	1557	209	1390	633	4220
533	3554	525	2987	370	2299	308	2052	516	3437
614	4093	407	2380	239	1483	199	1324	562	3748
413	2752	469	2650	347	2151	288	1920	411	2743
595	3958	402	2313	239	1996	199	1324	517	3444
236	1569	315	1747	242	1430	201	1343	595	3968
495	3295	362	2069	225	1773	187	1245	379	2527
138	918	137	777	97	600	80	536	128	852
346	2304	227	1322	132	820	110	733	159	1062
602	4012	529	3035	358	2225	298	1986	235	1570
602	4012	1033	5735	836	5191	695	4634	571	3808
486	3238	187	1160	62	381	51	341	210	1400
2705	18034	2697	15339	1912	11866	1589	10592	1657	11044
3095	20635	2669	15319	1792	11124	1489	9930	679	4525
2063	13757	2031	11562	1434	8899	1192	7944	522	3479
275	1834	271	1542	191	1187	159	1059	197	1314
223	1489	225	1279	160	994	133	887	237	1577
378	2518	592	3275	471	2651	392	2612	509	3397
500	3324	195	1180	66	1095	55	366	414	2759
18353	122306	17295	98463	12021	76474	9989	66596	13873	92487

PRODUCTION LAIT DE CHAMELLE

COMMUNES	2009/2010		2010/2011		2011/2012	
	PROD	EFF	PROD	EFF	PROD	EFF
TEBESSA	0	0	0	0	0	0
BIR ELATER	60	50	41	34	42	32
CHERIA	0	0	0	0	0	0
STAH GUENTIS	5	4	5	5	5	5
EL AOUINET	0	0	0	0	0	0
EL HOUIDJBET	0	0	0	0	0	0
S, ELOUESRA	0	0	0	0	0	0
HAMMAMET	0	0	0	0	0	0
NEGRINE	32	28	32	26	35	28
BIR MOKADDEM	0	0	0	0	0	0
EL KOUIF	0	0	0	0	0	0
MORSOTT	0	0	0	0	0	0
EL OGLA	0	0	0	0	0	0
BIR DHEB	0	0	0	0	0	0
OGL AMALHA	0	0	0	0	0	0
GOURIGUER	0	0	0	0	0	0
BEKKARIA	0	0	0	0	0	0
BOUKHADRA	0	0	0	0	0	0
OUENZA	0	0	0	0	0	0
MA LABIOD	0	0	0	0	0	0
OUM ALI	0	0	0	0	0	0
THLIDJEN	0	0	0	0	0	0
AIN ZERGA	0	0	0	0	0	0
EL MERIDJ	0	0	0	0	0	0
BOLHEF DYR	0	0	0	0	0	0
BEDJEN	0	0	0	0	0	0
EL MAZRAA	0	0	0	0	0	0
FERKANE	67	56	64	53	71	56
TOTAL WILAYA	164	137	142	118	153	121

2012/2013		2013/2014		2014/2015		2015/2016	
PROD	EFF	PROD	EFF	PROD	EFF	PROD	EFF
0	0	0	0	0	0	0	0
44	36	18	15	8	7	7	6
0	0	0	0	0	0	0	0
5	5	6	5	8	7	9	7
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
37	30	55	46	41	34	34	28
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
74	60	88	73	131	109	144	120
160	131	168	140	188	156	193	161

2016/2017		2017/2018		2018/2019		2019/2020		2020/2021	
PROD	EFF	PROD	EFF	PROD	EFF	PROD	EFF	PROD	EFF
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
16	14	23	19	24	20	341	324	541	500
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
20	16	27	23	29	24	7	6	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
77	64	105	88	111	93	147	134	241	205
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
328	273	451	376	477	398	269	242	145	132
441	367	606	505	641	534	764	706	927	837

PRODUCTION et EFFECTIF COMMERCIALISE VIANDE BLANCHE

EFF:sujets

PROD:qx

COMMUNES	2009/2010		2010/2011		2011/2012		2012/2013	
	Eff	Prod	Eff	Prod	Eff	Prod	Eff	Prod
TEBESSA	72858	1198	59400	853	60840	1008	93960	1432
BIR ELATER	61794	1112	81360	1318	113130	1993	133290	2313
CHERIA	54918	967	8550	171	19260	325	44910	787
STAH GUENTIS	0	0	2700	49	11700	211	10800	194
EL AOUINET	62100	1118	57600	1037	54900	988	50310	906
EL HOUIDJBET	25200	454	22680	408	54810	965	61200	1102
S, ELOUESRA	50310	905	29340	507	45900	826	147870	2662
HAMMAMET	60288	843	56520	866	51660	746	70920	1125
NEGRINE	0	0	0	0	3240	26	0	0
BIR MOKADDEM	17550	315	5850	105	13500	243	22500	405
EL KOUIF	80550	1443	9720	294	19530	286	33570	561
MORSOTT	935570	16628	1110510	19482	1114920	19863	1067760	19090
EL OGLA	22860	412	23760	352	30600	551	4500	81
BIR DHEB	90000	1620	61110	1057	83160	1475	108270	1906
OGL AMALHA	76804	1285	53820	969	41220	699	53820	926
GOURIGUER	2700	49	0	0	1800	32	0	0
BEKKARIA	138054	2373	75420	1412	85410	1301	118260	1999
BOUKHADRA	12600	227	13950	251	23400	421	17460	293
OUENZA	83460	1531	85590	1454	96300	1734	69660	1232
MA LABIOD	13590	245	19800	335	47610	728	86670	1517
OUM ALI	4500	82	2700	49	8100	146	4320	35
THLIDJEN	13500	244	10800	194	2700	49	10800	194
AIN ZERGA	2250	41	7200	211	15750	284	17550	316
EL MERIDJ	93780	1688	73440	1403	67500	1215	58500	1053
BOLHEF DYR	56388	922	157230	2757	234270	4066	203220	3453
BEDJEN	0	0	1800	32	5850	105	6750	122
EL MAZRAA	13500	243	10800	194	9000	162	20250	365
FERKANE	0	0	0	0	0	0	0	0
TOTAL WILAYA	2045124	35945	2041650	35759	2316060	40448	2517120	44066

2013/2014		2014/2015		2015/2016		2016/2017	
Eff	Prod	Eff	Prod	Eff	Prod	Eff	Prod
91260	1383	109751	942	133110	2158	128520	2054
120060	2139	144386	4602	261450	4620	297990	5105
37890	660	45567	1667	113400	1933	123660	2096
6750	122	8118	40	2700	49	3150	57
82710	1489	99468	1638	74880	1348	129420	2330
60480	1089	72734	2423	133470	2402	101430	1886
40050	721	48165	3420	171990	3096	252360	4499
71820	1228	86372	2058	151830	2668	166140	2796
0	0	0	0	0	0	0	0
29610	511	35609	1106	46170	788	174240	3136
36720	618	44160	658	56700	1021	75150	1420
1294200	23231	1556427	29175	1206720	21678	1034820	18584
63720	1147	76631	5404	251100	4520	231300	4163
69120	1244	83125	2930	123660	2204	103860	1740
35370	593	42537	2860	166140	2991	169650	3054
6300	113	7576	50	0	0	23850	429
87570	1425	105313	2271	197730	3386	164880	2714
33750	608	40588	396	3600	65	2700	49
107370	1846	129125	3121	162450	2924	172980	3196
80100	1355	96330	2115	165690	2745	195120	3145
2700	49	3247	22	9900	178	10800	194
5400	97	6494	189	38160	687	16200	292
33480	603	40264	1134	53280	894	23940	431
69300	1226	83341	947	6480	117	35550	640
258480	4437	310852	3652	197550	3448	216360	3657
4500	81	5412	14	0	0	2700	49
2700	49	3247	297	25200	454	69300	1247
0	0	0	0	0	0	0	0
2731410	48064	3284840	73131	3753360	66372	3926070	68963

2017/2018		2018/2019		2019/2020		2020/2021	
PROD	EFF	PROD	EFF	PROD	EFF	PROD	EFF
133740	2105	177930	2879	536400	9482	38790	612
270000	4558	263160	4391	219600	3611	164790	2707
91530	1583	128970	2167	141030	2323	95490	1676
0	0	0	0	28980	478	46080	829
229050	4123	231300	4120	315810	10554	400770	7214
118260	2124	171630	3042	185400	3046	379440	6636
181440	3223	207000	3683	106920	1773	28350	510
146700	2425	203130	3448	80280	1207	38700	589
0	0	0	0	0	0	0	0
115110	2072	153270	2759	46980	781	149400	2689
51300	923	54630	940	17730	276	22950	413
932400	16783	1007640	18051	808380	14551	754740	13499
210870	3796	217800	3920	149760	2652	110700	1993
67680	1045	178380	3146	198810	3363	56430	973
134190	2415	165960	2966	98190	1767	26190	385
4320	35	10350	186	0	0	0	0
194130	3214	240840	4033	250560	4240	317745	5804
17550	316	6300	113	37890	639	63000	1134
193770	3445	204480	3616	334170	5972	289620	5127
132390	2124	158940	2667	164430	2679	86040	1462
0	0	0	0	3060	55	4500	81
21780	392	69750	1256	58140	1047	48330	870
41580	748	62460	1081	48420	828	37620	677
4500	81	52650	948	127800	2300	84150	1515
218970	3790	289980	4960	184950	3027	290160	4704
8100	146	0	0	15750	284	33210	598
75600	1361	83250	1499	52470	944	38250	689
0	0	0	0	0	0	0	0
3594960	62826	4339800	75869	4211910	77879	3605445	63385

WILAYA DE TEBESSA

DIRECTION DES SERVICES AGRICOLES

SERVICE DES STATISTIQUES AGRICOLES

ET DES SYSTEMES D'INFORMATION

LES ŒUFS

	2009/2010		2010/2011		2011/2012		2012/2013	
	EFF	PRO	EFF	PRO	EFF	PRO	EFF	PRO
TEBESSA	20040	4008000	18000	5040000	25800	7224000	42840	8568000
BIR ELATER	11400	2280000	7800	2184000	1800	504000	3360	672000
CHERIA	3360	672000	1800	504000	2400	672000	2520	504000
STAH GUENTIS	0	0	0	0	0	0	0	0
EL AOUINET	0	0	0	0	0	0	0	0
EL HOUIDJBET	0	0	2400	672000	0	0	0	0
SAF SAF EL OUESRA	2040	408000	600	168000	0	0	0	0
HAMMAMET	25080	5016000	22800	6384000	16200	4536000	13440	2688000
NEGRINE	0	0	1800	504000	1800	504000	0	0
BIR MOKADDEM	0	0	0	0	0	0	840	168000
EL KOUIF	5280	1056000	3600	1008000	6000	1680000	8400	1680000
MORSOTT	16315	3263000	20400	5712000	14400	4032000	10080	2016000
EL OGLA	3840	768000	5100	1428000	0	0	0	0
BIR DHEB	4080	816000	3600	1008000	2400	672000	3360	672000
EL OGLA EL MELHA	5210	1042000	3600	1008000	4800	1344000	6720	1344000
GOURIGUER	0	0	0	0	2400	672000	1680	336000
BEKKARIA	17760	3552000	21000	5880000	18600	5208000	19320	3864000
BOUKHADRA	0	0	0	0	0	0	0	0
OUENZA	10560	2112000	4200	1176000	2400	672000	10080	2016000
EL MALABIOD	2640	528000	7200	2016000	10200	2856000	8400	1680000
OUM ALI	0	0	0	0	3600	1008000	1680	336000
THLIDJEN	0	0	0	0	0	0	0	0
AIN ZERGA	0	0	0	0	0	0	0	0
EL MERIDJ	0	0	0	0	0	0	1680	336000
BOULHEF DYR	11135	2227000	12300	3444000	22200	6216000	30660	6132000
BEDJEN	0	0	0	0	0	0	0	0
EL MAZRAA	0	0	0	0	0	0	0	0
FERKANE	0	0	0	0	0	0	0	0
TOTAL WILAYA	138740	27748000	136200	38136000	135000	37800000	165060	33012000

2013/2014		2014/2015		2015/2016		2016/2017	
EFF	PRO	EFF	PRO	EFF	PRO	EFF	PRO
108000	7560000	115200	8064000	105600	7392000	128998	8997333
12000	840000	14400	1344000	91200	6384000	140998	9837333
19200	1344000	26400	2352000	52800	3696000	52198	3621333
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
9600	672000	38400	2016000	0	0	16800	1176000
0	0	0	0	4800	336000	24000	1680000
36000	2520000	33600	2184000	69600	4872000	88198	6141333
0	0	0	0	0	0	0	0
7200	504000	2400	504000	12000	840000	0	0
4800	336000	0	0	9600	672000	9600	672000
21600	1512000	33600	2184000	19200	1344000	4800	336000
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	7200	672000	26400	1848000	57048	3957333
4800	336000	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	14400	1008000
60000	4200000	81600	6048000	103200	7224000	109248	7611333
0	0	0	0	0	0	0	0
31200	2184000	38400	1848000	12000	840000	16800	1437333
40800	2856000	40800	4200000	144000	10080000	143364	10005333
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	14400	1512000	7200	504000	0	0
4800	336000	0	0	0	0	0	0
108000	7560000	67200	3864000	88800	6216000	85748	5973336
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
0	0	0	0	0	0	0	0
468000	32760000	513600	36792000	746400	52248000	892200	62454000

2017/2018		2018/2019		2019/2020		2020/2021	
EFF	**PRO**	**EFF**	**PRO**	**EFF**	**PRO**	**EFF**	**PRO**
139200	**9744000**	**100800**	**7056000**	**91200**	**6720000**	**28800**	**2016000**
134400	**9744000**	**169600**	**11872000**	**148800**	**11396000**	**48000**	**3360000**
38400	**3220000**	**80400**	**5628000**	**63200**	**4956000**	**14400**	**1008000**
0	**0**	**14400**	**1008000**	**4800**	**672000**	**0**	**0**
12000	**840000**	**7200**	**504000**	**7200**	**504000**	**0**	**0**
48000	**3360000**	**56800**	**3976000**	**72000**	**4340000**	**19200**	**1344000**
0	**336000**	**50400**	**3528000**	**33600**	**2856000**	**0**	**0**
88800	**6160000**	**112800**	**7896000**	**101600**	**7392000**	**14400**	**1008000**
0	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
0	**0**	**7200**	**504000**	**14400**	**504000**	**0**	**0**
0	**336000**	**33600**	**2352000**	**19200**	**2016000**	**14400**	**1008000**
24000	**1848000**	**12000**	**840000**	**28800**	**1512000**	**24000**	**1680000**
0	**0**	**9600**	**672000**	**0**	**336000**	**0**	**0**
64800	**4200000**	**64800**	**4536000**	**16800**	**2856000**	**28800**	**2016000**
0	**168000**	**7200**	**504000**	**24000**	**1176000**	**24000**	**1680000**
0	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
141600	**9744000**	**104400**	**7308000**	**134400**	**8148000**	**96000**	**6720000**
0	**0**	**9600**	**672000**	**0**	**336000**	**4800**	**336000**
28800	**2016000**	**31200**	**2184000**	**38400**	**2520000**	**24000**	**1680000**
115200	**7560000**	**98400**	**6888000**	**81600**	**6048000**	**48000**	**3360000**
0	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
0	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
19200	**1344000**	**9600**	**672000**	**0**	**336000**	**4800**	**336000**
0	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
96000	**6720000**	**134400**	**9408000**	**196800**	**11424000**	**67200**	**4704000**
0	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
0	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**9600**	**672000**
0	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
950400	**67340000**	**1114400**	**78008000**	**1076800**	**76048000**	**470400**	**32928000**

WILAYA DE TEBESSA

DIRECTION DES SERVICES AGRICOLES

SERVICE DES STATISTIQUES AGRICOLES **LA LAINE**

ET DES SYSTEMES D'INFORMATION

	2009/2010		2010/2011		2011/2012		2012/2013	
	EFF	PRO	EFF	PRO	EFF	PRO	EFF	PRO
TEBESSA	7135	107	6279	108	6240	107	6427	110
BIR ELATER	28617	431	29400	504	30000	514	30900	530
CHERIA	30125	453	27145	465	28464	490	29318	503
STAH GUENTIS	62782	945	43050	739	43048	739	44339	761
EL AOUINET	6659	100	5864	101	6256	107	6444	110
EL HOUIDJBET	17761	267	14736	253	15568	267	16035	275
SAF SAF EL OUESRA	8791	132	10080	173	10320	177	10630	182
HAMMAMET	6342	95	5581	96	5496	94	5661	97
NEGRINE	7805	117	6552	112	6880	120	7086	121
BIR MOKADDEM	23468	353	22428	384	22216	380	22882	392
EL KOUIF	16107	242	17052	292	17216	295	17732	304
MORSOTT	9512	143	7837	134	7520	129	7746	133
EL OGLA	33884	510	23044	395	23040	395	23732	407
BIR DHEB	8719	131	9618	165	9488	163	9773	168
EL OGLA EL MELHA	11612	175	11147	191	11344	194	11684	200
GOURIGUER	17202	259	17472	300	17304	296	17823	305
BEKKARIA	7610	115	6271	108	6320	110	6510	112
BOUKHADRA	2695	41	3444	59	3280	56	3378	58
OUENZA	4568	69	4384	75	4416	76	4548	78
EL MALABIOD	16648	251	13810	237	14480	248	14914	256
OUM ALI	1796	27	2520	43	2520	43	2596	44
THLIDJEN	55493	835	47880	821	50280	862	51788	888
AIN ZERGA	20197	304	18576	318	18640	320	19199	329
EL MERIDJ	11177	168	12852	220	13024	223	13415	230
BOULHEF DYR	9639	145	7943	136	8000	137	8240	141
BEDJEN	39239	590	25113	431	24320	417	25050	430
EL MAZRAA	53031	798	31818	545	31816	545	32770	562
FERKANE	6386	96	5368	92	5632	97	5801	99
TOTAL WILAYA	525000	7900	437265	7497	443128	7601	456423	7824

2013/2014		2014/2015		2015/2016		2016/2017	
EFF	PRO	EFF	PRO	EFF	PRO	EFF	PRO
4241	73	5708	98	8827	151	6427	110
34862	598	22893	392	39910	682	25776	442
33775	579	24100	413	34194	585	27134	466
20943	359	50225	861	21673	377	56550	970
11983	205	5327	91	7644	131	5998	103
17090	293	14209	244	11778	203	15998	274
12015	206	7032	121	9266	159	7918	136
3390	58	5074	87	7525	129	5712	98
8600	147	6244	107	12257	209	7030	121
25394	435	18774	322	45879	783	21138	363
10383	177	12886	221	13189	226	14508	249
10512	180	7610	130	14380	246	8568	147
15025	257	27110	465	10689	186	30524	524
13959	239	6975	120	12739	218	7854	135
13206	226	9290	159	34312	585	10459	179
20221	346	13762	236	23247	398	15495	266
4821	82	6088	104	5089	88	6855	118
3032	52	2156	37	3576	61	2428	42
6601	113	3654	63	3459	59	4114	71
16367	281	13318	228	26915	460	14995	257
2933	50	1436	25	3888	66	1617	28
59662	1023	44394	761	29160	503	49984	858
20798	356	16157	277	13490	232	18192	312
15191	260	42425	727	8684	155	47767	820
5834	100	8942	153	6427	111	10068	173
13794	236	7711	132	6329	109	8682	149
21102	361	31391	538	26353	453	35344	606
8664	148	5109	88	6676	114	5752	99
434400	7440	420000	7200	447555	7679	472889	8114

2017/2018		2018/2019		2019/2020		2020/2021	
EFF	PRO	EFF	PRO	EFF	PRO	EFF	PRO
7176	123	7458	128	4052	66	4052	66
28780	494	29914	513	16906	271	16906	271
30297	520	31490	540	30393	487	30393	487
63140	1083	65628	1126	60278	383	60278	383
6697	115	6961	119	8802	140	8802	140
17862	306	18566	319	19628	314	19628	314
8841	152	9189	158	6776	108	6776	108
6378	109	6630	114	6776	108	6776	108
7849	135	8158	140	5445	86	5445	86
23602	405	24531	421	13550	216	13550	216
16199	278	16837	289	13550	216	13550	216
9566	164	9943	171	10828	174	10828	174
34081	585	35424	608	41157	162	41157	162
8769	150	9114	156	14880	238	14880	238
11678	200	12138	208	10131	162	10131	162
17300	297	17982	309	9498	152	9498	152
7654	131	7955	136	5065	81	5065	81
2711	47	2818	48	3039	48	3039	48
4594	79	4775	82	5445	86	5445	86
16743	287	17402	299	16273	260	16273	260
1806	31	1877	32	3356	54	3356	54
55810	958	58008	995	40650	650	40650	650
20312	349	21112	362	13550	216	13550	216
53334	915	55435	951	6458	103	6458	103
11241	193	11684	200	6458	103	6458	103
9694	166	10076	173	26404	180	26404	180
39463	677	41017	704	54327	468	54327	468
6423	110	6676	115	4749	77	4749	77
528000	9060	548800	9416	458425	5611	458425	5611

WILAYA DE TEBESSA

DIRECTION DES SERVICES AGRICOLES

SERVICE DES STATISTIQUES AGRICOLES

ET DES SYSTEMES D'INFORMATION

Xx

LE MIel (qx)

	2009/ 2010	2010/ 2011	2011/ 2012	2012/ 2013	2013/ 2014	2014/ 2015	2015/ 2016	2016/ 2017	2017/ 2018	2018/ 2019	2019/ 2020	2020/ 2021
	PRO	PRO	PRO	PRO	PRO	PRO	PRO	PRO	PRO	PRO	PRO	PRO
TEBESSA	40	86	150	25	35	46	38	42	38	51	51	51
BIR ELATER	6	8	10	6	8	11	9	10	9	13	13	13
CHERIA	20	45	37	20	28	37	30	34	31	41	41	41
STAH GUENTIS	8	55	35	41	57	76	62	69	63	81	81	81
EL AOUINET	8	6	10	16	22	30	24	27	25	34	34	34
EL HOUIDJBET	10	25	30	8	11	15	12	14	13	17	17	17
SAF SAF EL OUESRA	5	6	5	6	8	11	9	10	9	13	13	13
HAMMAMET	60	104	240	17	24	31	26	29	26	162	162	162
NEGRINE	2	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0
BIR MOKADDEM	6	36	46	19	26	35	29	32	29	37	37	37
EL KOUIF	8	44	15	57	79	105	87	96	87	70	70	70
MORSOTT	30	100	150	76	105	140	116	129	117	205	205	205
EL OGLA	8	15	10	32	44	59	49	54	49	56	56	56
BIR DHEB	35	50	56	76	105	140	116	129	117	100	100	100
EL OGLA EL MELHA	6	12	5	6	8	11	9	10	9	13	13	13

GOURIGUER	**2**	**20**	**40**	**32**	**44**	**59**	49	**54**	**49**	**0**	**0**	**0**
BEKKARIA	**11**	**34**	**12**	**38**	**53**	**70**	58	**65**	**59**	**75**	**75**	**75**
BOUKHADRA	**4**	**3**	**4**	**44**	**61**	**81**	67	**74**	**67**	**15**	**15**	**15**
OUENZA	**6**	**11**	**7**	**8**	**11**	**15**	12	**14**	**13**	**85**	**85**	**85**
EL MALABIOD	**15**	**36**	**40**	**13**	**18**	**24**	20	**22**	**20**	**25**	**25**	**25**
OUM ALI	**4**	**3**	**3**	**4**	**6**	**7**	6	**7**	**6**	**9**	**9**	**9**
THLIDJEN	**16**	**10**	**15**	**13**	**18**	**24**	20	**22**	**20**	**22**	**22**	**22**
AIN ZERGA	**12**	**32**	**20**	**16**	**22**	**30**	24	**27**	**25**	**32**	**32**	**32**
EL MERIDJ	**15**	**30**	**20**	**5**	**7**	**9**	8	**8**	**7**	**10**	**10**	**10**
BOULHEF DYR	**12**	**49**	**16**	**54**	**75**	**100**	82	**91**	**83**	**98**	**98**	**98**
BEDJEN	**2**	**3**	**5**	**3**	**4**	**6**	5	**6**	**5**	**6**	**6**	**6**
EL MAZRAA	**8**	**20**	**7**	**15**	**21**	**28**	23	**25**	**23**	**29**	**29**	**29**
FERKANE	**1**	**1**	**2**	**0**	**0**	**0**	0	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**
TOTAL WILAYA	**360**	**844**	**990**	**650**	**900**	**1200**	990	**1100**	**1000**	**1300**	**1300**	**1300**

2-FOURRAGES

SUP: HA
PROD:QX

COMMUNES	fourrages 2009/2010		fourrages 2010/2011		fourrages 2011/2012		fourrages 2012/2013	
	SUP	PRO	SUP	PRO	SUP	PRO	SUP	PRO
TEBESSA	1844	13620	292	7125	922	8365	634	4468
BIR ELATER	110	2800	285	4970	7805	31550	3152	3152
CHERIA	15291	79880	2484	45899	10233	60250	5535	98750
STAH GUENTIS	1370	6830	301	3685	1821	6610	1058	3508
EL AOUINET	5700	25500	600	6125	3900	12400	4208	4208
EL HOUIDJBET	9800	47500	650	14900	5300	32200	4200	33600
S, ELOUESRA	220	5600	992	11880	4612	11440	1854	3912
HAMMAMET	4092	20185	231	4310	2016	8490	1551	4836
NEGRINE	0	0	15	3450	100	9475	31	9600
BIR MOKADDEM	15410	65000	1920	13250	13105	26550	5345	9610
EL KOUIF	11000	51150	470	12950	3150	18125	3648	15428
MORSOTT	6930	31350	1090	14045	3555	13250	3369	5478
EL OGLA	7225	33000	1093	10468	5846	15705	2609	9142
BIR DHEB	5890	26650	952	15168	3875	12355	3102	4184
OGL AMALHA	108	2590	1634	10190	11304	21000	5232	7192
GOURIGUER	9700	40150	2000	10550	9450	18325	3840	5800
BEKKARIA	4505	21675	295	7075	1105	9750	1677	8547
BOUKHADRA	3600	15750	450	4250	2600	7000	2408	2408
OUENZA	3700	16150	220	3350	1700	4275	1400	6692
MA LABIOD	9600	49600	700	20250	5600	42350	4560	43760
OUM ALI	50	875	100	2750	3060	6990	1358	3416
THLIDJEN	5045	30500	1085	35220	10245	43960	4816	61196
AIN ZERGA	12685	57315	835	14625	5565	12290	4913	16928
EL MERIDJ	11025	48370	685	9600	4745	11475	4229	13296
BOLHEF DYR	7420	36960	540	14050	3440	18925	2957	15827
BEDJEN	3500	16025	338	3352	3350	7775	1614	4064
EL MAZRAA	10070	46325	1033	13363	7226	22090	3425	13098
FERKANE	0	0	500	13750	1500	22580	302	15600
TOTAL WILAYA	165890	791350	21790	330600	137130	515550	83027	427700

fourrages 2013/2014		fourrages 2014/2015		fourrages 2015/2016		fourrages 2016/2017	
SUP	PRO	SUP	PRO	SUP	PRO	SUP	PRO
1400	7639	1065	11770	1007	11550	998	6199
7980	13435	7721	49720	1664	10750	3884	12898
9846	44356	8036	74760	7721	153670	6581	156795
2424	9063	1985	17940	2027	24520	2215	25533
9330	17123	6440	41840	8246	49696	1050	4080
9748	29566	5717	49700	7599	69440	1960	35606
4680	10129	4136	28740	1092	10140	2325	12253
3661	12450	2865	24420	3187	22940	1762	11576
53	12410	127	14310	511	38990	240	54628
12126	28199	11269	79960	9554	62480	5287	28213
6126	20225	6115	47840	6177	46160	4785	21434
5888	16913	739	15330	6997	50700	5685	30285
5553	20701	4595	40650	5073	56420	4064	54496
5280	15168	950	11700	6173	42010	4579	23164
11630	21216	11673	74740	2625	16290	6335	19028
8850	13400	7860	47740	6266	31090	6413	15499
2660	11720	2872	25140	3042	27340	2493	21017
5240	9368	3120	19720	4530	27300	1440	3960
2380	10685	1990	19400	2745	23900	1427	13928
9744	35925	6370	61710	8755	80170	1750	40946
3390	7424	2970	20720	1093	6640	1801	8237
9656	33611	8902	71030	7532	96800	5307	94693
6792	20103	4908	39536	5112	48704	3270	27470
6300	18156	5164	39574	4745	44710	5277	29240
4683	18166	5000	40900	5444	44290	3824	21094
3872	7499	2921	19340	3066	22770	2949	13951
7756	24463	6131	50420	6740	71140	5344	85478
309	7130	319	9270	477	12190	670	30876
167357	496240	131960	1047920	129200	1202800	93715	902577

fourrages 2017/2018		fourrages 2018/2019		fourrages 2019/2020		fourrages 2020/2021	
SUP	PRO	SUP	PRO	SUP	PRO	SUP	PRO
1081	7644	286	4791		2833	605	2832
3354	10687	1972	24110		13496	1061	12004
6866	151072	2926	159320		139182	9045	140313
1708	18495	938	25734		18739	1571	18108
40	996	2823	29755		14100	1802	16524
2624	36702	1336	43614		27432	5998	26334
2755	14250	2034	29580		14833	1001	15691
2646	9476	176	5751		9822	3296	9970
450	53967	427	56061		51218	443	52101
6608	31962	2284	41330		23766	8518	30695
4388	18996	2857	32045		13544	3811	21811
2038	15894	4782	55335		26642	3399	31817
3506	39133	2400	59171		44358	4765	50298
881	10920	4318	51422		23057	2809	29435
5275	22094	3058	40855		23119	4558	23621
4993	12054	1921	22050		11386	5301	20160
2740	24043	2182	32841		20476	1667	22527
30	747	2132	22841		8575	1166	12021
124	7395	1000	16395		8457	1519	12421
4109	61462	1699	65792		33582	6010	24364
1726	8047	1274	17466		6930	1026	9337
7356	79833	1541	72736		74693	3942	68149
2187	16162	4742	56685		23127	5265	38725
248	11574	4742	56685		22564	4029	36253
3560	19583	2866	34835		16072	2888	22821
2459	13517	2556	37412		18089	3624	24358
5066	70662	2853	87174		74083	6790	83789
550	50500	1270	55012		27125	478	19922
79369	817865	63396	1236796	119341	791300	96386	876400

4-NOYAUX ET PEPINS

SUP:
HA
PROD:QX

COMMUNES	Noyaux et pépins 2009/2010		Noyaux et pépins 2010/2011		Noyaux et pépins 20112012		Noyaux et pépins 2012/2013		Noyaux et pépins 2013/2014	
	SUP	PRO	SUP	PRO	SUP	PRO	SUP	PRO	SUP	PRO
TEBESSA	18	447	22	598	22	538	25	604	25	588
BIR ELATER	133	3714	131	3307	137	3176	137	3058	92	3044
CHERIA	49	1287	82	2657	84	2556	107	3294	106	3298
STAH GUENTIS	55	1709	50	1570	50	1477	51	1465	42	1433
EL AOUINET	29	732	34	897	50	1189	56	1224	69	1272
EL HOUIDJBET	98	2471	105	2737	113	2751	113	2630	109	2664
S, ELOUESRA	174	4456	173	4712	179	4503	179	4400	150	4336
HAMMAMET	105	4870	110	5110	113	5172	118	5178	125	5091
NEGRINE	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
BIR MOKADDEM	15	455	19	626	54	1424	54	1482	55	1472
EL KOUIF	29	763	31	807	33	788	36	840	50	856
MORSOTT	87	2270	131	4436	161	4943	182	5290	174	5709
EL OGLA	115	4107	102	3632	102	3438	106	3504	102	3455
BIR DHEB	83	3078	86	3240	99	3505	104	3478	114	3621
OGL AMALHA	20	583	18	468	22	528	22	491	25	510
GOURIGUER	1	33	1	25	1	25	2	46	3	45
BEKKARIA	84	2137	89	2329	92	2235	101	2468	94	2459
BOUKHADRA	20	520	16	427	25	660	28	629	34	690
OUENZA	56	1842	57	1888	69	2053	78	2283	117	2280
MA LABIOD	83	2157	85	2302	95	2322	95	2289	91	2290
OUM ALI	30	863	41	1276	42	1193	47	1272	46	1288
THLIDJEN	26	683	52	1468	52	1350	63	1615	82	1589
AIN ZERGA	270	7384	273	7663	306	8103	323	8385	268	8320
EL MERIDJ	180	4992	208	5840	235	6217	253	6532	241	6522
BOLHEF DYR	79	2054	83	2216	87	2148	99	2532	169	2545
BEDJEN	25	683	21	589	21	560	23	587	19	581
EL MAZRAA	62	1851	56	1659	56	1549	58	1574	58	1542
FERKANE	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
TOTAL WILAYA	1926	56140	2076	62480	2300	64400	2460	67150	2460	67500

Noyaux et pépins 2014/2015		Noyaux et pépins 2015/2016		Noyaux et pépins 2016/2017		Noyaux et pépins 2017/2018	
SUP	PRO	SUP	PRO	SUP	PRO	SUP	PRO
26	608	26	607	26	563	26	613
137	3170	148	3326	149	3010	149	3426
104	3521	127	3756	128	3496	128	3350
41	1426	51	1428	51	1411	51	1298
59	1354	59	1353	60	1176	60	1393
112	2608	113	2625	114	2549	114	2683
142	4402	182	4408	183	3940	183	4295
94	4672	120	5154	120	5116	120	3870
0	0	0	0	0	0	0	0
56	1481	54	1445	54	1071	54	1312
36	854	36	849	36	716	36	836
187	6028	194	6350	195	5658	195	5344
106	3451	106	3445	107	3236	107	2957
104	3598	104	3625	105	2992	105	2993
60	516	22	517	22	318	22	476
2	50	2	46	2	47	2	51
103	2549	104	2566	107	2248	107	2482
29	715	29	718	29	627	29	689
76	2281	81	2351	81	1901	81	1991
120	2652	95	2245	95	2113	95	2236
48	1371	50	1383	50	1012	50	1152
81	1699	71	1769	71	1207	71	1627
336	8609	337	8664	339	6691	339	7988
281	7209	289	7410	291	5151	291	6723
103	2711	107	2910	108	2646	108	2638
26	581	23	578	23	583	23	566
50	1584	60	1572	60	1508	60	1514
0	0	0	0	0	0	0	0
2519	69700	2590	71100	2607	60986	2607	64504

Noyaux et pépins 2018/2019		Noyaux et pépins 2019/2020		Noyaux et pépins 2020/2021	
SUP	PRO	SUP	PRO	SUP	PRO
26	829	28	1250	28	680
149	3713	151	4440	151	3450
128	3573	127	3620	127	1800
51	1476	51	1420	51	1200
60	1575	59	1450	59	1420
114	3628	113	2840	113	2580
183	5007	184	6140	184	4230
120	2784	120	7800	120	2500
0	0	0	0	0	0
54	1672	54	1520	54	1220
36	997	36	1120	36	880
195	4823	194	5400	194	3860
107	3015	106	2850	106	2190
105	2541	104	3270	104	2620
22	588	22	1160	22	570
2	51	2	50	2	60
107	2940	106	2900	106	2310
29	832	29	550	29	870
81	1948	81	2670	81	1650
95	3168	95	2270	95	2150
50	1113	52	1460	52	1080
71	1942	73	3100	73	1770
339	8013	339	10370	339	6850
291	7006	289	5990	289	5760
108	2959	107	3090	107	2400
23	683	25	820	25	670
60	1946	60	1290	60	1390
0	0	0	0	0	0
2607	68821	2607	78840	2607	56160

5-OLIVES

SUP: HA
PROD:QX

SUP: HA
PROD:QX

COMMUNES	Olives 2009/2010		Olives 2010/2011		Olives 2011/2012		Olives 2012/2013		Olives 2013/2014		Olives 2014/2015		Olives 2015/2016	
	SUP	PRO	SUP	PRO	SUP	PRO	SUP	PRO	SUP	PRO	SUP	PRO	SUP	PRO
TEBESSA	1	20	1	30	2	40	2	26	12	147	19	208	29	348
BIR ELATER	90	1800	97	2420	104	2500	220	3740	300	3250	362	3420	390	4680
CHERIA	0	0	0	0	0	0	0	0	10	100	20	60	12	144
STAH GUENTIS	57	1100	57	1610	67	1650	80	1120	100	1140	129	1235	135	1620
EL AOUINET	140	2800	140	3800	220	3740	315	4725	350	3100	380	4560	400	4000
EL HOUIDJBET	25	240	25	250	34	250	50	500	70	710	90	810	105	1155
S, ELOUESRA	190	5380	210	7990	217	8000	340	5780	375	4240	575	6760	718	8876
HAMMAMET	13	260	13	292	14	300	16	224	28	342	45	530	50	575
NEGRINE	30	2460	30	2466	45	2520	258	4902	260	2675	271	3257	301	3614
BIR MOKADDEM	0	0	0	0	0	0	8	32	15	140	20	140	30	360
EL KOUIF	0	0	0	0	4	10	4	16	15	170	22	184	42	507
MORSOTT	15	300	15	300	20	350	30	450	50	400	80	960	110	1320
EL OGLA	0	0	0	0	0	0	5	20	10	90	18	150	25	306
BIR DHEB	5	100	5	100	10	130	20	240	50	350	70	560	90	1080
OGL AMALHA	16	300	16	336	39	340	39	507	70	760	88	900	100	1200
GOURIGUER	0	0	0	0	0	0	15	60	20	180	25	200	30	360
BEKKARIA	6	70	6	70	8	80	8	96	20	225	27	237	57	684
BOUKHADRA	0	0	0	0	15	30	45	360	50	450	70	490	80	880
OUENZA	8	160	8	160	10	150	12	168	20	210	30	300	50	550
MA LABIOD	17	160	17	170	20	160	30	270	50	530	70	630	80	960
OUM ALI	36	720	36	792	40	800	55	935	90	1030	150	1750	180	2160
THLIDJEN	0	0	0	0	10	30	50	200	80	830	100	960	125	1500
AIN ZERGA	90	1800	90	1800	100	1700	110	1760	130	1400	150	1800	200	2200
EL MERIDJ	65	1300	65	1300	80	1250	80	1275	100	1100	120	1440	140	1540
BOLHEF DYR	5	60	5	70	7	80	12	63	10	100	16	131	26	312
BEDJEN	8	100	8	137	18	150	25	150	30	305	39	348	45	540
EL MAZRAA	20	300	20	336	30	340	40	320	50	546	62	638	70	865
FERKANE	36	3550	36	3571	42	3600	131	4061	135	1480	152	3342	180	2164
TOTAL WILAYA	873	22980	900	28000	1156	#####	2000	32000	2500	26000	3200	36000	3800	44500

olives 2016/2017			olives 2017/2018			olives 2018/2019			olives 2019/2020			olives 2020/2021		
SC	**SR**	**PRO**	**SC**	**SR**	**PRO**	**SC**	**SR**	**PRO**	**SC**	**SR**	**PRO**	**SC**	**SR**	**PRO**
65	**35**	**427**	**65**	**35**	**427**	**65**	**35**	340	**65**	35	441	**65**	35	476
1016,5	**470**	**6460**	**1016,5**	**470**	**6460**	**1016,5**	**470**	5040	**1041**	680	11440	**1041**	800	14160
170,5	**15**	**180**	**170,5**	**15**	**180**	**170,5**	**15**	180	**170,5**	15	200	**170,5**	15	210
227	**140**	**1780**	**227**	**140**	**1780**	**227**	**140**	1200	**227**	140	2100	**227**	140	2160
635	**435**	**5220**	**635**	**435**	**5220**	**635**	**435**	5000	**635**	500	7500	**635**	500	7000
261,5	**120**	**1440**	**261,5**	**120**	**1440**	**261,5**	**120**	1320	**261,5**	120	1900	**261,5**	120	1680
1928,5	**1245**	**16810**	**1928,5**	**1245**	**16810**	**1928,5**	**1245**	17550	**2003**	1520	25550	**2003**	1800	32400
197,5	**70**	**910**	**197,5**	**70**	**910**	**197,5**	**70**	580	**197,5**	70	1025	**197,5**	70	930
496	**330**	**4291**	**496**	**330**	**4291**	**496**	**330**	4270	**496**	330	6015	**496**	330	5938
141,5	**40**	**480**	**141,5**	**40**	**480**	**141,5**	**40**	480	**138,5**	40	600	**138,5**	40	600
193,5	**50**	**653**	**193,5**	**50**	**653**	**193,5**	**50**	610	**193,5**	50	792	**193,5**	50	700
388	**160**	**1920**	**388**	**160**	**1920**	**388**	**160**	1920	**388**	160	2400	**388**	160	2240
67,5	**50**	**656**	**67,5**	**50**	**656**	**67,5**	**50**	530	**67,5**	50	760	**67,5**	50	744
296	**140**	**1680**	**296**	**140**	**1680**	**296**	**140**	1680	**296**	140	1950	**296**	140	1960
200	**130**	**1736**	**200**	**130**	**1736**	**200**	**130**	1540	**200**	140	2260	**200**	140	2180
82	**40**	**480**	**82**	**40**	**480**	**82**	**40**	480	**82**	40	650	**82**	40	600
116,5	**60**	**778**	**116,5**	**60**	**778**	**116,5**	**60**	750	**116,5**	60	975	**116,5**	60	900
160	**100**	**1100**	**160**	**100**	**1100**	**160**	**100**	1350	**160**	110	1650	**160**	110	1540
236	**80**	**960**	**236**	**80**	**960**	**236**	**80**	900	**236**	140	2240	**236**	140	2100
184,5	**100**	**1200**	**184,5**	**100**	**1200**	**184,5**	**100**	1200	**184,5**	100	1600	**184,5**	100	1400
389	**200**	**2534**	**389**	**200**	**2534**	**389**	**200**	1960	**391**	360	5840	**391**	360	6130
416	**200**	**2600**	**416**	**200**	**2600**	**416**	**200**	3350	**416**	280	4500	**416**	280	3380
425,5	**210**	**2520**	**425,5**	**210**	**2520**	**425,5**	**210**	2480	**425,5**	275	4400	**425,5**	275	4125
416	**170**	**1870**	**416**	**170**	**1870**	**416**	**170**	1850	**416**	235	3760	**416**	235	3525
82,5	**30**	**360**	**82,5**	**30**	**360**	**82,5**	**30**	350	**82,5**	30	462	**82,5**	30	418
177	**50**	**636**	**177**	**50**	**636**	**177**	**50**	430	**177**	50	690	**177**	50	736
296	**130**	**1715**	**296**	**130**	**1715**	**296**	**130**	1260	**296**	130	1870	**296**	130	1925
232	**200**	**2604**	**232**	**200**	**2604**	**232**	**200**	2600	**232**	200	3530	**232**	200	3576
9497	**5000**	**64000**	**9497**	**5000**	**64000**	**9497**	**5000**	61200	**9595**	6000	97100	**9595**	6400	103733

SUP: HA

PROD:QX

6-DATTES

COMMUNES	datte 2009/2010		datte 2010/2011		datte 2011/2012		datte 2012/2013	
	SUP	PRO	SUP	PRO	SUP	PRO	SUP	PRO
TEBESSA	0	0	0	0	0	0	0	0
BIR ELATER	8	525	17	641	12	550	14	630
CHERIA	0	0	0	0	0	0	0	0
STAH GUENTIS	0	0	0	0	0	0	0	0
EL AOUINET	0	0	0	0	0	0	0	0
EL HOUIDJBET	0	0	0	0	0	0	0	0
S, ELOUESRA	0	0	0	0	0	0	0	0
HAMMAMET	0	0	0	0	0	0	0	0
NEGRINE	323	9820	319	11969	334	12600	339	12870
BIR MOKADDEM	0	0	0	0	0	0	0	0
EL KOUIF	0	0	0	0	0	0	0	0
MORSOTT	0	0	0	0	0	0	0	0
EL OGLA	0	0	0	0	0	0	0	0
BIR DHEB	0	0	0	0	0	0	0	0
OGL AMALHA	0	0	0	0	0	0	0	0
GOURIGUER	0	0	0	0	0	0	0	0
BEKKARIA	0	0	0	0	0	0	0	0
BOUKHADRA	0	0	0	0	0	0	0	0
OUENZA	0	0	0	0	0	0	0	0
MA LABIOD	0	0	0	0	0	0	0	0
OUM ALI	0	0	0	0	0	0	0	0
THLIDJEN	0	0	0	0	0	0	0	0
AIN ZERGA	0	0	0	0	0	0	0	0
EL MERIDJ	0	0	0	0	0	0	0	0
BOLHEF DYR	0	0	0	0	0	0	0	0
BEDJEN	0	0	0	0	0	0	0	0
EL MAZRAA	0	0	0	0	0	0	0	0
FERKANE	123	3575	119	4390	133	4850	138	5000
TOTAL WILAYA	454	13920	455	17000	479	18000	490	18500

datte 2013/2014		datte 2014/2015		datte 2015/2016		datte 2016/2017	
SUP	**PRO**	**SUP**	**PRO**	**SUP**	**PRO**	**SUP**	**PRO**
0	**0**	**0**	**0**	0	0	0	0
14	**660**	**14**	**680**	14,5	710	7,5	400
0	**0**	**0**	**0**	0	0	0	0
0	**0**	**0**	**0**	0	0	0	0
0	**0**	**0**	**0**	0	0	0	0
0	**0**	**0**	**0**	0	0	0	0
0	**0**	**0**	**0**	0	0	0	0
0	**0**	**0**	**0**	0	0	0	0
351	**13680**	**381**	**14240**	396,5	14710	416,5	15858
0	**0**	**0**	**0**	0	0	0	0
0	**0**	**0**	**0**	0	0	0	0
0	**0**	**0**	**0**	0	0	0	0
0	**0**	**0**	**0**	0	0	0	0
0	**0**	**0**	**0**	0	0	0	0
0	**0**	**0**	**0**	0	0	0	0
0	**0**	**0**	**0**	0	0	0	0
0	**0**	**0**	**0**	0	0	0	0
0	**0**	**0**	**0**	0	0	0	0
0	**0**	**0**	**0**	0	0	0	0
0	**0**	**0**	**0**	0	0	0	0
0	**0**	**0**	**0**	0	0	0	0
1	**20**	**1**	**20**	1	30	1	34
0	**0**	**0**	**0**	0	0	0	0
0	**0**	**0**	**0**	0	0	0	0
0	**0**	**0**	**0**	0	0	0	0
0	**0**	**0**	**0**	0	0	0	0
0	**0**	**0**	**0**	0	0	0	0
145	**5240**	**165**	**5560**	178	5850	185	6308
510	**19600**	**560**	**20500**	590	21300	610	22600

datte 2017/2018		datte 2018/2019		datte 2019/2020		datte 2020/2021	
SUP	PRO	SUP	PRO	SUP	PRO	SUP	PRO
0	0	0	0		0		0
7,5	320	7,5	260		255		232
0	0	0	0		0		0
0	0	0	0		0		0
0	0	0	0		0		0
0	0	0	0		0		0
0	0	0	0		0		0
0	0	0	0		0		0
416,5	13700	416,5	13775		12915		13822
0	0	0	0		0		0
0	0	0	0		0		0
0	0	0	0		0		0
0	0	0	0		0		0
0	0	0	0		0		0
0	0	0	0		0		0
0	0	0	0		0		0
0	0	0	0		0		0
0	0	0	0		0		0
0	0	0	0		0		0
0	0	0	0		0		0
0	0	0	0		0		0
1	0	1	35		215		126
0	0	0	0		0		0
0	0	0	0		0		0
0	0	0	0		0		0
0	0	0	0		0		0
0	0	0	0		0		0
185	5830	185	5830		6125		5830
610	19850	610	19900	615	19510	804	20010

WILAYA DE GUELMA
DIRECTION DES SERVICES AGRICOLES
SERVICE DES STATISTIQUES AGRICOLES ET DES SYSTEMES D'INFORMATION

البيانات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
لحوم الغنم	29977	32445	30884	29445	30060	32410	15951	12021
لحوم الماعز	1625	1675	1670	1700	1590	1600	1585	1503
لحوم البقر	3250	3380	3350	3400	3230	3200	4195	16529
مجموع انتاج اللحوم الحمراء	34852	37500	35904	34545	34880	37210	21731	**30053**
لحوم الدواجن	15100	16700	14449	17578	15020	12445	10627	13650
البيض (1000 وحدة)	40000	45803	53399	44583	45000	37870	23756	29484
العسل (قنطار)	113	184	110	373	880	1400	308	659
الصوف (قنطار)	1800	1809	2129	2085	2020	2470	3098	3607
الحليب (100 لتر)	19569	17642	21222	26358	27000	25715	38785	35622

البيانات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
لحوم الغنم	12142	14854	26680	33780	40170	47032	52172	59500
لحوم الماعز	1517	1857	3335	4223	5021	5879	6522	7438
لحوم البقر	16695	20424	36685	46447	55234	64670	71736	81812
مجموع انتاج اللحوم الحمراء	**30354**	**37135**	**66700**	**84450**	**100425**	**117581**	**130430**	**148750**
لحوم الدواجن	13784	21770	33557	47806	60693	73018	96452	116128
البيض (1000 وحدة)	29780	33315	58630	69494	76360	83950	89070	100890
العسل (قنطار)	659	815	1400	1560	1500	2177	2280	2660
الصوف (قنطار)	3642	4200	4800	5100	6013	6165	6590	6710
الحليب (100 لتر)	35984	42335	46140	46588	47680	50310	55240	64515

البيانات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
لحوم الغنم	57108	57180	38397	46895	52683	53824
لحوم الماعز	7475	8885	5285	5289	5590	5460
لحوم البقر	87487	87725	60048	61273	58708	62916
مجموع انتاج اللحوم الحمراء	**152070**	**153790**	**103730**	**113457**	**116981**	**122200**
لحوم الدواجن	129670	110490	86033	159693	86353	74991
البيض (1000 وحدة)	132613	130105	138606	125692	105423	97296
العسل (قنطار)	2443	1621	2080	2570	2468	1922
الصوف (قنطار)	5960	7050	6220	6790	7504	7214
الحليب (100 لتر)	47605	48270	46666	57145	61462	62959

البيانات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
إنتاج العلف اللين	/	/	120638	184666	140200	216010	253815	417110
إنتاج العلف الجاف	36510	160870	63630	176360	85800	88970	62730	96660
إنتاج العلف الطبيعي	336500	120450	44520	209620	142400	106420	121790	258860
المجموع	**373010**	**281320**	**228788**	**570646**	**368400**	**411400**	**438335**	**772630**

البيانات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إنتاج العلف اللين	371500	573920	539390	824050	938420	882290	1162415	1254260
إنتاج العلف الجاف	65170	92022	85266	78346	93722	88015	87955	101830
إنتاج العلف الطبيعي	150000	282610	524100	468330	727504	891380	1068550	990180
المجموع	**586670**	**948552**	**1148756**	**1370726**	**1759646**	**1861685**	**2318920**	**2346270**

البيانات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
إنتاج العلف اللين	1279450	1080340	1443150	1960685	1898020	1488520
إنتاج العلف الجاف	118585	96313	154625	149400	114590	167890
إنتاج العلف الطبيعي	1015300	680730	1332880	1239610	1221985	1301500
المجموع	**2413335**	**1857383**	**2930655**	**3349695**	**3234595**	**2957910**

البيانات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
إنتاج العدس	0	320	630	1390	1620	480	564	230
إنتاج الجلبانة الجافة	0	0	70	100	220	80	38	110
انتاج الحمص	3500	3590	2410	5200	5500	5080	2860	4620
انتاج الفول والفويلة	7600	8870	6650	14790	7100	7940	7810	10280
مجموع انتاج البقول الجافة	**11100**	**12780**	**9760**	**21480**	**14440**	**13580**	**11272**	**15240**

البيانات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إنتاج العدس	720	2847	2422	4390	4208	3486	3230	2000
إنتاج الجلبانة الجافة	180	86	30	70	232	127	200	500
انتاج الحمص	4540	4278	13024	19741	23546	29947	31940	19215
انتاج الفول والفويلة	12370	11405	24262	26919	29144	36750	43730	43370
مجموع انتاج البقول الجافة	**17810**	**18616**	**39738**	**51120**	**57130**	**70310**	**79100**	**65085**

البيانات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
إنتاج العدس	1906	7634	15810	19416	14030	14730
إنتاج الجلبانة الجافة	440	230	240	235	240	230
انتاج الحمص	22279	14232	28175	27664	23567	24906
انتاج الفول والفويلة	56520	45266	60065	53920	43970	42830
مجموع انتاج البقول الجافة	**81145**	**67362**	**104290**	**101235**	**81807**	**82696**

البيانات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
بطاطا	331300	289760	474000	408180	281600	224850	209915	127626
طماطم	99000	62250	31220	41530	40500	40525	56580	71190
فلفل	84500	20100	16160	31720	33600	11230	18000	9350
خضر أخرى	423860	329720	292950	575630	601650	480165	684092	553809
مجموع الخضروات	**938660**	**701830**	**814330**	**1057060**	**957350**	**756770**	**968587**	**761975**

البيانات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
بطاطا	196377	405642	691056	1015714	862468	947030	848538	543930
طماطم	39220	45985	126765	79170	101640	98590	100990	93937
فلفل	17473	22455	56015	52387	36450	41705	32805	35700
خضر أخرى	641490	741901	1194957	1561077	1671561	1844195	1647363	1666308
مجموع الخضروات	**894560**	**1215983**	**2068793**	**2708348**	**2672119**	**2931520**	**2629696**	**2339875**

البيانات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
بطاطا	505105	434311	112090	103409,4	204059	167756
طماطم	79440	67280	74230	67490	71940	86370
فلفل	18615	18450	18600	17530	19600	30885
خضر أخرى	1547800	1276472	1304442	1221950	1274807	1411944
مجموع الخضروات	**2150960**	**1796513**	**1509362**	**1410379,4**	**1570406**	**1696955**

البيانات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
انتاج الزيتون	42712	32988	7140	44471	44500	41835	74993	36400
انتاج الحمضيات	28912	32890	34387	32925	33170	34120	37745	43755
انتاج الفواكه ذات النواة والبذرة	38130	53450	33850	37350	37320	67690	97773	42218
انتاج العنب	1890	1880	930	270	2000	970	1380	433
انتاج التين	12700	4650	1700	4020	2500	1120	2415	3077
مجموع انتاج الفواكه	**124344**	**125858**	**78007**	**119036**	**119490**	**145735**	**214306**	**125883**

البيانات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
انتاج الزيتون	28550	57525	41750	74430	78170	104340	72680	31120
انتاج الحمضيات	47535	56960	64270	98000	127450	126525	130000	138310
انتاج الفواكه ذات النواة والبذرة	81174	115498	127814	144417	180886	213718	206623	246900,5
انتاج العنب	1695	2955	2845	1978	3310	3860	3340	3185
انتاج التين	5000	5528	21878	10558	12405	15332	15582	8615
مجموع انتاج الفواكه	**163954**	**238466**	**258557**	**329383**	**402221**	**463775**	**428225**	**428130,5**

البيانات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
انتاج الزيتون	129419	26922	79486	72275	124335	45794
انتاج الحمضيات	146400	144111,5	125262	129519	144694	142067
انتاج الفواكه ذات النواة والبذرة	218743,7	244523,3	283030	271336,25	245926,5	226623
انتاج العنب	1910	3485	1940	865	2065	1920
انتاج التين	13540	13153	12625	17799,25	16602	16290
مجموع انتاج الفواكه	**510012,7**	**432194,8**	**502343**	**491794,5**	**533622,5**	**432694**

البيانات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
القمح اللين	206200	266700	86518	441845	116610	150280	227666	300190
القمح الصلب	593800	738361	188908	974082	773355	518080	765837	766560
الشعير	84000	114400	47100	172399	119175	111540	259082	130640
الخرطال	2000	2780	1548	6103	3600	4620	2679	3410
القمح الشيلمي	/	/	/	/	/	/	/	/
مجموع انتاج الحبوب	**886000**	**1122241**	**324074**	**1594429**	**1012740**	**784520**	**1255264**	**1200800**

البيانات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
القمح اللين	180050	254986	334050	305981	373220	316120	394542	305269
القمح الصلب	634090	850930	1264313	1310626	1509540	1457852	1697281	1376199
الشعير	147060	200200	289767	271951	299200	229495	273875	215760
الخرطال	3640	3884	3470	3182	2040	1953	2302	2772
القمح الشيلمي	/	/	/	/	/	/	/	/
مجموع انتاج الحبوب	**964840**	**1310000**	**1891600**	**1891740**	**2184000**	**2005420**	**2368000**	**1900000**

البيانات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
القمح اللين	346070	196195	422596	400990	349980	377963
القمح الصلب	1604475	1077332	2149081	2140900	1821095	1899341
الشعير	226730	128231	262087	277930	244495	185813
الخرطال	3525	1500	3850	4810	4460	4989
القمح الشيلمي	/	/	/	/	650	179
مجموع انتاج الحبوب	**2180800**	**1403258**	**2837614**	**2824630**	**2420680**	**2468285**

السنوات	المساحة المزروعة	المساحة المتروكة	مساحة المراعي
2007	187338	77090	50875
2008	187338	76135	50875
2009	187338	74308	50875
2010	187338	67509	50875
2011	187338	63051	50875
2012	187338	58357	50875
2013	187338	67429	50875
2014	187338	64746	50875
2015	187338	61885,75	50875
2016	187338	59929,4	50875
2017	187338	62840,6	50875
2018	187338	60227,4	50875
2019	187338	55587,5	50875

السنوات	اليد العاملة
2013	477771
2014	469774
2015	449927
2016	476194
2017	310853
2018	144086
2019	62711